

الإيمان عند أصول الديانة

للأبي الحسن الأشعري

بمقدمة تجزم بعزوه لصاحبه ..
وتعليقات تتضمن،
الرد على من يخالفونه ويدعون شرف الانتساب إليه
من متأخري الأشعرية

مراجعة
فضيلة الشيخ

عادل السيد

مدير إدارة الدعوة بهما عن أنصار السنة للحمدية
بمصر - عابدين - القاهرة

تحقيق

أ. د. محمد عبد العزيز

المستاذ بهامنة الأزهر بالقاهرة
الرابطة العالمية لجمعية الأزهر

محمد عبد العزيز



مكتبة زهران

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

مكتبة زهران

الإبانة عن أصول الديانة

لأبي الحسن الأشعري

بمقدمة تجزم بعزوه لصاحبه
وتعليقات تتضمن:
الرد على مَنْ يخالفونه ويدعون شرف الانتساب إليه
من متأخري الأشعرية

تقديم وتحقيق
د/محمد عبد العليم الدسوقي
الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف
الرابطة العالمية لخريجي الأزهر

مراجعة
فضيلة الشيخ/عادل السيد
مدير إدارة الدعوة والإعلام بجمعية أنصار السنة المحمدية
مصر - عابدين - القاهرة

إهداء

- إلى الأزهر الشريف.. جامعاً وجامعة.
- إلى كل مَعْنِيٍّ بتصحيح معتقده في توحيد الله في ذاته وصفاته وأفعاله.
- إلى كل طالب علم يريد لنفسه النجاة من تحريف المبطلين وتأويل المبتدعين.
- إلى كل مسلم يريد لنفسه خاتمة حسنة كنتلك التي ختم بها إمام المذهب أبو الحسن الأشعري حياته.



من كنوز الحكمة:

* يقول أ.د. أحمد الطيب شيخ الجامع الأزهر والرئيس الأسبق لجامعة الأزهر ورئيس مجلس حكماء المسلمين: "مذهب السلف الصالح رضوان الله عليهم في مسألة صفات الله تعالى، هو: أن ثبت لله تعالى كل صفة أثبتنا لنفسه في القرآن من صفات، أو وردت بها الأحاديث الصحيحة، وأن ننفي كل صفة نفاها عن نفسه أو نفاها رسول الله، من غير أن نكلف أنفسنا عناء البحث في كيفية هذه الصفات؛ لأن البحث في كيفيةها لا ينتهي إلا إلى المزيد من الحيرة والغموض، وكما أن العقل قاصر وعاجز عن البحث في كيفية الذات الإلهية فهو بنفس القدر عاجز عن البحث في كيفية الصفات الإلهية، وإذا كانت ذات الله تعالى لا تشبه سائر الذوات الأخرى فكذلك صفاته لا تشبه صفات المخلوقين". هـ - من (مقومات الإسلام) هدية مجلة الأزهر ص ٦٤ بعددها الصادر في شوال من العام ١٤٤٢ الموافق لشهر مايو من العام ٢٠٢١.

* ويقول فضيلة الشيخ صالح بن عثيمين عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة السعودية والأستاذ في فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم في كلية الشريعة وأصول الدين: "إن مذهب السلف هو المذهب الصحيح.. من وجهين:

أحدهما: أن مذهب السلف دل عليه الكتاب والسنة، فإن من تتبع طريقتهم بعلم وعدل، وجدها مطابقة لما في الكتاب والسنة جملة وتفصيلاً.. ولا ريب أن أقرب الناس إلى فهم آياته وتصديقها والعمل بها، هم السلف، لأنها جاءت بلغتهم وفي عصرهم، فلا جرم أن يكونوا أعلم الناس بها فقهاً وأقومهم عملاً.

الثاني: أن يقال إن الحق في هذا الباب: إما أن يكون فيما قاله السلف أو فيما قاله الخلف، والثاني باطل، لأنه يلزم عليه أن يكون الله ورسوله والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار قد تكلموا بالباطل تصريحاً أو ظاهراً ولم يتكلموا مرة واحدة بالحق الذي يجب اعتقاده لا تصريحاً ولا ظاهراً، فيكون وجود الكتاب والسنة ضرراً محضاً في أصل الدين، ويكون ترك الناس بلا كتاب ولا سنة خيراً لهم وأقوم.. وهذا ظاهر البطلان" إهـ - من فتح رب البرية بتلخيص الحموية ص ٧٥.

* ويقول الحافظ ابن عساكر ت ٥٧١ في (تبيين كذب المفتري) ص ١٥٢ بحق أبي الحسن الأشعري إمام أئمة السلف: «إذا كان أبو الحسن كما ذكر عنه من حسن الاعتقاد، مستصوب المذهب عند أهل المعرفة بالعلم والانتقاد، يوافق في أكثر ما يذهب إليه أكابر العباد، ولا يقدر في معتقده غير أهل الجهل والعناد، فلا بد أن نحكي عنه معتقده على وجهه بالأمانة، ونجتنب أن نزيد فيه أو نُنقص منه تركاً للخيانة، لتعلم حقيقة حاله في صحة عقيدته في أصول الديانة، فاسمع ما ذكره في أول كتابه الذي

سماه بـ (الإبانة)، فإنه قال:..؛ ثم استمر ابن عساكر في إيراد الكلام على نصه وفصه من أوله إلى باب: (الكلام في إثبات الرؤية لله بالأبصار في الآخرة)، حرفاً حرفاً كما شرط.. ثم قال عقيب ذلك:

«فتأملوا - رحمكم الله - هذا الاعتقاد، ما أوضحه وأبينه!، واعترفوا بفضل هذا الإمام العادل الذي شرحه وبينه، وانظروا إلى سهولة لفظه، فما أفصحه وأحسنه!، وكونوا ممن قال الله فيهم: ﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾ [الزمر: ١٨]، وبينوا فضل أبي الحسن واعرفوا إنصافه، واسمعوا وصفه لأحمد - ابن حنبل - بالفضل واعترافه، لتعلموا أنهما كانا في الاعتقاد متفقين، وفي أصول الدين ومذهب السنة غير مفترقين» إ.هـ -

* ويقول الزركلي في الأعلام: "إن مصنفات أبي الحسن الأشعري تزيد عن الثلاثمائة مؤلف" .. والسؤال: أين هي تلك المؤلفات؟؛ ولماذا يتجاهل الأزهر ما جاء منها مؤخراً بعد أوبة الأشعري مع فخره بالانتساب إليه وإلى تراث الأمة؟



المُقَدِّمَةُ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً﴾ [النساء: ١].

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقلوا قولاً سديداً. يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد..

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.. وبعد:

فإن من أعظم ما خلفه لنا الأوائل: ما تعلق بصحيح معتقد الأمة، ويأتي في مقدمة ذلك ما ألهم الله به أبا الحسن الأشعري الذي اختاره - سبحانه - من بين عباده الصالحين - فيمن اختارهم^(١) - لحفظ السنة وقمع البدعة، وقد تم له ذلك عن طريق رؤيا صالحة وبإيعاز من النبي ﷺ.. يقول ابن فرحون اليعمرى برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد المدني المالكي ت ٥٧٩٩هـ في كتابه (الدِّيَاجُ المَذْهَبُ في معرفة أعيان علماء المذهب) صفحة ١٩٣:

«كان أبو الحسن الأشعري في ابتداء أمره معتزلياً، ثم رجع إلى هذا المذهب الحق مذهب أهل السنة، فكثرت التعجب منه! وسئل عن ذلك فأخبر أنه رأى النبي ﷺ في رمضان فأمره بالرجوع إلى الحق ونصره، فكان ذلك والحمد لله تعالى».

(١) وإنما كان له ذلك لما حباه الله من ذكاء مفرط، ورجاحة عقل، واستيعاب تام لما عليه المخالفون من أهل الزيغ، وتلاحظ ذلك إبان رده عليهم، وسبحانه ﴿يُوتِ الحِكْمَةَ من يشاء ومن يُؤْتِ الحِكْمَةَ فقد أُوتِيَ خيراً كثيراً﴾.



وتحدثاً بنعمة ربه يحكي الأشعري نفسه أثناء خطبة كانت له بعد صلاة الجمعة على منبر المسجد الجامع بالبصرة، ما كان من أمره من حيرة أذهلته حتى غيبتته عن الناس، أعقبتها هداية الحف في طلبها، فيقول فيما ذكره ابن عساكر في كتابه (تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري) ص ٣٩:

"(معاشر الناس إني إنما تغييت عنكم في هذه المدة لأني نظرت فتكافأت عندي الأدلة ولم يترجح عندي حق على باطل ولا باطل على حق، فاستهديت الله تبارك وتعالى فهداني إلى ما أودعته في كتيبي هذه، وانخلعت من جميع ما كنت أعتقد، كما انخلعت من ثوبي هذا)، وانخلع من ثوب كان عليه ورمى به ودفع الكتب إلى الناس، فمنها كتاب (اللمع) وغيره من تواليه.. فلما قرأ تلك الكتب أهل الحديث والفقهاء من أهل السنة والجماعة أخذوا بما فيها وانتحلوه، واعتقدوا تقدمه واتخذوه إماماً حتى نُسب مذهبهم إليه، فصار عند المعتزلة ككتابي أسلم وأظهر عوار ما تركه فهو أعدى الخلق إلى أهل الذمة»^(١).

أ- لفظ المغرضين الناشئ والمستمر حول عزو (الإبانة) للأشعري.. ودحض أسبابه:

وصدق - والله - ابن عساكر، فعلى الرغم من ثناء "أهل الحديث والفقهاء" من أهل السنة والجماعة" على الأشعري، وتسليمهم لما هداه الله إليه وغبطتهم به واتخاذهم إياه "إماماً حتى نُسب مذهبهم إليه" .. فإنه، ومن يومها صار مناوئو الأشعري ومعتقده في (الإبانة) بالذات - ليس المعتزلة فحسب وإنما كل من شاركهم في هذا من متأخري الأشعرية^(٢) - " ككتابي أسلم وأظهر عوار ما تركه، فهو أعدى الخلق إلى أهل الذمة" .. ونذكر من هذا العداء المستحکم:

(١) ما كان من الأهوازي ت ٤٤٦ (٤) في إقامه أبا الحسن أنه ما ألف كتاب (الإبانة) إلا تقيّة من الحنابلة وأنه غير معتقد لما فيه، وقد رجع عنه.

(١) وما يكاد كتاب من كتب التراجم لأبي الحسن يخلو من حكاية ما ذكرناه هنا، وجميعهم ما بين متوسع في سرده وما بين متوسط وما بين مختصر.

(٢) وبالطبع فإن هذا يشمل فقهاء وأئمة المذاهب الأربعة وتلامذتهم.. وينظر كلامهم في سلامة المعتقد بشيء من التفصيل: كتاب (العلو) للحافظ الذهبي و(اجتماع الجيوش) لابن القيم، وقد أتبعاه - بعد كلام الصحابة والتابعين - بجملة ما قاله (أئمة أهل الحديث والتفسير واللغة والكلام والشعر) في رد عادية أهل الباطل من المعطلة

(٣) كون مذهبهم أقرب لمذهب المعتزلة من مذهب أهل السنة ولذا سماهم شيخ الإسلام مخنثة المعتزلة

(٤) هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الفارسي، قال عنه ابن عساكر: "كان على مذهب السلفية يقول بالظاهر، ويتمسك بالأحاديث الضعيفة التي تقوي رأيه، وسمعت أبا الحسن بن قبيس عن أبيه قال: لما ظهر من أبي علي الإكتار من الروايات في القراءات أتهم"، وقال: "لا يستبعدن جاهل كذب الأهوازي فيما أورده من تلك الحكايات، فقد كان من أكذب الناس فيما يدعي من الروايات في القراءات"، وقال عنه الخطيب: "أبو علي الأهوازي كذاب في الحديث والروايات جميعاً"، وقال عنه الذهبي في الميزان: "وصف كتابا في الصفات لو لم يجمعه لكان خيراً له؛ فإنه أتى فيه بموضوعات وفصائح، وصنف كتابا يحط على الأشعري".

فكان كتاب (تبيين كذب المفتري) لابن عساكر ت ٥٧١ لرد عاديته.. وقد ذكر ذلك ابن القيم في اجتماع الجيوش إبان سرده لما عليه الأشعري، قائلاً: "نذكر كلامه - يعني: الأشعري- فيما وقفنا عليه من كتبه كالموجز والإبانة والمقالات، وما نقله عنه أعظم الناس انتصاراً له: الحافظ أبا القاسم بن عساكر في الكتاب الذي سماه (تبيين كذب المفتري)".

وكانت رسالة أبي إسحاق إبراهيم بن عيسى بن درباس الشافعي ت ٦٢٢، التي جعلها في (الذّب عن أبي الحسن الأشعري)، للرد على نفس الشخص ولنفس السبب، حيث جمع فيها شهادة عدد من العلماء، أوضحوا فيها حكمهم ببراءة أبي الحسن مما نسب إليه الأهوازي وغيره.. يقول رحمه الله في مقدمة رسالته تلك: «اعلموا معشر الإخوان أن كتاب (الإبانة عن أصول الديانة) الذي ألفه الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، هو الذي استقر عليه أمره فيما كان يعتقد، وبه كان يدين الله بعد رجوعه من الاعتزال بمنّ الله ولطفه، وكل مقالة تنسب إليه الآن مما يخالف ما فيه، فقد رجع عنها^(١) وتبرأ إلى الله - سبحانه - منها، وكيف وقد نص على أنه ديانتها التي يدين الله - سبحانه - بها، ورؤى وأثبت أنه ديانة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث والماضين وقول أحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين، وأن ما فيه هو الذي يدل عليه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ».

فهل يسوغ - والكلام لا يزال لابن درباس - أن يقال: إنه رجع عن هذا إلى غيره؟!، فإلى ماذا يرجع؟!^(٢) أترأه يرجع عن كتاب الله وسنة نبي الله؛ خلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون وأئمة الحديث المرضيون وقد علم أنه مذهبهم ورواه عنهم؟!، هذا لعمرى ما لا يليق نسبته إلى عوام المسلمين، فكيف بأئمة الدين؟!، أو هل يقال: إنه جهل الأمر فيما نقله عن السلف الماضين مع إفائه جُلّ عمره في استقراء المذاهب وتعرف الديانات؟!، هذا مما لا يتوهمه منصف ولا يزعمه إلا مكابر مسرف».

وفي رد شبهة الأهوازي التي ادعى فيها على الأشعري أنه ألف (الإبانة) تقيّةً من الحنابلة، يقول ابن عساكر ص ٣٨٨: «كيف يُصنّف المسلم كتاباً يخلده، وهو لا يقول بصحة ما فيه، ولا يعتقد»، وقال في ص ٣٨٩: «و لم يزل كتاب (الإبانة) مستصوباً عند أهل الديانة» إ.هـ

وقد أقذع ابن عساكر في الرد عليه ووصفه في (التبيين) بكل قبيح فقال: "وكيف يتّهم أولاد الجوس بالإلحاد والزندقة، أبناء ذوي الهمة، ولاشك أن الأهواز من جملة البلدان التي افتتحها أبو موسى الأشعري جدّ أبي الحسن الأشعري، وذلك عندي هو: السبب الموجب لهذه الجفوة، والمورث للغلظة على ولده والقسوة، والمؤثر في شدة النفوس عن معتقده والتبوة، لأنه أدخل على أسلاف الأهوازي من الجوس بلية ومحنة، وأورثت قلبه لنسله عداوةً وإحنة، فلهذا استفرغ جهده في الازدراء على أبي الحسن والتشنيع، ورماه بكل ما أمكنه ذكره من الأمر الشنيع، لأن البغض يتوارث والوُدُّ يتوارث".

(١) وفي هذا دلالة واضحة على أن من ادعى على أبي الحسن أن له في مسألة الصفات رأيين، أو ادعى عليه ما كان منه قبل رجوعه إلى آخر ما استقر عليه أمره.. هو كاذب عليه وغاش له وللأمة ومفتر عليه وعليها بالبهتان ومخالف لمذهبه.. قال ابن تيمية فيما نقله عنه ابن القيم في (اجتماع الجيوش) ص ١١٣: "والأشعري وأئمة أصحابه متفقون على إثبات الصفات الخيرية كـ (الاستواء والوجه واليدين) وإبطال تأويلها، وليس للأشعري في ذلك قولان أصلاً، ولم يذكر أحدٌ عن الأشعري في ذلك قولين".

(٢) إي والله.

(٢) وما وقع حديثاً ممن يُدعى بـ (زاهد الكوثري الجركسي) ت١٩٥٢، فقد قال في تعليقه على تبين كذب المفتري ص٢٨، ٣٩٢: «إنما أُلّف أبو الحسن الإبانة على طريقة المفوضة من السلف، وأراد به انتشار المتورطين في أحوال التشبيه من الرواة، والتدرج بهم إلى مستوى الاعتقاد الصحيح الذي هو مذهب الخلف». والكوثري - مع هذا الذي ادعاه من أن الأشعري أُلّف (الإبانة) تقيّة من الحنابلة لما دخل بغداد - يدّعي أيضاً ضمن ما يدعي، أن (الإبانة) لم يكن آخر ما أُلّفه أبو الحسن، وكأنه يرى أن أبا الحسن كان يعتقد ما فيها ولكنه أُلّف كتاباً أو كتباً أخرى بعدها ينقض ما فيها.. وهذه دعوى عريضة لا نكاد نجد أحداً من أهل الإنصاف يسانده فيها^(١).

ومعلوم بالضرورة أن أبا الحسن ما كان مفوضاً للصفات قط، وإنما كان مُتَبَتّاً لها، وقد فارق رحمه الله منذ البداية طريقة (المفوضة) في: إثباته لمعاني صفات الله الخيرية والفعلية مع إمرار كيفياتها، خلافاً للمفوضة الذين فوضوا مع كيفية صفاته تعالى: معانيها، وعدلوا ذلك هو الأسلم.. بينا الأسلم في الحقيقة هو ما ذكرناه للأشعري ووافق فيه أهل الحديث وجماعة أهل السنة وسلف الأمة.

وكان الشيخ الألباني في (مختصر العلو) قد عرض لشبهة اتهام الكوثري الأشعري بالتفويض، وأشبعها رداً ونقداً ودحضاً ونقضاً، وكان مما قاله في مختصر العلو ص٢٣٩: "وفي قول الأشعري - يعني: في (الإبانة) بشأن إثبات الصفات - دليل واضح على بطلان قول الكوثري في تعليقه على (تبين كذب المفتري) ص٢٨ (أن كتاب الإبانة هذا هو على طريقة المفوضة في الإمساك عن تعيين المراد، وهو مذهب السلف!)، فإن كلام الأشعري الذي نقله المصنف - يعني: الذهبي في كتابه (العلو) - عن (الإبانة) وأشرنا إلى محله منه، صريح في تعيين المراد، وهو أن (الاستواء) بمعنى: (العلو)، فأين التفويض والإمساك عن تعيين المراد الذي زعمه الكوثري؟!، ولا شك أن قول الكوثري: (وهو مذهب السلف)، كذب أيضاً كما يعلمه من درس أقوالهم في كتب أصول السنة التي جمعها المصنف في كتابه (العلو) فأوعى، ثم قرّبْتُها إليك في (مختصره) هذا، منبهاً على ما صح إسناده منها كما ترى" إ.هـ^(٢).

ومن يظن أن معركة متأخري الأشعرية بالذات وعسكرهم - وهم في زماننا وفي أرجاء المعمورة كثيرون كثرة فاحشة - مع أبي الحسن نفسه متبني مذهب أهل السنة^(٣)، قد انتهت؛ فهو واهم.. إذ هي

(١) وهكذا ما كاد ناصر السنة وقامع البدعة أبو الحسن الأشعري ينجو من تحت مطرقة فرق المعتزلة والجهمية والحرورية والروافض والمرجئة الذين طفقوا يشنعون عليه وينسبون إليه الأباطيل ويكيلون له التهم، حتى وقع فوق سندان المتكلمة الذين لم يقلوا في تشنيعهم عليه ونسبة الأباطيل إليه وكيل التهم له عن سابقهم.. وهذا هو شأن أهل الحق دائماً وأبداً، وصدق الله القائل: ﴿وَجعلنا بعضهم لبعض فتنة أتصبرون وكان ربك بصيراً﴾ [الفرقان: ٢٠].. والذي يبدو الآن أن هذا اللغظ والخلط الذي وقفنا على تفاصيله، قد وجد صداه في قلوب كثير من المتعصبين لرأي الأشعري الذي تراجع عنه دون ما رجع إليه، وقد ذكرنا ما به تقام الحجة على مدعيه سلفاً وخلفاً، وإلى الله المشتكى.

(٢) وينظر في ردود الألباني على الكوثري "المعروف - على حد قول الشيخ الألباني - بعدائه الشديد لأهل السنة والحديث"، صفحات: ١٢، ١٥، ١٦، ٣٤ - ٤٠، ٤٥، ٤٦، ٧٤، ١٢٣، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٠، ١٥٦، ١٥٧، ٢٠٧، ٢٣٩، ٢٥٦، ٢٥٥ وغيرها من (مختصر العلو).

(٣) نسأل الله أن يجيئنا عليه ويميتنا عليه ويعتثنا يوم القيامة عليه.

معركة قديمة حديثة.. وهي معركة حامية الوطيس يصل الأمر فيها إلى أن يُتهم فيها ما كان عليه النبي ﷺ ومذهب الصحابة وتابعيهم من أهل السنة بأنه مذهب (التجسيم والتشبيه)، وأن من يتبنوه (مجسّم مشبّهة).

الأمر الذي يعني: وجوب التركيز على شبهاتهم لردّها ودحضها، ومن قبل صاحب المذهب نفسه ناهيك عن غيره من جموع أئمة أهل السنة، وهذا ما يهمننا بالمقام الأول بعد أن أفل نجم المعتزلة والجهمية والحروية وغيرهم ممن كان جُل رد الأشعري عليهم.

كما يعني في النهاية: أن المسألة ليست مسألة عزو؛ ولا كم من النسخ الخطية تم الرجوع إليها؛ ولا كم من الجهد بذل في تخير أفضلها أو أدقها^(١).. وإنما هي مسألة انتصار للبطل بالبطل.

ويعني كذلك بل ويؤكد: أن المعركة من قبل أصحاب الهوى من العامة والخاصة^(٢) الصراع فيها بين باطل يريد أن يستعلي؛ وحق راسخ رسوخ الجبال لا ولن تهره العواصف ولا ولن تنال منه الأعاصير، وأن الأمر سيظل هكذا إلى يوم القيامة بعد أن بدا واضحاً أن القضية قضية هوى متبع وشح مطاع ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأي برأيه، وأن أصحاب الهوى لن يعدموا الذرائع للتشكيك في عزو (الإبانة) لصاحبها، وفي الدفاع عن باطلهم بكل الحيل والوسائل.

ولأجل كل هذا أراي أردد وأكرر، وأقول ولا زلت وسأظل: "إن من شأن المخالفين للمعتقد الصحيح للأشعري الذي ختم به حياته، أن ينكروا ويشككوا في كلامه الذي رجع إليه، وأن يشككوا كذلك في تأليفه التي يأتي على رأسها كتاب (الإبانة) الذي سجل فيه تراجع مذهب السلف ومعتقد أحمد بن حنبل إمام أهل السنة، وأوضح فيه ما كان يعتنقه مؤخرًا، لأنهم لو سلّموا بهذا، لكان في تسليمهم به اعترافٌ بمخالفتهم مذهب أهل السنة ونقضٌ لتأويلاتهم الباطلة ولمذاهبهم المنحرفة في النفي وذكر السلوب، والتي هي أقرب لمذهب الجهم والمعتزلة منها إلى مذهب أهل الحق، بل بينها وبين الأخير بعد المشرقين".

والذي يعيننا هنا، هو: شهادات السابقين من الأئمة الثقات العدول من جماعة أهل السنة، لعزو (الإبانة في أصول الديانة) للأشعري، ذلك أنه وبعد أن عكف على تحرير مادة هذا الكتاب العلمية عددٌ غير قليل من جهابذة المحققين، لم يعد ثمة مطعن في نسبته إليه رحمه الله إلا لدى من أطلق لنفسه عنان الهوى.. حيث أضحى الطعن في هذا الأمر بعد تيك الجهود المضنية ضرباً من العبث والهديان^(٣).. لكن

(١) ولذا واختصاراً للوقت وحتى نفرغ لما هو أهم، رأينا أن نكتفي بالرجوع إلى النسخ التي اعتمدها جُلُّ المحققين وعوّلوا عليها وبخاصة نسخة د. حماد الأنصاري، وكلها - بالمناسبة - قريبة قريباً يكاد لا يجعلك تفرق بين بعضها البعض، وجميعها تم مطابقتها مع العديد من النسخ المخطوطة في أنحاء العالم.

(٢) وأخص بالذكر منهم أساتذة أقسام العقيدة بجامعة الأزهر، وغيرها من الأقسام المناظرة بباقي الجامعات

(٣) ونذكر من تلك الجهود التي بذلت في تحقيق كتاب (الإبانة): ما قامت به [دائرة المعارف النظامية] بجيدر اباد الدكن الهند، حيث جاء الكتاب في طبعته الأولى ضمن مجموعة من كتب أخرى، ويقال: إن هذه النسخة مصحفة ومحرفة، وأن الأيدي الأثيمة قد تلاعبت بها ومن ثم وجب إعادة طبعها من أصل وثيق.. وما قامت به د. فوقية حسين محمود، وقد جعلته

لما كانت هذه الإشكالية متأصلة عند من ذكرنا من المخالفين، والمعاصرين منهم بخاصة، ونريد للحجة أن تكتمل؛ اكتفينا بما كان من ذلك من رجوع إلى أصول (الإبانة) تحقيق وتحرير مادتها، وآثرنا الحديث عن شهادات لفييف من أئمة أهل السنة الأعلام - سواء من كانوا قريبي عهد بالأشعري أو غير ذلك - ليهلك بعد من هلك عن بيعة وليحيا من حي عن بيعة.

كما أن الذي يعيننا هنا أيضاً، هو: التركيز على ما ابتلينا به من عقيدة (أشعرية متأخرة) زائفة تريد أن تفرض نفسها بالقوة، عقيدة تبرأ صاحبها منها ومن المعتنقين لها والمتمسكين بتلابيبها، وهذا يستلزم مزيداً من الرد عليها وعلى من ادعوا ولا يزالون شرف الانتساب لصاحبها كذباً وزوراً وبهتاناً.

ب - شهادات أئمة أهل السنة بشأن عزو (الإبانة) للأشعري:

وحول مدى صحة نسبة هذا الكتاب لصاحبه، وشهادة الأئمة الأعلام لهذه النسبة، نذكر ممن شهد بهذا فيمن شهدوا:

١- الإمام الأستاذ الحافظ أبا عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد^(١) الصابوني ت ٤٤٩، فقد ذكر له نقل ابن درباس نقلاً عن ابن عساكر أنه «ما كان يخرج إلى مجلس درسه إلا ويده كتاب (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري ويظهر الإعجاب به، ويقول: ما الذي يُنكر على من هذا الكتاب شرح مذهبه»^(٢).. يقول ابن عساكر عقب ذكره هذه الحكاية: «فهذا قول الإمام أبي عثمان، وهو من أعيان أهل الأثر بخراسان»^(٣).

موضوعاً لرسالتها التي حصلت بموجبها على الدكتوراه [ط. دار الأنصار].. وما قام به أبو عمرو محمد بن علي بن ريجان حيث قام بتحقيقه وشرحه في مجلدين كبيرين [ط. دار الإبانة].

ومن عكف على تحقيقه: فضيلة الشيخ صالح بن مقبل العصيمي العتيبي عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة السعودية سابقاً.. وفضيلة الشيخ حماد الأنصاري [ط. الجامعة الإسلامية] بالمدينة المنورة ضمن مطبوعات الجامعة.. ومحمد بن عبد الهادي [ط. دار العلياء] وعليها تعليقات لابن تيمية.. ونبيل صلاح سليم [ط. دار البصيرة] وقد طابقتها على مخطوطة الشيخ حماد، وضمنها: (صريح السنة) للطبري.. ومحمود بن الجميل [ط. مكتبة الأنصار].. د.عباس صباغ [ط. دار النفائس بيروت].. ومحب الدين الخطيب في غير ما طبعة [المكتبة السلفية].. وعبد الله محمود محمد عمر [ط. دار الكتب العلمية بيروت].. و د. بشير محمد عيون [ط. دار المؤيد].. ومحمد حامد محمد.. ناهيك عن قاموا بطبعه بدون تحقيق، ومن قاموا بشرحه من المعاصرين من نحو: محمد بن شمس الدين، ومحمد هشام طاهري، ومن قاموا بالتعريف به من نحو: د.عبد الرحمن بن صالح الحمود وغيره، ومن قاموا بعمل دراسات حوله وما أكثرهم!

(١) النيسابوري، شيخ الإسلام الواعظ المفسر المصنف، أحد الأعلام.. روى عن زاهر السرخسي وطبقته توفي وله سبع وسبعون سنة، وكان أول ما جلس للوعظ وهو ابن عشر سنين، وكان شيخ خراسان في زمانه.. العبر ٣/٢١٩.

(٢) الذب عن أبي الحسن لابن درباس ص ١٠٥.

(٣) السابق.. وينظر تبين كذب المفتري لابن عساكر ص ٣٨٩.



٢- والإمام البيهقي ت ٤٥٨؛ قال في كتابه (الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد) في باب القول في القرآن ص ٨٥: «ذكر الشافعي ٦ ما دل على أن ما نتلوه من القرآن بألسنتنا ونسمعه بأذاننا ونكتبه في مصاحفنا يسمى كلام الله، وأن الله كلم به عباده بأن أرسل به رسوله، ومعناه ذكره أيضاً علي بن إسماعيل في كتاب (الإبانة)».

وقال في ص ٢٢ من نفس الكتاب: «قال أبو الحسن علي بن إسماعيل في كتابه- يعني: (الإبانة)-: (فإن قال قائل: تقولون إن كلام الله في اللوح المحفوظ، قيل له: نقول ذلك؛ لأن الله قال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، فالقرآن في اللوح المحفوظ وهو في صدور الذين أوتوا العلم، وهو متلو بالألسنة، قال تعالى: ﴿لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانِكَ﴾ [القيامة: ١٦]، والقرآن مكتوب في مصاحفنا في الحقيقة، محفوظ في صدورنا في الحقيقة، متلو بألسنتنا في الحقيقة، مسموع لنا في الحقيقة، كما قال تعالى: ﴿فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]».

٣- وممن شهد بعزو الإبانة للأشعري الإمام أبو الفتح نصر^(١) المقدسي، ت ٤٩٠ قال ابن درباس: «وجدت كتاب (الإبانة) في كتبه بيت المقدس، ورأيت في بعض تأليفه في الأصول فصولاً منها بخطه»^(٢).

٤- والإمام الفقيه أبو المعالي مُجَلِّي^(٣)، صاحب كتاب (الذخائر) في الفقه ت ٥٥٠، قال ابن درباس: «أنبأني غير واحد عن الحافظ أبي محمد المبارك بن علي البغدادي، ونقلته أنا من خطه في آخر كتاب (الإبانة) قال: نقلت هذا الكتاب جميعه من نسخة كانت مع الشيخ الفقيه المجلي الشافعي، أخرجها من مجلد فنقلتها وعارضتُ بها، وكان رحمه الله يعتمد عليها وعلى ما ذكره فيها، ويقول: (لله درُّ من صنفه!)، وينظر على ذلك مَنْ ينكره، وذكر ذلك لي وشافهني به، قال: (هذا مذهبي وإليه أذهب، نقلت هذا سنة ٥٤٠ بمكة، وهذا آخر ما نقلتُ من خط ابن الطباخ رحمه الله)»^(٤).

٥- والحافظ أبو محمد بن علي البغدادي نزيل مكة ت ٥٦٢، قال ابن درباس: «شاهدت نسخة من كتاب (الإبانة) بخطه من أوله إلى آخره، وهي بيد شيخنا الإمام رئيس العلماء الفقيه الحافظ العلامة أبي الحسن ابن المفضل المقدسي، ونسخت منها نسخة وقابلتها عليها بعد أن كتبت نسخة أخرى مما وجدته في كتاب الإمام

(١) ابن إبراهيم بن نصر النابلسي، صاحب التصانيف شيخ الشافعية بالشام، كان إماماً علامة فقيهاً مفتياً محدثاً زاهداً متبتلاً ورعاً كبير القدر عديم النظر، عاش أكثر من ثمانين سنة، وسمع الحديث الكثير وأملى وحدث وأقام بالقدس مدة طويلة، توفي يوم عاشوراء.. العبر ٣/٣٢٨.

(٢) الذب عن الأشعري لابن درباس ص ١٠٦، ١٠٧.

(٣) هو مُجَلِّي بن جُمَيْع قاضي القضاة بالديار المصرية، القرشي المخزومي الشافعي، كتابه (الذخائر في المذهب) من المصنفات المعتمدة.. العبر ٤/١٧٩، وسير أعلام النبلاء.

(٤) الذب عن أبي الحسن ص ١١٩ وابن الطباخ هو: أبو محمد المبارك بن علي بن الحسين بن عبد الله بن محمد الطباخ البغدادي، نزيل مكة وحافظها في زمانه، المحدث المشار إليه بالعلم بها، وإمام الحنابلة بالحرم، سمع الكثير ببغداد من ابن الطيبوري وابن كادس وغيرهما، وتفقه بالقاضي أبي الحسين بن الزاغوني، كان صالحاً ديناً ثقة ت ٥٧٥.. العبر ٤/٢٢٦، شذرات الذهب ٤/٢٥٣.

نصر المقدسي بيت المقدس، ولقد عرضها بعض أصحابنا على عظيم من عظماء الجهمية المنتهين إلى أبي الحسن الأشعري بيت المقدس، فأنكرها وجحدها وقال: ما سمعنا بها قط ولا هي من تصنيفه، واجتهد آخر في إعمال رويته ليزيل الشبهة بفطنته، فقال بعد تحريك لحيته: لعله ألفها لما كان حشويًا»^(١).

قال ابن درباس: «فما دريتُ من أي أمره أعجب، أمن جهله بالكتاب مع شهرته وكثرة من ذكره في تصانيفه من العلماء، أو من جهله بحال شيخه الذي يفترى عليه بانتمائيه إليه، واشتهاره^(٢) بين الأمة، عالمها وجاهلها؟!.. فإذا كانوا بحال من ينتمون إليه بهذه المثابة، فكيف يكونون بحال السلف الماضين وأئمة الدين من الصحابة والتابعين وأعلام الفقهاء والمحدثين، وهم لا يلوون على كتبهم ولا ينظرون في آثارهم، وهم والله بذلك أجهل وأجهل؟!»^(٣).

٦- والحافظ ابن عساكرت ٥٧١، قال في كتابه (تبيين كذب المفتري) ما نصه: «إذا كان أبو الحسن - كما ذكرنا عنه من حُسن الاعتقاد - مستصوبَ المذهب عند أهل المعرفة بالعلم والانتقاد، يوافق في أكثر ما يذهب إليه أكابر العباد، ولا يقدر في معتقد غير أهل الجهل والعناد، فلا بد أن نحكي عنه معتقده على وجهه بالأمانة، ونجتنب أن نزيد فيه أو نُقص منه تركًا للخيانة، لتعلم حقيقة حاله في صحة عقيدته في أصول الديانة، فاسمع ما ذكره في أول كتابه الذي سماه بـ (الإبانة)، فإنه قال:

الحمد لله الواحد الأحد العزيز المتفرد بالتوحيد..»، ثم استمر ابن عساكر في إيراد الكلام على نصه وفصه من أوله إلى باب: (الكلام في إثبات الرؤية لله بالأبصار في الآخرة)، حرفًا حرفًا كما شرط.. ثم قال عقيب ذلك: «فتأملوا - رحمكم الله - هذا الاعتقاد، ما أوضحه وأبينه!، واعترفوا بفضل هذا الإمام العادل الذي شرحه وبينه، وانظروا إلى سهولة لفظه، فما أفصحه وأحسنه!، وكونوا ممن قال الله فيهم: ﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾ [الزمر: ١٨]، وبيئوا فضل أبي الحسن واعرفوا إنصافه، واسمعوا وصفه لأحمد - ابن حنبل - بالفضل واعترافه، لتعلموا أنهما كانا في الاعتقاد متفقين، وفي أصول الدين ومذهب السنة غير مفتريين»^(٤).

وقال في ص ١٢٨ من التبيين: «وتصانيف أبي الحسن الأشعري بين أهل العلم مشهورة معروفة، وبالإجادة والإصابة للتحقيق عند المحققين موصوفة، ومن وقف على كتابه المسمى بـ (الإبانة) عرف موضعه من العلم والديانة».. وذكر في صفحة ١٧١ جملة أبيات نسبها لبعض المعاصرين له.

ولاحظ معي تواريخ هؤلاء الأئمة الأعلام القريية العهد بوفاة الأشعري ت ٣٢٤، والدالة على أنهم كانوا أقرب زمنًا للأشعري، وأعرف منا بحاله وبما كان منه وبما جرى له، وبما صح نسبته إليه وما تخلى

(١) ويلاحظ أنها نفس الاتهامات التي يفوه بها الأشعرية في زماننا وتلو كها ألسنتهم، فهم والجهمية قديمًا - وكذا المعتزلة - يتزعان عن بئر آسن واحد.

(٢) يعني: قبل توبته من الاعتزال

(٣) الذب عن أبي الحسن لابن درباس ص ١٢٠، ١٢١.

(٤) وينظر مع التبيين ص ١٥٢ وما بعدها، الذب عن أبي الحسن الأشعري لابن درباس ص ١٠٧ وما بعدها.

هو عنه وتبرأ منه.. وتأمل بعد، تعاقب الأئمة على صحة نسبة الإبانة لأبي الحسن على مر العصور والدهور.

٧- وممن ذكر أن (الإبانة) من تأليف أبي الحسن الأشعري: أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن درباس الشافعي ت ٦٢٢، قال في رسالته (الذب عن أبي الحسن الأشعري): «اعلموا معشر الإخوان أن كتاب (الإبانة عن أصول الديانة) الذي ألفه الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، هو الذي استقر عليه أمره فيما كان يعتقد، وبه كان يدين الله تعالى بعد رجوعه من الاعتزال بمنّ الله ولطفه، وكل مقالة تنسب إليه الآن مما يخالف ما فيه، فقد رجع عنها وتبرأ إلى الله - سبحانه - منها" إلى آخر ما سبق أن نقلناه عنه.

يقول ابن درباس: «قد ذكر (الإبانة) واعتمد عليها وأثبتها للإمام أبي الحسن الأشعري، وأثنى عليه بما ذكره فيها وبرأه من كل بدعة نسبت إليه، ونقل منها إلى تصنيفه.. جماعة من الأئمة الأعلام من فقهاء الإسلام وأئمة القراء وحفاظ الحديث وغيرهم»^(١).. وذكر ابن درباس طائفة ممن سبق ذكرهم، وزاد عليهم:

٨- الحافظ أبا العباس أحمد بن ثابت بن محمد الطَّرْقِي^(٢)، فإنه قال: «رأيت هؤلاء الجهمية يتمون في نفي العرش وتأويل الاستواء إلى أبي الحسن الأشعري، وما هذا بأول باطل ادعوه وكذب تعاطوه، فقد قرأت في كتابه الموسوم بـ (الإبانة عن أصول الديانة) أدلة من جملة ما ذكرته، على إثبات الاستواء»، ثم قال: «ومن حَلَفَهُمْ جميعاً قولهم: (لا، والذي احتجب بسبع سموات)، هذا آخر ما حكاه، وهو في (الإبانة) كما ذكره»^(٣).

٩- وممن ذكر (الإبانة) ونسبها إلى أبي الحسن الأشعري: ابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ت ٧٢٨، قال في الفتوى الحموية الكبرى ص ٧٠: «قال أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي أسماه (الإبانة في أصول الديانة)، وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنفه وعليه يعتمدون في الذب عنه عند من يطعن عليه، فقال: فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة».. وذكر ما في أول كتاب (الإبانة) بحروفه.

وقال في الفتاوى الكبرى ٥ / ٣٣٤، ٣٣٥ حاكياً ما جرى له مع أهل نيسابور: "وأما أهل بغداد فقد كانت الأشعرية منتسبة إلى الإمام أحمد وسائر أئمة المساجد كما ذكره الإمام الأشعري في كتاب (الإبانة)، وهذا هو الذي اعتمد عليه الحافظ ابن عساكر في وصف اعتقاد الأشعري" .. وكان قد نقل عن بعض أئمة العلم تنفأ من كتاب (الإبانة) في (الفتاوى الكبرى) ٥ / ٤٩، ١١٢، ٢٨٧، ٣٤١ وغيرها.. كما فعل الشَّيْء ذاته في عديد من كتبه من غير ما ذكرنا

١٠، ١١- وممن أشار إلى (الإبانة) وعزاها لأبي الحسن الأشعري: الحافظ الذهبي ت ٧٤٨، والإمام النووي ت ٦٧٦، يقول الذهبي في كتابه (العلو للعلي الغفار) ص ١٦٠: «وقال الأشعري في كتاب (الإبانة في

(١) الذب عن أبي الحسن الأشعري لابن درباس ص ٩٩، ١٠٠ ت د. علي الفقيهي.

(٢) الأصبهاني، كان حافظاً متقناً أكثر من الحديث، سمع بأصبهان أبا الفضل المطهر بن عبد الواحد وعبد الله بن البصري وأبا علي التستري وغيرهم ت ٥٢٠.. اللباب في تهذيب الأنساب ٢ / ٢٨٠.

(٣) الذب عن أبي الحسن الأشعري لابن درباس ص ١٠٣ و ينظر الإبانة ت د. حماد الأنصاري ص ١١٥.

أصول الديانة) له، في باب الاستواء: فإن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل: نقول: إن الله مستو على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، إلى آخر ما في الإبانة».. ثم قال: «وكتاب (الإبانة) من أشهر تصانيف أبي الحسن الأشعري، شهره الحافظ ابن عساكر واعتمد عليه ونسخه بخطه الإمام محيي الدين النووي».. وذكر الذهبي عن الحافظ أبي العباس أحمد بن ثابت الطَّرْقِي أنه قال: «قرأت في كتاب أبي الحسن الأشعري الموسوم بـ (الإبانة) أدلة على إثبات الاستواء».

١٢- ومن عزاها إلى أبي الحسن: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف بابن القيم الحنبلي الدمشقي ت ٧٥١، قال في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية) ص ١١٢: «قال شيخ الإسلام ابن تيمية - يعني في الموافقة ١١ / ٢ -: ولما رجع الأشعري عن مذهب المعتزلة، سلك طريق أهل السنة والحديث، وانتسب إلى الإمام أحمد بن حنبل كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها، كـ (الإبانة) والموجز والمقالات وغيرها».

قال ابن القيم معلقاً: «وأبو الحسن الأشعري وأئمة أصحابه كالحسن الطبري وأبي عبد الله بن المحاهد والقاضي أبي بكر الباقلائي، متفقون على إثبات الصفات الخيرية التي ذكرت في القرآن كالاستواء والوجه واليدين، وعلى إبطال تأويلها وليس للأشعري في ذلك قولان أصلاً، ولم يذكر أحد عن الأشعري في ذلك قولين».

كما عزا له في مختصر الصواعق المرسله ص ٢٨ فقال ما نصه: "وقد استدلل السلف على إثبات العينين له تعالى بقوله: (تجري بأعيننا) [القمر: ١٤]، ومن صرح بذلك إثباتاً واستدلالاً: أبو الحسن الأشعري في كتبه كلها فقال في كتاب (المقالات) و(الإبانة) و(الموجز) وهذا لفظه فيها: (وأن له عينين بلا كيف كما قال: (تجري بأعيننا))، وعقب ابن القيم يقول: "فهذا الأشعري وغيره لم يفهموا من الأعين أعيناً كثيرة، ولا من الأيدي أيدياً كثيرة على شق واحد" إلهـ

وكان مما نظمه - رحمه الله - في قصيدته النونية التي سماها الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية ص ٦٨، ٦٩ قوله:

| | |
|------------------------------|----------------------------|
| والأشعري قال: تفسير (استوى) | بحقيقة (استوى) من البهتان |
| هو قول أهل الاعتزال وقول أتـ | باع لجهم وهو ذو بطلان |
| في كتابه قد قال ذا من (موجز) | و(الإبانة) و(مقالة) بيان |
| وحكا ابن عبد البر في تمهيده | وكتاب (الاستدكار) غير جبان |
| إجماع أهل العلم أن الله فو | ق العرش بالإيضاح والبرهان |
| واتى هناك بما شفى أهل الهدى | لكنه مرض على العميان |
| وكذا على الأشعري فإنه | في كتابه قد جاء بالتيان |
| من (موجز) و(إبانة) و(مقالة) | و(رسائل للثغر) ذات بيان |
| وأنى بتقرير استواء الرب فو | ق العرش بالإيضاح والبرهان |

وأتى بتقرير العلو بأحسن التـ تقرير فانظر كتابه بعيان

١٣- والحافظ ابن كثير ت ٧٧٤ في (طبقات الشافعية) في الطبقة الثالثة، فقد قال عن ثالث مراحل الأشعري التي مر بها: «والحالة الثالثة: إثبات ذلك كله من غير تكيف ولا تشبيه جرياً على منوال السلف، وهي طريقته في (الإبانة) التي صنفها آخرًا».

١٤- ومن نسبها إلى أبي الحسن الأشعري: ابن فرحون المالكي ت ٧٩٩ قال في كتاب (الدياج) ص ١٩٣، ١٩٤: «ولأبي الحسن الأشعري كتب، منها كتاب (اللمع الكبير) وكتاب (اللمع الصغير)، وكتاب (الإبانة في أصول الديانة)» أ.هـ.

١٥- والعلامة مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي ت ١٠٣٣، قال في كتابه (أقاويل الثقات) ص ١٤٥ عن الأشعري ما نصه: "وأطال الكلام في هذا وأمثاله في كتابه الذي سماه: (الإبانة في أصول الديانة)، وقد ذكر أصحابه - أي: الأشعري - أنه آخر كتاب صنفه، وعليه يعتمدون في الذبّ عنه عند من يطعن عليه" إ.هـ.

١٦- وأبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ت ١٠٩٨، قال في الجزء الثاني من كتاب (شذرات الذهب في أعيان من ذهب) ٢ / ٣٠٣: «قال أبو الحسن الأشعري في كتابه: (الإبانة في أصول الديانة) وهو آخر كتاب صنفه، وعليه يعتمد أصحابه في الذب عنه عند من يطعن عليه»، ثم ذكر فصلاً من الإبانة.

١٧- والسيد مرتضى الزبيدي ت ١١٤٥، قال في (إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار علوم الدين) ٢ / ٢: «صنف أبو الحسن الأشعري بعد رجوعه من الاعتزال (الموجز) وهو في ثلاث مجلدات، كتاب مفيد في الرد على الجهمية والمعتزلة، و(مقالات الإسلاميين)، وكتاب (الإبانة)».

١٨ - ومن عزاها لأبي الحسن الأشعري من المعاصرين: محب الدين الخطيب، وذلك في تعليقه على (المنتقى) مختصر (منهاج السنة) لابن تيمية، قال بهامش ص ٤١، ٤٣: «إن الأشعرية منسوبون إلى أبي الحسن الأشعري، وقد عُلِمَت أن أبا الحسن الأشعري كانت له ثلاثة أطوار:

أولها: انتماؤه إلى المعتزلة.

والثاني: خروجه عليهم ومعارضته لهم بأساليب متوسطة بين أساليبهم ومذهب السلف.

والطور الثالث: انتقاله إلى مذهب السلف وتأليفه في ذلك كتابه (الإبانة) وأمثاله، وقد أراد أن يلقي الله على ذلك».



١٩- والدكتورة فوقية حسين فقد ذكرت الكثير ص ٧٤ عن كتاب (الإبانة) الذي حققته وكان موضوع رسالتها في الدكتوراه.

٢٠- ونحتم من نسبوا الإبانة لأبي الحسن الأشعري، بالإمام العلامة الآلوسي مفتي بغداد ومرجع أهل العراق ت ١٢٧٠، لِمَا يحمله كلامه من عتب على كل من اختلط عليه الأمر وقصد الحق وأخطأه.. قال في (روح المعاني) ١/ ١٠٣:

«والأشعري إمام أهل السنة، ذهب في النهاية إلى ما ذهبوا - يعني: أهل السنة من سلف المسلمين وأئمة الدين - إليه، وعلّ في (الإبانة) على ما عولوا عليه، فقد قال في أول كتاب (الإبانة) الذي هو آخر مصنفاته:

(إن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرّفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون، قيل له، قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله وسنة النبي ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون وبما كان عليه أحمد بن حنبل - نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون) (١).

يقول الآلوسي معلقاً على ما أوقعه أهل الكلام سلفاً وخلفاً على الأشعري من حيف عندما تجاهلوا عن قصد ما آل إليه أمر شيخهم: «والعجيب من علماء أعلام ومحققين فخام، كيف غفلوا عما قلناه، وناموا عما حققناه؟!، ولا أظنك في مربة منه وإن قل ناقلوه وكثر منكروه» (٢).

(١) الإبانة ص ٤٧: ٥٠.

(٢) ونذكر ممن لم يناموا من الأعلام المحققين عما أشار الآلوسي إليه هنا، فراح - من غير من ذكرنا - يكشف عن نسبة الإبانة للأشعري وأنه كان آخر مؤلفاته: شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٩٣، ٦/ ٣٥٩، ١٦/ ٩١)، والفتاوى الكبرى (٦/ ٣٦٩، ٦٤٦)، ونقض التأسيس (١/ ٨٣)، ومنهاج السنة النبوية (٢/ ٢٢٤، ٦٠٠)، ودرء التعارض (٢/ ١٤٦، ٣٢٨، ٣/ ٣٤٤، ٥/ ٣٤٢)، والعقيدة الواسطية (ص ٨) وبيان تلبس الجهمية (١/ ٤٢٠، ٢/ ٢٧).. وابن قيم الجوزية في مختصر الصواعق ٢/ ١٣٦.. والشيخ إبراهيم بن مصطفى الحلبي ت ١١٩٠ هـ في كتابه (اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد) ص ٣٦.. والشيخ إبراهيم بن حسن الكوراني ت ١١٠١ هـ كما في القول الجلي ص ٣٦ لسالم الدخيل، وذلك في بحث بمجلة كلية أصول الدين العدد الثاني ١٣٩٩/ ١٤٠٠ وهو ص ٢١٦ في ترقيم صفحات المجلة.. والشيخ خالد النقشبندي الشافعي شيخ مشايخ الآلوسي كما في جلاء العينين ص ١٥٧ ط/ المدني.. والشيخ نعمان خير الدين الآلوسي في كتابه جلاء العينين ص ٤٦٢.. وأما الذين ذكروا الإبانة ونسبوا إلى الأشعري من غير أن ينصوا على أنه آخر ما صنفه، فكثيرون.

ومن البدهة بمكان: القول بأن اعتراف أولئك الفضلاء بعزو (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري، هو: اعتراف ضمني برجوعه عن مذهبي الاعتزال والكلائية اللذين ظل ردحاً من الزمن يدين بهما رحمه الله قبل رجوعه لمذهب أهل السنة وسلف الأمة، وأن هذا الأخير هو الذي مات عنه وكان آخر ما آل أمره إليه.

يقول الحافظ الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي الشافعي والمتوفى سنة ٧٤٨، يقول في كتابه (العلو للعلي الغفار) ص ١٦٣ - : «كان أبو الحسن أولاً معتزلياً أخذ عن أبي علي الجبائي، ثم نابذه ورد عليه وصار متكلماً للسنة، ووافق أئمة الحديث، فلو انتهى أصحابنا المتكلمون إلى مقالة أبي الحسن ولزموها، لأحسنوا ولكنهم خاضوا كخوض حكماء الأوائل في الأشياء، ومشوا خلف المنطق فلا قوة إلا بالله».

والسؤال الآن: أضح - أخي القارئ الكريم المنصف - الطعن في شهادة كل هؤلاء الأفاضل من أئمة أهل العلم، وكلهم يعزو كتاب (الإبانة) - كذا بصريح اسمه - للأشعري رحمه الله؟!، وماذا بقي لنا من ثقة في نقلة ديننا إذا لم يوثق في هؤلاء؟! وإذا كانت الأمور المتنازع عليها يُكتفى فيها شرعاً بشهادة رجلين عدول، فما يكون الحال بأولئك العشرين من أئمة الهدى؛ وثمة غيرهم من علماء الأمة وأرباب التراجم وأئمة أهل السنة والجماعة الكثير والكثير؟!^(١).

ج- الأشعري يدحض بأدلة العقل والنقل شبهات مدعي الانتساب إليه:

ونتخير من بين ما تبناه متأخرو الأشاعرة وكان رد الأشعري عليه تبعاً لأهل السنة فاحماً، وفيه بدا عوار الأشعرية العقدي في باب توحيد الله في صفاته: (صفة الكلام) وهي صفة من صفات الله الخيرية والفعلية.. ففي تقرير مذهب متأخري الأشعرية، يقول البيجوري عن صفة كلامه تعالى: إنها "صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، ليست بحرف ولا صوت، مترهة عن التقدم والتأخر والإعراب والبناء" .. إلى أن قال:

(١) ونذكر ممن اكنفى بالإقرار برجوع الأشعري لمذهب السلف دون أن ينص على عزو الإبانة إليه: أبا القاسم القشيري، قال فيما نقله عنه ابن عساكر في التبيين ص ٩٥: «اتفق أصحاب الحديث أن أبا الحسن كان إماماً من أئمة أصحاب الحديث، ومذهبه مذهب أصحاب الحديث، تكلم في أصول الدين على طريقة أهل السنة ورد على المخالفين من أهل الزيغ والبدع، وكان على المعتزلة والمبتدعين من أهل القبلة والخارجين عن الملة سيفاً مسلولاً، ومن طعن فيه أو قرح أو لعنه أو سبه فقد بسط لسان السوء في جميع أهل السنة».. وأبا الحسن القيرواني المعروف بابن القابسي، قال فيما نقله عنه ابن عساكر في التبيين ص ٨٩: «لقد مات الأشعري يوم مات وأهل السنة باكون عليه، وأهل البدع مستريحون منه».

ومن المعاصرين: د. راجح عبد الحميد الكردي أستاذ العقيدة في الجامعة الأردنية، وذلك في كتابه (علاقة صفات الله تعالى بذاته)، وحكمي في (معارج القبول) (٣٤٦/١)، وابن حجر آل بوطامي في (العقائد السلفية) (١٤٣/١)، والعثيمين في (القواعد المثلى) (ص: ٨٠-٨١)، ود. مصطفى حلمي في (ابن تيمية والتصوف) (ص: ١٦) وفي (قواعد المنهج السلفي) ط الثانية (ص: ٣٠).. ومن الباحثين: هادي طالبي في رسالته: (أبو الحسن الأشعري بين المعتزلة والسلف) (ص: ٣٩) وما بعدها، وخليل إبراهيم الموصلي في رسالته: (بين أبي الحسن الأشعري والمنتسبين إليه في العقيدة) (ص: ٣٩) وما بعدها، ومحمد باكريم باعبد الله في (مقدمة تحقيقه لكتاب الرد على من أنكروا الحرف والصوت للسجزي) (ص: ٨) من الدراسة وما بعدها.. وغيرهم كثير.

"واعلم أن كلام الله يطلق على الكلام النفسي.. وعلى الكلام اللفظي بمعنى: أنه خلقه.. ومع كون اللفظ الذي نقرأه حادثاً لا يجوز أن يقال: (القرآن حادث إلا في مقام التعليم).. ويصح أن يدل الكلام اللفظي على النفسي دلالة عقلية التزامية بحسب العرف، وقد أضيف له تعالى كلام لفظي كالقرآن، فإنه كلام الله، بمعنى: أنه خلقه في اللوح المحفوظ، فدل التزاماً على أن له تعالى كلاماً نفسياً.. وهذا هو المراد بقولهم: القرآن حادث ومدلوله قديم" إ.هـ.

ولأجل أن الأشاعرة لم يُثبتوا لله من الكلام سوى (النفسي) منه، لم يدرجوا هذه الصفة ضمن (صفات الأفعال)، بزعم أن اللفظي من هذه الصفة منفصلة عنه وأن كلامه يتضمن معنى قائماً بذاته هو ما خلقه في غيره، فنفوا بذلك أن يكون متكلاً متى شاء وأين شاء وإذا شاء وكيف شاء.. ولأجله كذلك لم يُعدّوا القرآن كلام الله؛ وأحالوا عليه تعالى الكلام اللفظي لمشايمته - باعتقادهم - بالحوادث، ونزهوا كلامه عن الحرف والصوت بحجة أن كلامه ليس ألفاظاً مرتبة، إذ الألفاظ لا بد فيها من الترتيب فلا يُنطق بالحرف الثاني إلا إذا انقضى الحرف الأول وهكذا، ولا بد فيها من الإعراب والبناء ليُفهم المقصود، كما لا بد فيها من السكوت بين بعض الكلمات وبعضها، وكل ذلك منفي عن (الكلام النفسي).. وفي ذلك يقول البيجوري - في شرح ما نظمه اللقاني بقوله:-

ونزه القرآن أي كلامه عن الحدوث واحذر انتقامه.
فكل نص للحدوث دلا احمل على اللفظ الذي قد دلا

"أي: واعتقد أيها المكلف؛ تتره القرآن - بمعنى كلامه تعالى بالمعنى المجازي - عن الحدوث، خلافاً للمعتزلة القائلين بحدوث الكلام زعماً منهم أن من لوازمه: الحروف والأصوات وذلك مستحيل عليه تعالى، فكلام الله عندهم مخلوق؛ خلقه الله في بعض الأجرام، ومذهب أهل السنة - يقصد الأشاعرة- أن القرآن بمعنى الكلام النفسي - ليس بمخلوق، وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرأه، فهو مخلوق، لكن يمتنع أن يقال ذلك إلا في مقام التعليم".

كذا بما يعني: إحالة أن يكون القرآن كلام الله، كونه بالحرف والصوت واللفظ، وهي أمور حادثّة، وبحجة أن هذا مذهبٌ للمعتزلة، وادعاء أن أهل السنة على التفرقة بين كلام الله وقرآنه؛ وأن القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرأه مخلوق، وأن المتزل منه هو المعنى؛ وقد "عبر عنه جبريل بألفاظ من عنده، وقيل: عبر عنه النبي ﷺ بألفاظ من عنده" وتلك عبارة البيجوري ص ١٠٤.

وهو وإن ساقها بحق النبي عليه السلام بطريق التمريض إلا أن المؤدى واحد، وهو: القول بالتفرقة بين كلام الله النفسي المتزل عن الحدوث وعن الحرف والصوت، وبين قرآنه المتزلّ بهما وباللفظ والمعنى، إذ الأخير منهما عندهم وعلى حدّ قوله، "خلق الله أولاً في اللوح المحفوظ، ثم أنزله في صحائف إلى سماء الدنيا.. ثم أنزله على النبي مُفرّقاً بحسب الوقائع.. وأن كلّ ظاهر من الكتاب والسنة دل على حدوث

القرآن، هو محمول على اللفظ المقروء لا على الكلام النفسي، لكن يمتنع أن يقال القرآن مخلوق إلا في مقام التعليم".

وهذا كلام له خطورته ويستوجب نفس مذهب الأشعرية بالكلية ونبذته، والاستعاضة عنه بمعتقد أهل السنة.. إذ لا يعني ما ذكره أولئك المنظرّون واعتقدوه واعترفوا به، سوى اتفاق الأشاعرة والمعتزلة في نفي أن يكون الله متكلمًا بمشيئة، وأن القرآن المتزلّ - وهو عبارة عنه - مخلوق، وأن الكلام اللفظي محال عليه تعالى لحدوث ذلك بزعمهم، وأن الخلاف فيما بينهما هو في إثبات الكلام النفسي أو نفيه، فلو اعترف المعتزلة به لانتهى الخلاف.

وكلُّ هذا يردُّ عليه:

١- دحض الأشعري نفسه لقول أولئك الذين ادعوا شرف الانتساب إليه؛ إذ هو منهم براء براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

٢- وإجماع أهل السنة على أن القرآن بمعانيه وألفاظه هو من كلام الله.

٣- وعلى عدم تفريقهم بين ما إذا قيل ذلك في مقام التعليم أو غيره.

٤- وعلى أن عبارات: (لفظُ القرآن من خلق الله)، (الألفاظ المتلوة مخلوقة لله فهي حادثة)، (مخلوقة له سبحانه)، (خلقه في اللوح المحفوظ)، (القرآن حادث)؛ من البدع المنكرة لما يعتورها من الإلباس والإيهام.

وسياقي بيان أن الأشاعرة قلدوا المعتزلة في أن القرآن بلفظه مخلوق، وأنهم لم يستوعبوا كلام أهل السنة في هذه القضية، وأن القرآن في عقيدة أهل السنة هو المتزل من عند الله على محمد ﷺ بواسطة جبريل عليه السلام.. والذي يعيننا هنا هو:

= دحض الأشعري - وهو على مذهب أهل السنة - لقول من ادعوا شرف الانتساب إليه:

ففي كتابه الإبانة ص ٤٦ يُجمل الأشعري قول المنكرين لصفة الكلام وغيرها من صفات الخير والفعل، ويُرجع ذلك إلى الهوى وتقليد من سبقوهم، فينص على "أن كثيراً من الزائعين عن الحق من المعتزلة مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم ومن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلاً لم يُترّل الله به سلطاناً، ولا أوضح به برهاناً، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين ولا عن السلف المتقدمين.. ودانوا بـ (خلق القرآن) نظيراً لقول إخوانهم من المشركين الذين قالوا: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المذثر: ٢٥]، فزعموا أن القرآن كقول البشر".



وفي تفاصيل ما ذكره أولئك الزائغون يستعرض الأشعري مقولاتهم، فيذكر في (مقالات الإسلاميين) ص ٤٠ اختلاف الروافض في (القرآن)، ويوضح أنهم كانوا في ذلك فرقتين: "الفرقة الأولى: منهم هشام بن الحكم وأصحابه، يزعمون أن القرآن لا خالق ولا مخلوق.. والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنه مخلوق مُحدّث لم يكن ثم كان، كما تزعم المعتزلة"، وهو ما آل إليه كلام الأشاعرة على نحو ما أوضحنا.. كما حكاه بعدد ص ١٢٤ عن الخوارج قولهم: "بخلق القرآن".

ثم راح ص ١٨٦، ١٩١، ٢٢٥، ٥١٦، ٥٨٢ يستعرض أقوال المعتزلة، ويكشف أنهم قد اختلفوا في صفات الأفعال على ثلاث فرق.. واختلفوا في كلامه تعالى هل هو جسم أم ليس بجسم؟ على ستة أقاويل، وهل هو حروف أم لا؟ على مقاليتين.. وهل القراءة حكاية للقرآن أم لا؟ على قولين.. وفي صحة أن يقال أن الباري متكلم أو مُكَلَّم على أقوال.. وفي أن القرآن مُحدّث، كان بعد أن لم يكن؟ إلى آخر هذه التشقيقات التي لا طائل من ورائها والتي تأثر الأشاعرة -ولا يزالون- بكثيرٍ منها.

وعما كان عليه أمر أولئك المعتزلة -الذين فرّقوا بين اتصافه تعالى بـ(العلم) واتصافه بـ(الكلام)، فأثبتوا الأول ونفوا الثاني تارة، وأثبتوها ونفوا عنهما أن يكون - سبحانه - عالماً بعلم متكلمًا بكلام، تارة أخرى - طفق الأشعري في الإبانة ص ٩٦ يكشف عوارهم قائلاً: "ويقال لهم: خبرونا عمن زعم أن الله (متكلم) (قائل)، (أمر) (ناه)، (لا قول له، ولا كلام، ولا أمر له، ولا نهي)، أليس هو مناقض خارج عن جملة المسلمين؟؛ فلا بد من: (نعم)، يقال لهم: فكذلك من قال: (إن الله عالم ولا علم له)، كان ذلك مناقضا خارجا عن جملة المسلمين".

قال: "وقد فرّقوا بين (العلم) و(الكلام).. فيقال لهم: أليس الله عالماً، والوصف له بأنه عالم أعم من الوصف له بأنه متكلم مكَلَّم؟، فلم لا قلتهم: إن الكلام لا ينفي أن يكون لله علم، كما لم ينف بخصوص الكلام أن يكون الله عالماً؟" إ.هـ

على أن قول الأشعري في مقالات الإسلاميين ص ٢٩٨ عن أصحاب ابن كلاب: (إنهم يقولون بأكثر ما ذكرناه عن أهل السنة)، إنما يعني به ما وافق الكُلابية فيه أهل السنة من إثبات ما نفاه المعتزلة من أسماء الله وصفات المعاني، غير أن الأشعري زاد على ذلك: ما أقره السلف من نفي مجمل وإثبات مفصل لسائر ما ثبت لله من الصفات الخيرية والفعلية، وهو ما استقر عليه أمره بعد تراجع عن مذهب شيخه ابن كلاب من أن "أهل السنة وأصحاب الحديث.. لم يقولوا شيئاً إلا ما وجدوه في الكتاب أو جاءت به الرواية عن رسول الله"، كذا في (مقالات الإسلاميين) ص ٢١١، وبنحوه في ص ٢١٧.

وكما هو ملاحظ فإن هذا جاء منه على وجه الإجمال، وبنحوه في الإبانة ص ٥٠، قوله: "ونقول: إن كلام الله غير مخلوق، وأنه - سبحانه - لم يخلق شيئاً إلا وقد قال له (كن).. ونقول: إن من قال بخلق القرآن فهو كافر".



أما تفصيل ذلك، فهو: ما حكاه الأشعري في (المقالات) ص ٢٩٠ وما بعدها، من (جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة)، وفيها بعد إثبات جميع ما أثبتته تعالى لنفسه وأثبتته له رسوله: "أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن من قال باللفظ والوقف فهو مبتدع، لا يقال اللفظ بالقرآن مخلوق ولا يقال غير مخلوق" إ.هـ.

وما سطره في الباب الثاني ص ٦٥ وما بعدها من كتابه (الإبانة) فيما عنون له بباب (الكلام في: أن القرآن كلام الله غير مخلوق)، إذ يقول: "إن سأل سائل عن الدليل على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، قيل له: الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [الروم: ٢٥]، وأمرُ الله - الذي هو قوله: (كن) - كلامُهُ، فلما أمرهما بالقيام، كان قيامهما بأمره.. وقال: ﴿إِلَّا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فالخلق جميع ما خلق، ولما قال: (والأمر) ذكر أمراً غير جميع الخلق، فدل على أن أمر الله غير مخلوق، وأبان الأمر من الخلق، وأمرُ الله كلامُهُ، وهذا يوجب أن كلام الله غير مخلوق.. وقال: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]، يعني: من قبل أن يخلق الخلق ومن بعد ذلك، وهذا يوجب أن (الأمر) غير مخلوق"، إلى آخر ما سنذكره له في كتابه الموسوم بـ (الإبانة عن أصول الديانة)، محل هذا التحقيق.

د- عبارات أئمة أهل السنة في ذم (الأشعرية) بالاسم، وفي ردِّ ترهاتهم ودحض حججهم:

ونقتطف من عبارات السلف في نقض معتقدات (الطائفة السَّبَّعية) الباطلة:

(١) ما ذكره ابن سريج إمام الشافعية في وقته والذي إليه - على حد قول الذهبي - المنتهى في معرفة المذهب ت ٣٠٦، قال^(١): "قد صح وتقرر واتضح عند جميع أهل الديانة والسنة والجماعة من السلف الماضين والصحابة والتابعين من الأئمة المهتدين الراشدين المشهورين إلى زماننا هذا، أن جميع الآي الواردة عن الله تعالى في ذاته وصفاته، والأخبار الصادقة الصادرة عن رسول الله ﷺ في الله وفي صفاته التي صححها أهل النقل وقيلها النقاد الأثبات، يجب على المرء المسلم المؤمن الموفق، الإيمان بكل واحد منها كما ورد، وتسليم أمره إلى الله كما أمر.. وجميع ما لفظ به المصطفى من صفاته.. اعتقادنا فيه:

أن نقبلها ولا نردُّها، ولا نتأولها بتأويل المخالفين، ولا نَحْمِلُهَا على تشبيه المشبهين، ولا نزيد عليها ولا ننقص منها، ولا نفسرها - يعني تفسيراً يخرجها عن ظاهر معناها كما كان يفعل جهم وأتباعه - ولا نكيفها، ولا نترجم عن صفاته بلغة غير العربية، ولا نشير إليها بخواطر القلوب ولا بجرعات الجوارح، بل نطلق ما أطلقه الله ونفسر ما فسره النبي وأصحابه والتابعون والأئمة المرضيون من السلف المعروفين بالدين والأمانة، ونُجمع على ما أجمعوا عليه، ونُمسك عما أمسكوا عنه، ونُسلم للخبر الظاهر

(١) فيما نقله عنه ابن قدامة في (ذم التأويل) ص ٢٩ والحافظ الذهبي في (العلو) ص ١٥٢ ومختصره ص ٢٢٦ وهو بتمامه في

والآية الظاهر تزييلها، لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والجسمة والمشبهة والكرامية والمكيفة، بل نقبلها بلا تأويل ونؤمن بما بلا تمثيل، ونقول: الإيمان بما واجب، والقول بما سنة، وابتغاء تأويلها بدعة"أ.هـ.

(٢) وما ذكره الإمام الجويني ت ٤٣٨ حاكياً عن تجربته وما آل إليه أمره، قال: «كنت متحيراً في الأقوال المختلفة الموجودة في كتب أهل العصر من تأويل الصفات وتحريفها، أو إمرارها والوقوف فيها، أو إثباتها بلا تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل، فأجد النصوص في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ناطقة منبئة بحقائق هذه الصفات.. ثم أجد المتأخرين من المتكلمين في كتبهم، منهم من يؤول (الاستواء): بـ (القهر والاستيلاء)، ويؤول (التزول): بـ (نزول الأمر)، وأمثال ذلك، ثم أجدهم مع ذلك يجعلون كلام الله معنى قائماً بالذات بلا حرف ولا صوت ويجعلون هذه الحروف عبارة عن ذلك المعنى القائم، وممن ذهب إلى هذه الأقوال أو بعضها قوم لهم في صدري منزلة.. ولي فيهم الاعتقاد التام لفضلهم وعلمهم.

ثم إنني مع ذلك أجد في قلبي من هذه التأويلات حزازات لا يطمئن قلبي إليها، وأجد الكدر والظلمة منها، وأجد ضيق الصدر وعدم انشراحه مقرونا بها.. وكنت أخاف من إطلاق القول بإثبات العلو والاستواء والتزول مخافة الحصر والتشبيه، ومع ذلك فإذا طالعت النصوص الواردة في كتاب الله وسنة رسوله أجدتها نصوصاً تشير إلى حقائق هذه المعاني.. ثم لا أجد شيئاً يعقب تلك النصوص لا نصاً ولا ظاهراً مما يصرفها عن حقائقها ويؤولها كما تأولها هؤلاء المتكلمين، ولم أجد عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يُحذّر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفته لربه من الفوقية واليدين وغيرها، ولم يُنقل عنه مقالة تدل على أن لهذه الصفات معانٍ آخر باطنة غير ما يظهر من مدلولها، وأجد الله يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وذكر النصوص في ذلك، ثم استطرده يقول:

"والذي شرح الله به صدري في حال هؤلاء الشيوخ الذين أولوا.. هو: علمي بأنهم ما فهموا في صفات الرب إلا ما يليق بالمخلوقين، فما فهموا عن الله استواءً يليق به، ولا نزولاً يليق به، ولا يدين تليق بعظمته بلا تكيف ولا تشبيه، فلذلك حرفوا الكلم عن مواضعه، وعطلوا ما وصف الله نفسه به"^(١) إلى آخر ما جاء في حكايته التي فصلنا القول فيها بكتابتنا (سيراً على خطا الأشعري)، فلتراجع هنالك.

(٣) وما ذكره القاضي أبو يعلى ت ٤٥٨ في كتابه (إبطال التأويلات) ص ٢٦، ٤٢، ٤٣، قال - إبان سوقة لعبارات أئمة السنة في إثبات الصفات وحملها على ظاهرها، وقد نقله عنه الذهبي في (العلو) ص ١٨٣ وهي بمختصر ص ٢٧٠:-

(١) ينظر رسالته (في إثبات الاستواء والفوقية) ضمن (مجموعة الرسائل المنيرية) ١ / ١٧٦ - ١٨٤ مجلد ١، أو (النصيحة في صفات الرب سبحانه وتعالى) ت زهير الشاويش.

إنه "لا يجوز رد هذه الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة، ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية، والواجب حملها على ظاهرها وأما صفات الله تعالى لا تشبه صفات الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن ما روي عن أئمة أصحاب الحديث: أنهم حملوها على ظاهرها.. ويدل على إبطال تأويلها أن الصحابة ومن بعدهم حملوها على ظاهرها ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صرفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا إليه أسبق لما فيه من إزالة التشبيه.. كما يدل على إبطاله: أن من حمل اللفظ على ظاهره حمله على حقيقته، ومن تأول عدل به عن الحقيقة إلى المجاز، ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفاته"، "يعني: على زعم من قال: إن (ظاهرها تشبيهه)" وتلك عبارة الذهبي الذي علق يقول:

"المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مؤلدة، ما علمتُ أحداً سبقهم بها، قالوا: هذه الصفات تمر كما جاءت ولا تؤول، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، فتفرع من هذا أن الظاهر يُعني به أمران:

أحدهما: أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب كما قال أئمة أهل السنة: (الاستواء معلوم)، وكما قال سفيان وغيره: (قراءتها تفسيرها)، يعني أنها بينة واضحة في اللغة، لا يُبتغى لها مضايق التأويل والتحريف، وهذا هو مذهب السلف، مع اتفاقهم أيضاً على أنها لا تشبه صفات البشر بوجه، إذ الباري لا مثل له لا في ذاته ولا في صفاته.

الثاني: أن ظاهرها هو الذي يتشكل في الخيال من الصفة، كما يتشكل في الذهن من وصف البشر، فهذا غير مراد، فإن الله تعالى فرد صمد ليس له نظير، وإن تعددت صفاته فإنها حق، ولكن ما لها مثل ولا نظير، فمن ذا الذي عاينه ونعته لنا؟! ومن ذا يستطيع أن ينعت لنا كيف سمع كلامه، ووالله إنا لعاجزون، وكألون حائرون باهتون في حد الروح التي فينا، وكيف تعرج كل ليلة إذا توفاهها بارئها وكيف يرسلها وكيف تستقل بعد الموت؟»^(١)..هـ.

(٤) ولابنه أبي الحسين محمد بن أبي يعلى صاحب (طبقات الحنابلة) ت ٥٢٦ قوله في كتاب (الاعتقاد): "أول ما نبدأ بذكره، ذكر ما افترض الله على عباده وبعث به رسوله وأنزل فيه كتابه، وهو الإيمان بالله.. ثم الإيمان بأن الله واحد لا يشبهه شيء.. وأن ما وقع في الوهم فالله وراء ذلك"، إلى أن قال ص ٤١ وبعد ذكر جملة من الصفات وأمور الاعتقاد: "ويجب هجران أهل البدع والضلال كالمشبهة والجسمة والأشعرية والمعتزلة والرافضة والمرجئة والقدرية والجهمية والخوارج.. وبقية الفرق المذمومة".

(١) على أن كلام الذهبي هذا الذي يمثل القول الفصل في قضية الصفات، حجة على الأشاعرة، ذلك أنهم وإن كانوا يعتقدون بأن ظاهرها لا يتشكل في الخيال، إلا أنهم حرّفوها وابتغوا لها مضايق التأويل، وإنما أردنا بهذا: التنبيه على أنهم في ذلك على خلاف مع السلف، وألا يحتج علينا أحد بأن ما بينهما مجرد خلاف لفظي.



(٥) وفي كلام له أهميته يقول الأصبهاني إمام الشافعية في وقته ت ٥٣٥، في كتابه (الحجة) ١ / ٤٢٩ ما نصه: "القرآن كلام الله منزّل غير مخلوق، منه بدا وإليه يعود، تكلم به في القدم بحرفٍ وصوت، حرفٌ يكتبٌ وصوتٌ يُسمعٌ ومعنىٌ يُعلم، وقالت المعتزلة: القرآن مخلوق، وقالت الأشعرية: كلام الله ليس بحرف ولا صوت، وإنما هو معنى قائم في نفسه لم يتزل على نبينا ولا على غيره، وما نقرأه هو عندهم مخلوق، فالدلالة على بطلان قول المعتزلة - وكذا الأشعرية النافين عن كلامه تعالى اللفظ، والذاهبين إلى أن الله خلقه في اللوح ثم ألهمه جبريل الذي نزل به على محمد عليهما السلام، والمنكرين أن يكون بلفظ وصوت وحرف -:

قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ** ﴾ [النحل: ٤٠]، فأخبر تعالى أنه كَوْنُ الأشياءِ بـ (كن)، فلو كانت (كن) مخلوقة لاحتاجت إلى (كن) أخرى تُخلق بها، وأخرى إلى أخرى إلى ما لا نهاية، فيُضَي إلى قَدَم المخلوقات.. وقوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ** ﴾ [التوبة: ٦]، والمسموع إنما هو الحرف والصوت لا المعنى، لأن العرب تقول: (سمعتُ الكلامَ وفهمتُ المعنى)، ولا تقول: (سمعتُ المعنى)، فلما قال: (حتى يسمع) دل على أنه الحرف والصوت، ولو كان ما سمعوه من النبي ليس بكلام الله لم تحصل الاستحارة لهم.. ولأنه تعالى قال: ﴿ **فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ** ﴾ [القصص: ٣٠]، والنداء عند جميع أهل اللغة لا يكون إلا بحرف وصوت"، إلى أن قال: "وقد أجمع أهل العربية أن ما عدا الحروف والأصوات ليس بكلام حقيقة"، وساق على ذلك المزيد من الأدلة.

وبنحو ما سبق فيما جرى بين الأشعرية والمعتزلة من لغط في حدّ الكلام، أفضى بالجميع إلى إنكارهم كلام الله على حقيقته؛ جعل الأصبهاني يكرر ويؤكد في الحجة ٢ / ٥١٦ ما سبق أن قرره بشأن اختلاف المتكلمين في حدّ المتكلم، فيقول: "اختلف المتكلمون في حدّ المتكلم، فقال الأشعرية: (حدّه: مَنْ قام الكلام بذاته)، وقالت المعتزلة: (حدّه: مَنْ وُجِدَ منه الحرف والصوت) (١)، واتفق أهل العلم فيمن حلف بالطلاق ألا يتكلم فقرأ القرآن، لم يحث"، يعني: لكون القرآن المقروء ليس بكلامه وإنما هو كلام الله، ولكون القراءة التي هي من فعل القارئ غير المقروء.

كما اتفقوا على أنه لا يصح أن يكون المتكلم متكلمًا بكلام يقوم بغيره (٢)، وأن لو صح ذلك لزم أن يكون ما أحدث من الكلام في الجمادات كلامه! وكذلك ما خلقه في الحيوانات، ولا يُفَرَّق حيثُ بين (نطق)

(١) وإهم لذلك ينفون عن الله صفة الكلام زعمًا منهم أن في ذلك تزويه تعالى عن صفات المخلوقين.

(٢) كما زعم الماتريدية أن كلامه تعالى يتضمن معنى قائمًا بذاته هو ما خلقه في غيره، فأنكروا بذلك أن يكون تعالى كلم موسى تكليمًا، وهو قريب من كلام المعتزلة إن لم يكن عينه، والحق أن "لو كان كلام الله الموسى مخلوقًا في شجرة كما زعموا، للزمهم أن تكون الشجرة بذلك الكلام متكلمة، ووجب عليهم أن مخلوقًا من المخلوقات كلم موسى وقال له: ﴿ **إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي** ﴾ [طه: ١٤]، وهذا ظاهر الفساد" على ما قرره أهل العلم في تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا** ﴾ [النساء: ١٦٤].

و(أنطق)، وإنما قالت الجلود: ﴿**أنطقنا الله**﴾ [فصلت: ٢١]، ولم تقل نطق الله، بل يلزم أن يكون متكلمًا بكل كلام خلقه في غيره، زورًا كان هذا الكلام أو كفرًا أو هذيانًا.

ثم إنه لو صح أن يوصف أحد بصفة قامت بغيره، لصح أن يقال للبصير: (أعمى)، وللأعمى: (بصير)، لأن البصير قد قام وصف العمى بغيره، والأعمى قد قام وصف البصير بغيره، ولصح أن يوصف الله تعالى بالصفات التي خلقها في غيره من الألوان والروائح والطعوم والطول والقصر ونحو ذلك^(١)، تعالى الله عن كل ذلك علوًا كبيرًا.. وردُّ أهل العلم على ما ذكروه يتلخص في: إثبات صفة الكلام له تعالى، وأن الله متكلم بكلام ذي حرف وصوت لا يشبه كلام المخلوقين، ولا يشبه حروفهم ولا أصواتهم.

كما ردَّ الأصبهاني في الجزء الثاني ص ١٦٨ من نفس المصدر على من أنكر أن يكون ما في المصحف قرآنًا، بزعم أن في المصحف الحبر والكاغد^(٢)، وذكر أن هذا يقال له: "إن كل عاقل يعلم أنهما لا يكون قرآنًا، ولكن الحبر إذا كتب به القرآن فتلك الكتابة تسمى قرآنًا، لأن بها يُتوصل إلى قراءة القرآن وإظهاره والإخبار عنه.. ألا ترى لو أن حالفًا حلف ألا يقرأ القرآن ولا ينظر فيه، فقرأ كتابة القرآن في المصحف ونظر فيه حنث في يمينه، كما أنه لو حلف ألا يضرب زيدًا الذي هو اسمه فضرب شخصه حنث في يمينه؟".

قال: "وإذا قال المبتدع: (ليس في المصحف قرآن)، فقد خالف الإجماع أنه مصحف القرآن، ولا يجوز أن يسمى مصحف القرآن وليس فيه قرآن، لأنه لو لم يكن فيه قرآن كان من سَمَاه: (مصحف القرآن) كاذبًا، فإضافة المصحف إلى القرآن إنما تصح إذا كان فيه القرآن، لأن الحروف والكلمات والآيات والسور المكتوبة في المصحف من نفس القرآن وعينه، لأنها حروفه وكلماته وسوره، وإذا عُدَّت قيل: عُدَّت حروف القرآن وكلماته وسوره، حتى لو أن حالفًا حلف أنه لا يتلفظ بالقرآن أو بآية من آياته أو سورة من سوره، فقرأ الكتابة أو تلفظ بتلك الحروف أو ببعض ذلك كان حانثًا في يمينه، لأنه تلفظ بما هو قرآن".

كما طفق رحمه الله ٢ / ١٩٩ ينكر قول "الأشعرية: (كلام الله واحد)، وأهم قالوا: (ما بين اللوحين حكاية عن كلام الله وعبارة عنه)"، وساق الأدلة في رد قولهم هذا بما يُقوِّي مذهب السلف ومعتقدهم.

وتحت ما عقده ٢ / ٨١ بعنوان: (باب في بيان استواء الله عز وجل على العرش)، أدرج الأصبهاني بعض آي التزيل، ثم تطرق فيما تطرق، إلى معاني الاستواء لدى مثبتي أهل السنة والمتأولين، قائلاً وبنفس المصدر ٢ / ١١٢: "قال علماء أهل السنة: إن الله عز وجل على عرشه بائن من خلقه، وقالت المعتزلة: هو بذاته في كل مكان، وقالت الأشعرية: الاستواء عائد على العرش.. وقال بعضهم: (استوى). بمعنى: (استولى)" وساق في ذلك البيت المصنوع:

(١) كذا ذكره ابن أبي العز ص ١١٠

(٢) يعني: القرطاس أو الورق الذي يكتب فيه كلام الله

استوى بشر على العراق من غير سيف ولا دم مهراق
ثم قال في رد ما فاه به الأشعرية من ان الاستواء عائد إلى العرش^(١): "لو كان كما قالوا لكانت القراءة برفع العرش، فلما كانت القراءة بخفض العرش دل ذلك على أنه عائد إلى الله تعالى.. ثم إن (الاستيلاء) لا يوصف به إلا من قدر على الشيء بعد العجز عنه، والله تعالى لم يزل قادرًا على الأشياء ومستوليًا عليها، ألا ترى أنه لا يوصف (بشراً) بالاستيلاء على العراق إلا وهو عاجز عنه قبل ذلك".

واستطرد الأصبهاني في رد دعاوى الأشاعرة يقول: "وزعم هؤلاء أن معنى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥] أي: (ملكه)، وأنه لا اختصاص له بالعرش أكثر مما له بالأماكن، وهذا إلغاء لتخصيص العرش وتشريفه.. قال أهل السنة: خلق الله السماوات والأرض وكان عرشه على الماء مخلوقاً قبل خلق السماوات والأرض، ثم استوى على العرش بعد خلقهما على ما ورد به النص، وليس معناه المماساة، بل هو مستو على عرشه بلا كيف كما أخبر عن نفسه.
وزعموا أن ذلك بمعنى: (علو الغلبة) لا (علو الذات)، وعند المسلمين أن الله العلو من سائر وجوه العلو؛ لأن العلو صفة مدح، فثبت أن الله (علو الذات) و(علو الصفات) و(علو القهر والغلبة).. وجماهير المسلمين وسائر الملل قد وقع منهم الإجماع على الإشارة إلى الله من جهة الفوق في الدعاء والسؤال، فاتفاقهم بأجمعهم على ذلك حجة، ولم يستجز أحد منهم الإشارة إليه من جهة الأسفل ولا من سائر الجهات سوى جهة الفوق"، وساق رحمه الله في ذلك الآيات والأحاديث.

(٦) وفي كتابه (الغنية) ص ٧٣ يقول عبد القادر الجيلاني شيخ الزهادت ٥٦١^(٢) في بيان ما عليه أهل السنة: "وهو جل جلاله.. يعلم كل شيء، لا يخفى عليه شيء، وهو متره عن مشابهة خلقه، ولا يخلو من علمه مكان، ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال: إنه في السماء على العرش كما قال جل ثناؤه: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥]، وقال: ﴿إليه يرفع الكلام الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾ [فاطر: ١٠]، يعني خلافاً للمجسمة والأشعرية والمعتزلة الذين ساق كلامهم ص ١١٤ من الغنية قائلاً:

"وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش، لا على معنى القعود والمماساة كما قالت المجسمة والكرامية، ولا على معنى العلو والرفعة كما قالت الأشعرية، ولا على معنى الاستواء والغلبة كما قالت المعتزلة، لأن الشرع لم يرد بذلك، ولا نُقل عن أحد من الصحابة والتابعين من السلف الصالح من أصحاب الحديث ذلك.. وكونه - سبحانه - على العرش، مذكور في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا كيف".

(١) ينظر في هذا غاية المرام ص ١٤١، والاقتصاد في الاعتقاد ص ١٠٤ وأصول الدين ص ١٢٢.

(٢) وقد نقله عنه بتصرف شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٥ / ٨٥ وابن القيم في اجتماع الجيوش ص ١٠٨ والذهبي في العلو ص ١٩٣ وهي بمختصره للألباني ص ٢٨٤.

ويقول ص ٧٤ بنفس المصدر: "وأنة تعالى يتزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، كيف شاء وكما شاء، فيغفر لمن أذنب، لا بمعنى نزول الرحمة وثوابه كما ادعته المعتزلة والأشعرية، للأحاديث الصحيحة في ذلك"، ثم ذكر الأحاديث والآثار في هذا.. وفي ص ٧٧ وما بعدها ما نصه - بعد حديث طويل عن صفة الكلام وأن القرآن غير مخلوق -:

"ونعتقد أن القرآن حروف مفهومة وأصوات مسموعة، لأن بها يصير الأخرس والساكت متكلمًا ناطقًا، وكلام الله عز وجل لا ينفك عن ذلك، فمن جحد ذلك فقد كابر حسه وعميت بصيرته قال الله تعالى: ﴿الم﴾، ﴿حم﴾، ﴿طسم﴾. تلك آيات الكتاب ﴿﴾ [الشعراء، القصص: ١ - ٢] فقد ذكر حروفًا وكنى عنها بالكتاب.. إلى أن قال بعد أن ساق الأدلة على كل هذا:

"وهذه الآيات والأخبار تدل على أن لكلام الله صوت لا كصوت الآدميين، وكما أن علمه وقدرته وبقية صفاته لا تشبه صفات الآدميين، فكذلك صوته، وقد نص الإمام أحمد على إثبات الصوت في رواية جماعة من الأصحاب خلاف ما قالت الأشعرية من أن كلام الله معنى قائم بنفسه، والله حسيب كل مبتدع ضال، فالله لم يزل متكلمًا وقد أحاط كلامه بجميع معاني الأمر والنهي والاستخبار".

(٧) ويأتي ضمن من أدركوا خطأ ما عليه متأخرو الأشاعرة في تأويل صفات العلو والفوقية والاستواء: ابن رشد المعروف بالحفيد ت ٦٠٥، وقد بدا هذا واضحًا في كتابه (الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة)، حيث أثبت فيه صفة (الجهة) التي تقتضي وصفه تعالى بالعلو والفوقية والاستواء على العرش والتزول، فقال ص ٩٣ وما بعدها ما نصه:

"وأما هذه الصفة، فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله - سبحانه - حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية كأبي المعالي^(١) ومن اقتدى بقوله، وظواهر الشرع كلها تقتضي

(١) يعني: قبل تراجعه، حيث قال في (الرسالة النظامية): "ذهب أئمة السلف عن الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، والذي نرتضيه رأيًا وندين الله به عقداً، اتباع سلف الأمة، فالأولى: الاتباع وترك الابتداع، والدليل القاطع السمعي في ذلك: أن إجماع الأمة حجة متبعة.. وقد درج صحب النبي ﷺ على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً ومحتوماً - يعني: كما يقول أهل التأويل - لأوشك أن يكون اهتمامهم بما فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك قاطعاً وأنه الوجه المتبع بحق"، ثم قال: "فلنجر آية الاستواء والمحيء، وقوله: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥]، ﴿ويبقى وجه ربك﴾ [الرحمن: ٢٧] و﴿تجري بأعيننا﴾ [القمر: ١٤]، وما صح من أخبار الرسول كخبر التزول وغيره، على ذلك، فهذا بيان ما يجب لله تعالى".

وقد شهد بتراجع إمام الحرمين عن التأويل شيخ الإسلام، حيث قال في مجموع الفتاوى ١٦ / ٩١ ما نصه: "أبو المعالي كان يقول بالتأويل، ثم حرّمه وحكا إجماع السلف على تحريمه"، ويُنظر في تفاصيل ذلك كتابنا (سيراً على خطأ الأشعري)

إثبات الجهة مثل قوله تعالى: ﴿ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية﴾ [الحاقة: ١٧]، ومثل قوله: ﴿يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه﴾ [السجدة: ٥]، ومثل قوله: ﴿تعرج الملائكة والروح إليه﴾ [المعارج: ٤]، ومثل قوله: ﴿أأنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض﴾ [الملك: ١٦]، إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولاً، وإن قيل فيها: إنها من المتشابهات عاد الشرع كله متشابهاً، لأن الشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين، وأن من السماء نزلت الكتب، وإليها كان الإسراء بالنبي حتى قُرب صلى الله عليه وسلم من سدره المنتهى".

إلى أن قال في حكاية الإجماع على إثباتها: "وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله تعالى والملائكة في السماء، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك".

(٨) وابن قدامة المقدسي ت ٦٢٠ قال في كتابه (مناظرة أهل البدع في القرآن العظيم وكلام الله القديم) ص ١٢٧ ما نصه: "ولا نعرف في أهل البدع طائفة يكتمون مقاتلتهم - بأن القرآن ليس بكلام الله وإنما هو حكاية عن جبريل - ولا يتجاسرون على إظهارها إلا الزنادقة والأشعرية، وقد أمر الله رسوله بإظهار الدين والدعاء إليه وتبليغ ما أنزل عليه، فقال تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وغن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾ [المائدة: ٦٧]، فإن كانت مقاتلتهم كما يزعمون هي الحق؛ فهلا أظهروها ودعوا الناس إليها؟! وكيف حلّ لهم كتمانها وإخفاؤها والتظاهر بخلافها وإيهام العامة اعتقاد ما سواها؟! بل لو كانت مقاتلتهم هي الحق الذي كان عليه رسول الله وأصحابه والأئمة الذين بعدهم، كيف لم يُظهرها أحد منهم وكيف تواطئوا على كتمانها؟! أم كيف حلّ للنبي كتمانها عن أمته وقد أمر بتبليغ ما أنزل إليه وتوعدّ على إخفاء شيء منه؟! أم كيف وسعه - كما هو مؤدى كلامهم - أن يوهم الخلق خلاف الحق؟!".

ثم هو صلى الله عليه وسلم أشفق على أمته من أن يُعلمه الله حقاً ويأمره بتبليغه إلى أمته فيكتمه عنهم حتى يضلوا عنه، ثم إذا كتمه فمن الذي بلغه إلى الصحابة حتى اعتقدوه ودانوا به؟! وكيف تُصوّر منهم أن يدينوا به ويتواطئوا على كتمانها حتى لا يُنقل عن أحد منهم مع كثرتهم وتفرقهم في البلدان؟!؛ فإن تُصوّر ذلك منهم، فمن الذي نقله إلى التابعين حتى اعتقدوه؟!.. فكل هذا من المستحيل الذي يقطع كل ذي لب بفساده، ويعلم يقيناً أن رسول الله وأصحابه وتابعيهم ما كانوا يعتقدون في القرآن اعتقاداً سوى اعتقاد المسلمين، وأنه هذا القرآن العربي الذي هو سور وآيات، وهذا أمر لا يخفى على غير من أضله الله"

وقال ص ١١٤ بنفس المصدر: "والأمة مجمعة على أن هذا القرآن، هو الذي لا تصح الصلاة إلا به، ولا تصح الخطبة إلا بأية منه، ولا يقرأه حائض ولا جنب، ولما اختلف أهل الحق والمعتزلة فقال أهل

الحق: (القرآن كلام الله غير مخلوق)، وقالت المعتزلة: (هو مخلوق)، لم يكن اختلافهم في هذا الموجود دون ما في نفس الباري مما لا يُدرى ما هو ولا نعرفه، ولما أمر الله بترتيل القرآن بقوله: ﴿ورتل القرآن ترتيلاً﴾ [المزمل: ٤]، لم يفهم منه المسلمون إلا هذا الموجود، ولما قال الوليد بن المغيرة: ﴿إن هذا إلا قول البشر﴾ [المدثر: ٢٥]، إنما أشار إلى هذا النظم، فتوعده الله بقوله: ﴿سأصليه صقراً﴾ [المدثر: ٢٦]، ولما قالوا: ﴿لن نؤمن بهذا القرآن ولا بالذي بين يديه﴾ [سبأ: ٣١] إنما أشاروا إليه، ولما قالوا: ﴿إن هذا إلا أساطير الأولين﴾ [الأنعام: ٢٥]، لم يعنوا غيره.

ولو لم يكن هذا النظم قرآناً لوجب أن تبطل الصلاة به لما في صحيح مسلم: (إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن)، فعلى قول هؤلاء المخذولين يكون القرآن الذي لا تصح الصلاة إلا به، مبطلًا لها لأنه ليس بقرآن وإنما هو - بزعمهم - تصنيف جبريل، وهذه فضيحة لم يُسبقوا إليها" إهـ.

(٩) وكان الحافظ ابن عساكر ت ٧٢٨ قد نقل في (تبيين كذب المفتري) ص ١٢٩ عن أبي الحسن الأشعري قوله في كتابه الذي سماه (العمدة في الرؤية): "ألّفنا كتاباً كبيراً في الصفات تكلمنا فيه على أصناف المعتزلة والجهمية، فيه فنون كثيرة من الصفات في إثبات الوجه واليدين، وفي استوائه على العرش"، ثم علق ابن عساكر يقول: "كان أبو الحسن أولاً معتزلياً أخذ عن أبي علي الجبائي، ثم نبذه ورد عليه وصار متكلماً للسنة وقد نقل إجماعه على ذلك وأنه موافقهم"، إلى أن قال:

"فلو انتهى أصحابنا إلى مقالة أبي الحسن هذه ولزموها لأحسنوا، ولكنهم خاضوا كخوض حكماء الأوائل في الأشياء، ومشوا خلف المنطق فلا قوة إلا بالله" إهـ من كتاب (العلو) للذهبي ص ١٦٣ وهي بمختصره ص ٢٤٢.

(١٠) وللحافظ الذهبي ت ٧٤٨ قوله في (العلو) ص ١٠٧ - تعليقا على قول حماد بن زيد: (إنما يدورون - يعني: الجهمية - على أن يقولوا ليس في السماء إله) -:

"مقالة السلف وأئمة السنة، بل والصحابة والله ورسوله والمؤمنون: (أن الله في السماء، وأنه على العرش، وأنه فوق سماواته، وأنه يتزل إلى السماء الدنيا)، وحجتهم على ذلك النصوص والآثار.. ومقالة الجهمية: (أن الله في جميع الأمكنة)، تعالى الله عن قولهم، بل هو معنا أينما كنا بعلمه.. ومقالة متأخري المتكلمين: (أن الله ليس في السماء ولا على العرش، ولا على السماوات ولا في الأرض، ولا داخل العالم ولا خارج العالم، ولا هو بائن عن خلقه ولا متصل بهم!)، وقالوا: (جميع هذه الأشياء صفات الأجسام والله منزّه عن الجسم)، قال لهم أهل السنة والأثر: (نحن لا نخوض في ذلك ولا نقول بقولكم، فإن هذه السلوب نعوت المعدوم، تعالى الله عن العدم، بل هو موجود متميز عن خلقه موصوف بما

وصف به نفسه، من أنه فوق العرش بلا كيف).." وهذا قليل من كثير مما صرح به أئمة أهل السنة في ذم الأشاعرة، ولو استقصيناه لما أكفاه مجلداً.

(١١) وفي واحدة من الفتاوى المشتهرة على مواقع الشبكة العنكبوتية عن (من هم الأشاعرة، وهل هم من أهل السنة؟)، وهل حقاً أن كثيراً من العلماء يتبع المنهج الأشعري كالإمام النووي^(١).. جاء فيها ما نصه:

"وغالب المتأخرين من الأشاعرة، لا يلتزمون مذهب أبي الحسن الأشعري، بل خلطوا مذهبهم بكثير من أصول الجهمية والمعتزلة، بل والفلاسفة أيضاً؛ وخالفوا الأشعري في كثير من أقواله، فهم ينفون صفة (الاستواء لله والعلو والتزول واليد والعين والقدم والكلام) وهذه الصفات كلها يخالفون فيها الأشعري نفسه.. ثم إن لقب (أهل السنة) يطلق باعتبارين:

الأول: يطلق فيما يقابل (الروافض)، فعلى هذا الاعتبار يدخل في أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) ونحوهم، بل (والمعتزلة) أيضاً.. **الثاني:** يطلق لفظ (أهل السنة)، فيما يقابل (البدعة)؛ ويراد بذلك: أهل السنة المحضة؛ فلا يدخل فيه إلا من التزم العقيدة الصحيحة من السلف وأهل الحديث؛ فعلى هذا الاعتبار لا يدخل في هذا اللقب: (الأشاعرة)، ولا غيرهم ممن خلط أصوله الكلامية بأصول بدعية؛ لمخالفتهم أهل السنة في كثير من الأصول والمسائل".

كما جاء فيها: "أن الأشاعرة المتأخرين: (جبرية) في القدر، (مرجئة) في الإيمان، (معطلة) في الصفات، لا يثبتون منها غير سبع صفات؛ لأن العقل دل عليها كما يزعمون، وينفون: (الاستواء على العرش، وعلو الله على خلقه)، ويقولون: (لا هو داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته).. إلى غير ذلك من المخالفات، فكيف نسميهم (أهل السنة)؟!، قال ابن تيمية - كالمُرَّح لما سبق والمؤيد والمؤكِّد له -: "لفظ (أهل السنة) يراد به: من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فدخل في ذلك جميع الطوائف إلا (الرافضة)، وقد يراد به: (أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى)".. هـ - من (منهاج السنة) (٢ / ٢٢١).

(١٢) وفي فتوى عما إذا كان العَلَمَان الجليلان ابن حجر والنووي شارحا صحيح البخاري ومسلم يُحسبان على أيهما، جاء ما نصه:

"لا يصح أن يُنسب إلى مذهب الأشاعرة، إلا من التزم منهجهم في العقيدة، أما من وافقهم في بعض المسائل دون بعض، فلا يُنسب إليهم.

(١) أخذت رقم (٢٢٦٢٩٠) بتاريخ ٤ / ٣ / ٢٠١٥ وبلغت مشاهداتها (٢٦٩، ٩١٤) يعني: ربع مليون مشاهدة تقريباً.

قال الشيخ ابن عثيمين: وهل يصح أن ننسب هذين الرجلين وأمثالهما إلى الأشاعرة، ونقول: هما من الأشاعرة؟ الجواب: لا، لأن الأشاعرة لهم مذهب مستقل، له كيان في: (الأسماء والصفات والإيمان وأحوال الآخرة)، وأكثر الناس لا يفهم عنهم إلا أنهم مخالفون للسلف في باب: (الأسماء والصفات)، ولكن لهم خلافات كثيرة، فإذا قال قائل في مسألة من مسائل الصفات، بما يوافق مذهبهم، فلا نقول: إنه أشعري، أرايتم لو أن إنساناً من الحنابلة اختار قولاً للشافعية، فهل نقول إنه شافعي؟ انتهى من (شرح الأربعين النووية) (ص ٢٩٠).

وقال أيضاً: (فهذان الرجلان بالذات ما أعلم اليوم أن أحداً قدّم للإسلام في باب أحاديث الرسول ﷺ مثلما قدّمناه، ويدلك على أن الله بحوله وقوته - ولا أتألى على الله - قد قبلها: ما كان لمؤلفاتهما من القبول لدى الناس، لدى طلبة العلم، بل حتى عند العامة، فالآن كتاب (رياض الصالحين) يقرأ في كل مجلس، ويقرأ في كل مسجد، وينتفع الناس به انتفاعاً عظيماً، وأتمنى أن يجعل الله لي كتاباً مثل هذا الكتاب، كل ينتفع به في بيته وفي مسجده) إهـ من (لقاءات الباب المفتوح) اللقاء رقم (٤٣) وينظر جواب السؤال رقم: (١٠٧٦٤٥)"

انتهت الفتوى وأجد أنها غطت الكثير من الفوائد مما يعنى لطلبة العلم طلب معرفتها، فقط أضيف إليها: أن الإمام النووي رجح قبل وفاته بأربعة أشهر عن مذهب التأويل لمذهب السلف، وقد فصلت القول في ذلك بكتابنا: (سيراً على خطا الأشعري.. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه) فليراجع.

هذا ما تيسر ذكره في ذم أئمة السلف ومن تبعهم بإحسان، للأشعرية التي يدعي الكثيرون - ممن يهرفون بما لا يعرفون - أنهم يمثلون أهل السنة بلا منازع، وإلا فعباراتهم عن أولئك وعموم أهل الكلام لا يقف عند حد.. ولكم كنا نعول على الأزهر ألا يتردد في السير على نهج هؤلاء السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان؛ وأن يجذو جذو إمام المذهب أبي الحسن الأشعري وغيره ممن رجعوا إلى ذات النهج من أئمة وكبار الخلف بعد رحلاتٍ كلَّها عناء، واضطراب وتذبذب وشقاء، ليقف على آخر ما وطأته أقدام أولئك السابقين وليبدأ من حيث انتهوا، وألا يتحجر أو يجمد فكره عند من لم يُثبتوا على ظهر التسليم والاستسلام، وبخاصة أن الأمر هنا متعلق بتوحيد الله ومعرفة من خلال أسمائه وصفاته.

ولكن ساء - للأسف - ظننا وضاع أملنا وخاب سعينا، حتى وصل بنا الحال أن رأينا أنفسنا أمام معاندين محاربين، يتلون الناس على ما حملوه من باطل، فمن وافقهم أجازوه ومن خالفهم أوقفوه وناصبوه العدا، بعد أن لم يكفهم أن يقفوا عند من كان حالهم التجهم والتعطيل من أمثال: (الجعد بن درهم) و(الجهم بن صفوان) و(بشر المريسي)، ومن ليست تأويلاتهم الباطلة إلا نفس ما جنح إليه هؤلاء من تأويلات، وإن زعموا أنهم على خلاف مذهبهم، فقد أضحى الكلّ يقول بأن الله لم يكلم موسى

تكليماً، وأنه تعالى لم يستو على عرشه ولا له الفوقية والعلو، ولا ثابت له ما أثبتته لنفسه ولا أثبتته له رسوله من صفات الخبر وصفات الفعل، ولا جائز السؤال عنه - سبحانه - بـ (أين الله؟) على الرغم من سؤال النبي به ﷺ.

ولكم بُحَّت الأصوات وصيح في الأزهر حتى في بعض القنوات المصرية المخلصة التي تبث صحيح الدين والاعتقاد، ومن خلال كتاباتنا وكتبتنا، وكتابات وكتب المخلصين لهذا الدين، ولكن:

لقد أسمعت إذ ناديت حياً
ولكن لا حياة لمن تنادي
وما بقي لنا من بارقة أمل - بعد الله أولاً - إلا أن يتدخل ولي أمرنا - حفظه الله على طاعته - ومن ييدهم مقاليد الأمور؛ في تصويب ما زلّت به الأقدام، وتجديد ما عفا عليه الزمان.. أو أن يأذنوا بمناقشة هذه الأمور التي فرقت لا أقول بين أفراد عالمنا العربي والإسلامي، بل بين أفراد المصريين أنفسهم، فهم - وفي المكان الواحد، بل لا بأبغ إن قلت: في البيت الواحد - ما بين معارض المناهج الاعتقاد في الأزهر؛ وما بين ناظم عليها؛ وما بين دارس لها على مضض وعن غير فناعة وإنما فقط لتخطي مراحل وسني الدراسة.

وإلا فلم يعد ثمة مخرج للجميع إلا أن يستبدل الله بمؤلاء قومًا من غيرهم **يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم** [المائدة: ٥٤].. قومًا يكون مصدر تلقيهم: نصوص الوحي لا نصوص وترهات الجهمية والمعتزلة والمتأولة، ومنهج عملهم: الكتاب والسنة لا عقول وتحكمات وتمحكات البشر، ودأب طبائعهم: التجرد في محبة الله ورسوله والعمل من ثم على طاعتها دون ما لأي أو تردد.. قومًا يبلغ طموحهم وترقى غايتهم إلى العمل على بعث الأمة من جديد وتوحيد صفها على العقيدة الصحيحة.. قومًا يحترمون الإجماع الذي ما خلعت صفة من صفات الله خبرية كانت أو فعلية إلا وجدته حاضرًا مسطورًا ومحفورًا في أذهان الأمة على مدار تاريخها التليد.

على أن إشكاليات (الإبانة) و(ما آل إليه أمر صاحبها) المتشعبة، مريرة مرارة صراع الحق مع الباطل، وشديدة الخصومة شدة خصومة السنة للبدعة.. ومن تلك الإشكاليات - من غير إشكالية عزو الإبانة للأشعري، وإشكالية الدافع وراء تأليفه الإبانة: إشكالية المراحل التي مر بها الأشعري رحمه الله، وفيها وصل الأمر ببعض لأن يقول بأنها اقتضت على مرحلتين فقط، وأن الأخيرة منهما انتهت لما الأشعرية عليه اليوم!.. وإشكالية اتهام المثبتين لصفات الله تعالى الخبرية والفعلية بالتجسيم والتشبيه على الرغم من فرط قولهم: "بلا تجسيم ولا تشبيه ولا تكييف".. إلى آخر ذلك مما أفضنا فيه وأفردنا للرد عليه في كتابنا: (صحيح معتقد الأشعري في توحيد الصفات) الكثير من الصفحات.. لنفرغ بعدد لما دبّجه



الأشعري رحمه الله في (الإبانة)، إقامة للحجة وإبراء للذمة، لكن ليس قبل أن نمهد بذكر نبذة مختصرة
عنه رحمه الله وعن جهوده في خدمة السنة وعقيدة سلف الأمة



التمهيد

نبذة مختصرة عن سيرة ناصر السنة وقامع البدعة
الإمام أبي الحسن الأشعري

نسبه ومولده وطلبه العلم:

هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر ابن الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.. وقد قيل: (الأشعري) لأن أمه ولدته وهو أشعر، وقيل: نسبة إلى (أشعر) أحد أولاد سبأ الذين كانوا باليمن، ثم لما بُعث النبي ﷺ هاجر رهط منهم - وعلى رأسهم أبو موسى الأشعري - إلى أرض الحبشة، وأقاموا مع جعفر ابن أبي طالب حتى قدموا جميعاً على رسول الله ﷺ بغية التعرف على دين الله الحنيف وإشهار إسلامهم، ومما حُكي عن هؤلاء القوم أنهم لما اقتربوا من المدينة صاروا يرددون:

غداً نلقى الأحبة
محمدًا وحزبه

ويعكس هذا مدى حبهم وشعورهم تجاه الإسلام وني الإسلام عليه السلام.

ولد الأشعري سنة ستين ومائتين بالبصرة، وقيل: سنة سبعين ومائتين، وفي تاريخ وفاته اختلاف، فقد قيل: إنه توفي سنة ثلاثمائة وثلاث وثلاثين، وقيل: وأربع وعشرين، وقيل: وثلاثين.

حفظ القرآن والحديث وأتقن علومهما ودرس الفقه وأصوله وعلوم اللغة وأصول التفسير، وبرع في ذلك كله ونشأ في بيئة سنية واشتهرت أسرته بين العرب بالصلاح والتقوى، ومما زاد من قدر هذه الأسرة أنه كان لجدّه الأكبر - من غير ما ذكرنا - مكانة خاصة عند رسول الله ﷺ الذي قال فيه وفي قومه من أهل اليمن الأحاديث، ودعا لهم.. وكان لأولاد أبي موسى بعد ذلك ولأحفاده فضل رعاية أمور المسلمين بالعدل والإحسان.

وقد أراد له والده (إسماعيل) ما أراد له لنفسه، أراد له أن يكون سنياً، وهو ما بدا واضحاً فيما أوصى به عند وفاته إلى زكريا بن يحيى الساجي أحد أئمة الحديث والفقه وأصوله وأحد تلامذة الإمام أحمد بن حنبل.. عليهم جميعاً من الله الرحمة والرضوان.

دخل الأشعري رحمه الله بغداد وأخذ الحديث عن الحافظ الساجي - الذي أسلفنا الحديث عنه والذي عنه أخذ تحرير مقالة أهل الحديث والأثر كما في التذكرة ٢ / ٧٠٩ - وعن أبي خليفة عبد الرحمن بن عبد السلام الجمحي، وعن سهل بن سرح ومحمد بن يعقوب المقري وعبد الرحمن بن خلف وجميعهم من المحدثين البصريين، وروى عنهم كثيراً في تفسيره (المختزن).. كما أخذ الفقه وأصوله عن أبي إسحاق المروزي، وأخذ علم الكلام عن شيخه زوج أمه أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة، ثم ترك

مذهبه على إثر مناظرة وقعت بينهما، ذكر تفاصيلها ابن العماد الحنبلي في كتابه (شذرات الذهب) ٢/ ٣٠٣، وابن خلكان في (الوفيات) وغيرهما.

ومجمل وقائع هذه المناظرة: أن أبا الحسن لما تبحر في كلام الاعتزال وبلغ فيه الغاية، كان يورد الأسئلة على شيخه وزوج أمه الجبائي في الدرس ولا يجد فيها جواباً شافياً فتحير في ذلك، فكان أن سأل مرة أستاذه أبا علي الجبائي عن ثلاثة إخوة، كان أحدهم مؤمناً برأ تقياً، والثاني كان كافراً فاسقاً شقيماً، والثالث كان صغيراً، فماتوا فكيف حالهم؟ فقال الجبائي: (أما الزاهد ففي الدرجات، وأما الكافر ففي الدرجات، وأما الصغير فمن أهل السلامة)، فقال الأشعري: (إن أراد الصغير أن يذهب إلى درجات الزاهد هل يؤذن له؟)، قال الجبائي: (لا!! لأنه يقال له: أخوك إنما وصل إلى هذه الدرجات بطاعته الكثيرة وليس لك تلك الطاعات)، فقال الأشعري: (فإن قال: ذلك التقصير ليس مني، فإنك ما أبقيتني ولا أقدرتني على الطاعة؟)، فقال الجبائي: (يقول البارئ جل جلاله: كنت أعلم لو بقيت لعصيت وصرت مستحقاً للعذاب الأليم فرعيتُ مصلحتك)، فقال الأشعري: (فلو قال الأخ الأكبر: يا إله العالمين كما علمت حاله فقد علمت حالي، فلم راعيتُ مصلحته دوني؟!)، فانقطع الجبائي.

وإنما أراد الأشعري - كما قال ابن العماد في الشذرات ٢/ ٣٠٣ - الاستدلال بطريق العقل «على أن الله تعالى خص من شاء برحمته - بموجب فضله - واختص آخر بعذابه». بموجب عدله^(١)،

(١) وهذا يفسره نحو: قوله عليه السلام لمن ودّ التقاءهم من أمته دون أن يروه: (للعامل منهم أجر خمسين منكم.. الحديث) وإن كان لا يدل على أفضلية غير الصحابة وإنما على عظم الأجر والثواب لمن آمنوا به وعملوا بسنته دون سواهم ممن لم يعملوا بسنته.. وحديث: (إن الله كتب الحسنة والسيئة، فمن همّ بحسنة.. الحديث).. وحديث: (نحن الآخرون ونحن السابقون يوم القيامة بيد أن كل أمة أوتيت الكتاب من قبلنا، وأوتيناها من بعدهم)، وحديث أبي موسى الأشعري الذي رواه البخاري (٢٢٧١) وهو (بالمفتاح ٤/ ٥٢٤) وفيه قوله ﷺ: مثل المسلمين، واليهود، والنصارى، كمثل رجل استأجر قوماً يعملون له عملاً يوماً إلى الليل، على أجر معلوم، فعملوا له إلى نصف النهار، فقالوا: لا حاجة لنا إلى أجرِكَ الذي شَرَطْتَ لنا وما عملنا باطل، فقال لهم: لا تفعلوا، أكملوا بقية عملكم، وخذوا أجركم كاملاً، فأبوا، وتركوا، واستأجر آخرين بعدهم، فقال لهما: أكملوا بقية يومكما هذا ولكما الذي شَرَطْتَ لهم من الأجر، فعملوا حتى إذا كان حين صلاة العصر، قالوا: لك ما عملنا باطل، ولك الأجر الذي جعلت لنا فيه، فقال لهما: أكملوا بقية عملكم ما بقي من النهار شيء يسير، فأبوا، واستأجر قوماً أن يعملوا له بقية يومهم، فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس، واستكملوا أجر الفريقين كليهما، فذلك مثلهم ومثل ما قبلوا من هذا التور).

أي: فذلك مثل المسلمين ومثل اليهود والنصارى في قبول الإسلام، وتور الهداية إلى الحق، فكأن المسلمين لما عملوا بما جاء به محمد ﷺ، واستمروا على ذلك إلى يوم القيامة؛ كان لهم أجر من عمل الدهر كله؛ لأنهم أتموا الدهر بعبادة الله كإتمام النهار الذي كان استأجر عليه كله أول طبقة من اليهود، وهو مثل إبناء أكثر اليهود والنصارى أتباعه ﷺ وكفروا بما نزل عليه، وتمسكوا بما حرقوه من كتبهم، وفي الحديث: تفضيل الله تعالى لهذه الأمة، وتوفير أجرها مع قلة عملها، وفيه: أن الأعمال بالحواسيم، وفيه: ضرب الأمثال للتعليم والتوضيح.

وكذا حديث البخاري (٢٢٦٨) من طريق ابن عمر ولفظه: "مثلكم ومثل أهل الكتابين، كمثل رجل استأجر أجراً، فقال: من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة

وإنما كان ذلك ردًا على ما رفعه أهل الاعتزال - والجبائي رأس من رؤوسهم - من شعار أنه يجب على الله فعل الصلاح والأصلح، وذلك بترك ما ظاهره الفساد كالمعصية في مقابلة الطاعة، وبفعل ما هو الأصلح كأعلى الجنة في مقابلة أدناها، وأنه يجب عليه تعالى رعاية مصالح العباد.. كذا بكل جرأة وإساءة أدب مع الله^(١).

وفي بعض رده على ما فاه به المعتزلة يقول الأشعري في كتابه (الإبانة عن أصول الديانة) ص ١٢٧: «ويقال لهم: هل تعرفون لله نعمة على أي بكر الصديق خص بها دون أي جهل ابتداءً؟ فإن قالوا: لا، فحش قولهم، وإن قالوا نعم، تركوا مذاهبهم لأنهم لا يقولون إن الله خص المؤمنين في الابتداء بما لم يخص به الكافرين».. وألزم.

مناقبه وتآليفه ووفاته:

وعن فضل أبي الحسن الأشعري حدث ولا حرج، فقد تصاغر أمامه جهابذة العلم وكبار أئمتهم، يقول الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: «كنت في جنب الشيخ أبي الحسن الباهلي كقطرة في جنب بحر، وسمعت الباهلي يقول: كنت في جنب الأشعري كقطرة في جنب البحر»، وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: «أفضل أحوالي أن أفهم كلام أبي الحسن»، ذلك أن من وقف على تآليفه بعد توبته من الاعتزال يرى أن الله أمده بمواد توفيقه، وأقامه لنصرة الحق والذب عن طريقه.

ويكفي في بيان فضل أبي الحسن الأشعري ثناء الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي صاحب (السنن للكبرى) و(الأسماء والصفات) ت ٤٥٨ عليه، وهو محدث زمانه وشيخ أهل السنة في وقته، فقد

العَصْرِ عَلَى قِيْرَاطٍ؟ فَعَمَلَتِ النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيْبَ الشَّمْسُ عَلَى قِيْرَاطَيْنِ؟ فَأَنْتُمْ هُمْ، فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَقَالُوا: مَا لَنَا أَكْثَرَ عَمَلًا وَأَقَلَّ عَطَاءً؟ قَالَ: هَلْ نَقَصْتُمْ مِنْ حَقِّكُمْ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَذَلِكَ، فَضَلِّي أَوْتِيَهُ مِنْ أَسَاءٍ.. وهو بمسند أحمد ٦ / ٢ بلفظ: (هَلْ ظَلَمْتُمْ مَنْ أَجْرِكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَإِنَّمَا هُوَ فَضْلِي أَوْتِيَهُ مِنْ أَسَاءٍ).. فهو إذن عطاء الله تعالى الخالي من ظلم الآخرين (ولا يظلم ربك أحداً).

(١) وإنما كان جواب أهل السنة على ذلك، من وجوه:

أولها: أنه لا يجب على الله شيء لأن هذا يتنافى مع اختياره سبحانه، فقد بين أن ما يقع في الكون، إنما هو بمشيئته وذلك قوله تعالى:

﴿فَعَالِ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].. وما لم يقع، هو كذلك داخل أيضًا تحت مشيئته كما قال سبحانه: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

ثانيها: أن كلامهم - تعالى الله عما يقولونه علواً كبيراً - مستلزم لاستحقاقه سبحانه الذم، باعتبار أن الواجب: ما استحق تاركة الذم، ولازم هذا أن يكون الباري ناقصاً بذاته مستكملًا بفعله، مع أن كماله لذاته.

ثالثها: أنه لو وجب عليه ما قالوه لما ظهر له منة على عباده ولما استحق منهم شكرًا، بل ولما صح سؤاله الخير وكشفه الضر، لأنه لم يفعل - بزعم هؤلاء - إلا الواجب عليه.

قال كلاماً أورده بطوله التاج السبكي، فيه ذكر شرف آباء وأجداد أبي الحسن، وحسن اعتقاده وفضله وكثرة أصحابه مع ذكر نسبه.. ويكفي في بيان فضله كذلك ما ذكره ابن فرحون بحقه في (الديباج المذهب في أعيان أهل المذهب)، قال: «أثنى على أبي الحسن الأشعري أبو محمد بن أبي زيد القيرواني وغيره من أئمة المسلمين».

وقال البيهقي كما في التبيين ص ٨٧: «فضائل الشيخ أبي الحسن الأشعري ومناقبه أكثر من أن يمكن ذكرها».. وقال الذهبي بحقه كما في كتابه العبر ٢ / ٢٠٣: إنه «كان قانعاً متعففاً»، وقال أحمد الفقيه فيما ساقه ابن عساكر له ص ١٤١ بسنده: «خدمت أبا الحسن بالبصرة سنتين، وعاشرته ببغداد إلى أن توفي فلم أجد أروع منه ولا أغض طرفاً، ولم أر شيخاً أكثر حياءً منه في أمور الدنيا، ولا أنشط منه في أمور الآخرة»، ومن طريف ما يذكر له أنه كان - مع زهده وعبادته - فيه دعاية ومزح كبير.

وعن علمه وحبه للحق: ورَدَ الكلام الكثير والثناء الجميل، يقول الحافظ ابن عساكر في (تبيين كذب المفتري) ص ١٠٤: «إنه كان في عصره أعلم الخلق بما يجوز أن يُطلق في وصف الحق، فأظهر في مصنفاته ما كان عنده من علمه، فهدى الله به من وفقه من خلقه لفهمه»، ونقل في ص ٥٣ عن بعض العلماء قوله: «أعاد الله تعالى هذا الدين بعدما ذهب - يعني أكثره - بأحمد بن حنبل وأبي الحسن الأشعري».

وكان أبو العباس شمس الدين بن خلكان الشافعي ت ٦٨١ قد ذكر في (وفيات الأعيان) ترجمة له ووصفه في الجزء الثالث صفحة ٢٨٤ بقوله: «صاحب الأصول، والقائم بنصرة مذهب أهل السنة، وإليه تنسب الطائفة الأشعرية^(١)، وشهرته تغني عن الإطالة في تعريفه».. كما قال عنه أبو بكر بن قاضي شعبة في طبقاته: «الشيخ أبو الحسن الأشعري البصري، إمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين، والذاب عن الدين».. وقال عنه اليافعي في (مرآة الجنان): هو «الشيخ الإمام ناصر السنة وناصر الأمة، إمام الأئمة ومُدْحِض حجج المبتدعين المارقين، حامل راية منهج الحق ذي النور الساطع والبرهان القاطع» ا.هـ.

ويقول القرشي الحنفي في طبقاته: الأشعري «صاحب الأصول، الإمام الكبير وإليه تنسب الطائفة الأشعرية».. كما أثنى عليه الأسنوي الشافعي فقال: «هو القائم بنصرة أهل السنة القامع للمعتزلة وغيرهم من المبتدعة بلسانه وقلمه، صاحب التصانيف الكثيرة، وشهرته تغني عن الإطالة بذكره» ا.هـ^(٢).

(١) يعني التي دانت بما دان به في آخر حياته، إذ هي الأولى بالانتساب إليه خلافاً لمن سُموا بمتأخري الأشاعرة.

(٢) إلى غير ذلك مما نقله ابن عساكر في تبيينه والسبكي في طبقاته عن تقدمه من أهل العلم في مدحه والثناء عليه.

ولكل ما ذكر، فقد اعتبره بعض العلماء مجدد القرن الثالث الهجري، وأيد ابن عساكر ص ٥٣ هذا قائلاً: «قول من قال: إنه (أبا الحسن الأشعري) - يعني المجدد - أصوب؛ لأن قيامه بنصرة السنة إلى تجديد الدين أقرب، فهو الذي انتدب للرد على المعتزلة وسائر أصناف المبتدعة المضللة، وحالته في ذلك مشتهرة وكتبه في الرد عليهم منتشرة».. وقال ابن عساكر ص ٨٧ - بعد أن نقل كثيراً من ثناء العلماء عليه -: «فكفى أبا الحسن فضلاً أن يشهد بفضله هؤلاء الأئمة، وحسبه فخراً أن يثني عليه الأمثال من علماء الأمة».

هذا وقد ترجم للإمام أبي الحسن الأشعري من غير من ذكرنا، الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)، والذهبي في (تاريخ الإسلام) وابن كثير في (البداية والنهاية) و(طبقات الشافعية)، والتاج السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى) ومرتضى الزبيدي في (إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين) وابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب في أعيان من ذهب) وغيرهم.

أما مؤلفات الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله فكثيرة جداً، ذكر الزركلي في (الأعلام) أنه تزيد عن الثلاثمائة مصنفاً، نذكر منها:

- ١- (إيضاح البرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان).
- ٢- (تفسير القرآن) رد فيه على الجبائي والبلخي ما حرفا من تأويله، وآخر في متشابه القرآن.
- ٣- (الرد على ابن الراوندي في الصفات والقرآن)، وآخر في إبطاله التواتر.
- ٤- (الفصول) في الرد على الملحددين والخارجين عن الملة.
- ٥- (القامع لكتاب الخالدي في الإرادة)، وآخر في نقض ما ألفه في القرآن والصفات، وآخر في رد نفيه للرؤية، وآخر في رد نفيه خلق الله للأعمال، وآخر في رد مقالاته.
- ٦- كتاب (الاجتهاد في الأحكام).
- ٧- كتاب (الأخبار وتخصيصها).
- ٨- (الإدراك في فنون من لطيف الكلام).
- ٩- كتاب (الإمامة).
- ١٠- (مقالات الفلاسفة) وآخر في (الرد على الفلاسفة).
- ١١- (الشرح والتفصيل في الرد على أهل الإفك والتضليل).
- ١٢- (العمد في الرؤية) وهو غير (الرؤية) الذي رد فيه على الجبائي.
- ١٣- جواب مسائل أهل الثغر.
- ١٤- (نقض كتاب الأصول للجبائي).
- ١٥- (كتاب في خلق الأعمال) نقض فيه اعتلالات المعتزلة.
- ١٦- كتاب (الصفات)، وهو كبير تكلم فيه على أصناف المعتزلة والجهمية.



- ١٧- كتاب (الرد على المجسمة) وآخر في (الجسم) للرد على شبههم.
- ١٨- (اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع)، وله من غيره (اللمع الصغير)، وهو مدخل لـ (اللمع الكبير).
- ١٩- النقض على البلخي في شبهه ومنها ما تعلق بالصفات.
- ٢٠- (جمل المقالات) أثبت فيه جمل مقالات الملحدين وحمل مقالات الموحدين.
- ٢١- (الجوابات في الصفات عن مسائل أهل الزيغ والشبهات) أكبر كتبه، ذكر أنه نقض فيه كتاباً له آخر في تصحيح مذهب المعتزلة.
- ٢٢- (أدب الجدل) وشرحه.
- ٢٣- (النوادر في دقائق الكلام).
- ٢٤- (الفنون في أبواب من الكلام) وهو غير (الفنون في الرد على الملحدين).
- ٢٥- (جواز رؤية الله تعالى بالأبصار).
- ٢٦- كتاب (الإبانة في أصول الديانة).
- ٢٧- (مقالات الإسلاميين) استوعب فيه اختلافهم ومقالاتهم.
- ٢٨- (الاستشهاد) للرد على مقولة المعتزلة في الاستشهاد بالشاهد على الغائب لرد صفاته تعالى.
- ٢٩- (المختصر في التوحيد والعدل) في الرد على أصول المعتزلة.
- ٣٠- (الموجز) وهو اثنا عشر كتاباً آخرها في الرد على الشيعة الإمامية.
- ٣١- وله غير ذلك (جواب الخرسانية - السيرافيين - الدمشقيين - الجرجانيين - الرامهرمزيين - الواسطيين - المصريين - الدهريين - أهل فارس - العمانيين).. إلخ.
- وبعد حياة حافلة بالعلم والسعي لتحصيله وبذل الجهد والوقت في التأليف فيه، وعامرة بصنوف الاجتهاد والإخلاص له، ومترعة بشرف الغاية ونبل المقصد، ومفعمة بسلامة المعتقد والزهد في الدنيا والرغبة فيما عند الله، توفي أبو الحسن الأشعري ببغداد سنة أربع وعشرين وثلاثمائة على الأرجح من هجرة المصطفى ﷺ، على أحسن أحواله - على عقيدة سلف الأمة - بعد أن تبرأ من كل ما لا يزال يُروَّجُ له الآن على أنه مذهبه، ومن جل ما كان يعتقدُه متكلمة عصره وغيرهم ممن يدَّعون الانتساب إليه حتى يومنا هذا، وبعد أن (بيض وجوه أهل السنة) و(رد على المخالفين من أهل الزيغ والبدع)، (وحجرهم في قمع السمسة) على حد قول ابن عساكر في (التبيين)، والخطيب البغدادي في تاريخه، وابن العماد في (الشذرات) وابن تيمية في (الفتاوى الكبرى) ٥ / ٣٢٤.. ودفن رحمه الله بين الكرخ وباب البصرة.. فعليه من الله سبحانه الرحمة والرضوان.

هذا، عن أبي الحسن.. أما عن كتابه الموسوم بـ (الإبانة في أصول الديانة) فحسبه أنه كان وما شاكره مما استقر عليه أمره، بإيعاز من النبي ﷺ، وأن إثبات نسبته إليه كان بشهادة من ذكرنا من أئمة الهدى والصالح.. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تضمن المسائل والفصول التالية:

فصل في قول أهل الزيغ والبدع.. وفصل في إبانة قول أهل الحق والسنة.. وفصل في إثبات رؤية الله - سبحانه - بالأبصار في الآخرة.. وفصل في أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق.. وما ذكر من الرواية في القرآن.. والكلام على من توقف في القرآن وقال: (لا أقول إنه مخلوق ولا أنه غير مخلوق).. ودحض نسبة القول بخلق القرآن لأبي حنيفة.. وذكر الاستواء على العرش.. والكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين.. والرد على الجهمية في نفيهم علم الله تعالى وقدرته وجميع صفاته.. والكلام في الإرادة والرد على المعتزلة في ذلك.. والكلام في تقدير أعمال العباد والاستطاعة والتعديل والتجويز.. وذكر الروايات في القدر.. والكلام في الشفاعة والخروج من النار.. والكلام في الحوض.. والكلام في عذاب القبر.. وأخيراً الكلام في إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه لرد عادية الروافض عاملهم الله بعدله.. فرحم الله أبا الحسن بقدر ما قدم ونفع به الإسلام والمسلمين.



الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري

بمقدمة تجزم بعزوه لصاحبه

وتعليقات تتضمن:

الرد على من يخالفونه ويدعون شرف الانتساب إليه

من متأخري الأشعرية

تقديم وتحقيق

د/محمد بن عبد العليم الدسوقي

الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف

الرابطة العالمية لخريجي الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وهو حسبي ونعم الوكيل.. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد الأشعري لكتابه الإبانة:

قال الشيخ الإمام العالم أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي بن أبي بشر الأشعري البصري رحمه الله:

الحمد لله الواحد الأحد، العزيز الماجد، المتفرد بالتوحيد، والمنفرد بالتمجيد، الذي لا تبلغه صفات العبيد، ليس له مثل ولا نديد، وهو المبدئ المعيد، الفعّال لما يريد، جل عن اتخاذ الصواحب والأولاد، وتقدس عن ملابسة الأجناس والأرجاس، ليست له عثرة تُقال، ولا حدٌّ يضرب له مثال، لم يزل بصفاته أولاً قديراً، ولا يزال عالماً خبيراً، استوفى الأشياءَ علمه، ونفذت فيها إرادته، فلم تعذب عليه خفيات الأمور، ولم تغيره سواف صروف الدهور، ولم يلحقه في خلق شيء مما خلق كلال ولا تعب، ولا مسّه لغوب ولا نصب، خلق الأشياء بقدرته، ودبرها بمشيئته، وقهرها بجبروته، وذللها بعزته، فذل لعظمته المتكبرون، واستكان لعز ربوبيته المتعظمون، وانقطع دون الرسوخ في علمه العالمون، وذلت له الرقاب، وحاتت في ملكوته فطنُ ذوي الألباب، وبكلمته قامت السماوات السبع، واستقرت الأرض المهادة، وثبتت الجبال الرواسي، وجرت الرياح اللواقح، وسار في جو السماء السحاب، وقامت على حدودها البحار، وهو الله الواحد القهار.

نُحْمَدُه كما حَمِدَ نفسه، وكما هو أهلُه ومستحقُّه، وكما حَمِدَه الحامدون من جميع خلقه، ونستعينه استعانة مَنْ فَوَّضَ الأمرَ إليه، وأقرَّ أنه لا منجى ولا ملجأ إلا إليه، ونستغفره استغفار مقرر بذنبه، معترف بخطيئته.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إقراراً بوحدانيته، وإخلاصاً لربوبيته، وأنه العالم بما تظن الضمائر، وتنطوي عليه السرائر، وما تحفيه النفوس، وما تجن البحار، وما تواريه الأسراب، ﴿وما تغيض الأرحام وما تزداد وكل شيء عنده بمقدار﴾ [الرعد: ٨]، لا تُورَى عنه كلمة، ولا تغيب عنه غائبة، ﴿وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين﴾ [الأنعام: ٥٩]، ويعلم ما يعمل العاملون وما ينقلب إليه المنقلبون.. ونستهديه بالهدى، ونسأله التوفيق لمجانبة الردى.

ونشهد أن محمداً ﷺ عبده ورسوله، ونبيه وأمينه وصفيه، أرسله إلى خلقه بالنور الساطع، والسراج اللامع، والحجج الظاهرة، والبراهين والآيات الباهرة، والأعاجيب القاهرة، فبلغ رسالة ربه،

ونصح لأمته، وجاهد في الله حق جهاده، حتى تمت كلمة الله عز وجل، وظهر أمره، وانقاد الناس إلى الحق خاضعين، حتى أتاه اليقين، لا وائياً ولا مقصراً، فصلوات الله عليه من قائد إلى هدى مبين، وعلى أهل بيته الطيبين، وعلى أصحابه المنتخبين، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين.

عرّفنا الله به الشرائع والأحكام، والحلال والحرام، وبيّن لنا به شريعة الإسلام، حتى انجلت عنا طخياء الظلام^(١)، وانحسرت عنّا به الشبهات، وانكشفت عنا به الغيابات، وظهرت لنا به البيّنات.. وجاءنا بـ (كتاب عزيز. لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد)^(٢).

جمع فيه علم الأولين والآخرين، وأكمل به الفرائض والدين، فهو صراط الله المستقيم، وحبله المتين، فمن تمسك به نجا، ومن خالفه ضل وغوى، وفي الجهل تردى، وحثنا الله في كتابه على التمسك بسنة رسوله ﷺ، فقال عز وجل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقال عز وجل: ﴿فليحذر الذين يخافون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ [النور: ٦٣]، وقال تعالى: ﴿وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾ [النساء: ٨٣].

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ [النساء: ٥٩]، يقول: إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وقال: ﴿وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي يوحى﴾ [النجم: ٣، ٤]، وقال تعالى: ﴿قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن اتبع إلا ما يوحى إلي﴾ [يونس: ١٥]، وقال: ﴿إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا﴾ [النور: ٥١]، فأمرهم أن يسمعوا قوله، ويطيعوا أمره، ويحذروا مخالفته، وقال: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾ [النساء: ٥٩] فأمرهم بطاعة رسوله ﷺ كما أمرهم بطاعته، ودعاهم إلى التمسك بسنة نبيه ﷺ كما أمرهم بالعمل بكتابه.

فبذ كثيرٌ ممن غلبت عليهم شقوئته واستحوذ عليهم الشيطان، سنن نبي الله ﷺ وراء ظهورهم، ومالوا إلى أسلاف لهم قلدوهم دينهم، ودانوا بديانتهم، وأبطلوا سنن نبي الله عليه السلام، ودفعوها وأنكروها وجحدوها افتراء منهم على الله، (قد ضلوا وما كانوا مهتدين)^(٣).

أوصيكم عباد الله بتقوى الله، وأحذركم الدنيا، فإنها حلوة خضرة، تُغرّ أهلها وتخدع سكّانها، قال الله تعالى ﴿واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض

(١) شدّته

(٢) مقتبس من الآية ٤١، ٤٢ بسورة فصلت

(٣) مقتبس من الآية ١٤٠ بسورة الأنعام

فأصبح هشيماً تذرّوه الرياح وكان الله على كل شيء مقتدرًا ﴿[الكهف: ٤٥].. من كان فيها في حيرة أعقبته بعدها عبرة، ومن أعطته من سرّائها بطنا أعقبته من ضرّائها ظهراً، غرارة غرور ما فيها، فانية فإن ما عليها، كما حكم عليها ربما بقوله: **﴿كل من عليها فان﴾** [الرحمن: ٢٦]، فاعملوا رحمكم الله للحياة الدائمة، وللخلود الأبد، فإن الدنيا تنقضي على أهلها، وتبقى الأعمال قلائد في رقاب أهلها.

واعلموا أنكم ميتون، ثم إنكم من بعد موتكم إلى ربكم راجعون، **﴿ليجزى الذين أساءوا بما عملوا ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى﴾**^(١)، فكونوا بطاعة ربكم عاملين، وعمّا نهاكم منتهين.



(١) مقتبس من الآية ٣١ بسورة النجم



الباب الأول

قول أهل الزيغ والرد عليه بقول أهل السنة

الفصل الأول

فصل في قول أهل الزيغ والبدع

أما بعد: فإن كثيراً من الزائغين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم ومن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلاً لم يُتزل به الله سلطاناً، ولا أوضح به برهاناً، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين ولا عن السلف المتقدمين، وخالفوا روايات الصحابة رضي الله عنهم عن نبي الله ﷺ في رؤية الله عز وجل بالأبصار، وقد جاءت في ذلك الروايات من الجهات المختلفة، وتواترت بها الآثار وتابعت بها الأخبار.

وأنكروا شفاعة رسول الله ﷺ للمذنبين، ودفَعوا الروايات في ذلك عن السلف المتقدمين.

وجحدوا عذاب القبر، وأن الكفار في قبورهم يُعذبون، وقد أجمع على ذلك الصحابة والتابعون رضي الله عنهم أجمعين.

ودانوا بخلق القرآن نظيراً لقول إخوانهم من المشركين؛ الذين قالوا: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، فزعموا أن القرآن كقول البشر^(١).

وأثبتوا أن العباد يخلقون الشر، نظيراً لقول الجوس الذين أثبتوا خالقين: أحدهما يخلق الخير، والآخر يخلق الشر، وزعمت القدرية أن الله تعالى يخلق الخير، والشيطان يخلق الشر.

وزعموا أن الله تعالى يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، خلافاً لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ورداً لقول الله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [الإنسان: ٣٠] فأخبر تعالى أنا لا نشاء شيئاً إلا وقد شاء الله أن نشاءه، ولقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتُلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ولقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣]، ولقوله تعالى: ﴿فَعَالِ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، ولقوله تعالى مخبراً عن نبيه شعيب عليه السلام أنه قال: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾

(١) كل خطاب وجواب كان من الأشعري للمعتزلة هو كذلك للأشعرية فيما توافقوا فيه مع المعتزلة.. وما أكثر ما تأثروا فيه بهم من مسائل وتأويلات.. كهذه المسألة وغيرها مما سيأتي وروده رحمه الله لها وردّه عليها

[الأعراف: ٨٩].. ولهذا سماهم رسول الله ﷺ مجوس هذه الأمة^(١)؛ لأنهم دانوا بديانة المجوس، وضاهوا أقاويلهم.

وزعموا أن للخير والشر خالقيين كما زعمت المجوس ذلك، وأنه يكون من الشرور ما لا يشاءه الله كما قالت المجوس.. وأنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم من دون الله عز وجل ردًّا لقول الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وإعراضًا عن القرآن وعمّا أجمع عليه أهل الإسلام.

وزعموا أنهم منفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، فأثبتوا لأنفسهم الغنى عن الله عز وجل، ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يصفوا الله بالقدرة عليه، كما أثبت المجوس - لعنهم الله - للشيطان من القدرة على الشر ما لم يثبتوا لله عز وجل، فكانوا مجوس هذه الأمة؛ إذ دانوا بديانة المجوس، وتمسكوا بأقاويلهم ومالوا إلى أضاليلهم.

وقنطوا الناس من رحمة الله، وآيسوهم من روجه، وحكموا على العصاة بالنار والخلود فيها، خلافاً لقول الله تعالى: ﴿وَيَغْفِرْ مِ دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].. وزعموا أن من دخل النار لا يخرج منها، خلافاً لما جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ: (إن الله عز وجل يُخرج قومًا من النار بعد أن امتحشوا فيها وصاروا حمماً)^(٢).

ودفعوا أن يكون لله (وجه) مع قوله عز وجل: ﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأنكروا أن له (يدان) مع قوله - سبحانه - ﴿لَمَّا خَلَقْتَ بِيَدِي﴾ [ص: ٧٥].. وأنكروا أن يكون له (عينان) مع قوله - سبحانه - ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقوله: ﴿وَلَتَنْصَعُ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ [طه: ٣]، وأنكروا أن يكون له - سبحانه - (علم) مع قوله: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، وأنكروا أن يكون له (قوة) مع قوله - سبحانه - ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ [الذاريات: ٥٨].

(١) حديث حسن، ونصه: (القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم) رواه غير واحد بطرق مختلفة، وأخرجه أبو داود (٤٦٩١) والحاكم (١/ ١٥٩) وابن أبي عاصم في السنة (٣٢٧-٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٤٢) والطبراني في الأوسط (٢٤٩٤، ٤٢٠٥، ٩٢٢٣) وصححه الألباني كما في (ظلال الجنة) و(صحيح الجامع)

(٢) متفق عليه رواه البخاري (٦٥٧٣) ومسلم (١٨٢).. وامتحشوا: احترقوا

ونفوا ما روي عن رسول الله ﷺ: (أن الله عز وجل يتزل كل ليلة إلى السماء الدنيا)^(١)؛ وغير ذلك مما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ.

وكذلك جميع أهل البدع من الجهمية والمرجئة والحرورية^(٢)، أهل الزيغ فيما ابتدعوا وخالفوا الكتاب والسنة، وما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين، وأجمعت عليه الأمة كفعل المعتزلة والقدرية وأنا ذاكر ذلك باباً باباً، وشيئاً شيئاً إن شاء الله تعالى وبه المعونة.

(١) رواه البخاري (١١٤٥، ٦٣٢١، ٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨).

(٢) ويُضاف إليهم: (الأشعرية) أعني: متأخريهم ممن زاغوا عن طريق الحق، فقد جنحوا في كثير من قضايا الاعتقاد لما جنح إليه المعتزلة والجهمية.. فدفعوا أن يكون لله (وجه) وأنكروا أن له (يدان) و(عينان) و(نزول).. كما أنكروا (علوه) سبحانه على خلقه و(استوائه على عرشه)؛ مع ثبوت النصوص فيهما بما يقدر بالمئات؛ وذلك بزعم أن هذا من العقليات، وأن العقل يحيل (الجهة) التي هي من خصائص الأجسام؛ ففاسوا بذلك الخالق على المخلوق، وغاب عنهم أن لفظ (الجهة) مجمل والمراد به في حق الله: ما وراء وما فوق العالم وليس الداخل في شيء من المخلوقات على ما أوضحه الألباني في مختصر العلو ص ٧٠ وما بعدها.

والغريب في الأمر أن الأشعرية الذين عطلوا (العلو) و(الاستواء) وسائر صفات الله بسبب التكيف وذكر السلوب الذي شابهوا فيهما المعتزلة، أجازوا رؤيته تعالى (بالأبصار* بلا كيف ولا انحصار)، فكانوا مادة للسخرية حتى من قبل المعتزلة أنفسهم القائلين بحقهم: "من أثبت الرؤية وأنكر الجهة، فقد أضحك الناس على عقله" [ينظر بيان تلبس الجهمية ص ٨٨]. كما أدهم تحكيم العقل على نصوص الشرع إلى: نفي نزوله تعالى إلى السماء الدنيا على النحو اللائق بجلاله وينظر في رد ذلك بالتفصيل كتابنا: (قرائن اللغة والنقل والعقل على حمل صفات الله على ظاهرها)، وإلى: تعطيل جميع صفات الله (الخبرية) و(الفعلية) بحجج واهية بعد أن كُفِّوها، فأسقطوا قيمة الوحيين في مجال عقيدة (توحيد الصفات)، جراء تلاعبهم بالنصوص الواردة بحقها، وتأويلهم إياها على غير وجهها وبمزاعم واهية، مخلفين وراء ظهورهم مذهب شيخهم أبي الحسن الأشعري المثبت لها، غير معتقدين ولا معترفين ولا عاملين بما آل إليه أمره.. وسيأتي رد شبهاتهم بما يسمح به المقام

الفصل الثاني

فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة

فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرّفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله ربنا ، وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما روى عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتمدون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون، ولمّا خالف قوله مجانبون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدّم، وجليل معظم، وكبير مفخّم وعلى جميع أئمة المسلمين^(١).

(١) هذا هو مصدر التلقي عند الأشعري وبه تميز عن الأشعرية في: جعلهم العقل - عيادًا بالله - هو مصدر التلقي، وقد صرح بهذا الماتريدي في كتابيه (التوحيد) و(التأويلات).. وأنه في حال تعارضه - بزعمهم - مع النقل يقدم العقل ويؤول النص.. وكذا في: ادعائهم بأن نصوص الصفات (ظواهر موهمة) أو (ظنيات سمعية، في معارضة كليات عقلية)، وتلك هي عبارات: السعد التفتازاني ت ٧٩٢ في كتابه مقاصد الطالبين ٣ / ٣٦، وقد وقع في هذه الجريرة النكراء، كلٌّ من: الفخر الرازي ت ٦٠٦ - قبل تراجعه بالطبع - والآمدي ت ٦٣١ والإيجي ت ٧٥٦ والسنوسي ت ٨٩٥، وغيرهم ممن حجل بقيدهم وانخرط في عداد المتكلمة من يوم أن ظهرت الفرق وإلى يوم الناس هذا.

ويكفي في رد ترهاتهم: ما خاطب الله فيه سيد ولد آدم ﷺ مع كونه مضرب المثل في راحة العقل، وذلك قوله: ﴿ووجدك ضالاً فهدى﴾ [الضحى: ٧] وهو إنما هداه بالوحي.. ثم قول شيخ الإسلام بمجموع الفتاوى ١٢ / ٨١، ٦ / ٥٢٥، ٥١٤: بأن "كلّ ما يدل عليه الكتاب والسنة فإنه موافق لصريح المعقول، والعقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، ولكن كثيراً من الناس يغلطون إما في هذا وإما في هذا، فمن عرف قول الرسول ومراده به، كان عارفاً بالأدلة الشرعية، وليس من المعقول ما يخالف المنقول"، وأن "من قال بموجب نصوص القرآن والسنة، أمكنه أن يناظر الفلاسفة مناظرة عقلية يقطعهم بها ويتبين له أن العقل الصريح مطابق للسمع الصحيح"، وأن "دلالة الحق لا تتناقض، فلا يجوز إذا أخبر الله بشيء - سواء كان الخبر إثباتاً أو نفيًا - أن يكون في إخباره ما يناقض هذا الخبر المعقول، إذ الأدلة المقتضية للعلم لا يجوز أن تتناقض، سواء كان الدليلان سمعيين أو عقليين أو أحدهما سمعياً والآخر عقلياً، ولكن التناقض قد يكون فيما يظنه بعض الناس دليلاً وليس بدليل، كمن يسمع خبراً فيظنه صحيحاً ولا يكون كذلك، أو يُفهم منه ما لا يكون دليلاً عليه، أو تقوم عنده شبهة يظنها دليلاً عقلياً، وتكون باطلة التمس عليه فيها الحق والباطل".

وهذا عينه ما لاحظته الأشعري عندما ترك سبيل المعتزلة والمتكلمة، ونهج نهج سلف الأمة وعلى رأسهم أحمد بن حنبل، وكان منه ما كان من تأليفه كتب: (الإبانة) و(مقالات الإسلاميين) و(رسالة إلى أهل النغر)، تلك الكتب التي دحض من خلالها بالحجة والبرهان وأدلة العقل قبل النقل، كل طريق يخالف طريق النبي ﷺ وصحابته وتابعيهم بإحسان.

وجملة قولنا: أننا نقرُّ بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاءوا به من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا نردُّ من ذلك شيئاً، وأن الله عز وجل إله واحد لا إله إلا هو، فرد صمد، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق.
وأن الجنة حق، والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور.

وفي الأخير منها يقول رحمه الله في الإجماع (الثالث والأربعين): "وأجمعوا على التصديق بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ في كتاب الله وما ثبت به النقل من سائر سنته ووجوب العمل بمحكمه، والإقرار بنص مشكله ومتشابهه، ورد كل ما لم يحط به علماً بتفسيره إلى الله مع الإيمان بنصه". .. ناهيك عما صدر به كتابه الإبانة من التمسك بالكتاب والسنة، ومن أنه كان يرى أن أحاديث الآحاد طالما صحت يُحتج بها في العقائد وهي دليل لإثباتها، وقد أعلن اعتقاد أشياء ثبتت بأحاديث الآحاد، وهو ما أفاده د. محمد أبو زهرة في كتابه (ابن تيمية حياته وعصره) ص ١٨٩ وما بعدها، و د. فوقية في تحقيقها لكتاب (الإبانة) ص ١١٠ وما بعدها.. خلافاً لمن يرى عكس ذلك ويخالف - بما يجنح إليه - إمام المذهب وما أكثرهم!

يقول أبو المظفر السمعاني ت ٤٨٩ في كتابه (الانتصار لأصحاب الحديث) فيما نقله عنه الأصبهاني في الحجة ١ / ٣٤٨: "واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو: (مسألة العقل)، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول وجعلوا الأتباع والمأثور تبعاً للمعقول، وأما أهل السنة فقالوا: الأصل في الدين الاتباع، والمعقول تبع؛ ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء، ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء، ولجاز للمؤمنين ألا يقبلوا شيئاً حتى يعقلوه؛ ونحن إذا تدبرنا عامة ما جاء في أمر الدين من ذكر: صفات الله وما تعبد الناس به من اعتقاده، وكذلك ما ظهر بين المسلمين وتداولوه بينهم، ونقلوه عن سلفهم إلى أن أسندوه إلى رسول الله ﷺ من ذكر: عذاب القبر، وسؤال منكر ونكير، والحوض، والميزان، والصراط، وصفات أهل الجنة وصفات النار وتخليد الفريقين فيهما، لوجدناها أموراً لا تُدرك حقائقها بعقولنا". .. كذا بما يُظهر: تناقض الأشعرية بإيمانهم ببعض ذلك وكفرهم بالبعث.

قال: "ثم نقول لهذا القائل - الذي يقول: بُني ديننا على العقل وأمرنا باتباعه -: أخبرنا إذا أتاك أمر من الله يخالف عقلك بأيهما تأخذ؟ بالذي تعقل أو بالذي تُؤمر؟؛ فإن قال بالذي أعقل فقد أخطأ وترك سبيل الإسلام، وإن قال آخذ بالذي جاء من عند الله فقد ترك قوله، وإنما علينا أن نقبل ما عقلناه إيماناً وتصديقاً وما لم نعقله قبلناه استسلاماً وتسليماً؛ وهذا معنى قول القائل من أهل السنة: إن الإسلام قنطرة لا تُعبّر إلا بالتسليم"، ومعنى عبارة الطحاوي: "ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام". .. إذ الوحي هو القائد والعقل تابع، الوحي النص، هو: الإمام، والعقل مأموم يفهم النص ويمشي وراءه، وهذا دوره، "وما أحسن المثل المضروب للنقل مع العقل، وهو: أن العقل مع النقل كالعالمي المقلد مع العالم المجتهد، بل هو دون ذلك بكثير فإن العالمي يمكنه أن يصير عالماً ولا يمكن لعالم أن يكون نبياً رسولاً". .. هـ من كلام ابن أبي العز بشرحه على الطحاوية ص ١٤٠.

وسياًبي ذكر المزيد من كلام الأشعري وكذا كلام فقهاء المذاهب وأئمة السلف في إقرارهم جعل مصدر التلقي هو النقل، وبيان إن دور العقل إنما ينحصر في إعماله في فهم وخدمة النص وألا تعارض بينهما، لأن الذي خلق العقل هو الذي هداه وأرشده وأرسل إليه النقل، ومحال - وبموجب العقل - أن يرسل إليه ما يفسده، خلافاً للأشاعرة الذين أسسوا وجنحوا لتغليب العقل وعدم الأخذ بأحاديث الآحاد وإن صحت، وإلى ظنية الأدلة النقلية، وأما عند التعارض - بزعمهم - تقدم عليها أدلة العقل، وينظر ذلك بالتفصيل كتاب (مصادر التلقي عند الأشاعرة) ص ٢٣٤ وما بعدها

وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواءً مترهًا عن الممارسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش، وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قربًا إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من جبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد.

وأن له - سبحانه - (وجهًا) بلا كيف، كما قال: ﴿وبيقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له - سبحانه - (يدين) بلا كيف، كما قال - سبحانه -: ﴿خلقت يدي﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال ﴿بل يدها مبسوطتان﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له - سبحانه - (عينين) بلا كيف، كما قال سبحانه: ﴿فإنك بأعيننا﴾ [القمر: ١٤]، وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالًا. وأن لله (علمًا) كما قال: ﴿أنزله بعلمه﴾ [النساء: ١٦٦]، وكما قال: ﴿وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه﴾ [فاطر: ١١]، وثبت لله السمع والبصر، ولا ننفي ذلك كما نفتته المعتزلة والجهمية والخوارج؛ وثبت أن لله قوة، كما قال: ﴿فإما عاد فاستكبروا في الأرض بغير الحق وقالوا من أشد منا قوة﴾ [فصلت: ١٥].

ونقول: إن كلام الله غير مخلوق، وأنه سبحانه لم يخلق شيئًا إلا وقد قال له: (كن)، كما قال: ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون﴾ [النحل: ٤٠]. وأنه لا يكون في الأرض شيء من خير أو شر إلا ما شاء الله، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله عز وجل، وأن أحدًا لا يستطيع أن يفعل شيئًا قبل أن يفعله، ولا يستغني عن الله، ولا يقدر على الخروج من علم الله عز وجل^(١).

وأنه لا خالق إلا الله، وأن أعمال العباد مخلوقة لله مقدره، كما قال سبحانه: ﴿والله خلقكم وما تعبدون﴾ [الصفات: ٩٦]، وأن العباد لا يقدر أن يخلقوا شيئًا، وهم يُخلقون، كما قال: ﴿هل من خالق غير الله﴾ [فاطر: ٣]، وكما قال: ﴿لا يخلقون شيئًا وهم يخلقون﴾ [النحل: ٢٠]، وكما قال - سبحانه -: ﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق﴾ [النحل: ١٧]، وكما قال: ﴿أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون﴾ [الطور: ٣٥]، وهذا في كتاب الله كثير^(٢).

(١) وسيأتي تفصيل الكلام عن كل ذلك في حينه

(٢) تلك باختصار هي عقيدة أهل السنة - والأشعري على رأسهم - في قضية خلق أفعال العباد، وحاصلها:

أن خلق الله تعالى لأفعال عباده حقيقة، أمرًا اتفقت عليه الرسل والكتب الإلهية والفطر والعقول السليمة، فالله خالق للعباد وخالق لأفعالهم، قال تعالى: ﴿ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير﴾ [البقرة: ١٠٦]، فهو سبحانه قادر على كل شيء ومن ذلك أفعال العباد، وقال تعالى: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ [الصفات: ٩٦] ف (ما) هنا موصولة، وعليه يكون التقدير: (والله خلقكم وخلق أعمالكم)، إلى آخر الآيات الدالة على ذلك، وهي كثيرة.

وأن أفعال العباد من القدر الذي كتبه الله عليهم، فهي رابع مراتب القدر، التي هي: العلم، الكتابة، المشيئة، الخلق، وأهل السنة يقرون بقدرة حقيقية لهم، تقع لهم فيها مشيئة واختيار، وهي تابعة لقدرة الله ومشيتته وإرادته وقضائه وقدره، يقول تعالى:

وأن الله وفق المؤمنين لطاعته، ولطف بهم، ونظر لهم، وأصلحهم وهداهم، وأضل الكافرين ولم يهدهم، ولم يلطف بهم بالإيمان كما زعم أهل الزيغ والطغيان، ولو لطف بهم وأصلحهم لكانوا صالحين، ولو هداهم لكانوا مهتدين، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فأولئك هم الخاسرون﴾ [الأعراف: ١٧٨]، وأن الله يقدر أن يصلح الكافرين، ويلطف بهم حتى يكونوا مؤمنين، ولكنه أراد أن يكونوا كافرين كما علم، وخذلهم وطبع على قلوبهم.

وأن الخير والشر بقضاء الله وقدره، وإنا نؤمن بقضاء الله وقدره، خيره وشره، حلوه ومره، ونعلم أن ما أخطأنا لم يكن ليصينا، وأن ما أصابنا لم يكن ليخطئنا، وأن العباد لا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً إلا بإذن الله، كما قال عز وجل: ﴿قل لا املك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله﴾ [الأعراف: ١٨٨] (١).

وُلجئ أمورنا إلى الله، وثبت الحاجة والفقر في كل وقت إليه سبحانه وتعالى.

ونقول: (إن كلام الله غير مخلوق (٢)، وأن من قال بخلق القرآن فهو كافر).

وندين بأن الله يُرى في الآخرة بالأبصار، كما يُرى القمر ليلة البدر، يراه المؤمنون كما جاءت الروايات عن رسول الله ﷺ.

﴿وانه هو أضحك وأبكى﴾ [النجم: ٤٣]، كذا بصيغة الماضي الرباعي، فالله المضحك المبكي، والعبد هو الضاحك الباكي حقيقة، وهكذا.

هذا ما عليه جماعة أهل السنة، وهو مخالف لاعتقاد الأشاعرة الذي يقضي بأن ليس للعبد قدرة مؤثرة في وجود الفعل، لا في أصله ولا في وصفه، وحجتهم أنه تعالى خالق كل شيء وليس للعبد إلا الكسب، وهو اعتقاد مشابه من هذا الوجه لمعتقد الجبرية الذين ينكرون أن للعبد قدرة وإرادة ويقولون أن العبد مجبر ومضطر إلى فعله، فهو كريشة معلقة في مهب الريح، كل ما هنالك أن للعبد عند الأشاعرة تميلًا يميل إليه عند الفعل وكسبًا لأفعاله يتعلق به التكليف من غير أن يكون العبد موجداً لأفعاله وخالفاً لها.

ويكمن الفرق الدقيق بين الأشاعرة وأهل السنة من وجه آخر، ألا وهو: جعل حالة المكتسب لدى أهل السنة حاصلة بحيث لو أراد الخروج من الفعل إلى ضده لم يمتنع ذلك عليه، بخلاف جماهير الأشاعرة فإن ذلك لا يمكن له.

ويظهر الفرق بين كل هؤلاء والمعتزلة القدرية في أن الأخيرة غلوا في إثبات اختيار العبد فنفوا القدرَ حتى جعلوا العبد يستقل بأفعاله، فأخرجوا أفعال العباد تماماً من إرادة الله ومشيئته، وقالوا: إنهم يخلقون أفعال أنفسهم، وليس لله فيها تصرف، وكان للبخاري كتابه: (خلق أفعال العباد) لدحض مذهبهم هذا.. كما ينظر فيما ذكرنا: (عقيدة الأشاعرة) للرديعان ص ٢٩٠، و(عقائد الأشاعرة) لمصطفى باحو ص ٢٦٧، و(تفنيد أهل السنة لمذهب الأشاعرة) ص ٣٢٢ للسيد بن أحمد، و(شرح الطحاوية) لابن أبي العز ص ٤٦١.

(١) سيأتي الكلام عن كل ذلك مفصلاً إبان الكلام عن تقدير أعمال العباد

(٢) ولازم قول متأخري الأشاعرة - في بدعتهم: قصر كلامه تعالى على (النفسي) دون (اللفظي) - على خلاف ذلك، وتلك هي براءة شيخهم منهم وما يدينون الله به، فقد اتفق الأشاعرة والمعتزلة على أن (القرآن) اللفظي والذي بين أيدينا مخلوق، وزاد الأشعرية فأثبتوا كلاماً قائماً بنفس الله، وهو غير مخلوق وهو الذي عبّر عنه بالقرآن الذي بين أيدينا.. وسيأتي بيان ذلك

ورده

ونقول: إن الكافرين محجوبون عنه إذا رآه المؤمنون في الجنة، كما قال - سبحانه - : ﴿ **كَلَّا** **إِنَّهُمْ** **عَنْ رَبِّهِمْ** **يَوْمَئِذٍ** **مُحْجُوبُونَ** ﴾ [المطففين: ١٥]، وإن موسى ﷺ سأل الله الرؤية في الدنيا، وأن الله تعالى تجلّى للجبل فجعله ذكاً، فأعلم بذلك موسى أنه لا يراه في الدنيا. وندين بأن لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنوب يرتكبها ما لم يستحلها، كالزنا والسرقه وشرب الخمر، كما دانت بذلك الخوارج، وزعمت أنهم كافرون.

ونقول: إن من عمل كبيرة من هذه الكبائر مثل: الزنا والسرقه وما أشبهها مستحلاً لها، غير معتقد لتحرّمها كان كافراً^(١).

ونقول: إن الإسلام أوسع من الإيمان، وليس كل إسلام إيماناً. وندين الله ، بأنه يقلب القلوب بين أصبعين من أصابعه^(٢)، وأنه - سبحانه - يضع السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع^(٣)، كما جاءت الرواية عن رسول الله ﷺ من غير تكييف. وندين بأن لا تُنزل أحداً من أهل التوحيد والتمسكين بالإيمان جنة ولا ناراً، إلا من شهد له رسول الله ﷺ بالجنة، ونرجو الجنة للمذنبين، ونخاف عليهم أن يكونوا بالنار معذّبين، أجازنا الله منها بشفاعه سيدنا وحبينا رسول الله ﷺ.

ونقول: إن الله عز وجل يُخرج قوماً من النار بعد أن امتحشوا بشفاعه رسول الله ﷺ تصديقاً لما جاءت به الروايات عنه ﷺ^(٤).

ونؤمن بعذاب القبر وبالحوض، وأن الميزان حق، والصراط حق، والبعث بعد الموت حق، وأن الله عز وجل يوقف العباد في الموقف، ويحاسب المؤمنين.

وأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص^(٥)، ونسلم بالروايات الصحيحة عن رسول الله ﷺ التي رواها الثقات عدل عن عدل، حتى تنتهي إلى رسول الله ﷺ^(١)، وندين بحب السلف الذين اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ﷺ، ونشني عليهم بما أثنى الله به عليهم، ونتولاهم أجمعين.

(١) وهذا أيضاً سياق الكلام عنه بمشيئة الله مفصلاً.

(٢) رواه مسلم (٢٦٥٤)

(٣) متفق عليه: رواه البخاري (٧٤١٤، ٧٤١٥)، ومسلم (٢٧٨٦) في قصة

(٤) سبق تخريجه

(٥) وتلك هي عقيدة مالك والشافعي وأحمد وجهرة أهل السنة وسلف الأمة، وذلك بناء على أن الإيمان قول باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان، وأن جنس العمل داخل في مسمى الإيمان، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وليس كما تقوله الحنفية والماتريدية والمرجئة: (قول باللسان واعتقاد بالجنان) وإن ذهب الماتريدي ورؤي عن أبي حنيفة أن الإقرار باللسان ركن زائد.. وليس كما تقوله الكرامية: (قول باللسان فقط).. وليس كما تقوله الأشاعرة: (اعتقاد بالقلب فقط) وما العمل إلا شرط كمال فيه.. وليس كما تقوله الجهمية: (هو المعرفة بالقلب فقط).. إذ على قول الأخيرة يكون فرعون مؤمناً لأنه عارف، وإبليس أيضاً يكون مؤمناً لأنه عارف بقلبه.. ولازم قول الأشاعرة أن يكون أبو لهب وأبو طالب وأبو جهل وسائر المشركين وكذا اليهود مؤمنين، لأنهم موقنين ومصديقين بالنبي بقلوبهم، ولكن منعهم الكبر والحسد من اتباعه ﷺ، قال تعالى عن اليهود: ﴿ **الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ** **الْكِتَابَ** **يَعْرِفُونَهُ** **كَمَا** **يَعْرِفُونَ** **أَبْنَاءَهُمْ** ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وقال عن المشركين:

ونقول: إن الإمام الفاضل بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وأن الله سبحانه وتعالى أعز به الدين، وأظهره على المرتدّين، وقدمه المسلمون بالإمامة، كما قدمه رسول الله ﷺ للصلاة، وسموه بأجمعهم خليفة رسول الله ﷺ، ثم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأن الذين قتلوه ظلماً وعدواناً، ثم علي بن أبي طالب ؓ، فهؤلاء الأئمة بعد رسول الله ﷺ، وخلافتهم خلافة النبوة.

ونشهد بالجنة للعشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بها، وتولى سائر أصحاب رسول الله ﷺ، ونكف عما شجر بينهم.. وندين بأن الأئمة الأربعة خلفاء راشدون، مهديون فضلاء، لا يوازنهم في الفضل غيرهم.

ونصدق بجميع الروايات التي يثبتها أهل النقل عن التزول إلى سماء الدنيا، وأن الرب يقول: (هل من سائل؟، هل من مستغفر؟) (١)، وسائر ما نقلوه وأثبتوه، خلافاً لما قاله أهل الزيغ والتضليل.

﴿قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون﴾ [الأنعام: ٣٣]، فمعني (لا يكذبونك): أنهم يصدقونك، وقال أبو طالب:

ولقد علمت أن دين محمد من خير أديان البرية دينا
لولا الملامة أو حذارٍ مسببة لرأيتني سمحاً بذاك مبينا

وعلى قول جميعهم لا قيمة للعمل وقد قرنه الله في القرآن بالإيمان في أربع وستين موضعاً.. على أن الخلاف بين الحنفية والأشاعرة والماتريدية وبين أهل السنة ليس مجرد خلافٍ صوريٍّ كما ادّعي، بدليل أن الأشاعرة ومن على شاكلتهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول: (إيماني كإيمان أبي بكر، بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم السلام)، والله يقول في ردّ مزاعمهم: ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياتنا زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون. الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون﴾ [الأنفال: ٢-٤]، وبالطبع فليس إيمان الرسل كإيمان غيرهم، ولا إيمان الخلفاء والصحابة كإيمان غيرهم، ولا إيمان المؤمنين كإيمان الفاسقين.. ينظر شروح الطحاوية ص ٢٧٦

(١) لا فرق في ذلك بين الخبر المتواتر وخبر الآحاد طالما صحت روايتها عن النبي ﷺ، والأشعري وجماعة أهل السنة على ذلك خلافاً للأشعرية الذين لا يأخذون إلا بالمتواتر، بزعم أن أحاديث الآحاد تفيد العلم ولا تفيد اليقين ولا يُستدل بها في العقيدة، ويمكن الاحتجاج بها في مسائل الغيبات التي ليس للعقل القدرة على نفيها أو إثباتها كعذاب القبر والصراط وغيرها، وهذا - بالطبع - باطل إذ لا فرق، ولا أدل على بطلانه من بطلان صلاتهم لأن تحويل قبلتها جاءت بطريق الآحاد، ولا أدل على بطلانه كذلك من: تناقضهم فقد جاءت أحاديث نزوله تعالى إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من كل ليلة بطريق التواتر، ومع ذلك تراهم يؤولونها بغير قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي لصفة نزوله تعالى، بل ومع القرائن الموجبة لحملها على ظاهرها.. وينظر للمزيد عن الحديث عن هذه القضية شرح الطحاوية هامش ص ٢٧٦ والفتوى رقم (١٢٩٦١٠) بتاريخ ١٥ من ذي الحجة ١٤٣٠ الموافق ٢ / ١٢ / ٢٠٠٩ بموقع (إسلام ويب) إذ بها الإجابة عن سؤال: (من هو أول من قال بأن أحاديث الآحاد ليست حجة في العقائد؟ وما هي أسهل طريقة لنقض عقيدة المتدعة هذه؟).

(٢) سبق تخريج حديث التزول، وقد بلغ حد التواتر كما ذكر ذلك أئمة الحديث.

ونعول فيما اختلفنا فيه على كتاب ربنا عز وجل، وسنة نبينا ﷺ، وإجماع المسلمين، وما كان في معناه^(١)، ولا نبتدع في دين الله ما لم يأذن لنا، ولا نقول على الله ما لا نعلم.

ونقول: إن الله عز وجل يجيء يوم القيامة، كما قال - سبحانه - ﴿وجاء ربك والملك صفاً صفاً﴾ [الفجر: ٢٢]، وأن الله مقرب من عباده كيف شاء بلا كيف، كما قال تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ [ق: ١٦]، وكما قال - سبحانه - ﴿ثم دنا فتدلى. فكان قاب قوسين أو أدنى﴾ [النجم: ٨-٩]^(٢).

ومن ديننا أن المسح على الخفين سنة في الحضر والسفر، خلافاً لقول من أنكر ذلك.

ومن ديننا أن نصلي الجمعة والأعياد وسائر الصلوات والجماعات خلف كل بر وفاجر، كما روى أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يصلي خلف الحجاج.

ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم، وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة.

وندين بإنكار الخروج بالسيف، وبترك القتال في الفتنة^(٣).

(١) هذا عن مصدر التلقي لدى الأشعري على ما سبق تقريره، بالمخالفة لما عليه متأخرو الأشاعرة حيث عولوا على العقل وغلبوه على النقل.. ويظهر هذا جلياً في كل ما عرض له الأشعري بلا استثناء، سواء في كتابه هذا (الإبانة) أو غيره.

(٢) ينظر في ذكر الإجماع والمزيد من الأدلة على إثبات كل من (التزول والحيء والقرب والدنو).. وغير ذلك مما سبق أن أشار إليه الأشعري هنا، من نحو (الاستواء والوجه واليدين والعينين والكلام اللفظي والأصابع)، كتابنا: (قرائن اللغة والنقل والعقل في حمل صفات الله على ظاهرها) فلتراجع هنالك

(٣) وهذه أمور في غاية الأهمية وتمثل في زماننا: (واجب الوقت)، إذ بتركها ابتلينا بمن ينازع المحسوين من حكام المسلمين على أهل السنة الأمر أهله، ويسعى جاهداً إلى تفتيت الأمة وتدميرها وتسلط أعدائها عليها، ويحیی فيها بدعة الخوارج وأعني بهم: فرق من الضلال المعاصرة: (السرورية وكل جماعات التكفير بما فيهم الجماعة الأم وكل من خرج من رحمها ومن تحت عباءتها وسلك سبيلها)، وفي رد ذلك وموافقة الأشعري لسائر أئمة أهل السنة، جاء إجماع الأمة وأصحاب المذاهب، ونذكر من أقوال:

(١) أئمة الحنفية: ما نقله الإمام الطحاوي - محدث الديار المصرية وفقهها ت ٣٢١ في عقيدته المسماة باسمه - "عن الإمام أبي حنيفة النعمان، وصاحبه أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني، مما كانوا على حد قول شارحها: القاضي ابن أبي العز الدمشقي - يعتقدونه من أصول الدين، ويدينون به رب العالمين"، قال:

"ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا نتزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله فريضة ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة.. إلى أن قال: "هذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً، ونحن براء إلى الله من كل من خالف الذي ذكرناه وبيّناه، ونسأل الله أن يعصمنا من الأهواء المختلفة والآراء المتفرقة والمذاهب الرديئة".



ومما استدلل به ابن أبي العز في شرح ما ذكرناه للطحاوي: قولُ الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله ﷺ كما في الصحيحين: (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني)، وحديث الصحيحين: (على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة)، وأثر أبي ذر وفيه قوله ﷺ: (إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبداً حبشياً مجذع الأطراف) كذا بمسلم، ولفظ البخاري: (ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة). وفي زيادة: (يقودكم بكتاب الله) (ما أقام فيكم كتاب الله)، إشارة لعدم السمع والطاعة فيما خالف فيه الإمام شرع الله فقط، وهذا مراده عز وجل من هذه العبارة، وليس مراده: إسقاط مطلق السمع والطاعة لكل أوامره كما يدعي التكفيريون، يؤكد هذا المعنى حديث حذيفة: (يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهديي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس، قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟، قال: (تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع)، وكلام ابن تيمية واضح في ردِّ هذه الشبهة العظيمة، حيث يقول في (منهاج السنة) ١ / ٥٥٦: "وهو قد أخبر أنه بعد ذلك يقوم أئمة لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته، وقيام رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان الإنس، وأمر مع هذا بالسمع والطاعة للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فتبين أن الإمام الذي يطاع: هو من كان له سلطان، سواء كان عادلاً أو ظالماً".

ومما استشهد به كذلك على وجوب الطاعة للحاكم في غير معصية: قوله ﷺ لحذيفة: (تلزم جماعة المسلمين وإمامهم)، وقوله: (من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات، فميتته ميتة جاهلية)، وهو في صحيح سنن أبي داود بلفظ: (فقد خلع ربة الإسلام من عنقه).. إلى آخر ما ذكره من أدلة أعقبها بقوله ص ٣٢٥: "فقد دل الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر ما لم يأمروا بمعصية.. وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجر، فإن الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل" .. وهذا هو!.

ولم يفت الطحاوي -بعقيدته التي تلقتها الأمة بالقبول- أن يردَّ على التكفيريين دعاوهم الباطلة، ويلزمهم الحجة في حقن دماء المسلمين، ويمنع التأله على الله بدخول أحد جنة أو حرمانه منها.. ولأن يقول في ذلك: "ولا تكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحل.. ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمن عليهم ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لمسيئتهم ونخاف عليهم ولا نقنطهم.. ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بحدود ما أدخله فيه.. وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا، وهم موحدون وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله عارفين مؤمنين، وهم في مشيئته وحكمه: إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله كما في قوله: ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]، وإن شاء عذبهم في النار بعدله ثم يخرجهم منها برحمته وبشفاعة الشافعين من أهل طاعته ثم يعيهم إلى جنته، وذلك بأن الله تولى أهل معرفته ولم يجعلهم في الدارين كأهل نُكْرته الذين خابوا من هدايته ولم ينالوا من ولايته.. ولا نرى السيف على أحد من أمة محمد".

وقال رداً على من نصَّب نفسه قاضياً وحاكماً على أهل السنة - حكاماً ومحكومين - بالكفر والشرك والنفاق والطاغوتية.. إلخ: "ونرى الصلاة خلف كلِّ بر وفاجر من أهل القبلة، والصلاة على من مات من الأبرار والفجار، ولا نُتزل أحداً منهم جنة ولا ناراً، ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرك ولا بنفاق، ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونذُرُ سرائرهم إلى الله.. وتتبع السنة

والجماعة، وبتجنب الشذوذ والخلاف والفرقة، ونحب أهل العدل والأمانة، ونبغض أهل الجور والخيانة، ونرى الحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين، برّهم وفاجرهم إلى قيام الساعة، لا يُبطلهما شيء ولا يَنْقُضُهما".

٢) وينحو ما نقلناه عن الحنفية عن الخوارج ومخالفى السنة، تكلم مالكٌ إمام دار الهجرة:

فذكر في معتقده عن الحرورية أنهم "يقتلون إذا لم يتوبوا، إن خرجوا على إمام عدل وهو يريدون قتاله ويدعون إلى ما هم عليه"، وأن دماءهم موضوعة عنهم وأما أموالهم فترؤخذ لأهم إنما استهلكوها على التأويل وعلى دين يرون أنه صواب، وأنه لا يُصلى على موتاهم ولا تُتبع جنازتهم ولا يُعاد مرضاهم، فإذا قتلوا فذلك أحرى ألا يُصلى عليهم" — كذا في المدونة الكبرى للإمام مالك.

وتحت عنوان: (ما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة من السنن التي خلافها بدعة وضلالة) نقل بن أبي زيد القيرواني المعروف بـ (مالك الصغير) عن إمام دار الهجرة قوله: "لا نُصلي خلف المبتدع إلا أن نخافه فنصلي، واحتُلف في الإعادة، ولا بأس بقتال من دافعك من الخوارج واللصوص من المسلمين وأهل الذمة عن نفسك ومالك، والتسليم للسنن لا تُعارض برأي ولا تُدافع بقياس، وما تأوله منها السلف الصالح — أي: فسروه — تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه، ويسعنا أن نمسك عما أمسكوا وتنبعهم فيما بينوا، ونقتدي بهم فيما استنبطوه ورأوه في الحوادث، ولا نخرج عن جماعتهم فيما اختلفوا فيه وفي تأويله، وكل ما قدمنا ذكره هو قول أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث، وكله قول مالك، فمنه منصوص من قوله، ومنه معلوم من مذهبه".

بل أفتى مالك بعدم قبول شهادة من كان على بدعة الخوارج وغيرهم، ولا توليتهم إمامة المسلمين في الصلاة ولا في الثغور، ولا حتى مكالمتهم، وذلك قوله فيما نقله عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك ٢/ ٤٧: "لا تجوز شهادة القدرى الذي يدعو إلى بدعته، ولا الخارجي والرافضي"، وقال عياض بنفس المصدر: "سئل مالكٌ عن أهل القدر أنكف عن كلامهم؟، قال: (نعم؛ إذا كان عارفاً بما هو عليه)، وفي رواية أخرى قال: (لا يُصلى خلفهم ولا يُقبل عنهم الحديث، وإن وافيتهم في ثغر فأخرجوهم منه) — إ.ه.. كذا هو حكم الله فيمن يدين بغير دين أهل السنة والجماعة من الشيعة والتكفيريين وخوارج العصر.. وإنما نصارحهم بهذا خوفاً عليهم، وليدركوا خطورة ما هم عليه، وليرجعوا عن غيِّهم إلى منهاج النبوة ونهج الفرقة الناجية.

ومما قاله القاضي عياض بحق الإمامة العظمى (الخلافة): إن "اشتراط كون الإمام قرشيًّا: مذهب العلماء كافة، وقد عدُّوها من مسائل الإجماع، ولم ينقل عن أحد من السلف فيها خلاف، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار، قال: ولا اعتداد بقول الخوارج ومن وافقهم من المعتزلة"، ويفاد منه: بطلان انعقادها لكل من يدعيها في زماننا وبخاصة من يدين منهم بمذهب الخوارج من كافة جماعات التكفير.

٣) وقال بنحوه فقيه الملة، الإمام الشافعي: ففي رده عادية التكفيريين والخارجين على حكام المسلمين، يحكي — رحمه الله — فيما رواه عنه أبو شعيب وأبو ثور والبرزنجي الحسيني، أن ضمن السنة التي رأى أصحابه من أهل الحديث وأخذها عنهم مثل ابن عيينة ومالك: "ولا أكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب وإن عمل الكبائر، وأكلهم إلى الله.. ولا أنزل المحسن من أمه محمد الجنة بإحسانه، ولا المسيء بإساءته النار، وأعرف حق السلف الذين اختارهم الله لصحبة نبيه، وأحدثت بفضائلهم وأمسك عما شجر بينهم صغيرهم وكبيرهم.. والشفاعاة لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ.. والجهاد ماضٍ مع كل بر وفاجر، وصلاة العيدين والجمعة إلى يوم القيامة.. والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا يُخرج عليهم بالسيف.. والإيمان بهذا كله حق، فمن ترك من هذا شيئاً فهو مخالف لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ".

كما نصح الشافعي في وصيته التي رواها عنه الحسين بن هشام البلدي، بـ"السمع والطاعة لأولي الأمر ما داموا يصلون، والولاية لا يُخرج عليهم بالسيف، والخلافة في قريش..". وقد ختم الشافعي وصيته بقوله: "وأوصي بتقوى الله، ولزوم السنة والآثار عن رسول الله وأصحابه، وترك البدع والأهواء واجتنابها.. وعليكم بالجمعة والجماعة، ولزوم الإيمان والتفقه في الدين"!. هـ من (جمهرة عقائد أئمة السلف) ص ١٥٧: ١٦٢، ويُنظر قول مالك ص ٣٨٤ بنفس المصدر.

٤- أما عن الإمام أحمد بن حنبل في وجوب الطاعة لحكام المسلمين في غير معصية وعدم الخروج عليهم، فحدث ولا حرج: فقد كان نموذجاً مثالياً للصدع بالحق والصبر - في ذات الوقت - على أذى حكام المسلمين وعدم الخروج عليهم، بل إنه جعل هذا أصلاً من أصول السنة، كما أعطى المثل والقُدوة في ذلك بنفسه.. ومما ورد عنه في هذا: ما جاء في عقيدته التي رواها العطار - وهي بنصها بـ (جمهرة عقائد السلف) و(الجامع الفريد) - قال في (أصول السنة):

إن "من السنة اللازمة التي من ترك منها حصلة لم يقبلها ويؤمن بها؛ لم يكن من أهلها: السمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البرّ والفاجر، ولمن ولي الخلافة - يعني: إبان انعقادها وعقب عودتها على منهاج النبوة بعد شعور الزمان منها - واجتمع الناس عليه ورضوا به.. والغزو ماض مع الأمير إلى يوم القيامة البرّ والفاجر لا يُترك، وقسمة الفيء وإقامة الحدود إلى الأئمة ماض، ليس لأحد أن يطعن عليهم ولا يُنازعهم، ودفع الصدقات إليهم جائزة نافذة، من دفعها إليهم أجزأت عنه برّاً كان أو فاجراً، وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولّاه، جائزة.. أيّاً من كانوا برّهم وفاجرهم، فالسنة:

أن يُصلّي معهم.. ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين - وقد كانوا اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة، بأي وجه كان، بالرضا أو بالغلبة - فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ: فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحلُّ قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق".

قال أحمد: "وقتل اللصوص والخوارج جائز، إذا عرّضوا للرجل في نفسه وماله فله أن يُقاتل عن نفسه وماله، ويدفع عنها بكل ما يقدر، وليس له إذا فارقه أو تركه أن يطلبهم، ولا يتّبع آثارهم، ليس ذلك لأحد إلا الإمام أو ولاة المسلمين، إنما له أن يدفع عن نفسه في مقامه ذلك، وينوي مجّده أن لا يُقتل أحدًا، فإن مات على يديه في دفعه عن نفسه في المعركة فأبعد الله المقتول، وإن قُتل هذا في تلك الحال وهو يدفع عن نفسه وماله رجوت له الشهادة كما جاء في الأحاديث، وجميع الآثار في هذا إنما أمر بقتاله ولم يُؤمر بقتله ولا أتباعه، ولا يُجهز عليه إن صرّح أو كان جريحاً، وإن أخذه أسيراً فليس له أن يقتله ولا يقيم عليه الحد، ولكن يرفع أمره إلى من ولّاه الله فيحكم فيه"!. هـ

وكان أحمد قد ذكر قبل - في تبشيع ما يقع فيه سفكة الدماء في زماننا وفي التحذير من سائر أهل البدع، لإدراكه أنهم سبب كل بلاء - أن من "أصول السنة: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والافتداء بهم، وترك البدع إذ كل بدعة ضلالة، وترك الجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين".. قال: "والسنة عندنا: آثار رسول الله وهي تُفسّر القرآن وهي دلائل القرآن.. فهي الاتباع وترك الهوى.. والإيمان بشفاعة النبي ﷺ".. إلى أن قال:

"ولا نشهد على أحد من أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار، نرجو للصالح ونخاف عليه، ونخاف على المسيء المذنب، ونرجو له رحمة الله، ومن لقي الله بذنب يجب له به النار تائباً غير مُصرّ عليه، فإن الله يتوب عليه ويقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، ومن لقيه وقد أقيم عليه حدُّ ذلك الذنب في الدنيا فهو كفارته كما جاء في الخبر عن رسول الله ﷺ، ومن لقيه مُصيراً غير تائب من الذنوب التي استوجب بها العقوبة فأمره إلى الله، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، ومن لقيه وهو كافر عذبه ولم يغفر له.. ومن مات من أهل القبلة مُوحّداً يُصلّى عليه ويُستغفر له، ولا يُحجب عنه الاستغفار، ولا تترك الصلاة عليه لذنب أذنبه صغيراً كان أو كبيراً، وأمره إلى الله"، وفي زيادة رواها عنه ابن عوف الطائي: "إلا أن يكون من أهل البدع الذين

أخرجهم النبي من الإسلام: (القدرية والمرجئة، والرافضة، والجهمية) - وذكر بعضهم كالبرهاري (الخوارج) بدل (الجهمية) - قال أحمد: (لا تصلوا معهم، ولا تصلوا عليهم) "إ.هـ.

وقال فيما رواه عنه الربيعي: "أجمع تسعون رجلاً من التابعين وأئمة المسلمين وأئمة السلف وفقهاء الأمصار، على أن السنة التي توفي عليها رسول الله ﷺ"، وجعل يُعَدِّدها ويذكر منها: "والجهاد مع كل خليفة برّ وفاجر.. والصبر تحت لواء السلطان على ما كان منه من عدل أو جور، ولا نخرج على الأمراء بالسيف وإن جاروا، وأن لا نكفر أحداً من أهل التوحيد وإن عملوا الكبائر..". وعبارته من رواية الأندراي: "صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة، ألا يكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب.. والإيمان بأن الموحدين يخرجون من النار بعدما امتحشوا - يعني: حُرِّقوا - كما جاءت الأحاديث"، ثم ذكر من صفاته: مَنْ شهد وأقر بأن "الجهاد ماض منذ بعث الله محمداً ﷺ إلى آخر عصابة يقاتلون الدجال، لا يضرهم جور جائر.. والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح ولا تخرج عليهم بسيفك، ولا تُقاتل في فتنة والزم بيتك"، إلى أن قال: "هذا ما أجمع عليه العلماء في جميع الآفاق" "إ.هـ.

كما جاء في عقيدة أحمد من رواية الزُرَيْدِي، أنه لما أشكل على مسدد أمر الفتنة كَتَبَ إلى أحمد أن أكتب إليّ سنة رسول الله ﷺ، فكتب إليه يوصيه فيما يوصيه بـ"الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، وألا يخرج عليهم بسيفه ولا يقاتل في الفتنة، وبالخروج مع كل إمام في غزوة وحجّة، والصلاة خلف كل بر وفاجر صلاة الجمعة والعيدين..". وكان مما أوصاه به: "ألا يتأل على أحد من المسلمين بأن يقول: (فلان في الجنة وفلان في النار)، إلا العشرة الذين شهد لهم النبي بالجنة.. ولا نكاح إلا بولي وخاطب وشاهدي عدل" إلى آخر ما ورد عنه رحمه الله.

وأورد الإمام أحمد - ضمن ما قاله أصحاب الأثر وأهل السنة وأجمعوا عليه -: أن "الخلافة - الإمامة العظمى قبل وبعد شعور الزمان منها - في قريش ما بقي من الناس اثنان، ليس لأحد من الناس أن ينازعهم فيها، ولا يخرج عليهم، ولا تُقر غيرهم بما إلى قيام الساعة، وأن الجهاد ماض قائم مع الأئمة - في الولايات الصغرى التي لا يشترط لها القرشية والكبرى من باب أولى - برّوا أو فجروا، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل، وأن الجمعة والعيدين والحج مع السلطان وإن لم يكونوا بررة ولا أتقياء ولا عدولاً، ودفع الصدقات والخراج والأعشار والفيء والغنائم إلى الأمراء عدلوا فيها أم جاروا" "إ.هـ.

ولا يعني كلام إمام أهل السنة هنا عن الخلافة وقد وافقه فيه (القاضي عياض) وغيره من أئمة أهل السنة؛ سوى: أن هذا الأمر أمر عقدي، الحق فيه واحد لا يتعدد، ولا يجوز فيه الخلاف، وأن القول بجواز جعلها في غير قريش ميل عن طريق السنة واتباع لمذهب الخوارج.. كما نلاحظ أنه كثيراً ما يرسخ لمصدر التلقي لدى جماعة أهل السنة فيذكر فيما يذكر:

أن "الدين إنما هو كتابُ الله وآثارٌ وسننٌ ورواياتٌ صحاح عن الثقات بالأخبار الصحيحة القوية المعروفة، يُصدّق بعضها بعضاً حتى ينتهي ذلك إلى الرسول وأصحابه والتابعين وتابع التابعين، ومن بعدهم من الأئمة المعروفين المقتدى بهم، المتمسكين بالسنة والمعلّقين بالآثار، لا يعرفون بدعة ولا يُطعن فيهم بكذب، ولا يُرمون بخلاف.. وهذه المذاهب والأقوال التي وصفت: مذاهب أهل السنة والجماعة والآثار وأصحاب الروايات وحملة العلم، الذين أدركناهم وأخذنا عنهم الحديث، وتعلمنا منهم السنن، وكانوا أئمة معروفين ثقات أصحاب صدق يُقتدى بهم ويؤخذ عنهم، ولم يكونوا أصحاب بدعة ولا خلاف ولا تخليط، وهو قول أئمتهم الذين كانوا قبلهم، فتمسكوا بذلك رحمكم الله وتعلموه".

هذا، وقد طفق أحمد رحمه الله يعذر إلى الله، ويذكر المبتدعة بصفاتهم وسماتهم، فذكر المرجئة وأنهم "الذين يزعمون أن الإيمان قولٌ بلا عمل، وأن الإيمان قول والأعمال شرائع، وأن من آمن بلسانه ولم يعمل فهو مؤمن حقاً، وهو أخصب الأقوال وأضلّها وأبعدها من الهدى"، وذكر الجهمية: وأنهم "الذين يزعمون أن القرآن مخلوق، وأن الله لم يكلم موسى، وأن الله ليس بمتكلم"،

وهو ما لا يزال البعض ممن يحسب نفسه من أهل السنة يؤمن به.. كما ذكر: الراضية والتصيرية والزيدية، ثم الخوارج الذين جعل يصفهم بأنهم من "مرقوا من الدين، وفارقوا الملة، وشردوا عن الإسلام، وشذوا عن الجماعة، فضلوا عن السبيل والهدى، وخرجوا على السلطان، وسلوا السيف على الأمة، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وعادوا من خالفهم إلا من قال بقولهم.. ولا يرون للسلطان عليهم طاعة، ولا لقريش عليهم خلافة".

كل هذا يفوه به إمام أهل السنة على الرغم مما تعرض له من تعذيب على يد مخالفيه من الخلفاء وأعوانهم، كونهم من أهل السنة ولم يأتوا كفرة بواحاً، وإنما راج عليهم قول المعتزلة والأشعرية، بدليل كلامه الشديد الذي مر بنا بحق الخوارج.

٥- ومن غير فقهاء المذاهب، كذلك كان الصحابة ومن تبعهم بإحسان، ونذكر من أقوالهم:

قول عبد الله ابن عمر - وكان يرى الخوارج ومن نهج نهجهم شرار خلق الله -: وأهم "انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين"، وفي هذا يقول أبو أيوب السخيتاني: "إن الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا على السيف"، ويقول ابن حزم في الملل: "يلحق بالخوارج من شاركهم في آرائهم في كل زمان".

وقول أنس بن مالك فيما صح عنه، قال: "لثنا كبراًؤنا من أصحاب رسول الله، قالوا: لا تسبوا أمراءكم ولا تعشؤهم ولا تبغضوهم، واتقوا الله واصبروا فإن الأمر قريب".. هذا بحق أمراء الجور، فما بالك بمن ليسوا كذلك؟! بل ما بالك بمن يتآمرون عليه من الخوارج والقعد ولا يكفون عن النيل منهم وسبهم والطعن فيهم ليل نهار؟!.

كما نذكر من أقوال غير فقهاء المذاهب: قول سفيان الثوري ت ١٦١ - ناصحاً شعيباً بن حرب فيما ينفعه الله به ويكون سبباً في نجاته، ومن وراء شعيب: كل من يصلح له الخطاب -: "يا شعيب؛ لا ينفعك ما كتبت حتى ترى: الصلاة خلف كل بر وفاجر، والجهاد ماض إلى يوم القيامة، والصبر تحت لواء السلطان جار أم عدل".. إلى أن ختم كلامه قائلاً في ثقة تامة لا يتطرق إليها أدنى شك: "يا شعيب: إذا وقفت بين يدي الله فسألك عن هذا، فقل: يا رب، حدثني بهذا سفيان الثوري، ثم خل بيبي وبين ري". إله من (جمهرة عقائد أئمة السلف) ص ١٥٣.

وقول ابن المبارك ت ١٨١: "أدركتُ الناس بمكة والمدينة والكوفة والبصرة وبمصر وخراسان، مجتمعين على السنة والجماعة"، وذكر مما اجتمعوا عليه: "صلاة العيدين وعرفات والجماعات مع كل بر أو فاجر".. وقول بشر الحافي ت ٢٢٧، ضمن وصيته لمن أراد أن يقف على أصول الإيمان: "والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا يخرج عليهم بالسيف، ولا تقاتل في الفتنة، وتلزم بيتك".

وقول شيخ البخاري علي ابن المديني ت ٢٣٤ فيما أدركه من جماعة السلف: "السنة اللازمة التي من ترك منها حصلة لم يقلها أو يؤمن بها، لم يكن من أهلها"، وذكر منها: "لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ليلة إلا عليه إمام: برأ كان أو فاجراً، فهو أمير المؤمنين.. والغزو مع الأمراء ماض إلى يوم القيامة البر والفاجر، لا يُترك.. ليس لأحد أن يطعن عليهم ولا ينازعهم.. ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن عمل ذلك فهو مبتدع على غير السنة.. ويحل قتال الخوارج واللصوص إذا عرضوا للرجل في نفسه وماله أو ما دون نفسه، وله أن يقاتل عن نفسه وماله حتى يدفع عنهما في مقامه، وليس له إذا فارقوه أو تركوه أن يطلبهم ولا يتبع آثارهم وقد سلم منهم، ذلك إلى الأئمة، وينوي بجهاده أن لا يقتل أحداً، فإن أتى - أي: قتل - على يده في دفعه عن نفسه في المعركة، فأبعد الله المقتول - يعني: أهلكه، لأحاديث: (طوبى لمن قتلهم وقتلوه) (لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد) (قتالهم حق على كل مسلم).. إلخ - وإن قتل هو في ذلك الحال وهو يدفع عن نفسه وماله رجونا له الشهادة كما في الأثر، وجميع الآثار إنما أمر بقتاله ولم يؤمر بقتله".

ولا غرو فإنهم على حد قول أبي أمامة رضي الله عنه: (شر قتلى تحت أديم السماء، وخير قتيل من قتلوه) وقد حسنه الألباني في ظلال الجنة (٩٠٦).. وهم من صدق فيهم قول ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٨ / ٥١٢: "قد استفاض عن النبي ﷺ الأحاديث بقتال الخوارج، وهي متواترة عند أهل العلم بالحديث، وافق على قتالهم سلف الأمة وأتمتها ولم يتنازعا في قتالهم".

ويلاحظ في كلام ابن المديني وعموم السلف، كيف فرقوا بين صاحب المعصية وكيف رجوا له عفو الله وفوضوا أمره إليه تعالى.. وبين أصحاب البدعة وعلى رأسهم الخوارج وقُعدِهِم المغييبين والمخترين لعقول المسلمين وديارهم، والذين جعل أحمد يصفهم بأنهم من "مَرَقُوا من الدين، وفارقوا الملة، وشردوا عن الإسلام، وشذوا عن الجماعة، فضلوا عن السبيل والهدى، وخرجوا على السلطان، وسلوا السيف على الأمة، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وعادوا من خالفهم إلا من قال بقولهم وكان على مثل رأيهم وثبت معهم في بيت ضلالتهم؟!". كما يلاحظ كيف ساق - وغيره كمالك والبرهاري - حكم الشرع في أولئك الخارجين وفي أمثالهم من أهل البدع الذين تشعبت الثنتين والسبعين فرقة وهم: (القدرية، والمرجئة، والرافضة، والخوارج)، وقال ﷺ: (لا تصلوا معهم، ولا تصلوا عليهم)، وأخبر أن ميتهم ميتة جاهلية، وأنهم كلاب أهل النار، ويمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، وأنهم دعاة على أبواب جهنم من أجازهم إليها قذفوه فيها؟!.. لتدرك بنفسك مدى الفرق بين عصاة أهل السنة، وأصحاب البدعة.

كما يذكر قتيبة بن سعيد ت ٢٤٠: ضمن (قول الأئمة المأخوذ عنهم في الإسلام والسنة): "والأخذ بما أمر الله والنهي عما نهى عنه، وإخلاص النية لله، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين.. وألا تخرج على الأمراء بالسيف وإن جاروا، وتترأ من كل من يرى السيف في المسلمين كائناً من كان"، إلى آخر ما نص عليه.

ومن أقوال أئمة الهدى في رد ما عليه التكفيريون وسافكو الدماء المعصومة، ومن ينادون بحكام المسلمين وينازعونهم الأمر أهله: قول الإمام البخاري ت ٢٥٦ فيما أجمع عليه علماء عصره: "ولم يكونوا يكفرون أحداً من أهل القبلة بالذنب، لقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].. وكانوا ينهاون عن البدع.. ويحثون على ما كان عليه ﷺ وأتباعه.. وأن لا تُنازع الأمر أهله، لقوله ﷺ: (ثَلَاثٌ لَا يُعَلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَطَاعَةُ وِلَاةِ الْأَمْرِ، وَلِزُومُ جَمَاعَتِهِمْ).. وأن لا يَرَى السَّيْفَ عَلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ، قَالَ الْفَضِيلُ: (لو كانت لي دعوة مستحابة لم أجعلها إلا في إمام)، لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد، قال ابن السُّبَّار: (يا مُعَلِّمَ الْخَيْرِ مَنْ يَجْتَرِئُ عَلَى هَذَا غَيْرُكَ؟).. يعني: كون ذلك قد جاء منه في وقت - كزماننا - عُميت فيه السنة وعظم فيه الخطب، ونودي بالخروج على حكام المسلمين من نحو: المعتصم والواثق، على إثر ظلمهم وانحيازهم للقول بخلق القرآن تأولاً، وارتفع فيه صوت الدهماء وعز في قول الحق.. ذلك أن حكام المسلمين حينذاك وإن انطلى عليهم مقولة المعتزلة: ممن كانوا أهل سنة ولم يكونوا من دعاة أبواب جهنم.. وكون مواجهة هؤلاء الحكام وغيرهم من حكام المسلمين الجورة ليس بالأمر الهين، بل قد يكلف المرء حياته، فضلاً عن مخالفة ذلك لما يقارب المائة من صريح الأحاديث.

وكان رحمه الله قد عنون في صحيحه بـ (كتاب الأحكام) الجزء ١٣ / ١١٩ وما بعدها من فتح الباري، لأبواب في: (قول الله تعالى: ﴿بَدِئْتُ مِى نَدَى مِى يَدِى﴾، (السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية)، (من لم يسأل الإمارة أعانه الله عليها ومن سألها وكل إليها)، (ما يُكره من الحرص على الإمارة)، وذكر في كل منها من النصوص ما لا مزيد عليه.. كما بوب لـ (كيف يبایع الإمام الناس)، وذكر فيه خبر عبد الله بن عمر، وقد اجتمع الناس على عبد الملك بن مروان فكتب ابن عمر: (إني أقرُّ بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت، وإن بني قد أقروا بمثل ذلك..

والسلام).. وذلك بعد أن "سار عبد الملك إلى مصعب فقاتله حتى قتله ومَلَكَ العراق كله، ولم يبق مع أخيه عبد الله بن الزبير إلا الحجاز واليمن، فجهَّز له عبد الملك: الحجاج بن يوسف الثقفي، فحاصره سنة اثنتين وسبعين إلى أن قُتل عبد الله بن الزبير، وكان ابن عمر قد امتنع أن يبايع أحداً حتى انتظم الملك كله لعبد الملك فبايع له حينئذٍ!..هـ ملخصاً من الفتح ١٣/٢٠٦، ٢٠٧.

وفيه: بيان أنه على الرغم مما أحدثه واقترفه عبد الملك، وما اشتهر عن الحجاج قائد جنده من الجرأة على الدماء، وعدم احترامه لأعلام الأمة وإلحاقه الأذى بهم، وقتله ابن الزبير وكثيراً من الأخيار منهم التابعي الجليل سعيد بن جبير تلميذ ابن عباس، وحصاره لمكة عدة شهور لتضييق الخناق على ابن الزبير ومن معه، ورميه الكعبة بالمخانيق على ما قيل، وإذلاله لأهل الحرمين، إلا أن ابن عمر لم يعتبرهما من دعاة أبواب جهنم خوارج وكلاب أهل النار، ودان لهما بالسمع والطاعة عقب الغلبة، وكان يصلي خلفهما.. فما بال من كان دون أولئك في زماننا من حكام المسلمين، يخرج عليهم أتباع كل ناعق ممن يميلون مع كل ريح ولم يستضيئوا بنور العلم ولم يُحسنوا إدارة ما تحت أيديهم، ثم جعلوا ينازعون الأمر أهله في كل بلاد المسلمين؟.

ومن أقوالهم أيضاً: قول الإمام الذهلي ت٢٥٨: "السنة عندنا: الإيمان قو وعمل.. وأن نسمع ونطيع لولاة الأمر.. ولا نرى شقَّ العصا، مع النصح للجماعة في السر والعلن.. وأن الجهاد - يعني: مع ولاة أمورنا الذين يعدهم بعض المتسلفة بمجرد موظفين كعاملي النظافة مثلاً - ماض من يوم بعث الله نبيه ﷺ، لا يضره جور جائر ولا ينفعه عدل عادل حتى تقوم الساعة". وقول الرازيين: أبي زُرعة سيد الحفاظ ت٢٦٤، وأبي حاتم شيخ الحديث ت٢٧٧، وذلك فيما رواه بسنده عنهما اللالكائي في (شرح أصول السنة): "قالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار - حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً - فكان من مذهبهم: أن نقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان - تأمل: (في كل دهر وزمان) - ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله أمرنا، ولا نترع يداً من طاعة، وتنبئ السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة، وأن الجهاد ماض منذ بعث الله نبيه ﷺ إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين، لا يُطله شيء.. والخوارج مُراق"، يعني: للحديث الوارد في ذلك.. وفيه ما يؤكد عدم جواز توليهم أمور المسلمين كما يحاولون في زماننا سعياً لإقامة خلافة ودولة الخوارج، وإن أخفوا ذلك وفعلوا الأفاعيل وأظهروا خلاف ما يبطنونه.

هذا، وقد انفرد أبو حاتم بالتأكيد على ترك الكتب المبتناة على غير أثر، وعدم الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة، فقال فيما رواه اللالكائي: "مذهبنا واختيارنا اتباع رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين ومن بعدهم بإحسان، وترك النظر في موضع بدعهم، والتمسك بمذهب أهل الأثر.. ولزوم الكتاب والسنة، والذب عن الأئمة المتبعة لآثار السلف.. وترك مجالسة مَنْ وضع الكتب بالرأي بلا آثار.. ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا نقاتل في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولى الله أمرنا، ونرى الصلاة والحج والجهاد مع الأئمة، ودفع الصدقات إليهم"إ.هـ.

ومن أقوالهم كذلك قول حرب بن إسماعيل الكرماني ت٢٨٠ في مسائله المشهورة، قال: "هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بها، والمقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها، فهو مخالف مبتدع خارج عن الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق"، قال: "وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم وعبد الله بن مخلد وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم، وكان من قولهم:..

الانقياد لمن ولاة الله أمركم، لا تتزع يدًا من طاعته، ولا تخرج عليه بسيف حتى يجعل الله لك فرجًا ومخرجًا، ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع ولا تنكث بيعته، فمن فعل ذلك فهو متدع مخالف مفارق للسنة والجماعة، وإن أمرك السلطان بأمر فيه لله معصية فليس لك أن تطيعه البتة وليس لك أن تخرج عليه، ولا تمنعه حقه"إ.هـ.

وقول ابن أبي زيد القيرواني ت ٣١٠ والمعروف بـ (مالك الصغير)، وذلك في مقدمة رسالته المشهورة في مذهب مالك، فقد أوضح أن من مذهبه: "السمع والطاعة لأئمة المسلمين وكل من ولي أمر المسلمين عن رضا أو عن غلبة واشتدت وطأته من برٍّ أو فاجر، فلا يُخرج عليه، جار أو عدل" .. وأنه أفتى بعدم قبول شهادة من كان على بدعة الخوارج وغيرهم، ولا توليتهم إمامة المسلمين في الصلاة ولا في الثغور، ولا حتى مكالمتهم، كما ساق القيرواني في ذلك ما سبق أن نقلناه عن القاضي عياض بهذا الصدد، فليراجع.

ومن ذلك ومن غير ما جاء في (إبانتته): قول إمام المذهب أبي الحسن الأشعري ت ٣٢٤ في (رسالته إلى أهل الثغر) ص ٢٩٦ في الإجماع الـ ٤٥، قال: "وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من ولي شيئًا من أمورهم عن رضا أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر، لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جَارًا أو عَدَلًا، وعلى أن يغزوا معهم العدو" .. وقد جاء سوقه إجماع أهل السنة والجماعة هنا ردًا على ما جنحت إليه فرق المعتزلة والخوارج، ذلك أن من أصول المعتزلة الخمسة: (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ومن أقوالهم وأفعالهم يظهر أنهم إنما أرادوا بذلك الخروج على الأئمة وقتالهم .. وكذا قوله في (مقالات الإسلاميين) ص ٢٧٨، ٢٩٥ عن جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة من أنهم: "يرون العيد والجمعة خلف كل بر وفاجر .. ويرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، وأن لا يخرجوا عليهم بالسيف، وأن لا يقاتلوا في الفتنة". إلى أن قال: "فهذه جملة ما يأمر به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله"إ.هـ.

وكذا ص ٤٥١ وفيها عن أهل السنة وأصحاب الحديث: "إن الإمام - أي إمام محسوب على أهل السنة - قد يكون عادلاً ويكون غير عادل، وليس لنا إزالته وإن كان فاسقًا، وأنكروا الخروج على السلطان، ولم يروه، وهذا قول أصحاب الحديث". ومن ذلك أيضًا: قول البرهاري ت ٣٢٩ في (شرح السنة) ص ١٣: "لا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إمامًا، برًّا كان أو فاجرًا .. والخلافة في قريش إلى أن يتزل عيسى عليه السلام، ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين - لاحظ: وليس من أئمة الخوارج ممن اختلف في كفرهم واستحلوا الدماء المعصومة ومرقوا من الدين ولا يجوز توليتهم أصلًا ولا ابتداءً ولا اختياريًا - فهو خارجي، قد شق عصا المسلمين وخالف الآثار، وميته ميته جاهلية.

ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه وإن جار، وذلك لقوله ﷺ: (اصبر، وإن كان عبدًا حبشيًا)، وقوله للأنصار: (اصبروا حتى تلقوني على الحوض)، وليس في السنة قتال السلطان، فإن فيه فساد الدنيا والدين .. وإذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى وإذا سمعت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم إنه صاحب سنة .. وإذا رأيت الرجل يجلس مع أهل الأهواء فاحذره وعرفه، فإن جلس معه بعدما علم فائقه، فإنه صاحب هوى .. وإذا ظهر لك من إنسان شيء من البدع فاحذره، فإن الذي أحفى عنك أكثر مما أظهر .. يقول الشيخ صالح الفوزان في شرح ذلك: "والخوارج، هم: الذين يخرجون على الأئمة - أئمة المسلمين - بالسيف، ويشقون عصا الطاعة، وأيضًا: الذين يكفرون المسلم بالكبائر التي دون الشرك، هؤلاء هم الخوارج، وسُموا بذلك لأنه خرجوا عن المشروع، وخرجوا على ولي الأمر وشقوا عصا الطاعة"إ.هـ.

وقول الآجري ٣٦٠ في كتابه (الشرعية) ص ٤٠ وتحت عنوان: (باب في السمع والطاعة لمن ولي أمر المسلمين والصبر عليهم)، فقد جعل يسوق في ذلك جملة من الأحاديث، وقبلها طفق يتكلم عن الخوارج ويحتم كلامه فيهم بقوله: "قد ذكرت من

التحذير من مذاهب الخوارج ما فيه بلاغ لمن عصمه الله عن مذهب الخوارج ولم ير رأيهم، وصبر على جور الأئمة وحيث الأُمراء ولم يخرج عليهم بسيفه، وسأل الله كشف الظلم عنهم وعن المسلمين، ودعا للولاء بالصلاح وجاهد معهم كلَّ عدو للمسلمين، فإن أمروا بطاعة فأمكنه أطاعهم، وإن لم يمكنه اعتذر إليهم، وإن أمروا بمعصية لم يطعهم، وإذا دارت الفتنة بينهم لزم بيته وكف لسانه ويده ولم يهوَ ما هم فيه ولم يُعِن على فتنة، فمن كان هذا وصفه: كان على الطريق المستقيم!..هـ.

وفيه أن الصبر على ولاة الأمر وإن جاروا ومعاداة الخارجين عليهم، هو: أمر الرسول ﷺ، وأن جَوْر الحكام والخروج عليهم أمرٌ وارد ومقدور، والواجب حيال ذلك، هو: ما أمر به النبي بالصبر مهما بلغ فسادهم، وعدم التأسى بهذا الذي أساء الأدب بحق نبيه فعصاه، مع ما هو معلوم بالبداهة مدى غيرته ﷺ على محارم الله.. اللهم إلا إذا خرجوا من دائرة الإسلام خروجًا واضحًا بيّنًا لا شبهة فيه.. وأن هذا هو منهج أئمة السنّة من بعده بأبي هو وأمي.

وتحت عنوان: (ذم الخوارج وسوء مذهبهم وإباحة قتالهم وثواب من قتلهم أو قتلوه)، يقول الآجري في الشريعة ص ٢٧: "لم يختلف العلماء قديمًا وحديثًا أنّ الخوارج قوم سوء، عصاة لله تعالى ولرسوله، وإن صلوا وصاموا واجتهدوا في العبادة فليس ذلك بنافع لهم، وإن أظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس ذلك بنافع لهم، لأنهم قوم يتأولون القرآن على ما يهونون، ويموهون على المسلمين، وقد حذرنا الله منهم، وحذرنا النبي ﷺ، وحذرناهم الخلفاء الراشدون بعده، وحذرناهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان".

ويقول مستطردًا وفي عبارات نحن في أمس الحاجة لإعمالها وأخذها بعين الاعتبار: "والخوارج هم الشراة الأنجاس الأرجاس، ومن كان على مذهبهم من سائر الخوارج يتوارثون هذا المذهب قديمًا وحديثًا، ويخرجون على الأئمة والأُمراء ويستحلون قتل المسلمين، وأول قرن طلع منهم على عهد رسول الله، هو: رجل طعن على النبي وهو يقسم الغنائم بالجرانة.. وأخبر ﷺ: أن هذا وأصحابًا له يُحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يمرقون في الدين كما يمرق السهم من الرمية، وأمر ﷺ في غير حديث بقتالهم، وبيّن فضل من قتلهم أو قتلوه.. ثم إنهم بعد ذلك خرجوا من بلدان شتى، واجتمعوا وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى قدموا المدينة، فقتلوا عثمان.. ثم خرجوا بعد ذلك على أمير المؤمنين علي ولم يرضوا بحكمه، وأظهروا قولهم، وقالوا: (لا حُكم إلا لله)، فقال ﷺ: (كلمة حق أرادوا بها الباطل)، فقاتلهم علي فأكرمه الله بقتلهم، وأخبر عن النبي بفضل من قتلهم أو قتلوه، وقاتل معه الصحابة فصار سيف علي بن أبي طالب في الخوارج سيف حق إلى أن تقوم الساعة!..هـ.

ومن نقل إجماع أئمة السلف في طاعة حكام المسلمين: أبو بكر الإسماعيلي ت ٣٧١ في كتابه (اعتقاد أهل السنة)، قال: "اعلموا أن مذهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة أنهم يرون جهاد الكفار مع أئمتهم وإن كانوا جوراً، ويرون الدعاء لهم بالصلاح والعطف إلى العدل، ولا يرون الخروج بالسيف عليهم!..هـ.

وابن بطة العكبري ت ٣٨٧، وذلك في (الشرح والإبانة) المعروف بـ (الإبانة الصغرى) ص ١٩١، ٣٠٣، قال: "ونحن الآن ذاكرون شرح السنة ووصفها - وما الذي إذا تمسك به العبد ودان الله به سمي بها واستحق الدخول في جملة أهلها، وما إن خالفه أو شيئاً منه دخل في جملة من عبنا وحذرنا منه من أهل البدع والزيغ - مما أجمع عليه أهل الإسلام وسائر الأمة منذ بعث الله نبيه ﷺ إلى وقتنا هذا" .. ثم ذكر أشياء كان منها:

"الكف والقعود في الفتنة، وألا تخرج بالسيف على الأئمة وإن ظلموا، قال عمر بن الخطاب: (إن ظلمك فاصبر وإن حرمك فاصبر)، وقال النبي لأبي ذر: (اصبر وإن كان عبداً حبشياً).. وقد اجتمع العلماء من أهل الفقه والعلم، والنسك والعباد والزهاد، من أول هذه الأمة إلى وقتنا هذا، على أن صلاة الجمعة والعيدين ومِنَّ وعرفات والغزو والجهاد والهدْي مع كل أمير

بر وفاجر وإعطاءهم الخراج والأعشار جائز، وأن الصلاة في المساجد العظام التي بنوها والمشى على الجسور والقناطر التي عقدوها والبيع والشراء وسائر التجارة والصناعة والزراعة كلها في كل عصر ومع كل أمير، جائزة على حكم الكتاب والسنة، لا يضر المختلط لدينه والتمسك بسنة نبيه ظلم ولا جور جائز إذا كان ما يأتيه هو على حكم الكتاب والسنة، والمحكمة إلى قضائهم، ورفع الحدود والقصاص وانتزاع الحقوق من أيدي الظلمة لأمرائهم وشرطتهم، والغزو والجهاد والمهدي مع كل أمير بر وفاجر.

والسمع والطاعة لمن ولّوه وإن كان عبداً حبشياً، إلا في معصيته الله، فليس لمخلوق فيها طاعة، ثم من بعد ذلك اعتقاد الديانة بالنصيحة للأئمة وسائر الأمة في الدين والدنيا، ومحبة الخير لسائر المسلمين، تُحبُّ لهم ما تُحبُّ لنفسك، وتكره لهم ما تكره لنفسك، ولا تشاور أحداً من أهل البدع في دينك ولا ترافقه في سفرك، وإن أمكنك ألا تقاربه في جوارك.. وإن كان الفاعل لذلك يُظهر السنة"

هذا، ولم يُقت اللالكائي ت ٤١٨ وهو يؤصل للزوم جماعة المسلمين وإمامهم، أن يسوق - في كتابه (شرح أصول السنة) وفيما عنون له في الجزء ٢ / ٤٣ / ١٠ بقوله: (سياق ما روي عن النبي في طاعة الأئمة والأمراء ومنع الخروج عليهم) - الأخبار في ذلك فذكر فيما ذكر: ما أخرجاه من حديث أبي هريرة: (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن عصى أميرى فقد عصاني).. وما أورده من حديث عبادة، قال: (بايعنا رسول الله على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقول أو نقوم بالحق حيث ما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم).. وكذا حديث: (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان عبداً حبشياً، فإنه من يعش بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فإياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليه بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، عضوا عليها بالنواجذ) وقد صححه الألباني وغيره.. كما ذكر من الآثار قول عبادة يوصي به جنادة: (عليك بالسمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك، ولا تنازع الأمر أهله إلا أن يأمرك بمعصية الله بواحا).

وكان قد أعقب ذلك: بالحديث عن الخوارج ممن دأبهم وأخص سماقم: الخروج على حكام المسلمين، فذكر فيما ذكر قوله ﷺ: (إن بعدي من أمي - أو سيكون من بعدي - قوم، يقرعون القرآن لا يجاوز حلوقهم، يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية، لا يعودون فيه، هم شر الخلق والخليقة)، قال سليمان: وأكثر ظني أنه قال: (سيماهم التحليق).. وقوله ' كما في الصحيحين: (يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، وصيامكم مع صيامهم، وعملكم مع عملهم، يقرعون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، تنظر في النصل فلا ترى شيئاً، ثم تنظر في القدح فلا ترى شيئاً وتتمارى في الفوق)، وحديث: (طوبى لمن قتلهم أو قتلوه) وقد حسن إسناده الألباني في ضلال الجنة ٢ / ٤٣٨.. وأثر ابن عباس الذي فيه أنه ذكر عنده الخوارج وما يلقون عند تلاوة القرآن فقال: (ليسوا بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى، ثم هم يضلون).

وبنحوه الأصبهاني، المعروف بـ (قوام السنة) ت ٥٣٥، وذلك فيما عنون له في كتابه (الحجة) ٢ / ٤١٨، ٤٣٥، ٤٣٨ بعناوين: (منع الخروج على أولي الأمر)، و(النهي عن سب الأمراء والولاة وعصيانهم)، و(توقير الأمراء).. ومن قبله الصابوني ت ٤٤٩، قال في (عقيدة السلف وأصحاب الحديث):

"ويرى أصحاب الحديث الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات خلف كل إمام مسلم برّاً كان أو فاجراً، ويرون جهاد الكفرة معهم وإن كانوا جوراً فجراً، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح، ولا يرون الخروج عليهم وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والحيف، ويرون قتال الفئة الباغية حتى ترجع إلى طاعة الإمام العدل".

وكان القاضي ابن أبي يعلى ت ٤٥٨ قد ترجم في (طبقات الحنابلة) للإصطخري، ونقل عنه رسالة مطولة عن أحمد، صدرها إمام أهل السنة بقوله: "هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بعروقتها المعروفين بها، المقتلدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها، فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق، فكان قولهم:.."، وجعل يسرد أشياء ذكر منها:

"الانقياد إلى من ولّاه الله أمركم، لا تتزع يدأ من طاعته، ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله لك فرجاً ومخرجاً، ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع ولا تنكث ببيعة، فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للجماعة، وإن أمرك السلطان بأمر هو لله معصية، فليس لك أن تطيعه وليس لك أن تخرج عليه، ولا تمنعه حقه، والإمساك في الفتنة سنة ماضية واجب لزومها، فإن ابتليت فقدم نفسك دون دينك، ولا تُعن على الفتنة ولو بلسان، ولكن اكفف يدك ولسانك وهوأك".

كما ذكر: "الكف عن أهل القبلة، وألا تكفر أحداً منهم بذنب.. وأن الجهاد ماض قائم مع الأئمة برؤا أو فجروا، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل، وأن الجمعة والعيدين والحج مع السلطان وإن لم يكونوا بررة ولا أتقياء ولا عدولاً، ودفع الصدقات والخراج والأعشار والفيء والغنائم إلى الأمراء عدلوا فيها أم جاروا!..هـ".

كما نذكر من أقوال أئمة الهدى فيما نحن بصدده، قول ابن عبد البر ت ٤٦٣ في التمهيد ٢٣ / ٢٧٩ - ونحوه ٩ / ٢٨٣:-
"وإلى منازعة الظالم الجائر ذهبت طوائف من المعتزلة وعمامة الخوارج، وأما أهل الحق وهم أهل السنة فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون الإمام [يعني: المنوط به الخطاب والمحسوب على أهل السنة] فاضلاً عدلاً محسناً، فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائرين أولى من الخروج عليه، لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، ولأن ذلك يحمل على إهراق الدماء وشن الغارات والفساد في الأرض، وهذا أعظم من الصبر على جوره وفسقه، والأصول تشهد والعقل والدين، أن أعظم المكروهين أولى بالترك، وكل إمام يقيم الجمعة والعيد ويجاهد العدو ويقيم الحدود على أهل العدا، وينصف الناس من مظالمهم بعضهم لبعض، وتسكن له الدهماء، وتأمين به السبل، فواجب طاعته في كل ما يأمر به من الصلاح أو من المباح..".
وإلا فلو كان كافراً أو على بدعة المارقين من الدين مروق السهم من الرمية أو السائبين الصحابة وعرض النبي ﷺ، فجهاده إنما يكون بضوابطه الشرعية: بأن يكون خلف إمام ممكن وألا يكون تحت راية عمية وألا يترتب عليه منكر أشد، وإلا فالصبر حتى يقضي الله فيهم أمراً كان مفعولاً أو الهجرة إن خاف على دينه الضياع وعلى نفسه الهلاك.

وقول الشهرستاني ت ٥٤٨ في الملل والنحل ١ / ١١٤: "الخوارج: كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه، يسمى: خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان".

وقول ابن قدامة الحنبلي ت ٦٢٠ في المغني ١٣ / ١٦: "وأمر الجهاد موكولٌ إلى الإمام واجتهاده، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك"، وقوله في (لمعة الاعتقاد): "ومن السنة: السمع والطاعة لأئمة المسلمين وأمراء المؤمنين، برهم وفاجرهم، ما لم يأمروا بمعصية الله".

وقول الإمام النووي الشافعي ت ٦٧٦ تعليقا على ما أدرجه مسلم من أحاديث جعلها تحت عنوان: (باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية) ١٢ / ١٧٦ مجلد ٦: "أجمع العلماء على وجوبها في غير معصية وعلى تحريمها في المعصية، نقل الإجماع على هذا القاضي عياض وآخرون.. قال العلماء: المراد بأولي الأمر: من أوجب الله طاعته من الولاة والأمراء، هذا قول جماهير

السلف والخلف من المفسرين والفقهاء وغيرهم" .. إلى أن قال: "وهذه الأحاديث في الحث على السمع والطاعة: في جميع الأحوال، وسببها: اجتماع كلمة المسلمين، فإن الخلاف سبب لفساد أحوالهم في دينهم وديارهم".

وقال تعليقا على حديث: (إلا أن تروا كفراً بواحاً): "معنى الحديث: لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم وقولوا بالحق حيث ما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته وأجمع أهل السنة أنه لا يعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه يعزل؛ فغلط من قائله مخالف للإجماع، قال العلماء: وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن وإراقة الدماء وفساد ذات البين فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه.. وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين: لا يعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يُخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه وتخفيفه للأحاديث الواردة في ذلك" إ.هـ.

كما نذكر من أقوالهم: قول شيخ الإسلام ابن تيمية ت ٧٢٨ في منهاج السنة ١ / ٥٢٨: "والقدرة على سياسة الناس: إما بطاعتهم له، وإما ببقهره لهم، فمتى صار قادراً على سياستهم إما بطاعتهم أو ببقهره، فهو ذو سلطان مطاع إذا أمر بطاعة الله" .. وقوله بنفس المصدر ٣ / ٣٩٠: "المشهور من أهل السنة: أنهم لا يرون الخروج عن الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم كما دلت على ذلك الأحاديث المستفيضة عن النبي ﷺ، لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة، فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما، ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد أعظم من الفساد الذي أزالته" .. وقوله ٤ / ٥٢٩: "وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة، كما كان عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وغيرهم ينهون عام الحرة عن الخروج على يزيد، وكما كان الحسن البصري ومجاهد وغيرهما ينهون عن الخروج في فتنة ابن الأشعث".

وقوله في العقيدة الواسطية: "ويرون - يعني: أهل السنة فيما أجمعوا عليه - إقامة الحج والجهاد والجمع والأعياد مع الأمراء، أبراراً كانوا أم فجاراً" .. وقوله في مجموع الفتاوى ٢٨ / ٤٧٠: "وبذلك مضت سنة رسول الله، حيث أمر بقتال الخوارج وأمر بالصر على جور الأئمة وظلمهم والصلاة خلفهم مع ذنوبهم" .. وكلامه في ذلك مما لا يحصى.

وكذا قول ابن القيم ت ٧٥١ في كتابه حادي الأرواح: "وقد ذكرنا في أول الكتاب جملة من مقالات أهل السنة والحديث التي أجمعوا عليها كما حكاها الأشعري عنهم، ونحن نحكي إجماعهم كما حكاها حرب بن إسماعيل عنهم بلفظه، قال في مسائله المشهورة" .. وراح ينقل كلام حرب السالف الذكر بنصه وفصه.

وقول ابن حجر ت ٨٥٢ في شرحه بفتح الباري على صحيح البخاري ١٣ / ٩: "وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء، وحثهم في هذا: الخبر - وهو حديث ابن عباس: (من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شراً فمات، إلا مات ميتة جاهلية)، وفي رواية له: (من فارق الجماعة شراً فكأنما خلع ربة الإسلام من عنقه) - ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا يجوز طاعته في ذلك، بل يجب مجاهدته لمن قدر عليها كما في الحديث"، وكان قد نقل عن ابن بطال في نفس السياق، قوله: "في الحديث حجة في ترك الخروج على السلطان ولو جار".

ومما قاله ابن حجر بنفس المصدر ١٣ / ١٢٤: إن الخلاف في عزله للفسق أو الظلم وتعطيل الحقوق "كان أولاً، ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم" وكذا نص عليه النووي في شرحه لمسلم ١٢ / ١٨١ نقلًا عن القاضي عياض كما أسلفنا.

أما ما دججه علماؤنا الربانيون في زماننا لما نحن بصدده: فتحيل - نظراً لكثرتة - لما ورد في كتاب (فساد منهج ودعوة البنا وجماعة الإخوان، وبيان أنهم ليسا على منهج السلف الصالح) لأئمن بن سعود العنقري ص ٣٩٥ وما بعدها.. ولما جاء مؤخرًا في فتوى الأزهر التي وقع عليها شيخه، والتي فيها عن الانضمام لجماعة الإخوان ومثيلاهما، ما نصه: "ومن خلال ما سبق عرضه، يحرم الانضمام لهذه الجماعات، وبناء على ما تقدم من أدلة فالانتماء إلى تلك الجماعات المتطرفة يعدُّ حراماً شرعاً".. ولما جاء من أقوال رجالات الأزهر - فضيلة الشيخ الشعراوي وغيره- في كتابنا: (إمطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفة من عقائد ووقائع وأحكام) ص ١٩٨ وما بعدها ط. دار ابن عباس.

هذا، ولم يفت أئمة الإسلام قديماً وحديثاً أن ينبهوا على عدم الفرق بين من خرج على ولاة الأمور بالسلاح، ومن كان دأبهم ذكر مساوتهم والدعاء عليهم بدل الدعاء لهم ممن يعرفون بـ (الخوارج القعدية)، وهم: أولئك الذين لا يرون الحرب والخروج بالسيف، لكنهم ينكرون على ولاة الأمور دون ما التزام بأداب النصيحة، ويزينون الخروج ويؤلبون الناس على الحاكم، ويخلعون عنه أحياناً لقب (ولي الأمر الشرعي) ويفتون الناس والشباب أنه مجرد موظف في الدولة، وأن أولئك أحبب كما جاء عن أحمد، فهم شر الشر وما أكثرهم في زماننا، إذ في شأنهم يقول ابن حجر في تهذيب التهذيب ٨ / ١١٤ - وبنحوه في كتابه هدي الساري ص ٤٨٣ وأبو داود في مسائل أحمد ص ٢٧١ -:

"و(القعد الخوارج)، كانوا لا يرون الحرب، بل ينكرون على أمراء الجور حسب الطاقة، ويدعون إلى رأيهم، ويزينون مع ذلك الخروج ويحسنونه" ولا يباشرونه، فجميعهم دُعاة على أبواب جهنم، قال أحمد كما في مسائل أبي داود: "أشر أهل الأهواء الخوارج"، وقال: "قعد الخوارج هم أحبب الخوارج".. وعن جميعهم قال ابن تيمية رحمه الله: "لم يكن أحدٌ شرًّا على المسلمين من الخوارج، لا اليهود ولا النصارى فإنهم - أي الخوارج بفرقها - كانوا مجتهدين في قتل كل مسلم لم يوافقهم".. ومن قبل كان ابن عمر يراهم (شرار خلق الله)؛ وقال: "إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين"، تماماً على نحو ما نراه ماثلاً في (مجموعة رسائل البنا) بحق من عاداهم أو حذر منهم أو لم ينضم إلى جماعته.. وعن امتدادهم الذي أخبر عنه النبي ﷺ بقوله: (كلما طلع قرن قطع)، جاء قول ابن حزم في الملل: "يلحق بالخوارج من شاركهم في آرائهم في كل زمان".

ولكثر ما ورد بشأن هؤلاء وأولئك وشيوعهم في ولايات المسلمين الصغرى، فإنه يعرفُ بعلاقتهم وبفتنتهم مبكراً: كلُّ عالمٍ مُستنبطٍ يملك أدوات الاجتهاد، كما ذكر ذلك الحسن البصري فيما نقله عنه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٧ / ١٦٦، قال: "الفتنة إذا أقبلت عرفها كلُّ عالمٍ، وإذا أدبرت عرفها كلُّ جاهلٍ".. ومن يتأمل كلام جلٍّ من ذكرنا من أئمة السلف في معتقداتهم وكذا من تبعهم بإحسان، يلحظ التأكيد على هجر البدع، وذكر سمات أهلها التي على رأسها: التشكيك في معتقد أهل السنة، وإثارة الدهماء والفتن، وإشاعة الفوضى في ديار الإسلام وتكفير أهلها واستحلال دمائهم.

كما يلحظ: ضرورة التحذير منهم والتغليظ عليهم وترك مجالستهم، وعدم التأثر بكتبهم التي هي مما يُوحى بها شياطين الجن إلى شياطين الإنس زخرف القول غروراً، وتخالف آثار أئمة السلف الماضين.. وحسبك من صنيعهم تحذير نبينا الوارد في قوله المتفق عليه: (لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)، وقوله كما في البخاري (٣١٦٦): (من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإن ریحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً).. نسأل الله العفو والعافية والمعافة في الدين والدنيا والآخرة، كما نسأله تعالى حسن الخاتمة، وأن يجنبنا البدع والفتن ما ظهر منها وما بطن، وأن يجيئنا على الإسلام والسنة ويميتنا عليهما، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ونقرُّ بخروج الدجال - أعاذنا الله من فتنته - كما جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ^(١).. ونؤمن بعذاب القبر، ومنكر ونكير عليهما الصلاة والسلام، ومساءلتهما المدفونين في القبور.

ونصدق بحديث المعراج^(٢)، وتصحيح كثير من الرؤيا في المنام، ونقر أن لذلك تفسيراً.. ونرى الصدقة على موتى المسلمين، والدعاء لهم، ونؤمن بأن الله ينفعهم بذلك.

ونصدق بأن في الدنيا سحرة وسحراً، وأن السحر كائن موجود في الدنيا.. وندين بالصلاة على من مات من أهل القبلة، برهم وفاجرهم، وتوارثهم.. ونقر أن الجنة والنار مخلوقتان، وأن من مات وقتل فبأجله مات وقتل.

وأن الأرزاق من قبل الله - سبحانه - يرزقها عباده حلالاً وحراماً، وأن الشيطان يوسوس للإنسان، ويشككه ويخبطه، خلافاً للمعتزلة والجهمية، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وكما قال: ﴿مَنْ شَرَّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾ [سورة الناس: ٤ - ٥].

ونقول: إن الصالحين يجوز أن يخصهم الله تعالى بآيات يُظهرها عليهم. وقولنا في أطفال المشركين: أن الله تعالى يؤجج لهم في الآخرة ناراً، ثم يقول لهم: اقتحموها، كما جاءت بذلك الرواية^(٣).

وندين الله عز وجل بأنه يعلم ما العباد عاملون، وإلى ما هم صائرون، وما كان وما يكون، وما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون، وبطاعة الأئمة ونصيحة المسلمين. ونرى مفارقة كل داعية إلى بدعة، ومجانبة أهل الأهواء^(٤). وسنحتج لما ذكرناه من قولنا وكذا ما بقى منه مما لم نذكره، باباً باباً وشيئاً شيئاً إن شاء الله عز وجل^(١).

(١) ينظر في حديث الدجال: ما رواه البخاري (٧١٢٢، ٧١٣٤)، ومسلم (١٦٩، ٥٨٩، ١٣٧٩، ١٥٦٠، ٢٩٣٣، ٢٩٤٣) وغيرها.

(٢) وقد ورد بجميع كتب السنة، وينظر منها على سبيل المثال: ما رواه البخاري (٧٥١٧) ومسلم (١٦٢)

(٣) سيأتي بيان أن ما ذكره الأشعري بحق أولاد المشركين مرجوح ومناف لما صح من أنهم يدخلون الجنة

(٤) سبق عما قريب وإبان الحديث عن حقوق ولاية الأمور، ذكر الكثير من آثار أئمة أهل السنة في: طاعة ولاية الأمور في غير معصية، والتحذير من البدعة وأهلها ومجانبة أهل الأهواء.

ومما أورده الآجري في كتابه الشريعة ص ٥٧ وأثر عن أئمة السلف: ما حدّث به سلام بن أبي مطيع من أن رجلاً من أهل الأهواء قال لأيوب السخيتاني: يا أبا بكر؛ أسألك عن كلمة، قال: فولى هارباً وقال: (ولا نصف كلمة ولا نصف كلمة).. كما يورد الآجري ما جاء عن محمد بن واسع، قال: رأيت صفوان بن محرز، وأشار بيده إلى ناحية من المسجد، وشبهة قريب منه يتجادلون؛ فرأيتهم ينفض ثوبه وقام وهو يقول: (إنما أتم جرب، إنما أتم جرب)، وكان الآجري قد أفرد لذلك أبواباً

الباب الثاني

الكلام في إثبات رؤية الله - سبحانه - بالأبصار في الآخرة

قال الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ [القيامة: ٢٢] يعني: مشرقة، ﴿إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة: ٢٣] يعني: رائية، وليس يخلو النظر من وجوه نحن ذاكروها:

إما أن يكون الله - سبحانه - عنى: نظر الاعتبار، كقوله تعالى: ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾ [الغاشية: ١٧].. أو يكون عنى: نظر الانتظار، كقوله تعالى: ﴿ما ينظرون إلا صيحة واحدة﴾ [يس: ٤٩].. أو يكون عنى: نظر التعطف، كقوله تعالى: ﴿ولا ينظر إليهم يوم القيامة﴾ [آل عمران: ٧٧].. أو يكون عنى: نظر الرؤية.

فلا يجوز أن يكون الله عز وجل عنى: نظر التفكير والاعتبار؛ لأن الآخرة ليست بدار اعتبار.

ولا يجوز أن يكون عنى: نظر الانتظار؛ لأن النظر إذا دُكر مع ذكر الوجه فمعناه: نظر العينين اللتين في الوجه.. كما إذا ذكر أهل اللسان نظر القلب فقالوا: (انظر في هذا الأمر بقلبك) لم يكن معناه: نظر العينين، وكذلك إذا ذكر النظر مع الوجه لم يكن معناه: نظر الانتظار؛ الذي يكون للقلب.

وأيضاً فإن نظر الانتظار لا يكون في الجنة؛ لأن الانتظار معه تنغيص وتكدير، وأهل الجنة لهم في الجنة (ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت) (٢) من العيش السليم والنعيم المقيم.. وإذا كان هذا هكذا لم يجوز أن يكونوا منتظرين؛ لأنهم كلما خطر ببالهم شيء أتوا به مع خطوره ببالهم.

وإذا كان ذلك كذلك فلا يجوز أن يكون الله عز وجل أراد نظر التعطف؛ لأن الخلق لا يجوز أن يتعطفوا على خالقهم.

وفصولاً.. وبنحوٍ من ذلك فعل اللالكائي في (شرح أصول السنة)، والأصبهاني في كتابه (الحجة في بيان المحجة)، وكذا فعل سائر من صنفوا في كتب الاعتقاد.

(١) فما ذكره الأشعري هنا، يُعدُّ إجمالاً وخطة ومحتواً لجلِّ ما بنى عليه كتابه هذا (الإبانة)، وسيأتي كلامه بالتفصيل عن كل ذلك وعلى حد قوله: (باباً باباً وشيئاً شيئاً) ونزيد عليه هنا في التحقيق: الرد على ما خالف فيه مدعو الانتساب إليه شيخهم، ليحي بعد من حي عن بيته، وليهلك من هلك عن بيته

(٢) ورد ذلك في حديث متفق عليه.. وينظر في شأنه البخاري (٣٢٤٤، ٤٧٧٩، ٤٧٨٠، ٧٤٩٨) ومسلم (٢٨٢٤)،

(٢٨٢٥)

وإذا فسدت الأقسام الثلاثة صح القسم الرابع من أقسام النظر، وهو: أن معنى قوله: ﴿إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة: ٢٣]: أنها رائية ترى ربها عز وجل.

ومما يبطل قول المعتزلة: أن الله عز وجل أراد بقوله: ﴿إلى ربها ناظرة﴾: نظر الانتظار، أنه قال: ﴿إلى ربها ناظرة﴾، ونظر الانتظار لا يكون مقرونا بقوله: (إلى)؛ لأنه لا يجوز عند العرب أن يقولوا في نظر الانتظار (إلى)، ألا ترى أن الله تعالى لما قال: ﴿ما ينظرون إلا صيحة واحدة﴾ [يس: ٤٩] لم يقل: (إلى)؛ إذ كان معناه الانتظار.. وقال، محضراً عن بلقيس: ﴿فناظرة بم يرجع المرسلون﴾ [النمل: ٣٥]، فلما أرادت الانتظار لم تقل: (إلى).. وقال امرؤ القيس:

فإنكم ما إن تنظروني ساعة
من الدهر تنفعني لدى أم جنذب^(١)
فلما أراد الانتظار لم يقل (إلى)، فلما قال - سبحانه - : ﴿إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة: ٢٣]، علمنا أنه لم يرد الانتظار، وإنما أراد نظر الرؤية.

ثم إنه لما قرن الله عز وجل النظر بذكر الوجه؛ أراد: نظر العينين اللتين في الوجه، كما قال: ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها﴾ [البقرة: ١٤٤]، فذكر الوجه، وإنما أراد: تقلب عينيه نحو السماء ينظر نزول الملك عليه بصرف الله تعالى له عن قبلة بيت المقدس إلى القبلة.

فإن قيل: لم قلتم: إن قوله تعالى: ﴿إلى ربها ناظرة﴾ إنما أراد: إلى ثواب ربها ناظرة؟.. قيل له: ثواب الله غيره، والله سبحانه وتعالى قال: ﴿إلى ربها ناظرة﴾ ولم يقل: إلى غيره ناظرة.. والقرآن العزيز على ظاهره، وليس لنا أن نزيله عن ظاهره إلا بحجة، وإلا فهو على ظاهره.. ألا ترى أن الله، لما قال: (صلوا لي واعبدوني)، لم يجوز أن يقول قائل: إنه أراد غيره، ويزيل الكلام عن ظاهره؛ فلذلك لما قال: ﴿إلى ربها ناظرة﴾ لم يجوز لنا أن نزيل القرآن عن ظاهره بغير حجة.

ثم يقال للمعتزلة: إن جاز لكم أن تزعموا أن قول الله تعالى: ﴿إلى ربها ناظرة﴾، إنما أراد به: أنها إلى غيره ناظرة، فلم لا جاز لغيركم أن يقول: إن قول الله سبحانه وتعالى: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ [الأنعام: ١٠٣] أراد بها: لا تدرك غيره، ولم يرد أنها لا تدركه؟ وهذا مما لا يقدر على الفرق فيه^(٢).

دليل آخر: ومما يدل على أن الله تعالى يُرى بالأبصار قول موسى عليه السلام: ﴿رب أريني أنظر إليك﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولا يجوز أن يكون موسى -صلوات الله عليه وسلامه - وقد ألبسه

(١) امرؤ القيس هو: ابن حُجر بن الحارث الكندي.. ومراده: إنه إن انتظره أصحابه ساعة يقضيها عند (أم جنذب)، وهي - فيما يبدو - زوجته التي بعد عنها، ينفعه ذلك عندها، فيقضي حاجات قلبه المتيم بحبها ويطفئ نيران شوقه إليها.
(٢) أي: على معرفة الفرق بينهما، يقال: (فرق بين المتشابهين)، أي: بين أوجه الخلاف بين المتشابهين.

الله جلاباب النبيين، وعصمه بما عصم به المرسلين - قد سأل ربه ما يستحيل عليه، فإذا لم يجز ذلك على موسى علمنا أنه لم يسأل ربه مستحيلاً، وأن الرؤية جائزة على ربنا تعالى^(١).

(١) ولا يقولن قائل: إن الأشعرية قد وافقوا شيخهم في هذه المسألة، وأن ليس ثمة خلاف بينهما البتة.. فإنهم وإن وافقوه وأهل السنة على إطلاق تجويزها وفي ردّ عادية المعتزلة، فقد خالفوها في تجويزها من (جهة ومكان).. ومن ثم كان ردّ الأشعري على المعتزلة وسوقه الأدلة على إثبات رؤيته تعالى من جهة، يعدّ ردّاً على الأشعرية كذلك واستدلالاً منه لدحض حججهم في هذه الجزئية

ويكمن محل الخلاف بين عموم أهل السنة والأشعرية في هذه المسألة، في: معرفة أن لفظ (الجهة) مجمل، وليس ثمة نصوص تثبته أو تنفيه، ولو أن الأشعرية استنفصلوا لانتهى الخلاف ولتم التوافق التام مع جماعة أهل السنة.. ولقد كان لشيخ الإسلام كلام جيد في مسألة (الجهة) هذه - ساقه له الشيخ الألباني في مقدمة مختصره على (العلو) للذهبي ص٧١- كفيل باحثاث ونسف ما تعلق به الأشعرية من شبهة نفيمهم رؤيته تعالى في الآخرة من جهة، ومن ثمّ نفيمهم علوه تعالى وفوقيته من جهة أخرى. يقول رحمه الله في (التدمرية) ص٤٥: "قد يراد بـ (الجهة) شيء موجود غير الله، فيكون مخلوقاً كما إذا أريد بـ (الجهة) نفس العرش، أو نفس السماوات، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم؛ ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه، كما فيه إثبات العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك، وقد علم أن ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق مباين للمخلوق، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته. فيقال لمن نفى: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلًا في المخلوقات، أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم.. وكذلك يقال لمن قال: (الله في جهة): أتريد بذلك أن الله فوق العالم، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق، وإن أردت الثاني فهو باطل".

يقول الشيخ الألباني: ومنه يتبين أن لفظ (الجهة) غير وارد في الكتاب والسنة وعليه فلا ينبغي إثباتها، ولا نفيها، لأن في كل من الإثبات والنفي ما تقدم من المحذور، ولو لم يكن في إثبات الجهة إلا إفساح المجال للمخالف أن ينسب إلى متبني العلو ما لا يقولون به، لكفى.

وكذلك لا ينبغي نفي الجهة توهماً من أن إثبات العلو لله تعالى يلزم منه إثبات الجهة، لأن في ذلك محاذير عديدة منها: نفي الأدلة القاطعة على العلو له تعالى، ومنها: نفي رؤية المؤمنين لربهم، يوم القيامة، وقد صرح بنفيها: المعتزلة، والشيعة، وعلل ابن المطهر الشيعي في (منهاجه) النفي المذكور بقوله: "لأنه ليس في جهة!!.. وأما الأشاعرة أو على الأصح متأخروهم الذين أثبتوا الرؤية فتناقضوا حين قالوا: "إنه يُرى لا في جهة" يعنون: (العلو)، إذ كيف تستقيم رؤيته تعالى مع نفي علوه؟.

قال شيخ الإسلام في (منهاج السنة) (٢/ ٢٥٢): "وجمهور الناس من مثبته الرؤية ونفاها يقولون: إن قول هؤلاء معلوم الفساد بضرورة العقل، كقولهم في الكلام، ولهذا يذكر أبو عبد الله الرازي أنه لا يقول بقولهم في مسألة الكلام والرؤية أحد من طوائف المسلمين"، ثم أخذ يرد على النفاة من المعتزلة والشيعة بكلام رصين متين فراجعه فإنه نفيس.

وجملة القول في لفظ (الجهة): أنه إن أريد به أمر وجودي غير الله كان مخلوقاً، والله تعالى فوق خلقه لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات، فإنه بائن من المخلوقات.. وإن أريد بـ (الجهة) أمر عديمي - يعني: ليس له في الوجود مثل، وهو مرادهم بقولهم: (بائن من المخلوقات) - وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده.

ولو كانت الرؤية مستحيلة على ربنا تعالى كما زعمت المعتزلة، ولم يَعْلَمْ ذلك موسى ﷺ وعلموه هم لكانوا على قولهم أعلم بالله من موسى، وهذا مما لا يدعيه مسلم.

فإن قال قائل: أستم تعلمون حكم الله في الظهار اليوم، ولم يكن نبي الله ﷺ يعلم ذلك قبل أن يتزل؟ **قيل له:** لم يكن نبي الله ﷺ يعلم ذلك قبل أن يُلزم الله العباد حكم الظهار، فلما ألزمهم الحكم به أعلم نبيه ﷺ قبلهم، ثم أعلم نبي الله ﷺ عباد الله ذلك، ولم يأت عليه وقت لزمه حكمه فلم يعلم ﷺ

وهذا المعنى الأخير هو المراد في كلام المثبتين للعلو والناقلين عن السلف إثبات الجهة لله تعالى.. قال القرطبي في (الأسنى) - في رد من زعم من الأشعرية أن لازم إثباتها: أن يكون سبحانه في (حيز ومكان)، وأنهما يستلزمان: الحركة والسكون للتمييز والتغير والحدوث - قال:

إنهم "أعرضوا عن مقتضى الكتاب والسنة وأقوال السلف وفطر الخلائق، وإنما يلزم ما ذكره: في حق الأجسام، والله تعالى لا مثل له.. ثم نقول: لا نسلم أن كون الباري على عرشه فوق السموات يلزم منه أنه في (حيز وجهة)، إذ ما دون العرش يقال فيه: (حيز وجهة)، وأما ما فوقه فليس هو كذلك، والله فوق عرشه كما أجمع عليه الصدر الأول ونقله عنهم الأئمة، وقد قالوا ذلك رادّين على الجهمية القائلين بأنه في كل مكان محتجين بقوله: ﴿وهو معكم﴾ [الحديد: ٤]، فهذان القولان هما اللذان كانا في زمن التابعين وتابعيهم.. وأما القول الثالث المتولد أخيراً من أنه: ليس في الأمكنة، ولا خارجاً عنها، ولا فوق عرشه، ولا هو متصل بالخلق ولا بمنفصل عنهم.. ولا.. ولا.. فهذا شيء لا يُعقل ولا يُفهم، مع ما فيه من مخالفة الآيات والأخبار، ففِرُّ بدينك وإياك وآراء المتكلمين، وآمن بالله وما جاء عن الله على مراد الله".

وتحت ما جعله ابن رشد في (الكشف عن مناهج الأدلة) (ص ٦٦): تحت عنوان (القول في الجهة)، قال رحمه الله: "وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه، حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة مثل قوله تعالى"، ثم ذكر بعض الآيات المعروفة، ثم قال: "إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولاً، وإن قيل فيها: إنها من المشابهات، عاد الشرع كله متشاهماً، لأن الشرائع كلها متفقة على أن الله في السماء، وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين"!.هـ.

وكان الأشعري قد نقل بـ (مقالات الإسلاميين) ص ٢٩٠ وما بعدها، في (حكاية جملة قول أهل السنة وأصحاب الحديث) أنهم: "يقولون: إن الله (يُرى بالأبصار يوم القيامة) كما يُرى القمر ليلة البدر، يراه المؤمنون ولا يراه الكافرون لأنهم عن الله محجوبون.. وأن موسى سأل الله الرؤية في الدنيا، وأنه سبحانه تجلى للجبل فجعله دكاً، فأعلمه بذلك أنه لا يراه في الدنيا بل يراه في الآخرة".. كما نقل إجماعهم على ذلك في (رسالة أهل الثغر)، فقال في الإجماع الحادي عشر ما نصه: "وأجمعوا على أن المؤمنين يرون الله يوم القيامة بأعين وجوههم، على ما أخبر به تعالى في قوله: ﴿وجوه يومئذ ناضرة. إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وقد بين معنى ذلك النبي ﷺ ودفع كل إشكال فيه بقوله للمؤمنين: (ترون ربكم عياناً) وقوله: (ترو ربكم يوم القيامة كما ترون القمر، لا تضامون في رؤيته)، فبين ﷺ أن رؤيته تعالى بأعين الوجوه، ولم يرد أن الله مثل القمر، فشبه الرؤية بالرؤية ولم يشبه الله بالقمر، وليس يجب إذا رأيناه تعالى أن يكون شبيهاً لشيء مما نراه، كما لا يجب إذا علمناه أن يشبه شيئاً نعلمه.. ولزيد من رد أهل السنة على الأشعرية في مسألة رؤية الله من جهة العلو ودحض ما تشبث به الأشعرية في نفيهم الجهة، ينظر (عقيدة الأشاعرة دراسة نقدية لمنظومة جوهرية التوحيد لبرهان الدين اللقاني على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة)، لحسان بن إبراهيم الرديعان ص ٣٦٢-٣٦٨.

، وأنتم زعمتم أن موسى عليه السلام كان قد لزمه أن يعلم حكم الرؤية وأنها مستحيلة عليه، وإذا لم يعلم ذلك وقت لزمه علمه وعلمتموه أنتم الآن لزمكم بجهلكم أنكم - بما لزمكم العلم به الآن - أعلم من موسى عليه السلام - بما لزمه العلم به، وهذا خروج عن دين المسلمين.

ودليل آخر: يدل على جواز رؤية الله تعالى بالأبصار، وهو قوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فلما كان الله تعالى قادراً على أن يجعل الجبل مستقراً؛ كان قادراً على الأمر الذي لو فعله لراه موسى عليه السلام، فدل ذلك على أن الله تعالى قادر أن يُرى عباده نفسه، وأنه جازر رؤيته.

فإن قال قائل: فلم لا قلتم إن قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ تبعد للرؤية؟

قيل له: لو أراد الله عز وجل تبعد الرؤية لقَرَنَ الكلام بما يستحيل وقوعه، ولم يقرنه بما يجوز وقوعه، فلما قرنه باستقرار الجبل وذلك أمر مقدور لله سبحانه وتعالى، دل ذلك على أنه جازر أن يُرى الله تعالى^(١).. ألا ترى أن الخنساء لما أرادت تبعد صلحها لمن كان حرباً لأخيها، قرنت الكلام بأمر مستحيل فقالت:

ولا أصلح قومًا كنت حربهم
حتى تعود بياضاً حلقة القارى
والله تعالى إنما خاطب العرب بلغتها، وهذا ما نبده مفهوماً في كلامها ومعقولاً في خطابها.. فلما قرن الرؤية بأمر مقدور جازر، علمنا أن رؤية الله بالأبصار جائزة غير مستحيلة.

دليل آخر: قال الله عز وجل: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، قال أهل التأويل: الزيادة: النظر إلى الله عز وجل، ولم يُنعم الله تعالى على أهل الجنة بأفضل من نظرهم إليه ورؤيتهم له.. وقال تعالى: ﴿وَلَدِينَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، قيل: النظر إلى الله عز وجل.. وقال تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]، وإذا لقيه المؤمنون رأوه.. وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُ عَنْ رِجْمٍ يَوْمَئِذٍ لَّحَجُوبٌ﴾ [المطففين: ١٥]، فحجبهم عن رؤيته، ولا يحجب عنها المؤمنين.

(١) وإنما يكون ذلك في الآخرة ضمن نعيم الجنة، بأن يخلق الله قوة في الرائي يرى بها ذاته تعالى، وكأن الله أراد أن يقول لموسى عليه السلام في عدم تحقق ذلك في الدنيا: إنك لا تقوى على المشاهدة ولن تتحمل هذا التجلي، وهذا هو الجبل، أقوى منك وأكثر تحملاً، فإن تحمل الرؤية واستقر أمام التجلي الأعظم، كان من الممكن أن تُجاب لطلبك وأن تنال هذه الأمنية في الدنيا.. فإذا كان تجليه سبحانه على النحو الذي رأى موسى ولم يقدر على مشاهدة الجلال والعظمة وأصبح دكاً، وخرّ عليه السلام من هول ما رأى صعقاً، فماذا كان يصنع لو أن التجلي كان له؟.



فإن قال قائل: فما معنى قوله تعالى: ﴿**لا تدركه الأبصار**﴾ [الأنعام: ١٠٣]..؟ قيل له: يحتمل أن يكون لا تدركه في الدنيا، وتدركه في الآخرة؛ لأن رؤية الله تعالى أفضل اللذات، وأفضل اللذات تكون في أفضل الدارين.

ويحتمل أن يكون الله تعالى أراد بقوله: ﴿**لا تدركه الأبصار**﴾ يعني: لا تدركه أبصار الكافرين المكذبين، وذلك أن كتاب الله يُصدّق بعضه بعضاً، فلما قال في آية: إن الوجوه تنظر إليه يوم القيامة، وقال في آية أخرى: إن الأبصار لا تدركه، علمنا أنه إنما أراد أبصار الكافرين لا تدركه.

مسألة والجواب عنها:

فإن قال قائل: قد استكبر الله تعالى سؤال السائلين له أن يُرى بالأبصار، فقال: ﴿**يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتاباً من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة**﴾ [النساء: ١٥٣].

فيقال لهم: إن بني إسرائيل سألوا رؤية الله عز وجل على طريق الإنكار لنبوة موسى عليه السلام وترك الإيمان به حتى يروا الله؛ لأنهم قالوا: ﴿**لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة**﴾ [البقرة: ٥٥]، فلما سأله الرؤية على طريق ترك الإيمان بموسى عليه السلام حتى يريهم الله نفسه؛ استعظم الله سؤالهم من غير أن تكون الرؤية مستحيلة عليهم، كما استعظم سؤال أهل الكتاب أن ينزل عليهم كتاباً من السماء من غير أن يكون ذلك مستحيلاً، ولكن لأنهم أبوا أن يؤمنوا بنبي الله حتى ينزل عليهم من السماء كتاباً.

دليل آخر: ومما يدل على إثبات رؤية الله تعالى بالأبصار: رواية الجماعات من الجهات المختلفة عن رسول الله ﷺ أنه قال: (ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر، لا تضارون في رؤيته)^(١)، والرؤية إذا أطلقت إطلاقاً ومثّلت برؤية العيان لم يكن معناها إلا رؤية العيان، ورُويت الرؤية عن رسول الله ﷺ من طرق مختلفة عديدة، عدّة رواها أكثر من عدّة خبر الرجم، ومن عدّة من روى أن النبي ﷺ قال: (لا وصية لوارث)، ومن عدّة رواة المسح على الخفين، ومن عدّة رواة قول رسول الله ﷺ: (لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها)^(٢).. وإذا كان الرجم وما ذكرناه سنناً عند المعتزلة كانت الرؤية أولى أن تكون سنة؛ لكثرة رواها ونقلتها، كذا يروها خلف عن سلف.

(١) الحديث متفق عليه.. رواه البخاري (٥٥٤، ٥٧٣، ٤٨٥١، ٧٤٣٤، ٧٤٣٥، ٦٤٣٦) ومسلم (٦٣٣).

(٢) حسن.. رواه أبو داود (٢٨٧٠)، والترمذي (٢١٢٢)، وأحمد (٥/٢٦٧).

والحديث: (أنتى أراه)^(١) لا حجة فيه؛ لأنه إنما سأل سائل النبي ﷺ عن رؤية الله ، في الدنيا، وقال له: هل رأيت ربك؟ فقال: (نورٌ، أنى أراه؟)، لأن العين لا تدرك في الدنيا الأنوار المخلوقة على حقائقها؛ لأن الإنسان لو حدّق ينظر إلى عين الشمس فأدام النظر إلى عينها لذهب أكثر نور بصره، فإذا كان الله - سبحانه - حكم في الدنيا بأن لا تقوم العين بالنظر إلى عين الشمس، فأحرى أن لا يثبت البصر للنظر إلى الله تعالى في الدنيا، إلا أن يقويه الله تعالى، فرؤية الله تعالى في الدنيا قد اختلف فيها.

وقد روي عن أصحاب رسول الله ﷺ أن الله عز وجل تراه العيون في الآخرة، وما روى عن أحد منهم أن الله تعالى لا تراه العيون في الآخرة، فلما كانوا على هذا مجتمعين، وبه قائلين، وإن كانوا في رؤيته تعالى في الدنيا مختلفين، ثبتت في الآخرة إجماعاً، وإن كانت في الدنيا مختلفاً فيها.. ونحن إنما قصدنا إلى إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة.

على أن هذه الرواية على المعتزلة لا لهم؛ لأنهم ينكرون أن الله نور في الحقيقة.. فإذا احتجوا بخبرهم له تاركون وعنه منحرفون، كانوا محجوجين.

دليل آخر:

ومما يدل على رؤية الله تعالى بالأبصار؛ أنه ليس موجود إلا وجائز أن يرى الله عز وجل، وإنما لا يجوز أن يُرى المعدوم، فلما كان الله عز وجل موجوداً مثبتاً، كان غير مستحيل أن يرى نفسه عز وجل، وإنما أراد مَنْ نَفَى رؤية الله عز وجل بالأبصار التعطيل، فلما لم يمكنهم أن يُظهروا التعطيل صراحاً أظهروا ما يؤول بهم إلى التعطيل والجحود، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

دليل آخر:

ومما يدل على رؤية الله - سبحانه - بالأبصار أن الله تعالى يرى الأشياء، وإذا كان للأشياء رائيًا فلا يرى الأشياء مَنْ لا يرى نفسه، وإذا كان لنفسه رائيًا فجائز أن يرى نفسه، وذلك أن مَنْ لم يعلم نفسه لا يعلم الأشياء، فلما كان الله تعالى عالماً بالأشياء كان عالماً بنفسه، فكذلك مَنْ لا يرى نفسه لا يرى الأشياء ولما كان الله عز وجل رائيًا للأشياء كان رائيًا لنفسه.. وإذا كان رائيًا لها فجائز أن يرى نفسه، كما أنه لما كان عالماً بنفسه جاز أن يُعَلِّمَناها، وقد قال تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمِعُ وَأُرِي﴾ [طه: ٤٦]، فأخبر أنه يسمع كلياً منهما ويراهما، ومن زعم أن الله عز وجل لا يجوز أن يُرى بالأبصار يلزمه أن لا يجوز أن يكون الله سبحانه وتعالى رائيًا ولا عالماً ولا قادراً؛ لأن العالم والقادر الرائي جائز أن يُرى.

(١) رواه مسلم (١٧٨).

مسألة:

فإن قال قائل: قول النبي ﷺ: (ترون ربكم)، يعني: تعلمون ربكم اضطراراً، قيل له: إن النبي ﷺ قال لأصحابه هذا على سبيل البشارة، فقال: (فكيف بكم إذا رأيتم الله سبحانه؟)، ولا يجوز أن يشرهم بأمر يشركهم فيه مع الكفار، على أن النبي ﷺ قال: (ترون ربكم) وليس يعني رؤية دون رؤية، بل ذلك عام في رؤية العين ورؤية القلب.

دليل آخر:

إن المسلمين اتفقوا على أن الجنة (فيها مالا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر)^(١) من العيش السليم، والنعيم المقيم، وليس نعيم في الجنة أفضل من رؤية الله عز وجل بالأبصار.. وأكثر من عبد الله عز وجل عبده للنظر إلى وجهه الكريم - أرانا الله إياه بفضله - فإذا لم يكن بعد رؤية الله عز وجل أفضل من رؤية نبيه ﷺ، وكانت رؤية نبي الله أفضل لذات الجنة، كانت رؤية الله عز وجل أفضل من رؤية نبيه ﷺ.. وإذا كان ذلك كذلك لم يحرم الله أنبياءه المرسلين، وملائكته المقربين، وجماعة المؤمنين، والصدّيقين النظر إلى وجهه الكريم، وذلك أن الرؤية لا تؤثر في المرئي؛ لأن رؤية الرائي تقوم به، فإذا كان هذا هكذا، وكانت الرؤية غير مؤثرة في المرئي، لم توجب تشبيهاً ولا انقلاباً عن حقيقة، ولم يستحل على الله عز وجل أن يُرى عباده المؤمنين نفسه في جنانه.

مسألة في الرؤية:

احتجت المعتزلة في أن الله عز وجل لا يرى بقوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار﴾ [الأنعام: ١٠٣]، قالوا: فلما عطف الله عز وجل بقوله: ﴿وهو يدرك الأبصار﴾ على قوله: ﴿لا تدركه الأبصار﴾، وكان قوله: ﴿وهو يدرك الأبصار﴾ على العموم أنه يدركها في الدنيا والآخرة، وأنه يراها في الدنيا والآخرة، كان قوله: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ دليلاً على أنه لا تراه الأبصار في الدنيا والآخرة، وكان في العموم كقوله: ﴿وهو يدرك الأبصار﴾؛ لأن أحد الكلامين معطوف على الآخر.

قيل لهم: فيجب إذا كان عموم القولين واحداً، وكانت الأبصار أبصار العيون وأبصار القلوب؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾ [الحج: ٤٦]، وقال: ﴿أولي الأيدي والأبصار﴾ [ص: ٤٥]، أي: فهي بالأبصار، فأراد أبصار القلوب وهي التي يفضل بها المؤمنون الكافرين، ويقول أهل اللغة: (فلان بصير بصناعته)، يريدون: بصر العلم، ويقولون: (قد أبصرته بقلبي)، كما يقولون: (قد أبصرته بعيني).

(١) سبق تخريجه.

فإذا كان البصر بصر العين وبصر القلب ثم أوجبوا علينا أن يكون قوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ في العموم كقوله: ﴿لا تدركه الأبصار﴾، لأن أحد الكلامين معطوف على الآخر، وجب عليهم بحجتهم أن الله تعالى لا يُدرك بأبصار العيون ولا بأبصار القلوب؛ لأن قوله: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ في العموم كقوله: ﴿وهو يدرك الأبصار﴾، وإذا لم يكن عندهم هكذا فقد وجب أن يكون قوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ أخص من قوله: ﴿وهو يدرك الأبصار﴾ وانتقض احتجاجهم.

وقيل لهم: إنكم زعمتم أنه لو كان قوله: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ خاصاً في وقت دون وقت لكان قوله: ﴿وهو يدرك الأبصار﴾ خاصاً في وقت دون وقت، وكان قوله: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿لا يظلم الناس شيئاً﴾ [يونس: ٤٤] في وقت دون وقت، فإن جعلتم قوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ [الأنعام: ١٠٣] خاصاً رجع احتجاجكم عليكم، وقيل لكم: إذا كان قوله: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ خاصاً ولم يجب خصوص هذه الآيات، فلم أنكرتم أن يكون قوله عز وجل: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ إنما أراد في الدنيا دون الآخرة؟ وكما أن قوله: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ أراد بعض الأبصار دون بعض، ولا يوجب ذلك تخصيص هذه الآيات التي عارضتمونا بها.

فإن قالوا: قوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ يُوجب أن لا يُدرك بها في الدنيا والآخرة، وليس ينفي ذلك أن نراه بقلوبنا، ونبصره بها، ولا ندركه بها.

قيل لهم: فما أنكرتم أن يكون لا تدركه بإبصار العيون ولا يُوجب إذا لم ندركه بها أن لا نراه، فرؤيتنا له بالعيون وإبصارنا له بها ليس بإدراك له بها، كما أن إبصارنا له بالقلوب ورؤيتنا له بها ليس بإدراك له بها.

فإن قالوا: رؤية البصر هي إدراك البصر، قيل لهم: ما الفرق بينكم وبين من قال: إن رؤية القلب وإبصاره هو إدراكه وإحاطته، فإذا كان علم القلب بالله، وإبصار القلب له: رؤيته إياه ليس بإحاطة ولا إدراك، فما أنكرتم أن يكون رؤية العيون وإبصارها لله عز وجل ليس بإحاطة ولا إدراك؟.

مسألة:

ويقال لهم: إذا كان قول الله - سبحانه - : ﴿لا تدركه الأبصار﴾ في العموم كقوله: ﴿وهو يدرك الأبصار﴾؛ لأن أحد الكلامين معطوف على الآخر، فخبرونا أليس الأبصار والعيون لا تدركه رؤية ولا لمساً ولا ذوقاً ولا على وجه من الوجوه؟.



فمن قولهم: نعم، يقال لهم: أخبرونا عن قوله تعالى: ﴿وهو يدرك الأبصار﴾، أتزعمون أنه يدركها لمساً وذوقاً بأن يلمسها؟ ومن قولهم: لا، يقال لهم: قد انتقض قولكم: إن قوله: ﴿وهو يدرك الأبصار﴾ في العموم كقوله: ﴿لا تدركه الأبصار﴾.

إذا قال قائل منهم: إن البصر في الحقيقة هو بصر العين لا بصر القلب.

قيل له: ولم زعمت هذا وقد سمى أهل اللغة بصر القلب بصرًا، كما سموا بصر العين بصرًا، وإن جاز لك ما قلته جاز لغيركم أن يزعم أن البصر في الحقيقة هو بصر القلب دون العين، وإذا لم نُجز هذا فقد وجب أن البصر بصر العين وبصر القلب.

ويقال لهم: حدثونا عن قول الله عز وجل: ﴿وهو يدرك الأبصار﴾، ما معناه؟ فإن قالوا: معنى: ﴿وهو يدرك الأبصار﴾ أنه يعلمها، قيل لهم: وإذا كان أحد الكلامين معطوفًا على الآخر، وكان قوله تعالى: ﴿وهو يدرك الأبصار﴾ معناه: يعلمها، فقد وجب أن يكون قوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ لا تعلمه، وهذا نفي للعلم لا لرؤية الأبصار.

فإن قالوا: معنى قوله تعالى: ﴿وهو يدرك الأبصار﴾ أنه يراها رؤية ليس معناها العلم، قيل لهم: فالأبصار التي في العيون يجوز أن ترى؟ فإن قالوا: نعم، نقضوا قولهم: (إنا لا نرى بالبصر إلا من جنس ما نرى الساعة)، فإن جاز أن يرى الله وكل ما ليس من جنس المرئيات وهو الإبصار الذي في العين، فلم لا يجوز أن يرى نفسه وإن لم يكن من جنس المرئيات؟ ولم لا يجوز أن يرى نفسه وإن لم يكن من جنس المرئيات؟.

ويقال لهم: حدثونا إذا رأينا شيئًا، فبصرنا يراه أم إنما يراه الرائي دون البصر؟ فمن قولهم: إنه محال أن يرى البصر الذي في العين، يقال لهم: الآية تنفي أن تراه الأبصار، ولا تنفي أن يراه المبصرون، وإنما قال الله: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ فهذا يدل على أن المبصرين لا يرونه على ظاهر الآية الشريفة^(١)

(١) ويمكن أن يقال في محصلة الرد على المعتزلة: أن المنفي، هو: الإحاطة والشمول، أو رؤية العيون، أو في وقت دون وقت لا مطلق الرؤية.. وأن (أل) في (الأبصار) للعموم، وتقدمُ النفي على العموم يفيد سلب العموم، فيكون المعنى: لا تراه جميع الأبصار بل يراه البعض منها دون البعض.. ثم إن الذي أدهم لنفي الرؤية هو: قياسهم الغائب على الشاهد، وهذا إنما يكون بما أودعه الله في الكائنات، أما رؤية الله فلا تخضع لهذه القوانين الدنيوية.. أما محصلة الرد على الأشعرية في نفي الجهة فقد سبق بيانه.

الباب الثالث

صفة الكلام ورد عادية المعتزلة والجهمية ومن تابعهما

الفصل الأول

الكلام في أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق

إن سأل سائل عن الدليل على أن القرآن كلام الله غير مخلوق^(١).. قيل له: الدليل على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [الروم: ٢٥]، وأمر الله: كلامه، فلما أمرهما بالقيام فقامتا لا يهويان؛ كان قيامهما بأمره^(٢)

(١) وعلى نحو ما يُعدُّ كلام الأشعري التالي ردًّا على المعتزلة ودحضًا لشبهاتهم، فإنه يعدُّ كذلك ردًّا ودحضًا لشبهات متأخري الأشاعرة الذين ركبوا رءوسهم وتبنوا ما كان عليه شيخهم الذي تأثر فيه بابن كُلاب ردحًا من الزمن، ونبذوا ما آل إليه واستقر عليه أمره وختم به حياته، فقد اتفق أولئك المتأخرون مع المعتزلة على أن القرآن الذي بين أيدينا مخلوق، وزاد الأشاعرة فأثبتوا كلامًا نفسيًا قائمًا بنفس الله وهو غير مخلوق وهو الذي عُبر عنه بالقرآن، فالقرآن لديهم إنما هو حكاية عن كلام الله وعبارة عنه، وليس بكلامه حقيقة، كونه: (لفظيًا متزلًا وبحرف وصوت) وهذه الأمور ونحوها - برأيهم - حوادث يتزده عنها كلام الله النفسي، وأما اللفظي منه فقد خلقه الله في اللوح المحفوظ ثم ألهمه جبريل فهو من تأليفه أو من كلام محمد •

وفي تقرير مذهب الأشعرية هذا الفاسد، يقول الفخر الرازي في (المحصل في علم الكلام) ص ٤٠٣: "أما أصحابنا فقد اتفقوا على أنه تعالى ليس بمتكلم بالكلام الذي هو الحروف والأصوات، بل زعموا أنه متكلم بكلام النفس، والمعتزلة ينكرون هذا الماهية.. فالحاصل: أن الذي ذهبوا إليه، نحن من القائلين به"، وقد صدر هذا عن الرازي - بالطبع - قبل تراجع.. وكان ابن التلمساني في شرحه على (معالم أصول الدين) للرازي، قد ظن أن مراد من أطلق من الحنابلة: إن الله يتكلم بحرف وصوت أنها بمتزلة حروفنا نحن وأصواتنا، وهذا وهم منه.. ويقول الآمدي كما في (المواقف في علم الكلام) ص ٢٩٤ وبعد أن ذكر قول المعتزلة في الكلام اللفظي: "وهذا لا ننكره، لكننا ثبت أمرًا وراء ذلك، وهو: (المعنى القائم بالنفس)، ونزعم أنه غير العبارات"، وقال بنفس الصفحة: "إذا عرفت هذا فاعلم أن ما يقوله المعتزلة، وهو: خلق الأصوات والحروف وكونها حادثة قائمة، فنحن نقول به ولا نزاع بيننا وبينهم في ذلك"، وهذا اعتراف بأهم والمعتزلة سواء في أن (القرآن) بلفظه مخلوق، وأن الأشاعرة زادوا عليه الكلام النفسي.. كما أطل السنوسي في شرح أم البراهين ص ١٨٩ في بيان استحالة الحروف والأصوات على كلام الله، وكل ما لديه من بضاعة، هو: قياس الغائب على الشاهد.

وقد سبق أن أوضحنا أن البيهقوري ذكر في ص ٧٨ من (شرح على جوهر التوحيد) - الذي لم يخرج الأزهر للأسف عن تقريره ونحوه على أبنائنا على أنه معتقد أهل السنة - عن صفة كلامه تعالى: أنها "صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، ليست بحرف ولا صوت، مزهة عن التقدم والتأخر والإعراب والبناء".." إلى أن قال: "واعلم أن كلام الله يطلق على: الكلام النفسي القديم بمعنى: أنه صفة قائمة بذاته، وعلى الكلام اللفظي بمعنى: أنه خلقه.. ومع كون اللفظ الذي نقرأه حادًا لا يجوز أن يقال: (القرآن حادث) إلا في مقام التعليم.. ويصح أن يدل الكلام (اللفظي) على (النفس) دلالة عقلية التزامية بحسب العرف،

وعليه فإن أضيف له تعالى كلام لفظي كـ (القرآن)، فإنه كلام الله، بمعنى: أنه خَلَقَهُ في اللوح المحفوظ، فدل التزاماً على أن له تعالى كلاماً نفسياً.. وهذا هو المراد بقولهم: (القرآن حادث ومدلوله قديم)!. هـ.

وذكرنا هنالك أن الأشاعرة لأجل ذلك لم يُثبتوا لله من الكلام سوى (النفسي) منه، ولم يدرجوا هذه الصفة ضمن (صفات الأفعال) التي تتعلق بمشيتته سبحانه يفعلها متى وكيف شاء، وأنهم لأجل ذلك أيضاً نفوا كلامه تعالى لكليمه موسى عليه السلام بدعوى "أنه معنى واحد لا يُتصور أن - يتبعض أو - يُسمع، وإنما يخلق الله الصوت في الهواء كما قال أبو منصور الماتريدي وغيره" وهو بنصه بـ [شرح الطحاوية ص ١٤١].. ولأجله كذلك - وكما رأينا - لم يُعدُّوا القرآن كلام الله؛ وأحالوا عليه تعالى الكلام اللفظي لمشاهته - باعتقادهم - بالحوادث، ونزهاها كلامه عن الحرف والصوت بحجة أن كلامه ليس ألفاظاً، إذ الألفاظ لا بد فيها من الترتيب فلا يُنطق بالحرف الثاني إلا إذا انقضى الحرف الأول وهكذا، ولا بد فيها من الإعراب والبناء ليُفهم المقصود، كما لا بد فيها من السكوت بين بعض الكلمات وبعضها، وكل ذلك منفي عن (الكلام النفسي).. وأن كل ذلك معلومٌ فسادُه بالاضطرار، ويردُّ عليه:

أ- دحض الأشعري نفسه لقول أولئك الذي يدعون شرف الانتساب إليه وأنه برئ منهم ومن قولهم.

ب- وإجماع أهل السنة على أن القرآن بمعانيه وألفاظه هو من كلام الله.

ج- وعلى عدم تفريقهم بين ما إذا قيل ذلك في مقام التعليم أو غيره.

د - وعلى أن عبارات: (لفظُ القرآن من خلق الله)، (الألفاظ المتلوة مخلوقة لله فهي حادثه)، (مخلوقة له سبحانه)، (خلقه في اللوح المحفوظ)، (القرآن حادث)؛ من البدع المنكرة كونها ألفاظ موهمة.. وأضيف هنا أن:

الأشاعرة - فيما جنحوا إليه - قلدوا المعتزلة في أن القرآن بلفظه مخلوق، ولم يستوعبوا كلام أهل السنة:

ذلك أن صواب أهل السنة في (صفة الكلام) لم يكن متصوراً لدى اللقاني والبيجوري وسائر الأشاعرة، كونهم: نفوا أن يكون كلام الله متزلاً وباللفظ والحرف، واستشهدوا - في نفس الوقت - بما وقع للبخاري وعيسى بن دينار والشعبي وأحمد بسبب فتنة خلق القرآن، على الرغم من أن ما حل بمؤلاء وما قالوه وثبتوا عليه، إنما هو حجة على الأشاعرة لا لهم.. فبينما الأمر بحق من ذكر البيجوري أسماءهم، على: أن القرآن كلام الله أنزله بالحرف واللفظ، بكيفية لا نعلمها، نفى الأشاعرة أن يكون القرآن كلام الله أصلاً وقالوا: "إنما هو عبارة عنه وليس بلفظ ولا بحرف ولا بصوت ولا متزلاً من الله، لكون هذه الأشياء حادثه وكلام الله يتزه عنها"، واستلزم قولهم بذلك أن يكون مخلوقاً وإن خافوا التصريح بذلك.. وسيأتي بيان أن كل ذلك يقع على وجه لا يشبه ما للمخلوقين.

وإن تعجب فعجبٌ قول الأشعرية - فيما يؤكد ويعكس خطورة ما هم عليه وما يدرسونه على أبنائنا بالأزهر-: إن "القرآن له دالتان: دلالة عقلية التزامية تدل على الكلام النفسي القديم، ودلالة وضعية لفظية تدل على الذي يقرأه البشر؛ فالكلام النفسي قديم وأما اللفظي فحادث مخلوق لله".. وأن "الألفاظ المتزلة الدالة على المعنى خلقها الله في اللوح المحفوظ، ثم أنزلها في صحائف إلى سماء الدنيا في بيت العزة، ثم أنزله على النبي مفرقاً بحسب الوقائع"!. هـ - من عبارة حسين المصري في (توضيح التوحيد من تحفة المريد).. وقد مرت بنا عبارة البيجوري.

وعبارة حسن السيد متولي نصها: إن "القرآن: كلام الله اللفظي.. حادث، لكن لا يصح وصفه بالحدوث دفعاً للإيهام، إلا في مقام التعليم".. قال: "وما ورد مما يشعر بأن القرآن مخلوق وحادث مثل: ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ [القدر: ١]، ﴿إنا نحن نزلنا الذكر﴾ [الحجر: ٩]، يجب حمله على الكلام اللفظي المقروء المتلو لا على النفسي القائم بذاته تعالى".. كذا بما يعني صراحة أن القرآن الذي نقرأه وتتلوه ونكتبه في المصاحف والمتزلاً من عند الله: هو لدى الأشاعرة مخلوق، وليس هو عين كلام

الله، وإنما هو كلام جبريل أو محمد عليهما السلام، وأن حروف القرآن مخلوقة خلقها الله ولم يتكلم بها وليست من كلامه، ذلك أن كلامه تعالى -بنظرهم- يطلق على الكلام النفسي القائم بذاته ومستحيل نزوله، ولا يكون إلا قديماً كبقية صفات المعاني السبع، وأن إطلاق (اللفظي) على كلام الله إنما هو على سبيل التجوز، ولا يلزم من أدلة وإجماع على أن كلامه تعالى قديم: أن يكون مُنَزَّلًا، بل يدلان على نزول عباراته عن ذلك القديم.

وحجة الأشاعرة في ذلك هي: أن الكلام القائم بالذات إما أن يكون حسيًا أو نفسيًا، والحسي لا ينبغي أن يقوم بذاته تعالى لأنه منتظم من حروف لها أول وآخر، بعضها يسبق بعضًا ويدخلها التعاقب والتأليف، وهذه تقوم بالحادث والله متزهة عن أن يقوم به حادث، فتعين أن يكون هو: الكلام النفسي الذي يقوم بالذات من معاني قديمة لا يدخلها التجزؤ والانتظام كالحسي. وقد أدهم ذلك لأن يحملوا أمثال ما رواه البخاري من حديث: (يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قُرب: أنا الملك أنا الديان) على تأويل "أن يكون الصوت: للسماء، أو للملك الآتي بالوحي، أو لأجنحة الملائكة، أو أن الراوي أراد: (فيناديهم نداء) فعبّر عنه بالصوت، وهذا حاصل كلام من ينفي الصوت، ويلزم منه أن الله لم يسمع أحدًا من ملائكته ورسله كلامه، بل أهمهم إياه، وحاصل احتجاجهم لنفي الصوت: الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين، لأنها التي عُهد لها ذات ومخارج" كذا في فتح الباري.

يقول ابن حجر في رد ذلك: "ولا يخفى ما فيه، إذ الصوت قد يكون من غير مخارج كما أن الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة.. وصفات الخالق لا تقاس على صفة المخلوق، وإذا ثبت الصوت بالأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به" إ.هـ من فتح الباري ٤٦٦/١٣

الأمر الذي يؤكد أن الأشعرية على أن القرآن ليس هو كلام الله، بل هو عبارة عن المعنى النفسي القائم بالله ودلالة عليه، وأن الذي في المصحف - على ما كشفه بعض من فضحهم من أئمة السلف - مُحدَث، وحروفه مخلوقة، خلقها الله في اللوح المحفوظ فأخذها جبريل من اللوح أو أَلْفَهَا بإلهام الله له، ولم يتكلم الله بها وليست من كلامه على الحقيقة، وإنما هي عبارة عنه، وفي عبارة للقيان تعكس مدى اضطرابهم: "أن حقيقة (كلام الله) يطلق على اللفظ أيضاً من باب (الاشتراك اللفظي)، مع المعنى القائم بالنفس".

على أن قولهم بأن الله خلق القرآن في اللوح وأن جبريل أخذه وتكلم به، هو - على حد قول الإمام أحمد - من أخبث الأقوال وأشرها.. كما أن ادعاءهم (الاشتراك)؛ هو الآخر من ضيق العطن، لأن (المشترك اللفظي) يطلق على: (اللفظ الواحد له أكثر من معنى على سبيل الحقيقة)، ككلمة (العين) تطلق على: (البئر) وعلى (الباصرة) وعلى (الجانوس).. إلخ، والقرينة فيه تكون مُعَيِّنَةً، والأمر هنا ليس كذلك.

هذا، ولم يقف مُنْتَظَرُ الأشاعرة عند هذا الحد، حتى مالوا إلى أن كلام الله: مجرد معنى واحد وصفة واحدة قامت بالله لا تعدد فيها ولا تجدد، فهو نفس معانٍ الأمر والنهي والاستفهام والنداء والإخبار وغيرها مما يقوم بالذات من معاني قديمة، ولا تختلف هذه المعاني باختلاف العبارات.. كذا أفاده ونسبه إلى أهل السنة: البيهقوري في (تحفة المريد)، والقيان في (هداية المريد).

وهو من قِبَل القيان والبيهقوري: قولُ ابن كُلاب - وقد تأثر به أبو الحسن الأشعري ثم رجع عنه لمذهب السلف - قالاً: "إنه معنى واحد قائم بذات الله، وهو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، إن عُبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عُبر عنه بالعبرية كان توراة"، وعند الماتريدي: "أن كلامه تعالى يتضمن معنى قائمًا بذاته لا يُتصور أن يُسمع، هو: ما خلقه في غيره من هواء ونحوه" كذا ذكره ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص ١٠٧، ضمن تسعة أقوال ساقها في مسألة الكلام.

موقف أهل السنة من كلام الأشاعرة السالف الذكر:

وتجدر الإشارة إلى أن ما ذكرناه عن (الأشاعرة) مغايرٌ تماماً لمعتقد (أهل السنة)، ذلك أن اعتقاد أهل السنة الذي دل عليه الوحيين وآب إليه أبو الحسن الأشعري: أن الله موصوف بصفة الكلام حقيقة، وأنه متكلم - على نحوٍ لائق به - بكلام، وأنه يتكلم بمشيئته واختياره بما شاء متى شاء كيف شاء، بحرف وصوت مسموع وبكيفية لا نعلمها، إذ لا يُعقل ولا يُتصور أن يكون ثمة كلام على الحقيقة بغيرهما، وقد وصف تعالى كتابه بأنه ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، فمعنى كلامه معروف ومعلوم، وأما الكيفية: فهي - كذاته وكسائر صفاته - مجهولة لنا، وأن كلامه أحسن الكلام لا يشبه كلام المخلوقين، بل هو صفة أزلية قائمة به سبحانه غير بائنة ولا منفكة عنه، لم يزل ولا يزال يكلم به من شاء، ويُسمعه على الحقيقة من شاء بصوت نفسه، لم تتجدد له هذه الصفة، ولم يكن ليحدث له وصف الكلام بعد إن لم يكن متكلماً، بل كونه متكلماً بمشيئته هو من لوازم ذاته المقدسة، كما كلم موسى وناداه حين أتاه بصوت نفسه فسمعه موسى عليه السلام.

وإن كان نوع كلامه تعالى قديماً فإن آحاده وإحداث فعله، متجددٌ وهو غير مخلوق، فقد كلم الله موسى حين جاء ولم يكن كلمه قبل ذلك.. وفي هذا ردٌ على من ما زعموه من أن كلامه سبحانه معنىً واحداً قائم بالذات لا يُتصور أن يُسمع، وإنه يَخْلُق الصوت في الهواء، أو أنه يتضمن معنى قائماً بذاته هو ما خلقه في غيره على ما نص على ذلك الماتريدي.

ويعتقد أهل السنة أن كلامه تعالى صفة له قائمة به، لا ابتداء لاتصافه بها ولا انتهاء، فكلماته لا نهاية لها، وأن من كلامه: (القرآن والتوراة والإنجيل)، وكلامه كذاته وكسائر صفاته، نؤمن به ونثبت له ولا نعلم كيفيته ولا نتمثله بشيء من صفات خلقه، ليس كمثل شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وقد تواتر على ذلك جميع الأنبياء، فكلمهم على أن نسبة الكلام إلى الله تقتضي أنه متكلم بكلام وبمشيئة، وأن معنى متكلم: (ذات، قامت بما صفة الكلام)، ومن ثم فأتمهم جمعةً كذلك عليه.

وكما أن كلامه تعالى لائق به لا يشبه كلام المخلوقين، فكذا صوته لا يشبه أصواتهم؛ لا صوت القارئ ولا غيره، فهو سبحانه متكلم بصوت كما جاءت به الأحاديث الصحاح، وليس الصوت المعين قديماً، بل هو من جنس آحاد الكلام غير مخلوق، وكذا هي الحروف: قديمة العين، لازمة الذات، ليست متعاقبة، بل لم تزل قائمة مقترنة بذاته لا تُسبق.. فمن شبه الله بخلقه أو جحد ما وصف به نفسه فقد ألد في أسمائه وآياته.

القرآن بمعتقد أهل السنة - والأشعري بعد تراجعه قد صار واحداً من أئمتهم-: كلام الله تعالى (وإنه لتزليل رب العالمين):

كما يؤمن أهل السنة أن القرآن جميعه الذي يقرأه المسلمون والذي في المصحف هو مجموع حروفه ومعانيه: كلام الله بالحقيقة وهو غير مخلوق.. وأنه ليس من كلام محمد ولا من كلام جبريل، وإنما هو كلام الله تكلم به، وتلقاه جبريل عن الله وبلغه، وتلقاه عنه النبي وبلغه، فهو كلام الله المنزل من عنده، منه بدأ وإليه ينتهي، فمن قال: إن جبريل أخذه من الهواء أو من اللوح المحفوظ، أو إن الله خلقه في شيء وأخذه جبريل من ذلك الشيء فهو: جهمي معتزلي معطل خارج عن الملة، إذ لو كان مخلوقاً أو من كلام غير الله، لاستطاع أحد من الناس أن يأتيوا بمثله أو يمثل سورة منه، فلما عجزوا دل ذلك على أنه من كلام الله.

ويؤمنون أنه "كلام الله حقيقة، في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسنة مقروء، وعلى النبي منزل، وتلفظنا بالقرآن وأصواتنا به، من أعمالنا المخلوقة، وكتابتنا وقراءتنا له مخلوقة، والقرآن غير مخلوق.. وما ذكره الله في القرآن حكاية عن موسى وغيره، وعن فرعون وإبليس، فإن ذلك كلام الله إخباراً عنهم، وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق، فلما

وقال عز وجل: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فالخلق، جميع ما خلق داخل فيه؛ لأن الكلام إذا كان لفظه عامًا فحقيقته أنه عام، ولا يجوز لنا أن نزيل الكلام عن حقيقته بغير حجة ولا برهان، فلما قال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ﴾ كان هذا في جميع الخلق، ولما قال: (والأمر) ذكر أمرًا غير جميع الخلق، فدل ما وصفنا على أن أمر الله غير مخلوق.

فإن قال قائل: أليس قد قال الله تعالى في كتابه: ﴿من كان عدوًّا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال﴾ [البقرة: ٩٨].. قيل له: نحن نخص القرآن بالإجماع وبالذليل، فلما ذكر الله عز وجل نفسه وملائكته، ولم يُدخل في ذكر الملائكة جبريل وميكائيل وإن كانا من الملائكة، ثم ذكرهما بعد ذلك، كان كأنه قال: الملائكة إلا جبريل وميكائيل، ثم ذكرهم بعد ذكر الملائكة فقال: ﴿وجبريل وميكال﴾

ولما قال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ولم يخصّ قوله: (الخلق) دليل، كان قوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ﴾ في جميع الخلق، ثم قال بعد ذكره الخلق: (والأمر)، فأبان وميّز الأمر من الخلق وفرّق بينهما، وأمر الله: كلامه، وهذا يوجب أن كلام الله غير مخلوق.

وقال - سبحانه - : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤] يعني: من قبل أن يخلق الخلق ومن بعد ذلك، وهذا يوجب أن الأمر غير مخلوق^(٢).

دليل آخر: ومما يدل من كتاب الله على أن كلامه غير مخلوق؛ قوله - سبحانه - : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، فلو كان القرآن مخلوقًا لوجب أن

كلم سبحانه موسى كلمه بكلامه الذي هو من صفاته لم يزل، وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا ويقدر لا كقدرتنا ويرى لا كرؤيتنا ويتكلم لا ككلامنا، كذا بشرح الطحاوية ص ١١٤.

وعبارة البخاري في (خلق أفعال العباد): "حركاتهم وأصواتهم وأكسابهم وكتابتهم مخلوقة، فأما القرآن المتلو المبيّن المثبت في المصاحف المسطور المكتوب الموعى في القلوب، فهو كلام الله ليس بخلق.. قال ابن راهويه: فأما الأوعية فمن يشك في خلقها؟! قال تعالى: ﴿وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ﴾ [الطور: ٢، ٣]، وقال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢٢]، فذكر أنه يُحفظ ويُسَطَّر.. فأما المداد والورق ونحوه فإنه خُلِقَ، كما تكتب (الله)، فالله في ذاته هو الخالق، وخطك من فعلك وهو خلق"، وكان البخاري قد ساق قبل، حديث حذيفة رفعه: "إن الله يصنع كل صانع وصنعه" معلقًا بقوله: "فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة"، وموضّحًا أن كل شيء دون الله هو بصنعه.. "والمحفوظ عن جمهور السلف - كما جاء بالفتح ١٣/٤٦٣-: ترك الخوض في ذلك والتعمق فيه، والاعتصار على القول بأن القرآن: كلام الله وأنه غير مخلوق، ثم السكوت عما وراء ذلك" .. وليتهم - أعني الأشاعرة- فعلوا ذلك، إذن لأصابوا مذهب السلف، ولأراحوا واستراحوا، ولما ضلوا الطريق.. نسأل الله أن يبصرنا بعيوبنا وأن يهدنا وشيوخنا سبيل الرشاد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(١) وأمر الله: كلامه وقوله للشيء (كن)

(٢) يعني: وثبت أن الواو فيها للمغايرة، وليست من قبيل عطف الخاص على العام كما قد يُتصور في آية البقرة

يكون مقولاً له: (كن فيكون).. ولو كان الله عز وجل قائلاً للقول: (كن)، لكان للقول قولاً، وهذا يوجب أحد أمرين:

- إما أن يؤول الأمر إلى أن قوله تعالى غير مخلوق.
- أو يكون كل قول واقع بقول لا إلى غاية، وذلك محال، وإذا استحال ذلك صح وثبت أن الله عز وجل قولاً غير مخلوق.

سؤال:

فإن قال قائل: معنى قول الله: (أن يقول له كن فيكون): إنما يكون فيكون.. قيل: الظاهر أن يقول له، ولا يجوز أن يكون قول الله للأشياء كلها (كوني)، هو: الأشياء؛ لأن هذا يوجب أن تكون الأشياء كلها كلاماً لله عز وجل، ومن قال ذلك أعظم الفرية؛ لأنه يلزمه أن يكون كل شيء في العالم من إنسان وفرس وحمار وغير ذلك كلام الله، وفي هذا ما فيه.

فلما استحال ذلك؛ صح أن قول الله للأشياء: (كوني)، غيرها.. وإذا كان غير المخلوقات فقد خرج كلام الله عز وجل عن أن يكون مخلوقاً، ويلزم من يثبت كلام الله مخلوقاً أن يثبت الله غير متكلم ولا قائل، وذلك فاسد، كما يفسد أن يكون علم الله مخلوقاً، وأن يكون الله غير عالم.

فلما كان الله عز وجل لم يزل عالماً؛ إذ لم يَجْزُ أن يكون لم يزل بخلاف العلم موصوفاً، استحال أن يكون لم يزل بخلاف الكلام موصوفاً؛ لأن خلاف الكلام الذي لا يكون معه كلام، هو: سكوت أو آفة، كما أن خلاف العلم الذي لا يكون معه علم: جهل أو شك أو آفة، ويستحيل أن يوصف ربنا عز وجل بخلاف العلم.

وكذلك يستحيل أن يوصف بخلاف الكلام من السكوت والآفات، فوجب لذلك أن يكون لم يزل متكلماً، كما وجب أن يكون لم يزل عالماً.

دليل آخر: وقال الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ

كَلِمَاتِ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩]، فلو كانت البحار مداداً للكتابة لنفدت البحار وتكسرت الأقلام ولم يلحق الفناء كلمات ربي، كما لا يلحق الفناء علم الله تعالى، ومن فني كلامه لحقته الآفات وجرى عليه السكوت، فلما لم يجز ذلك على ربنا - سبحانه - صح أنه لم يزل متكلماً؛ لأنه لو لم يكن متكلماً لوجب السكوت والآفات، تعالى ربنا عن قول الجهمية علواً كبيراً.



فصل:

وزعمت الجهمية - كما زعمت النصارى - أن كلمة الله تعالى حواها بطن مريم رضي الله عنها، وزادت الجهمية عليهم فزعمت أن كلام الله مخلوق حل في شجرة، وكانت الشجرة حاوية له؛ فلزمهم أن تكون الشجرة بذلك الكلام متكلمة، ووجب عليهم أن مخلوقاً من المخلوقين كلم موسى عليه السلام، وأن الشجرة قالت: يا موسى إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدي^(١).

فلو كان كلام الله مخلوقاً في شجرة لكان المخلوق قال: يا موسى إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدي، وقد قال تعالى: ﴿ولكن حق القول مني لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾ [السجدة: ١٣] وكلام الله من الله تعالى، فلا يجوز أن يكون كلامه الذي هو منه مخلوقاً في شجرة مخلوقة، كما لا يجوز أن يكون علمه الذي هو منه مخلوقاً في غيره، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ويقال لهم:

كما لا يجوز أن يخلق الله إرادته في بعض المخلوقات، كذلك لا يجوز أن يخلق كلامه في بعض المخلوقات، ولو كانت إرادة الله مخلوقة في بعض المخلوقات لكان ذلك المخلوق هو المريد لها، وذلك يستحيل، وكذلك يستحيل أن يخلق الله كلامه في مخلوق؛ لأن هذا يوجب أن ذلك المخلوق متكلم به، ويستحيل أن يكون كلام الله كلاماً للمخلوق.

دليل آخر:

ومما يُبطل قولهم: أن الله قال مخبراً عن المشركين أنهم قالوا: ﴿إن هذا إلا قول البشر﴾ [المدثر: ٢٥] يعني: القرآن.. فمن زعم أن القرآن مخلوق فقد جعله قولاً للبشر، وهذا ما أنكره الله على المشركين. وأيضاً فلو لم يكن الله متكلماً حتى خلق الخلق ثم تكلم بعد ذلك لكانت الأشياء قد كانت لا عن أمره ولا عن قوله، ولم يكن قائلاً لها (كوي).. وهذا رد للقرآن، والخروج عما عليه جمهور أهل الإسلام.

(١) وفيه ردٌ على من نحا من متأخري الأشاعرة منحى الجهمية وقال في هذه المسألة بمثل قولهم، فدعاوى الأشعرية على: نفي كلام الله لموسى عليه السلام بالكلية، بزعم أن كلام الله معنى واحد لا يُتصور أن يتبعض أو يُسمع.. ودعاوى الماتريدية على: أن حصول ذلك إنما كان بخلقه تعالى الصوت في الهواء.. كبرت كلمة خرجت من أفواههم إن يقولون إلا كذباً، إذ لازم كلامهم إما تكذيب الله في قرآنه، وإما أن الشجرة التي كلم الله موسى عندها هي التي قالت: ﴿إني أنا ربك﴾ [طه: ١٢] ﴿إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدي وأقم الصلاة لذكري﴾ [طه: ١٤]، وهل هذا وذاك إلا من الضلال الميين؟

فصل:

واعلموا - رحمكم الله - أن قول الجهمية: (إن كلام الله مخلوق)، يلزمهم به أن يكون الله تعالى لم يزل كالأصنام التي لا تنطق ولا تتكلم، لو كان لم يزل غير متكلم؛ لأن الله تعالى يخبر عن إبراهيم عليه السلام أنه قال لقومه لما قالوا له: ﴿أأنت فعلت هذا بأهتنا يا إبراهيم. قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون﴾ [الأنبياء: ٦٢-٦٣]، فاحتج عليهم بأن الأصنام إذا لم تكن ناطقة متكلمة لم تكن آلهة، وأن الإله لا يكون غير ناطق ولا متكلم، فلما كانت الأصنام التي لا يستحيل أن يجيها الله وينطقها لا تكون آلهة، فكيف يجوز أن يكون من يستحيل عليه الكلام في قدمه إلهاً؟ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.. وإذا لم يجوز أن يكون الله في قدمه بمرتبة دون مرتبة الأصنام التي لا تنطق؛ فقد وجب أن يكون الله لم يزل متكلماً.

دليل آخر:

وقد قال الله تعالى مخبراً عن نفسه، أنه يقول يوم القيامة: ﴿لن الملك اليوم﴾ [غافر: ١٦]، وجاءت الرواية^(١) أنه يقول هذا القول ولا يرُدُّ عليه أحدٌ شيئاً، فيقول: ﴿الله الواحد القهار﴾ [غافر: ١٦]، فإذا كان الله قائلاً مع فناء الأشياء - إذ لا إنسان ولا ملك ولا حي ولا جان ولا شجر ولا مدر - فقد صح أن كلام الله خارج عن الخلق؛ لأنه يوجد ولا شيء من المخلوقات موجود.

دليل آخر: وقد قال الله تعالى: ﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾ [النساء: ١٦٤]، والتكليم هو: المشافهة بالكلام^(٢)، ولا يجوز أن يكون كلام المتكلم حالاً في غيره، مخلوقاً في شيء سواه، كما لا يجوز ذلك في العلم.

(١) ونصها: (ينادي مناد بين يدي الصيحة: يا أيها الناس أتتكم الساعة، فيسمعها الأحياء والأموات، قال: ويترى الله ، إلى السماء الدنيا فينادي: لمن الملك اليوم.. الحديث)، وقد أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢٢٠)، والحاكم (٤٧٥ / ٢) واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣٦٦) جميعاً من حديث سليمان التيمي عن أبي نضرة عن ابن عباس، ورجاله ثقات وسنده صحيح، وله شواهد أخرى

(٢) وبصوت وحرف ولفظ تليق بجلاله من غير تكييف ولا تعطيل ولا ما يشبهه ما للمخلوقين، وإجماع أهل السنة على ذلك خلافاً للأشعرية.

ومن جاء التصريح منهم بإثبات ما سبق في كلامه تعالى: وائل بن داود التيمي التابعي، قال في قوله تعالى: ﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾ [النساء: ١٦٤]: "مشافهة.. مراراً"، وبنحو من ذلك جاء عن نوح بن أبي مريم، كذا في (السنة) لعبد الله بن الإمام أحمد (٥٤٦، ٥٤٧).. وفيها (٥٣٣، ٥٣٤) عن أبيه أحمد قوله - لقوم يقولون: (لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت)-: "بلى إن ربك تكلم بصوت، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت"، وقوله - بعد استشهاده بحديث ابن مسعود (إذا تكلم الله، سُمع له صوت كجرّ السلسلة على الصفوان) -: "وهذا، الجهمية تنكره؛ هؤلاء كفار يريدون أن يموتوا على الناس، من زعم أن الله لم يتكلم فهو كافر، ألا إنا نروي هذه الأحاديث كما جاءت"، يعني: إثبات بلا كيف.

يقول ابن الموصلي في مختصر صواعق ابن القيم ص ٥٠٦ بعد أن ذكر: كلام أحمد في حديث ابن مسعود الفأنت، وكلام البخاري في أحاديث تكلم الله بالصوت: "فهذان إماما أهل السنة على الإطلاق، وكلُّ أهل السنة والحديث على قولهما، وقد صرح بذلك وحكاها إجماعاً: حرب بن إسماعيل صاحب أحمد وإسحاق، وصرح به ابن أصرم النسائي، وابن حاتم المصيصي، وأبو داود السجستاني صاحب السنن، وابنه أبو بكر، وقد احتج الإمام أحمد بحديث ابن مسعود وغيره، وأخبر أن المنكرين لذلك هم الجهمية"، وكان ابن القيم قد ساق المزيد من الأحاديث المثبتة للصوت، وذكر إنكار أحمد والبخاري لمن نفي الصوت والحرف، وأهما قد ساقا في ذلك الأحاديث، كما ذكر تصريح ابن القاسم صاحب مالك في رسالته في السنة: من أن الله يتكلم بصوت، وتصريح ابن سالم شيخ سهل التنستري، وابن خزيمة، والسجزي، والظلمنكي.

وعن أحمد من رواية يعقوب بن يحنان قوله - وقد سئل عنم زعم أن الله لم يتكلم بصوت؟ -: "بلى يتكلم بصوت"، كذا في طبقات الحنابلة ١ / ٤١٥.. وأخرج الخلال عن المروزي قال: "سمعت أحمد - وقد قيل له: إن عبد الوهاب قد تكلم وقال: (من زعم أن الله كلم موسى بلا صوت فهو جهمي، عدو الله وعدو الإسلام) - فتبسم الإمام أحمد وقال: (ما أحسن ما قال!)؛ عافاه الله" .. وقال أبو يعلى في (المسائل والرسائل): "وقد نص أحمد في رواية الجماعة على إثبات الصوت" .. كما ذكر التميمي في اعتقاد أحمد ص ١٢٤ قوله: "وأن الله تكلم بالصوت والحرف".

ومن أثبت الحرف والصوت الحارث المحاسبي ت ٢٤٣، نقل ذلك عنه الكلاباذي في كتابه (التعرف لمذهب أهل التصوف)، وفيه في الباب العاشر ص ٥٣ تحت عنوان (اختلافهم في الكلام ما هو؟)، ما نصه: "وقالت طائفة منهم: كلام الله حرف وصوت، وأنه لا يُعرف كلامه إلا بذلك، مع إقرارهم أنه صفة لله في ذاته غير مخلوق، وهذا قول الحارث المحاسبي" إ.هـ.

وللإمام البخاري ت ٢٥٦ في (خلق أفعال العباد) ما نصه: "ويُذكر عن النبي ﷺ: أن الله ينادي بصوتٍ يسمعه من بُعد كما يسمعه من قُرب، فليس هذا لغير الله"، قال: "وفي هذا دليل أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق، لأن صوت الله يُسمع من بُعد كما يُسمع من قُرب، وأن الملائكة يصعقون من صوته، فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ انداداً﴾ [البقرة: ٢٢]، فليس لصفة الله ند ولا مثل، ولا يوجد شيء من صفاته في المخلوقين" إ.هـ.

وللإمام ابن سريج ت ٣٠٣ فيما نقله عنه ابن القيم في اجتماع الجيوش ص ١٧٤، قوله - بعد أن سرد جملة من صفات الله الثابتة له في القرآن والسنة، وذكر (الحيء والإتيان والفوقية) وغيرها -: "وإثبات الكلام بالحرف والصوت وباللغات والكلمات والسور".

ونذكر ممن نص على هذا: البرهاري إمام أهل السنة في عصره ت ٣٢٩، قال في كتابه شرح السنة: "والقرآن كلام الله وتترُّله ونوره، وليس بمخلوق، لأن القرآن من الله وما كان من الله فليس بمخلوق، هكذا قال مالك وأحمد والفقهاء قبلهما وبعدهما"، ثم ذكر أن من السنة: "الإيمان بأن الله هو الذي كلم موسى يوم الطور، وموسى يسمع من الله الكلام بصوت وقع في مسامعه منه، لا من غيره، فمن قال غير هذا فقد كفر بالله العظيم".

أئمة أهل السنة بمختلف العصور المتعاقبة على إثبات الحرف والصوت :

وللآجري الإمام الحافظ الشافعي ت ٣٦٠ قوله في الشريعة ص ٢٨٨: "من زعم أن الله لم يكلم موسى فقد رد نص القرآن وكفر بالله العظيم، فإن قال منهم قائل: إن الله خلق كلاماً في الشجرة فكلم به موسى، قيل له: هذا هو الكفر، لأنه يزعم أن الكلام مخلوق وأن مخلوقاً يدعى الربوبية، وهذا من أقبح القول وأسمجه، وقيل له: يا ملحد، هل يجوز لغير الله أن يقول: (إني أنا الله)؟، نعوذ بالله أن يكون قائل هذا مسلماً، هذا كافر يستتاب فإن تاب ورجع عن مذهبه السوء وإلا قتله الإمام، فإن لم

يقتله الإمام ولم يستتبه وعلم منه أن هذا مذهبه، هُجر ولم يُكَلِّمْ ولم يُسَلِّمْ عليه، ولم يُصَلِّ خلفه، ولم تقبل شهادته، ولم يزوجه مسلماً كريمة.. ويقول شيخ الإسلام الهروي ت ٤٨١، في كتابه (ذم الكلام وأهله) ١٣٦ / ٥ - كالمستنكر على الأشاعرة نفهم للحرف والصوت: "ثم قالوا ليس له صوت ولا حروف".

وللأصبهاني إمام الشافعية في وقته ت ٥٣٥، في كتابه (الحجة) ٥١٥ / ٢ - وبنحوه ٣١٢ / ٢ - وتحت عنوان: (الدليل على أن القرآن منزل وأنه ما يقرؤه القارئ - خلافاً لمن يقول: كلام الله ليس بمترل ولا حرف ولا صوت) -: قوله معلقاً: "إن قيل: (المتكلم بحرف وصوت يحتاج إلى أدوات الكلام)، فقل: (عدم أداة الكلام لا يمنع من ثبوت الكلام، كما أن عدم آلة العلم لا يمنع من ثبوت العلم).. ثم ذكر "قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، والمسموع إنما هو الحرف والصوت، لأن المعنى لا يُسمع، بل يُفهم، يقال في اللغة: (سمعتُ الكلام وفهمتُ المعنى)، فلما قال: (حتى يسمع)، دل على أنه حرف وصوت.. وقوله: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجَنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصَتُوا﴾ [الأحقاف: ٢٩]، وإنما يُنصت إلى الحروف والأصوات.. وقوله: ﴿قُلْ لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن﴾ [الإسراء: ٨٨]، وهذا عند جميع أهل اللغة إشارة إلى شيء حاضر، وما في النفس لا يصح الإشارة إليه، ولأن الله قد تحدى العرب بأن يأتوا بمثله، ولا يتحداهم إلا بما سمعوه من الحرف والصوت".!هـ.

وقد سبق أن ذكرنا له قوله في الحجة ١ / ٤٢٩: "القرآن كلام الله مترل غير مخلوق، منه بدا وإليه يعود، تكلم به في القدم بحرفٍ وصوت، حرفٌ يكتب وصوتٌ يُسمع ومعنى يُعلم، وقالت المعتزلة: القرآن مخلوق، وقالت الأشعرية: كلام الله ليس بحرف ولا صوت، وإنما هو معنى قائم في نفسه لم يترل على نبينا ولا على غيره، وما نقرأه هو عندهم مخلوق، فالدلالة على بطلان قول المعتزلة - وكذا الأشعرية النافين عن كلامه تعالى اللفظ، والمنكرين أن يكون بصوت وحرف -:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُنَا لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، فأخبر تعالى أنه كَوّن الأشياء بـ (كن)، فلو كانت (كن) مخلوقة لاحتاجت إلى (كن) أخرى تُخلق بها، وأخرى إلى أخرى إلى مالا نهاية، فيُفضي إلى قدم المخلوقات.. وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرِهِ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، والمسموع إنما هو الحرف والصوت لا المعنى، ولأن الاستجارة إنما حصلت للمشركين بشرط استماع كلام الله، فلو كان ما سمعوه من النبي ليس بكلام الله لم تحصل الاستجارة لهم.. وقوله: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ [القصص: ٣٠]، والنداء عند جميع أهل اللغة لا يكون إلا بحرف وصوت"، إلى أن قال: "وقد أجمع أهل العربية أن ما عدا الحروف والأصوات ليس بكلام حقيقة.. إلى آخر ما سبق أن نقلناه عنه في مقدمة الكتاب.

وفي قصة حكاها الذهبي في العلو ص ١٩٤ عن مناظرة جرت بين الإمام القدوة أبي البيان محمد بن محفوظ اللغوي ت ٥٥١ ورجل يُدعى ابن تميم، قال له الشيخ بعد كلام جرى بينهما: "ويحك؛ الحنابلة إذا قيل لهم: (ما الدليل على أن القرآن بحرف وصوت؟)، قالوا: (قال الله كذا وقال رسوله كذا.. وسرد الشيخ الآيات والأخبار)، وأنتم إذا قيل لكم: (ما الدليل على أن القرآن معنى قائم في النفس؟)، قلتم: (قال الأخطل: إن الكلام لفي الفؤاد)؛ ما هذا الأخطل؟! نصراني خبيث، بنيتم مذهبكم على بيت شعر من قوله وتركنم الكتاب والسنة!".

علق الذهبي يقول: "نعم.. يكفي المسلم - في مسألة الكلام- أن يؤمن بالقرآن العظيم وأنه كلام الله غير مخلوق، وأنه عين ما تكلم به، فهو منشيه ومبتديه، مع اعترافنا بأن تلاوتنا له وأصواتنا وتلفظنا به مخلوق، وتكلمُ الرب به صفةً من صفاته التي من لوازم ذاته المقدسة، فلا يُعلم كيفية ذلك، وكلمات الله لا تنفذ ولو كان البحر مداداً لها ويمده من بعده سبعة أبحر، فكلامه من علمه وعلمه لا يتناهى، فلا نُحيط بشيء من علمه إلا بما شاء".!هـ.

دليل آخر: وقال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ. لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ. وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص]، فكيف يكون القرآن مخلوقاً وأسماء الله في القرآن؟! هذا يوجب أن

ولأبي محمد عبد القادر الجبلاي ت ٥٦١ في كتابه الغنية ص ٧٧ وما بعدها، قوله - بعد حديث مستفيض عن صفة الكلام وأن القرآن غير مخلوق -: "ونعتقد أن القرآن حروف مفهومة وأصوات مسموعة، لأن بها يصير الأخرس والساكت متكلماً ناطقاً، وكلام الله لا ينفك عن ذلك، فمن جحد ذلك فقد كابر حسه وعميت بصيرته، قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾، ﴿حَمٌ﴾، ﴿طَسْمٌ تَلِكْ﴾ آيات الكتاب ﴿الشعراء: ١﴾ فقد ذكر حروفاً وكنى عنها بالكتاب.. إلى أن قال بعد أن ساق الأدلة على كل هذا: "وهذه الآيات والأخبار تدل على أن لكلام الله صوت لا كصوت آدميين.. وكما أن علمه وقدرته وبقية صفاته لا تشبه صفات آدميين، فكذلك صوته، وقد نص أحمد على إثبات الصوت في رواية جماعة من الأصحاب خلاف ما قالت الأشعرية من أن كلام الله معنى قائم بنفسه، والله حسيب كل مبتدع ضال، فالله لم يزل متكلماً وقد أحاط كلامه بجميع معاني الأمر والنهي والاستخبار".

ومن أثبت الصوت والحرف في كلام الله مترهاً الله عن الشبيه: تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ت ٦٠٠، قال في كتابه (الاقتصاد في الاعتقاد): "ونعتقد أن الحروف المكتوبة والأصوات المسموعة: عين كلام الله لا حكاية ولا عبارة.. ومن أنكر أن يكون حروفاً فقد كابر وأتى بالبهتان، وروى الترمذي من طريق ابن مسعود: (من قرأ حرفاً من كتاب الله فله عشر حسنات).. ثم ساق الأدلة في ذلك إلى أن قال: "وأجمع أئمة السلف والمقتدى بهم من الخلف على أنه غير مخلوق، ومن قال: (مخلوق)، فهو كافر"، قال: "وقول القائل بأن الحرف والصوت لا يكون إلا من مخارج: باطل ومحال، قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لَجَنَّهُمْ هَلْ امْتَلَأْتُمْ وَقَوْلْ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]، وقال إخباراً عن السماء والأرض: ﴿آتَيْنَا طَانِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، فحصل القول من غير مخارج ولا أدوات.. وشيخ حنابلة عصره أبو الفرج المقدسي ت ٦٨٢، قال في (جزء في امتحان السني من البدعي): "أهل السنة والجماعة - السلف الصالح وأئمة المسلمين - يعتقدون: أن الله تكلم بالقرآن بحرف وصوت، سمعه منه جبريل، ومحمد عليهما السلام سمعه من جبريل بصوت جبريل، والصحابة سمعوا القرآن من النبي بصوته، فالكلام المتلو هو كلام الله، وأما الصوت فهو صوت القارئ، لذا قال السلف: (الكلام كلام الباري والصوت صوت القاري)".

وكذا الحافظ ابن رجب الحنبلي ت ٧٩٥، قال في رده على من أنكر على الحافظ عبد الغني المقدسي إثباته الصوت لله، وأن هذا مخالف لمعتقد الإمام أحمد: "وأما إنكار إثبات الصوت عن الإمام الذي ينتمي إليه الحافظ، فمن أعجب العجب، وكلامه - أي: أحمد - في إثبات الصوت كثير جدًّا، ثم ذكر الآثار في ذلك، كذا في الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٢٤٤.. ومن قبله ابن أبي العز الحنفي ت ٧٩٢، قال في شرح الطحاوية ص ١٠٧ وقد ذكر افتراق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال، قال: "وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وهو متكلم به بصوت يُسمع، وإن نوع الكلام قديم وإن لم يكن صورة المعين قديماً، وهو المأثور عن أئمة الحديث والسنة"، وقد نقله ملا على القاري ولم يُبعثه بشيء.

بل إنه "لم يُنقل عن أحد من أئمة السلف أنه قال: إن الله يتكلم بلا صوت أو بلا حرف، ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت أو بحرف، كما لم يقل أحد منهم: إن الصوت الذي سمعه موسى قديم، ولا أن ذلك النداء قديم، ولا قال أحد منهم: إن هذه الأصوات المسموعة من القراء هي الصوت الذي تكلم الله به، بل الآثار مستفيضة عنهم بالفرق بين الصوت الذي يتكلم الله به وبين أصوات العباد" كذا نص عليه ابن قزاز في رسالته (الأشاعرة في ميزان أهل السنة) ص ٤٨٣

تكون أسماء الله مخلوقة، ولو كانت أسماؤه مخلوقة لكانت وحدانيته مخلوقة، وكذلك علمه وقدرته، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

دليل آخر:

وقد قال الله تعالى: ﴿تبارك اسم ربك﴾ [الرحمن: ٧٨] ولا يقال لمخلوق (تبارك)، فدل هذا على أن أسماء الله غير مخلوقة.

وقال: ﴿ويبقى وجه ربك﴾ [الرحمن: ٢٧].. فكما لا يجوز أن يكون وجه ربنا مخلوقاً، فكذلك لا يجوز أن تكون أسماؤه مخلوقة.

دليل آخر: وقد قال الله تعالى: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط﴾ [آل عمران: ١٨] ولا بد أن يكون شهد بهذه الشهادة، وسمعتها من نفسه؛ لأنه إن كان سمعتها من مخلوق فليست شهادة له، وإذا كانت شهادة له وقد شهد بها فلا يخلو أن يكون شهد بها قبل كون المخلوقات؛ أو بعد كون المخلوقات.

فإن كان شهد بها بعد كون المخلوقات؛ فلم يسبق شهادته لنفسه بإلهية الخلق، وكيف يكون ذلك كذلك؟ وهذا يوجب أن التوحيد لم يكن يشهد به شاهد قبل الخلق، ولو استحالت الشهادة بالوحدانية قبل كون الخلق لاستحال إثبات التوحيد ووجوده، وأن يكون واحداً قبل الخلق؛ لأن ما يستحيل الشهادة عليه فمستحيل.. وإن كانت شهادته لنفسه قبل الخلق بالتوحيد فقد بطل أن يكون كلام الله تعالى مخلوقاً؛ لأن كلام الله شهادته.

دليل آخر:

ومما يدل عليه بطلان قول الجهمية، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق: أن أسماء الله من القرآن، وقد قال الله - سبحانه - : ﴿سبح اسم ربك الأعلى. الذي خلق فسوى﴾ [الأعلى: ١- ٢] ولا يجوز أن يكون ﴿سبح اسم ربك العلي. الذي خلق فسوى﴾ مخلوقاً، كما لا يجوز أن يكون (جد ربنا) مخلوقاً، قال الله تعالى: قال تعالى: ﴿وأنه تعالى جد ربنا﴾ [الجن: ٣]، وكما لا يجوز أن تكون عظمته مخلوقة كذلك لا يجوز أن يكون كلامه مخلوقاً.

دليل آخر: وقد قال الله تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء﴾ [الشورى: ٥١] فلو كان كلام الله لا يوجد إلا مخلوقاً في شيء مخلوق؛ لم يكن لاشتراط هذه الوجوه معنى؛ لأن الكلام قد سمعه جميع الخلق ووجدوه - بزعم الجهمية - مخلوقاً في غير الله تعالى، وهذا يوجب إسقاط مرتبة النبيين صلوات الله عليهم أجمعين.



ويجب عليهم إذا زعموا أن كلام الله لموسى خلقه في شجرة^(١)؛ أن يكون من سمع كلام الله عز وجل من ملك أو من نبي أتى به من عند الله، أفضل مرتبة من سماع الكلام من موسى؛ لأنهم سمعوه من نبي ولم يسمعه موسى من الله عز وجل، وإنما سمعه من شجرة، وأن يزعموا أن اليهودي إذا سمع كلام الله من النبي ﷺ أفضل مرتبة في هذا المعنى من موسى عليه السلام؛ لأن اليهودي سمعه من نبي من أنبياء الله، وموسى سمعه مخلوقاً في شجرة، ولو كان مخلوقاً في شجرة لم يكن مكلماً لموسى من وراء حجاب؛ لأن من حضر الشجرة من الجن والإنس قد سمعوا الكلام من ذلك المكان، وكان سبيل موسى وغيره في ذلك سواء في أنه ليس كلام الله له من وراء حجاب.

مسألة:

ثم يقال لهم: إذا زعمتم أن معنى أن الله خلق موسى أنه خلق كلاماً كلمه به في الشجرة وقد خلق الله عندكم في الذراع كلاماً؛ لأن الذراع قالت لرسول الله ﷺ: (لا تأكلني فإني مسمومة)^(٢)، فيلزمكم أن ذلك الكلام الذي سمعه النبي ﷺ كلام الله تعالى، فإن استحال أن يكون الله تكلم بذلك الكلام المخلوق، فما أنكرتم من أنه يستحيل أن يخلق الله عز وجل كلامه في شجرة؛ لأن الكلام المخلوق لا يكون كلاماً لله.

فإن كان كلام الله وكان معنى أن الله تكلم عندكم: أنه خلق الكلام؛ فيلزمكم أن يكون الله متكلماً بالكلام الذي خلقه في الذراع، فإن أجابوا إلى ذلك؛ قيل لهم: فالله تعالى على قولكم هو القائل: (لا تأكلني فإني مسمومة).. تعالى الله عن قولكم وافترائكم عليه علواً كبيراً.

وإن قالوا: لا يجوز أن يكون كلام الله مخلوقاً في ذراع، قيل لهم: وكذلك لا يجوز أن يكون كلام الله مخلوقاً في شجرة.

ثم يُسألون عن الكلام الذي أنطق الله تعالى به الذئب لما أخبر عن نبوة النبي ﷺ.. فيقال لهم: إذا كان الله عز وجل يتكلم بكلام خلقه في غيره، فما أنكرتم أن يكون الكلام الذي سمعه من الذئب كلاماً لله، ويكون إعجازه يدل على أنه كلام الله، وفي هذا ما يجب عليهم أن الذئب لم يتكلم به، وأنه كلام الله تعالى؛ لأن كون الكلام من الذئب معجز؛ كما أن كونه من الشجرة معجز؛ فإن كان الذئب متكلماً بذلك الكلام المنقول، فما أنكرتم أن الشجرة متكلمة بالكلام إن كان خلق في الشجرة، وأن يكون المخلوق فيه قال: (يا موسى إني أنا الله).. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

(١) وقد ادعت ذلك تبعاً للجهمية وتبنته: طائفة الماتريدية.

(٢) الحديث رواه البخاري (٢٦١٧) ومسلم (٢١٩٠) وأبو داود (٤٥١٢) وأحمد (١/٣٠٥).

ثم يقال لهم: إذا كان كلام الله عز وجل مخلوقاً في غيره عندكم، فما يُؤمّنكم أن يكون كل كلام تسمعوناه مخلوقاً في شيء، وهو حق.. أن يكون كلاماً لله - سبحانه -؟.. فإن قالوا: لا تكون الشجرة متكلمة؛ لأن المتكلم لا يكون إلا حيّاً.. قيل لهم: ولا يجوز خلق الكلام في شجرة؛ لأن من خلق الكلام فيه لا يكون إلا حيّاً، فإن جاز أن يخلق الكلام فيما ليس بحيٍّ فلم لا يجوز أن يتكلم من ليس بحيٍّ.

ويقال لهم: لم لا قلت: إنه يقول من ليس بحيٍّ؛ لأن الله عز وجل أخبر أن السماوات والأرض: ﴿قالنا أتينا طائعين﴾ [فصلت: ١١].

مسألة:

ثم يقال لهم: أليس قد قال الله ، لإبليس: ﴿وإن عليك لعنتي إلى يوم الدين﴾ [ص: ٧٨]؟.. فلا بد من نعم.. قيل لهم: فإذا كان كلام الله مخلوقاً وكانت المخلوقات فانيات؛ فيلزمكم إذا أفنى الله عز وجل الأشياء أن تكون اللعنة على إبليس قد فنيت، فيكون إبليس غير ملعون، وهذا ترك لدين المسلمين، ورُدُّ لقوله تعالى: ﴿وإن عليك لعنتي إلى يوم الدين﴾ [ص: ٧٨].

وإذا كانت اللعنة باقية على إبليس إلى يوم الدين - وهو يوم الجزاء، وهو يوم القيامة - لأن الله تعالى قال: ﴿مالك يوم الدين﴾ [الفاحة: ٤] يعني: يوم الجزاء، ثم هي أبداً في النار، واللعنة كلام الله وهو قوله: (عليك لعنتي).. فقد وجب أن يكون الله ، لا يجوز عليه الفناء، وأنه غير مخلوق؛ لأن المخلوقات يجوز عليها العدم، فإذا لم يجز ذلك على كلام الله عز وجل فهو غير مخلوق.

ثم يقال لهم: إذا كان (غضب الله) غير مخلوق، وكذلك (رضاه وسخطه)، فلم لا قلت إن (كلامه) غير مخلوق؟ ومن زعم أن غضب الله مخلوق لزمه أن غضب الله وسخطه على الكافرين يفنى، وأن رضاه عن الملائكة والنبين يفنى، حتى لا يكون راضياً عن أوليائه ولا سائحاً على أعدائه، وهذا هو الخروج عن الإسلام^(١).

(١) كل هذا وما سبقه وما سيلحق به، على نحو ما هو ردُّ مفحم على الجهمية والمعتزلة، هو كذلك ردُّ مفحم على الأشعرية الذين عطلوا صفة كلامه تعالى اللفظي

مسألة:

ويقال: خبرونا عن قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].. أتزعمون أن قوله للشيء: (كن) مخلوق، مراداً لله؟.. فإن قالوا: لا، قيل لهم: فما أنكرتم أن يكون كلام الله الذي هو القرآن غير مخلوق، كما زعمتم أن قول الله للشيء: (كن) غير مخلوق.

وإن زعموا أن قول الله للشيء: (كن) مخلوق.. قيل لهم: فإذا زعمتم أنه مخلوق، مراداً؛ فقد قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]؛ فيلزمكم أن قوله تعالى للشيء: (كن) قال له: (كن).. وفي هذا ما يجب أحد أمرين:

إما أن يكون قول الله لغيره: (كن) غير مخلوق، أو يكون لكل قول قولاً لا إلى غاية وذلك محال.. فإن قالوا: إن لله قولاً غير مخلوق.. قيل لهم: فما أنكرتم أن تكون إرادة الله للإيمان غير مخلوقة.

ثم يقال لهم: ما العلة التي إنما قلت إن قول الله للشيء: (كن) غير مخلوق؟.. فإن قالوا: لأن القول لا يقال له: (كن).. فيقال لهم: القرآن غير مخلوق؛ لأنه قول الله، والله لا يقول لقوله: (كن).

مسألة في الرد على الجهمية:

ويقال لهم: أليس لم يزل الله عالماً بأوليائه وأعدائه؟.. فلا بد من نعم. قيل لهم: فهل تقولون إنه لم يزل مريداً للفرقة بين أوليائه وأعدائه؟ فإن قالوا: (نعم)، قيل لهم: فإذا كانت إرادة الله لم تزل فهي غير مخلوقة، وإذا كانت إرادته غير مخلوقة فلم لا قلت إن كلامه غير مخلوق؟.

وإن قالوا: (لا)، نقول: لم يزل مريداً للفرقة بين أوليائه وأعدائه، زعموا أن الله لا يريد الفرقة بين أوليائه وأعدائه، ونسبوه - سبحانه - إلى النقص؛ تعالى عن قول القدرية علواً كبيراً.

مسألة:

ويقال لهم: إن الشيء المخلوق إما أن يكون بدءاً من الأبدان، شخصاً من الأشخاص؛ أو يكون نعتاً من نعوت الأشخاص.

فلا يجوز أن يكون كلام الله شخصاً؛ لأن الأشخاص يجوز عليها الأكل والشرب والنكاح، ولا يجوز ذلك على كلام الله تعالى.. ولا يجوز أن يكون كلام الله نعتاً لشخص مخلوق؛ لأن النعوت لا تبقى طرفة عين؛ لأنها لا تحمل البقاء، وهذا يوجب أن يكون كلام الله قد فني ومضى.



فلما لم يجوز أن يكون شخصاً ولا نعتاً لشخص لم يجوز أن يكون مخلوقاً، على أن الأشخاص يجوز أن تموت.. فمن يُثبت كلام الله شخصاً مخلوقاً لزمه أن يجوز الموت على كلام الله عز وجل، وذلك ما لا يجوز.

وأيضاً فلا يجوز أن يكون كلام الله مخلوقاً في شخص مخلوق، كما لا يجوز أن يكون نعتاً لشخص مخلوق، ولو كان مخلوقاً في شخص ككلام الإنسان مفعولاً فيه، كان لا يمكن التفريق بين كلام الله وكلام الخلق إذا كانا مخلوقين في شخص مخلوق، كما لا يجوز أن يكون علمه مخلوقاً في شخص مخلوق. **ويقال لهم أيضاً:** لو كان كلام الله مخلوقاً لكان جسماً أو نعتاً لجسم، ولو كان جسماً لجاز أن يكون متكلماً، والله قادر على قلبهما، وفي هذا ما يلزمهم، ويجب عليهم أن يجوزوا أن يقلب الله القرآن إنساناً أو جنياً أو شيطاناً، تعالى الله عز وجل أن يكون كلامه كذلك.

ولو كان نعتاً لجسم كالنعوت؛ فالله قادر على أن يجعلها أجساماً، فكان يجب على الجهمية أن يجوزوا أن يجعل الله القرآن جسماً متجسداً، يأكل ويشرب، وأن يجعله إنساناً ويميته، وهذا ما لا يجوز على كلام الله، تعالى عن ذلك.



الفصل الثاني

في ذكر الرواية في القرآن

قال أبو بكر^(١): أتيت أنا والعباس بن عبد العظيم العنبري^(٢)، أبا عبد الله أحمد بن حنبل؛ فسأل العباسُ أبا عبد الله أحمد بن حنبل - رحمه الله - فقال له: قوم هاهنا قد حدّثوا؛ يقولون: (القرآن لا مخلوق ولا غير مخلوق)^(٣).. فقال: هؤلاء أضّر على الناس من الجهمية الذين يقولون: (ويلكم!؛ فإن لم تقولوا ليس بمخلوق فقولوا: مخلوق).. قال أبو عبد الله: هؤلاء قوم سوء.. فقال العباس: ما تقول يا أبا عبد الله؟ فقال: (الذي أعتقد وأذهب إليه ولا أشك فيه: أن القرآن غير مخلوق).

ثم قال: (سبحان الله ومن يشك في هذا؟!).

ثم تكلم أبو عبد الله مستعظماً للشك في ذلك، فقال: سبحان الله أفي هذا شك؟! قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقال: ﴿الرَّحْمَنُ. عِلْمُ الْقُرْآنِ. خَلْقُ الْإِنْسَانِ﴾ [الرحمن: ١-٣]، ففرّق بين الإنسان وبين القرآن، فقال: (عَلَّمَ) (خَلَقَ).. فجعل يعيدها (عَلَّمَ) (خَلَقَ)؛ أي فرّق بينهما!.

قال أبو عبد الله: والقرآن علم الله، ألا تراه يقول: (علم القرآن) والقرآن فيه أسماء الله عز وجل، أي شيء يقولون؟ ألا يقولون: (إن أسماء الله غير مخلوقة، لم يزل الله قديراً عليمًا عزيزاً حكيمًا سميعاً

(١) يبدو أنه أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي الحنط المقي، مولى واصل الأحذب، قيل: اسمه محمد، وقيل: شعبة، وقيل غير ذلك، والصحيح: أن اسمه كنيته.. روى عن: أبيه، وأبي إسحاق السبيعي، وأبي حصين عثمان بن عاصم، وعبد العزيز بن رفيع، وغيرهم.. وروى عنه: سفيان الثوري وأحمد وابن معين وابنا أبي شيبة والوراق وغيرهم.. كان إماماً كبيراً عالماً عاملاً حجة من كبار أهل السنة، وكان يقول: (من زعم أن القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق عدوٌّ لله لا نجالسه ولا نكلمه).. ت١٩٣.

(٢) هو من أهل الاتباع وقد عاصر محنة الإمام أحمد في فتنه خلق القرآن، وواضح من كلام الأشعري أنه ممن حرصوا على توضيح كل ما يتعلق بمسألة خلق القرآن وأنه ممن دافعوا عن مذهب السلف في هذه القضية.. ينظر الإبانة د: فوقية توفيق ص٢٩٢.

(٣) هم الواقفة، وهم فرقة ضالة من فرق الجهمية وقفت وشككت في كلام الله وقالت: (لا نقول مخلوق ولا غير مخلوق).. وقد ردّ عليهم الإمام أحمد كما في (السنة) من رواية الخلال (١٧٩٩) بقوله - عندما سُئل عما يعتقدونه -: "هم أشدّ تريباً -أي: تريباً- على الناس من الجهمية، وهم يشككون الناس، وذلك أنّ الجهمية قد بان أمرهم، وهؤلاء إذ قالوا عن الله: (لا يتكلم)، استمالوا العامة، إنما هذا يصير إلى قول الجهمية".. ويقول بحق من قال: (القرآن كلام الله) ويسكت: "هذا شك، لا!؛ حتى يقول: غير مخلوق"، وقوله: "من شك فقد كفر"، وقوله: "فلسنا نشك أن أسماء الله غير مخلوقة، ولسنا نشك أن علم الله غير مخلوق، والقرآن من علم الله وفيه أسماء الله، لا نشك أنه غير مخلوق وهو كلام الله، ولم يزل الله متكلماً كذا في الإبانة لابن بطّة ٣/ ٣٢٢، وغيره.



بصيراً؟)، لسنا نشك أن أسماء الله عز وجل غير مخلوقة، لسنا نشك أن علم الله عز وجل غير مخلوق، فالقرآن من علم الله وفيه أسماء الله، فلا نشك أنه غير مخلوق، وهو كلام الله عز وجل، ولم يزل به متكلماً.

ثم قال: وأيُّ كفر أكفر من هذا؟ وأي كفر أشد من هذا؟ إذا زعموا أن القرآن مخلوق فقد زعموا أن أسماء الله مخلوقة، وأن علم الله مخلوق، ولكن الناس يتهاونون بهذا ويقولون، إنما يقولون: القرآن مخلوق ويتهاونون به ويظنون أنه هين، ولا يدرون ما فيه وهو الكفر، وأنا أكره أن أبوح بهذا لكل أحد، وهم يسألون وأنا أكره الكلام في هذا، فبلغني أنهم يدعونني أني أمسك.

فقلت له: فمن قال القرآن مخلوق ولا يقول إن أسماء الله مخلوقة ولا علمه ولم يزد على هذا، أقول: هو كافر؟.. فقال أحمد: هكذا هو عندنا.

ثم قال أبو عبد الله: نحن لا^(١) نحتاج أن نشك في هذا القرآن، عندنا فيه أسماء الله وهو من علم الله، فمن قال: إنه مخلوق فهو عندنا كافر.

فجعلتُ أردد عليه، فقال لي العباس - وهو يسمع - سبحان الله أما يكفيك دون هذا.. فقال أبو عبد الله: بلى.

وذكر الحسين بن عبد الأول، قال: سمعت وكيعاً يقول: من قال: القرآن مخلوق فهو مرتد يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.

وذكر محمد بن الصباح البزار^(٢)، قال: حدثنا علي بن الحسين بن شعبان، قال: سمعت ابن المبارك يقول: إنا نستطيع أن نحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية. قال محمد: نقول: نخاف أن نكفر ولا نعلم.

وذكر هارون بن إسحاق الهمداني^(٣) عن أبي نعيم، عن سليمان بن عيسى القاري^(٤)، عن سفيان الثوري رحمه الله قال: قال لي حماد بن أبي سليمان: أبلغ أبا حنيفة أني منه بريء؟ قال سليمان: ثم قال سفيان؛ لأنه كان يقول القرآن مخلوق.. وحاشى الإمام الأعظم أبو حنيفة - رحمه الله - من هذا القول، بل هو زور وباطل، فإن أبا حنيفة من أفضل أهل السنة^(٥).

(١) ورد في بعض مخطوطات الكتاب بدون ذكر (لا) هذه.. فيكون الكلام على الاستفهام الذي يفيد النفي
(٢) الدولاوي، ويكنى بأبي جعفر وكان قد نزل باب الكرخ ومات سنة ٢٢٧ ينظر طبقات ابن سعد ٧/ ٣٤٢ والتاريخ الكبير للبخاري ١٠/ ١١٨.

(٣) روى عن محمد بن عبد الوهاب أخي فضيل بن عبد الوهاب.. ينظر الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/ ٢٤٩.
(٤) من المحدثين ورد ذكره في التاريخ الكبير للبخاري ٤/ ٣٠، وينظر الإبانة بتحقيق د. فوقية ٢/ ٢٩٤، وينظر هنالك بقية تراجم من ذكرهم الأشعري.

(٥) ولعل الذي ساعد على ترويح هذا الكلام هو أن عمر بن حماد بن أبي حنيفة قد قال هذا القول ونسبه إلى آباءه قائلاً: (القرآن مخلوق، وهو رأيي ورأي آبائي) لكن رده بشر بن الوليد وقال: (أما رأيك فنعم، وأما رأي آباءك فلا).. وقد كان

وذكر سفيان بن وكيع قال: سمعت عمر بن حماد بن أبي سليمان قال: أخبرني أبي قال: الكلام الذي استتاب فيه ابن أبي ليلى أبا حنيفة هو قوله: (القرآن مخلوق)، قال: فتاب منه وطاف به في الخلق، قال أبي: فقلت له كيف صرت إلى هذا؟، قال: خفت والله أن يقدم عليّ فأعطيته التقيّة.

وذكر هارون بن إسحاق قال: سمعت إسماعيل بن أبي الحكم يذكر عن عمر بن عبيد الطنافسي أن حماد - يعني ابن أبي سليمان - بعث إلى أبي حنيفة: (أني بريء مما تقول، إلا أن تتوب)، وكان عنده ابن أبي عقبة، قال: فقال: أخبرني جارك أن أبا حنيفة دعاه إلى ما استتيب منه بعد ما استتيب.. وهذا كذب محض على أبي حنيفة رحمه الله.. وذكر عن أبي يوسف قال: ناظرت أبا حنيفة رحمه الله شهرين حتى رجع عن خلق القرآن.

وقال سليمان بن حرب: القرآن غير مخلوق، وأخذته من كتاب الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم﴾ [آل عمران: ٧٧] وكلام الله ونظيره واحد، يعني غير مخلوق.

وذكر الحسين بن عبد الأول، قال: حدثنا محمد بن الحسن ابن أبي يزيد الهمداني عن عمرو بن قيس الملائي، عن أبي قيس المديني، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: (فضل كلام الله عز وجل على سائر الكلام كفضل الله على خلقه)^(١)، فهذا يُثبت أن القرآن كلام الله عز وجل وما كان كلاماً لله لم يكن خلقاً لله، وقد بين الله أن القرآن كلامه بقوله عز وجل: ﴿حتى يسمع كلام الله﴾ [التوبة: ٦]، ودل على ذلك في مواضع من كتابه العزيز، وقد قال الله تعالى مخبراً أن الله كلم موسى تكليماً.

وروى وكيع عن الأعمش عن خيثمة، عن عدى بن حاتم، قال: قال رسول الله ﷺ: (ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان)^(٢).

ومما يبين أن الله عز وجل متكلم، وأن له كلاماً: ما رواه عفان، قال: ثنا حماد بن سلمة عن الأشعب الحداني عن شهر بن حوشب قال: (فضل كلام الله عز وجل على سائر الكلام كفضل الله على خلقه).

المعتزلة الذين اعتنقوا هذا المذهب يروجون لذلك بأن ينحلوه رجالاً ذوي مكانة وعلم وفقه كأبي حنيفة، وهو في حقيقة الأمر لا أساس له من الصحة.. ولا تستبعد. فوقية أن يكون اسمه اختلط بمشابه له في الاسم واللقب.. ينظر: (أبو حنيفة) لحمد أبو زهرة ص ٢٠١ وما بعدها، والرد على الجهمية ص ٣٧٢ والعقيدة الطحاوية ص ١١٤، وينظر ص ١٦٣، ٢٧٨ وهامش (الإبانة) ٢ / ٩٨٤ بتحقيق أبي عمرو محمد ريجان، وبتحقيق د فوقية ص ٢٩٤.

(١) ضعيف مرسل.. أخرجه الترمذي (٢٩٢٧) والدارمي (٣٣٥٦) وهو في الضعيفة (١٣٣٥) وضعيف الجامع، ولعل الصواب وقفه على شهر بن حوشب، أو أبي عبد الله السلمي.

(٢) متفق عليه.. رواه البخاري (٦٥٣٧، ٦٥٣٩)، ومسلم (١٠١٦، ٢٨٧٦)

وروى يعلى بن المنهال السعدي، قال: حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي، قال: ثنا الجراح بن الضحاك الكندي، عن علقمة بن مرثل، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان قال، قال رسول الله ﷺ: (أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه)^(١)، وقال: (إن فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه).. وذلك أنه منه.

وروى سعيد بن داود، قال: حدثنا أبو سفيان، عن معمر، عن قتادة: قوله تعالى: قال تعالى: ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم﴾ [لقمان: ٢٧].

وذكر هارون بن معروف قال: حدثنا جرير، عن منصور، عن هلال بن أساف، عن فروة بن نوفل وقال: كنت جارا لخباب بن الأرت، فقال لي: يا هذا تقرب إلى الله عز وجل بما استطعت فإنك لن تتقرب إلى الله بشيء أحب إليه من كلامه.

وروى عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿قرأنا عربياً غير ذي عوج﴾ [الزمر: ٢٨] قال: (غير مخلوق).. وروى الليث بن يحيى، قال: حدثني إبراهيم بن أبي الأشعث، قال: سمعت مؤمل ابن إسماعيل يحدث عن الثوري، قال: (من زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر).. وصحت الرواية عن جعفر بن محمد أن القرآن لا خالق ولا مخلوق.. وروى ذلك عن عمه زيد بن علي، وعن جده علي بن الحسين رضي الله عنهم أجمعين.

ومن قال: (إن القرآن غير مخلوق وإن من قال بخلق كافر) - من العلماء، وحملة الآثار، ونقلة الأخبار - لا يحصون كثرة، ومنهم: الحمّادان^(٢) والثوري وعبد العزيز بن أبي سلمة، ومالك بن أنس رحمه الله، والشافعي رحمه الله وأصحابه، وأبو حنيفة، وأحمد بن حنبل، والليث بن سعد، وسفيان بن عيينة، وهشام الدستوائي، وعيسى بن يونس، وحفص بن غياث، وسعيد بن عامر، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو بكر بن عياش، ووكيع، وأبو عاصم النبيل، ويعلى بن عبيد، ومحمد بن يوسف، وبشر بن الفضل، وعبد الله بن داود، وسلام بن أبي مطيع، وابن المبارك، وعلي بن عاصم، وأحمد بن يونس، وأبو نعيم، وقبيصة بن عقبة، وسليمان بن داود، وأبو عبيد القاسم بن سلام، ويزيد بن هارون، وغيرهم.

(١) صحيح.. أخرجه البخاري (٥٠٢٨) وأحمد (٥٧/١، ٦٩) وأبو داود (١٤٥٢) والترمذي (٢٩٠٨) وابن ماجه (٢١١)، (٢١٢).

(٢) حماد بن زيد من أئمة أهل زمانه ت ٩٩، وحماد بن سلمه بن دينار، وكان دائما مشغولاً بنفسه إما أن يحدث أو يصلي أو يقرأ أو يسبح ت ١٦٧.. وفي فضلها قال عبيد الله بن الحسن: "إذا طلبتم العلم فاطلبوه من الحمّادين"

ولو تتبعنا ذكر من يقول بذلك لطال الكلام بذكرهم، وفيما ذكرنا من ذلك مَقْنَع، والحمد لله رب العالمين.

وقد احتججنا لصحة قولنا: (إن القرآن غير مخلوق) من كتاب الله عز وجل، وما تضمنه من البرهان وأوضحه من البيان، ولم نجد أحداً ممن تُحمل عنه الآثار، وتُنقل عنه الأخبار، ويأتم به المؤمن من أهل العلم يقول بخلق القرآن، وإنما قال ذلك رعاع الناس، وجهال من جهالهم، لا موقع لهم.

والحججُ الذي قدمناه في ذلك يأتي على كثير من قوهم، ودفع باطلهم، والحمد لله على قوة الحق حمداً كثيراً.



الفصل الثالث

الكلام على من توقف في القرآن، وقال:

(لا أقول إنه مخلوق ولا أنه غير مخلوق)

جواب: يقال لهم^(١): لم زعمتم ذلك وقتموه؟ فإن قالوا: قلنا ذلك؛ لأن الله لم يقل في كتابه إنه مخلوق، ولا قاله رسول الله ﷺ، ولا أجمع المسلمون عليه، ولم يقل في كتابه إنه غير مخلوق، ولا قال ذلك رسول الله ﷺ، ولا أجمع عليه المسلمون، فتوقفنا لذلك، ولم نقل إنه مخلوق، ولا إنه غير مخلوق. يقال لهم: فهل قال الله تعالى لكم في كتابه توقفوا فيه ولا تقولوا: إنه غير مخلوق، وقال لكم رسول الله ﷺ توقفوا عن أن تقولوا: إنه غير مخلوق؟ وهل أجمع المسلمون على التوقف عن القول إنه غير مخلوق؟!.

فإن قالوا: نعم، فقد بُهتوا.. وإن قالوا: لا، قيل لهم: فلا توقفوا عن أن تقولوا غير مخلوق بمثل الحجة التي بها ألزمت أنفسكم التوقف.

ثم يقال لهم: ولم أيتم أن يكون في كتاب الله ما يدل على أن القرآن غير مخلوق؟! فإن قالوا: لم نجد، قيل لهم: ولم زعمتم أنكم إذا لم تجدوه في القرآن فليس بوجوده فيه؟ ثم إننا نوجدهم ذلك، ونتلو عليهم الآيات التي احتجاجنا بها في كتابنا هذا، واستدلنا بها على أن القرآن غير مخلوق، كقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وكقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ اللَّهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وكقوله: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وسائر ما احتجاجنا في ذلك من آي القرآن.

ويقال لهم: يلزمكم أن تتوقفوا في كل ما اختلف الناس فيه، ولا تُقدِّموا في ذلك على قول، فإن جاز لكم أن تقولوا ببعض تأويل المسلمين إذا دل على صحتها دليل؛ فلم لا قلتهم: إن القرآن غير مخلوق بالحجج التي ذكرناها في كتابنا هذا قبل هذا الموضوع؟!.

فإن قال قائل: حدِّثونا، أتقولون: إن كلام الله في اللوح المحفوظ؟.

قيل له: كذلك نقول؛ لأن الله تعالى قال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، فالقرآن في اللوح المحفوظ.. وهو في صدور الذين أوتوا العلم، قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].. وهو متلو بالألسنة، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: ١٦].

(١) أي: الواقعة الذين سبق الحديث عنهم بالباب الفائت.

والقرآن مكتوبٌ في مصاحفنا في الحقيقة، محفوظٌ في صدورنا في الحقيقة، متلوٌّ بألسنتنا في الحقيقة، مسموعٌ لنا في الحقيقة، كما قال تعالى: ﴿فأجره حتى يسمع كلام الله﴾ [التوبة: ٦].

مسألة:

فإن قال قائل: حدّثونا عن اللفظ بالقرآن كيف تقولون فيه؟ قيل له: القرآن يُقرأ في الحقيقة، ويُتلى، ولا يجوز أن يقال: (يُلفظ به)؛ لأن القائل لا يجوز له أن يقول: (إن كلام الله ملفوظ به)؛ لأن العرب إذا قال قائلهم: (لفظتُ باللقمة من فمي) فمعناه: رميتُ بها، وكلام الله تعالى لا يقال: (يُلفظ به)، وإنما يقال: (يُقرأ، ويُتلى، ويُكتب، ويُحفظ).

وإنما قال قوم^(١): (لفظنا بالقرآن) لثبوتوا أنه مخلوق، ويزينوا بدعتهم وقولهم بخلقه، ويُدلّسوا كفرهم على من لم يقف على معناهم، فلما وقفنا على معناهم أنكرنا قولهم، وكذا لا يجوز أن يقال: (إن شيئاً من القرآن مخلوق)؛ لأن القرآن بكماله غير مخلوق.

(١) الكلام هنا عن: (اللفظية)؛ وهم أيضاً فرقة ضالة من فرق الجهمية يقولون: (إن لفظهم بالقرآن مخلوق) ومبتغاهم أن القرآن مخلوق، "وهذا عند أحمد بن حنبل ومن كان على طريقته: منكر عظيم، وقائل هذا مبتدع خبيث لا يُكلم ولا يُجالس، ويُحدّرُ منه الناس، لا يعرف العلماء غير ما تقدم ذكرنا له، وهو أن: (القرآن كلام الله غير مخلوق)، ومن قال: (مخلوق)، فقد كفر، ومن قال: (القرآن كلام الله) ووقف فهو جهمي، ومن قال: (لفظي بالقرآن مخلوق) فهو جهمي أيضاً، كذا قال أحمد بن حنبل وغلظ فيه القول جداً، وكذا من قال: (إن هذا القرآن الذي يقرأه الناس، وهو في المصاحف، حكاية لما في اللوح المحفوظ) - ويعني بهم: الأشعرية والماتريدية - فهذا قولٌ منكر ينكره العلماء" كذا ذكره الآجري في الشريعة ص ٨٩ وجعل يسوق له نصوص الآي والأحاديث والآثار والمناظرات.. وكان اللالكائي قد أورد في (شرح أصول السنة) ١/ ١٤٩ لأحمد بن حنبل قوله: "والقرآن كلام الله وليس بمخلوق، ولا تُضَعَّفُ أن تقول: ليس بمخلوق، فإن كلام الله منه وليس ببائن منه، وليس منه شيء مخلوق، وإياك ومناظرة من أحدث فيه، ومن قال باللفظ ومن وقف فيه فقال: (لا أدري، مخلوق أو غير مخلوق)"، أو قال: (القرآن كلام الله ولا نقول غير مخلوق).. كونهم يضمرون القول بخلق القرآن.

وفي بيان ما يجب اعتقاده في هذه القضية وما يجب الحذر منه يقول أبو نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠: "طريقتنا طريقة السلف المتبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة، ومما اعتقدوه: أن الله لم يزل كاملاً بجميع صفاته القديمة، لا يزول ولا يحول، لم يزل عالماً بعلم، بصيراً ببصر، سمياً بسمع، متكلماً بكلام.. وأن القرآن كلام الله، وكذلك سائر كتبه المتزلة، كلامه غير مخلوق، وأن القرآن في جميع الجهات: (مقروء) و(متلو) و(محموظاً) و(مسموعاً) و(مكتوباً) و(ملفوظاً) كلام الله حقيقة، لا حكاية ولا ترجمة، وأنه بألفاظنا كلام الله غير مخلوق، وأن (الواقفية) و(اللفظية) من (الجهمية)، وأن من قصد القرآن بوجه من الوجوه يريد به خلق كلام الله، فهو عندهم من الجهمية، وأن الجهمي عندهم كافر"، قال الذهبي في العلو ص ١٧٦ معلقاً:

"قد نقل هذا الإمام الإجماع على هذا القول ولله الحمد، وكان أبو نعيم حافظ العجم في زمانه بلا نزاع، جمع بين علو الرواية وتحقيق الدراية"إ.هـ... وبنحو مما ذكره أبو نعيم، تكلم الإمام علي بن مهدي الطبري تلميذ أبي الحسن الأشعري ونقله عنه الصابوني في (عقيدة السلف) ص ٢٣ واستحسنه.

مسألة:

فإن قال قائل: أليس قد قال الله تعالى: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون﴾ [الأنبياء: ٢]؟ قيل له: الذكر - المحدث - الذي عناه الله عز وجل هنا ليس هو القرآن، بل هو كلام الرسول ﷺ ووعظُه إياهم^(١).

وقد قال الله تعالى لنبيه: ﴿وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين﴾ [الذاريات: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿قد أنزل الله إليكم ذكراً. رسولاً﴾ [الطلاق: ١٠ - ١١] فسمى الرسول ذكراً، والرسول مُحدثاً.

وكان أبو يعلى قد ذكر في كتابه (إبطال التأويل) ص ٢٦٧ ما نصه: "الجهمية على ثلاث ضروب: فرقة قالت: (القرآن مخلوق)، وفرقة قالوا: (كلام الله، ونفث)، وفرقة قالوا: (ألفاظنا بالقرآن مخلوقة)، فهم عندي في المقالة واحد"، كونهم يريدون رأي جهم وقد استتروا بهذه الأقوال.

(١) وعليه فمن أرجح الإحداث في الآية إلى كلامه تعالى، سعياً لنفي أن يكون ما بالمصحف كلام الله اللفظي وتعطيل تلك الصفة ومن ورائها سائر صفاته تعالى الفعلية، وأنه لا يتكلم ولا يفعل ما يشاء بإرادته.

فجوابه: "أن هذا قول بعض المعتزلة - وقد تأثر بهم الأشاعرة - وهو خطأ، لأن الذكر الموصوف في الآية بالإحداث ليس هو نفس كلامه، لقيام الدليل على أن الذكر الموصوف في الآية بأنه محدث، هو: (الرسول) بدليل قوله تعالى: ﴿قد أنزل الله إليكم ذكراً﴾ [الطلاق: ١٠، ١١] فيكون المعنى: ما يأتيهم من رسولٍ مُحدثٍ.. وقال بعضهم: إن مرجع الإحداث: إلى (الإتيان) الوارد في قوله: (وما يأتيهم)، لأن نزول القرآن على الرسول ﷺ كان شيئاً بعد شيء، فكان نزوله يحدث ويأتيه شيئاً بعد حين، كما أن العالم يعلم ما لا يعلمه الجاهل فإذا علمه حدث عنده العلم، وهذا هو الأقرب لما ترجم له البخاري في هذا الباب، فإذا تقرر هذا فالإنزال حادث والمنزل قديم.

وقال ابن المنير: ويحتمل أن يُحمل لفظ (محدث) على: (الحديث)، فيكون معنى (ذكر محدث) أي: متحدث به.. وعن نعيم بن حماد - وكان من أوعية العلم، أخذ في محنة خلق القرآن فسُجن حتى مات في القيد سنة ٢٢٨ - (كلام الله ليس بمحدث، لأنه لم يزل متكلماً لا أنه كان لا يتكلم حتى أحدث كلاماً لنفسه، فمن زعم ذلك فقد شبه الله بخلقه، لأن الخلق كانوا لا يتكلمون حتى أحدث لهم كلاماً فتكلموا به)، ولابن راهويه في آية الأنبياء قوله: (قديم من رب العزة، محدث إلى الأرض)، وظاهر كلام البخاري (أن حَدَثَهُ لا يشبه حدث المخلوقين) "كذا في فتح الباري لابن حجر ١٣/٥٠٦، ٥٠٧، قال:

"الذي يظهر أن مراد الداودي أن القرآن هو الكلام القديم الذي هو من صفات الله وهو غير محدث، وإنما يطلق الحدث بالنسبة إلى: إنزاله إلى المكلفين وبالنسبة إلى قراءتهم له وإقراءهم غيرهم ونحو ذلك، قال ابن التين بحق عائشة حيث أنزل الله براءتها: (المراد بأنزل: أن الإنزال هو المحدث ليس أن الكلام القديم نزل الآن، ولا أن يكون الله متكلماً بكلام حادث فتحل فيه الحوادث)، وهذا مراد البخاري" إ.هـ بتصرف.

ومن أفاض في رد شبه الأشاعرة: اللالكائي، وذلك في كتابه (شرح أصول السنة) ١/ ٢٧٢، فقد أورد الأدلة على أن القرآن تكلم الله به على الحقيقة وليس حكاية عنه ولا عبارة له، وأنه تعالى لم يزل متكلماً، وأن الكلام من صفات ذاته، وساق في ذلك الإجماع.

وأيضاً فإن الله تعالى قال: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون﴾ [الأنبياء: ٢]، يخبر أنه لا يأتيهم ذكر محدث إلا استمعوه وهم يلعبون، ولم يقل لا يأتيهم ذكر إلا كان محدثاً، وإذا لم يقل هذا لم يوجب أن يكون القرآن محدثاً.

ولو قال قائل: ما يأتيهم رجل من التميميين يدعوهم إلى الحق إلا أعرضوا عنه، لم يوجب هذا القول أنه لا يأتيهم رجل إلا كان تميمياً، فكذلك الحكم فيما سألونا عنه.

فإن سألونا عن قول الله تعالى: ﴿قرئنا عربياً﴾ [الزمر: ٢٨].. قيل لهم: الله عز وجل أنزله وليس بمخلوق.

فإن قالوا: فقد قال الله تعالى: ﴿وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد﴾ [الحديد: ٢٥] والحديد مخلوق.. قيل لهم: الحديد جسم موات، وليس يجب إذا كان القرآن متزلاً أن يكون جسمًا مواتًا، فكذلك لا يجب إذا كان القرآن متزلاً أن يكون مخلوقًا، وإن كان الحديد مخلوقًا. **ويقال لهم:** قد أمرنا الله تعالى أن نستعيز به وهو غير مخلوق، وأمر أن نستعيز بكلمات الله التامات، وإذا لم نُؤمر أن نستعيز بمخلوق من المخلوقات، وأمرنا أن نستعيز بكلام الله، فقد وجب أن كلام الله غير مخلوق^(١).

(١) كل هذا يعدُّ من أبي الحسن ردًّا مباشرًا على ترهات الأشعرية الذين أثاروا - ولا يزالون - الشبهات حول صفة (كلامه تعالى اللفظي) ليشغبوا على معتقد أهل السنة، وليثبتوا أن القرآن باعتبار لفظه مخلوق وليحيلوا وينفوا أن يكون المتزل على محمد ﷺ هو كلام الله، بحجة أن القرآن نفسه قد صرح بالحدوث، وبزعم أن نزوله أيضًا من الحدوث الذي يجب تزويه الله وكلامه عنه.

وكان الأشعري قد ساق في (رسالة أهل النغر) - ص ٢١٣ وما بعدها، وتحديدًا في الإجماع الثالث وما بعده - الإجماع على إثبات (صفة الكلام اللفظي) له تعالى على الوجه اللائق بجلاله، ليقطع أمامهم الطريق ويقيم - حتى على من لا تعترف بكتابه (الإبانة) - حجة الله البالغة، فقال ما نصه:

"وأجمعوا أنه تعالى لم يزل موجودًا حيًّا قادرًا عالمًا مريدًا متكلمًا.. على ما وصف به نفسه وتسمّى به في كتابه وأخبرهم به رسوله ودلت عليه أفعاله، وأن وصفه بذلك لا يوجب شبهه لمن وُصف من خلقه بذلك.. وأجمعوا على إثبات حياة الله لم يزل بها حيًّا وعلمًا لم يزل به عالمًا وقدرة لم يزل به قادرًا وكلامًا لم يزل به متكلمًا.. وأجمعوا على أن صفته لا تشبه صفات المحدثين كما أن نفسه لا تشبه أنفس المخلوقين، واستدلوا على ذلك بأنه لو لم تكن له هذه الصفات لم يكن موصوفًا بشيء منها في الحقيقة.. وأنه إذا كان وصف الباري بسائر ما ذكرنا في الحقيقة دون الحجاز والتقليب، وجب إثبات هذه الصفات التي اشتقَّ له، الأوصاف من أخص أسمائها.. ولا يجب إذا أثبتنا هذه الصفات له على ما دلت عليه العقول واللغة والقرآن والإجماع أن تكون محدثة، لأنه تعالى لم يزل موصوفًا بها، ولا يجب أن تكون أعراضًا لأنه، ليس بجسم وإنما توجد الأعراض في الأجسام، ويُدل بأعراضها فيها وتعقبها عليها على حدتها".



يقول: "وأجمعوا على أن أمره وقوله غير محدث ولا مخلوق، وقد دل على صحة ذلك بقوله: ﴿إلا له الخلق والأمر﴾ [الأعراف: ٥٤]، ففرق تعالى بين خلقه وأمره، وقال: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾ [يس: ٨٢]، فبين بذلك أن الأشياء المخلوقة تكون شيئاً بعد أن تكن بقوله وإرادته، وأن قوله، غير الأشياء المخلوقة من قِبَل أن أمره تعالى للأشياء وقوله لها: (كوي)، لو كان مخلوقاً لوجب أن يكون قد خلقه بأمر آخر، وذلك القول لو كان مخلوقاً لكان مخلوقاً إلى ما لا نهاية، وهذا قول أهل الدهر بعينه، أو يكون ذلك القول حادثاً بغير أمره عز وجل له، فبطل معنى الامتداح بذلك، وقد نص على هذا عليٌّ بحضرة أوليائه من الصحابة وأعدائه من الخوارج لما أنكروا عليه التحكيم فقال: (والله ما حكمتُ مخلوقاً وإنما حكمتُ كلام الله).. وأجمعوا على وصف الله بجمع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه من غير اعتراض فيه ولا تكييف له، وأن الإيمان به واجب وترك التكييف له لازم" إ.هـ.

هذا، ولم يُفْتِ الأشعري - بعد أن ذكر أقوال الجهمية والرافضة والمعتزلة في صفة كلامه تعالى - أن يحكي ما كان عليه شيخه عبد الله بن كُلاب الذي يمثل همزة الوصل بين ما كان عليه الأشعري في مرحلته الوسطى التي لا يزال يتبعه فيها كثيرون ممن ينتسبون إليه، وبين ما آل إليه أمره.. ففي حكاية ما كان عليه ابن كُلاب في مسألة اتصافه تعالى بصفة الكلام يقول الأشعري في المقالات ص ٥٨٤ - وبنحوه ص ١٦٩، ٢٩٨، ٥١٧: -

"قال ابن كُلاب: إن كلامه تعالى صفة له قائمة به وأنه قديم بكلامه، وأن كلامه قائم به.. وأن الكلام ليس بحروف ولا صوت، ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتغاير، وأنه معنى واحد بالله، وأن الرسم هو الحروف المتغايرة وهو قراءة القرآن.. وأن العبارات عن كلام الله تختلف وتتغير وكلام الله ليس بمختلف ولا متغاير.. وإنما سُمِّي كلام الله عربياً لأن الرسم - الذي هو العبارة عنه وهو قراءته - عربي، وكذلك سمي عبرانياً لأن الرسم الذي هو عبارة عنه عبراني، وكذلك سُمِّي أمراً لعلّة وسُمِّي نهيّاً لعلّة وخبراً لعلّة.. وزعم ابن كُلاب أن ما نسمع التالين يتلون هو عبارة عن كلام الله وليس هو، وأن موسى سمع الله متكلماً بكلامه، وأن معنى قوله ﴿فأجره حتى يسمع كلام الله﴾ [التوبة: ٦]: حتى يفهم كلام الله، ويحتمل على مذهبه أن يكون معناه: حتى يسمع التالين يتلون".

كذا بما يعني نفي أن يكون ما في المصحف كلام الله، وأنه إنما هو عبارة عنه وحكاية له.. إلى غير ذلك مما يقول به الأشاعرة، وبما يعني أن من يدينون بذلك من الأشاعرة هم على مذهب ابن كُلاب، لا الأشعري الذي برئ إلى الله منه ورجع مؤخراً عن معتقده.

ولا أدل على صحة ما ذكرنا من اعتراف الأشعري نفسه بمغايرة ما عليه الكُلابية لما عليه أهل السنة، وذلك قوله فيما سبق: "وزعم ابن كُلاب.. إلخ"، وكذا قوله في (المقالات) ص ٢٩٨: "فأما أصحاب ابن كُلاب فإنهم يقولون بأكثر ما ذكرناه عن أهل السنة.. ويثبتون العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر والعظمة والكلام صفات لله، ويقولون: إن أسماء الله وصفاته (لا يقال لها: هي غيره ولا يقال إن علمه غيره) كما قالت الجهمية (ولا يقال: إن علمه هو هو) كما قال بعض المعتزلة، وكذلك قولهم في سائر الصفات".

على أن قول الأشعري عن أصحاب ابن كُلاب: (إنهم يقولون بأكثر ما ذكرناه عن أهل السنة)، إنما يعني به ما وافق الكُلابية فيه أهل السنة من إثبات ما نفاه المعتزلة من أسماء الله وصفات المعاني، غير أن الأشعري زاد على ذلك: ما أقره السلف من إثبات مفصل ونفي مجمل، وهو ما استقر عليه أمره بعد تراجعهم عن مذهب شيخه ابن كُلاب من أن "أهل السنة وأصحاب الحديث.. لم يقولوا شيئاً إلا ما وجدوه في الكتاب أو جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ"، كذا في (مقالات الإسلاميين) ص ٢١١، وبنحوه في ص ٢١٧.

وكما هو ملاحظ فإن هذا جاء من الأشعري على وجه الإجمال، أما تفصيل ذلك، فهو ما حكاها هنا في (الإبانة) وفي (المقالات) ص ٢٩٠ وما بعدها، من (جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة)، وفيها بعد إثبات جميع ما أثبتته تعالى لنفسه وأثبتته له رسوله: "أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن من قال باللفظ والوقف فهو مبتدع، لا يقال: اللفظ بالقرآن مخلوق ولا يقال غير مخلوق" إ.هـ.

والحق أن كلام الأشعري في (الإبانة) لإثبات (صفة الكلام) لله والرد على من تأولوها - ممن لزموا مرحلته الوسطى وقد تبعهم فيها متأخرو الأشاعرة- بـ (الكلام النفسي) وادعوا أنه ليس متزلاً ولا هو كلام الله، وأن ما في المصحف إنما هو قول جبريل أو محمد عليهما السلام يكثر بشكل لافت، فقد طفق - كما رأينا - يستنطق الآيات ويُعمل العقل في إثبات صفة الكلام على حقيقتها ويطنل النَّفس في رد عادية من يعطلها أو يتأولها، ومن ذلك: قوله تعالى ﴿قَالُوا أَأنتَ فَعَلتَ هَذَا بآهتِنَا يَا إِبْرَاهِيمَ. قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٢، ٦٣]، وقوله: ﴿لَمَنَ الْمَلِكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وآيات سورة الإخلاص، وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨]، وقوله: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى. الَّذِي خَلَقَ فَسْوَى﴾ [الأعلى: ١، ٢]، وقوله لإبليس: ﴿وَعَنَ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِيَّاهُ الْيَوْمَ الَّذِي خَلَقْتَهُ﴾ [ص: ٧٨]، وقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ. عَلَّمَ الْقُرْآنَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ [الرحمن: ١: ٣]، وقوله: ﴿وَلَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧]، وقوله: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٨].. إلخ.

إذ خُص من كل ذلك - وكما لاحظنا - إلى:

أن العقل يعاضد النقل في إثبات "أن الأصنام - في آية الأنبياء- إذا لم تكن ناطقة متكلمة لم تكن آلهة، وأن الإله لا يكون غير ناطق ولا متكلم" .. وأنه "إذا كان الله قائلاً مع فناء الأشياء - كما في آية غافر- فقد صح أن كلام الله خارج عن الخلق، لأنه يوجد ولا شيء من المخلوقات موجود".

وأن "التكليم - كما أفادته آية النساء- هو المشافهة بالكلام، ولا يجوز أن يكون كلام المتكلم حائلاً في غيره، مخلوقاً في شيء سواه" .. وأنه "كيف يكون القرآن مخلوقاً وأسماء الله -على ما دلت عليه آيات سور الرحمن والأعلى والإخلاص- في القرآن؟" .. وأنه "لا يُقال لمخلوق: (تبارك)".

وأنه "لا يجوز أن يكون (اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى) مخلوقاً، كما لا يجوز أن يكون ﴿جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن: ٣] مخلوقاً، وكما لا يجوز أن تكون عظمته مخلوقة كذلك لا يجوز أن يكون كلامه مخلوقاً".

وأنه "إذا كان كلام الله مخلوقاً وكانت المخلوقات فانبات، فيلزم إذا أفنى الله الأشياء أن تكون اللعنة على إبليس قد فنيت، فيكون إبليس غير ملعون، وهذا ترك لدين المسلمين وردُّ لقوله تعالى: ﴿وَإِن عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِيَّاهُ الْيَوْمَ الَّذِي خَلَقْتَهُ﴾ [ص: ٧٨]".

"وأن الزعم بأن قول الله للشيء (كن) مخلوق، يلزمه أن قوله للشيء: (كن) قد قال له: (كن)، والله لا يقول لقوله: (كن) .. وأن الله في صدر سورة الرحمن "فرّق بين الإنسان وبين القرآن، فقال: (علم)، (خلق)، والقرآن من القرآن: علم الله، والقرآن فيه أسماء الله، وكما أنه سبحانه لم يزل (قديراً عليماً عزيزاً حكيماً سمياً بصيراً) فهو لم يزل (متكلماً)".

وأن قوله: ﴿وَلَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧] دال على أن "كلامه ونظيره واحد، يعني: غير مخلوق"، وأن أثر ابن عباس على أن قوله: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عَوْجٍ﴾ [الزمر: ٢٨] يعني: "غير مخلوق" هو حجة في حد ذاته.



الباب الرابع ذكر الاستواء على العرش

إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟

قيل له: نقول: إن الله يستوي على عرشه استواء يليق به من غير طول استقرار، كما قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥]، قد قال تعالى: ﴿إليه يصعد الكلام الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾ [فاطر: ١٠]، وقال تعالى: ﴿بل رفعه الله إليه﴾ [النساء: ١٥٨]، وقال تعالى: ﴿يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه﴾ [السجدة: ٥]، وقال تعالى حاكياً عن فرعون لعنه الله: ﴿يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب. أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، فكذب موسى عليه السلام في قوله: إن الله - سبحانه - فوق السماوات.

وقال تعالى: ﴿أأنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض﴾ [الملك: ١٦] فالسماوات فوقها العرش، فلما كان العرش فوق السماوات قال: ﴿أأنتم من في السماء﴾؛ لأنه مستو على العرش الذي فوق السماوات، وكل ما علا فهو سماء، والعرش أعلى السماوات، وليس إذا قال: ﴿أأنتم من في السماء﴾ يعني جميع السماوات، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السماوات، ألا ترى الله تعالى ذكر السماوات، فقال: ﴿وجعل القمر فيهم نورا﴾ [نوح: ١٦]، ولم يرد أن القمر يملأهن جميعا، وأنه فيهن جميعا، ورأينا المسلمين جميعا يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء؛ لأن الله تعالى مستو على العرش الذي هو فوق السماوات، فلولا أن الله عز وجل على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش، كما لا يحطونها إذا دعوا إلى الأرض.

فصل:

وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إن معنى قول الله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥] أنه: استولى وملك وقهر^(١)، وأن الله تعالى في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله عز وجل مستو على عرشه، كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة.

تلك باختصار هي عقيدة أبي الحسن الأشعري لمن أراد أن يصدق من الأشعرية في نسبة نفسه إليه وقد ساق لها الإجماع.. ولكن هيهات للأشعرية أن يفعلوا ذلك، لأنهم - إلا من رحم الله - عقدوا قلوبهم على فساد المعتقد وصدق فيهم قوله تعالى: ﴿فإنها لا تعمي الأبصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور﴾ [الحج: ٤٦].

(١) وبنحوه قال متأخرو الأشاعرة، وعليه فرد الأشعري على من ذكر من الفرق الضالة، رد عليهم كذلك، كما ينظر في تفاصيل الأدلة والإجماع على ثبوت استوائه تعالى وفي دحض تأويلات الأشاعرة، كتابنا: (قرائن اللغة والنقل والعقل في حمل صفات الله على ظاهرها دون المجاز)

ولو كان هذا كما ذكره كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة؛ لأن الله تعالى قادر على كل شيء، والأرض لله - سبحانه - قادر عليها، وعلى الحشوش، وعلى كل ما في العالم، فلو كان الله مستويًا على العرش بمعنى: الاستيلاء، وهو تعالى مستو على الأشياء كلها لكان مستويًا على العرش، وعلى الأرض، وعلى السماء، وعلى الحشوش، والأقدار؛ لأنه قادر على الأشياء مستول عليها. وإذا كان قادرًا على الأشياء كلها ولم يجوز عند أحد من المسلمين أن يقول: (إن الله تعالى مستو على الحشوش والأخيلية)، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، لم يجوز أن يكون الاستواء على العرش: الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها، ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص بالعرش دون الأشياء كلها.

وزعمت المعتزلة والحرورية والجهمية أن الله تعالى في كل مكان^(١)، فلزمهم أنه في بطن مريم وفي الحشوش والأخيلية، وهذا خلاف الدين.. تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا.

(١) وقد شابههم فيه الحلوية الذين يزعمون أن معبودهم في كل مكان بذاته، فيترهونه عن استوائه على عرشه وعلوه على خلقه ولا يصونونه عن أقبح الأماكن وأقذرهما.. وأسوأ منهم: الأشعرية والماتريدية الذين شبهوه بالعدم، وجعلوا يقولون: إنه تعالى ليس داخل العالم ولا خارجه، وهو قول خلاف العقل والشرع؛ لأنه رفع للنقيضين، فما من موجود حقيقي إلا كان داخل العالم أو خارجه، وهذا القول أيضًا: خلاف النصوص وما أجمع عليه السلف، ولا دليل عليه من كتاب أو سنة أو إجماع، بل ولا هو قول معروف عن إمام من أئمة السلف.. قال الذهبي رحمه الله: "والله فوق عرشه كما أجمع عليه الصدر الأول ونقله عنهم الأئمة، وقالوا ذلك رادين على الجهمية القائلين بأنه في كل مكان محتجين بقوله تعالى: ﴿وهو معكم﴾ [الحديد: ٤]."

ووضح من خلال ما سبق تأثر من ذكرنا من الحلوية والأشعرية والماتريدية، بكلام الجهمية الذين صرح من تولى كبيره منهم لما ناظره السُّمنية في ربه وحرار في ذلك وفكر وقدّر، فقال: (هو هذا الهواء الذي في كل مكان)، وإنما كانوا يتوسلون إلى ذلك بالسلب الخض والتعطيل الصرف كما فهمه منهم أئمة الإسلام.. وهؤلاء لا يزال بلاؤهم حتى الآن يشيع في أذهان بعض الخاصة وفي أوساط العامة من الناس فما تكاد تجلس في مجلس خبير إلا وتسمع من يقولون: (الله موجود في كل مكان)، ومن يقولون: (الله موجود في كل الوجود)، وما درى هؤلاء وأولئك أنهم يقولون بقول جهم وأتباعه الذين ما فهموا من صفات الرب تعالى إلا ما يليق بالمخلوقين.

"وكلام السلف في رد ذلك وفي إثبات صفة العلو كثير جدًا، فمنه: ما روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه: (الفاروق) بسنده إلى مطيع البلخي أنه سأل أبا حنيفة عمن قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؟؛ فقال: (قد كفر؛ لأن الله يقول: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥] وعرشه فوق سبع سماوات)، قلت: فإن قال: إنه على العرش، ولكن يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟؛ قال: (هو كافر؛ لأنه أنكر أنه في السماء، فمن أنكر أنه في السماء فقد كفر)، وزاد غيره: (لأن الله في أعلى عليين، وهو سبحانه يُدعى من أعلى لا من أسفل)!"هـ.

قال ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص ٢٣٢ معلقًا: "ولا يُلتفت إلى من أنكر ذلك ممن ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة، فقد انتسب إليه طوائفٌ - معتزلة وغيرهم - مخالفون له في كثير من اعتقاداته، وقد ينتسب إلى مالك والشافعي وأحمد من

ويقال لهم: إذا لم يكن مستويًا على العرش بمعنى يختص العرش دون غيره، كما قال ذلك أهل العلم، ونقله الأخبار، وحملة الآثار، وكان الله عز وجل في كل مكان؛ فهو تحت الأرض التي السماء فوقها، وإذا كان تحت الأرض والأرض فوقه، والسماء فوق الأرض؛ ففي هذا ما يلزمكم أن تقولوا إن الله تحت التحت، والأشياء فوقه، وأنه فوق الفوق والأشياء تحته، وفي هذا ما يجب أنه تحت ما هو فوقه، وفوق ما هو تحته، وهذا هو الحال المتناقض، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

دليل آخر:

ومما يؤكد أن الله عز وجل مستو على عرشه دون الأشياء كلها، ما نقله أهل الرواية عن رسول الله ﷺ.. روى عفان، قال: ثنا حماد بن سلمة، قال: حدثنا عمرو بن دينار، عن نافع، عن جبير، عن أبيه رضي الله عنهم أجمعين، أن النبي ﷺ قال: (يتزل ربنا عز وجل كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: هل من سائل فأعطيته؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ حتى يطلع الفجر)^(١).. وروى عبيد الله بن بكر قال: ثنا هشام بن أبي عبد الله، عن يحيى بن كثير، عن أبي جعفر، أنه سمع أبا حفص يحدث أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا بقى ثلث الليل يتزل الله تبارك وتعالى فيقول: من ذا الذي يدعوني فأستجيب له؟ من ذا الذي يستكشف الضر فأكشفه عنه؟ من ذا الذي يسترزقني فأرزقه؟ حتى ينفجر الفجر)^(٢).

وروى عبد الله بن بكر السهمي، قال: ثنا هشام بن أبي عبد الله عن يحيى بن كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، قال: ثنا عطاء بن يسار أن رفاعة الجهني حدثه قال: فكنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بالكديد - أو قال: بقديد - حمد الله وأثنى عليه، ثم قال: (إذا مضى ثلث الليل - أو قال ثلث الليل - نزل الله إلى السماء، فيقول: من ذا الذي يدعوني أستجيب له؟ من ذا الذي يستغفري أغفر له؟ من ذا الذي يسألني أعطيته؟ حتى ينفجر الفجر)^(٣)، نزولًا يليق بذاته من غير حركة وانتقال، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

يخالفهم في بعض اعتقاداتهم، وقصة أبي يوسف في استنابته لبشر المريسي لما أنكر أن يكون الله فوق العرش مشهورة، رواها عبد الرحمن بن أبي حاتم وغيره!..هـ

(١) صحيح.. رواه أحمد (٤ / ٨١) من حديث حماد بن سلمة، ورجاله ثقات.. وينظر في تفاصيل الأدلة والإجماع على ثبوت نزوله تعالى على الوجه اللائق بجلاله وفي دحض تأويلات الأشاعرة، كتابنا: (قرائن اللغة والنقل والعقل في حمل صفات الله على ظاهر دون المجاز)

(٢) صحيح.. أخرجه أحمد (٢ / ٢٥٨) والنسائي في الكبرى (١٠٣١٠) من حديث يحيى بن أبي كثير ورجاله رجال الصحيح

(٣) صحيح أخرجه أحمد ٤ / ١٦ والطبراني ٥ / ٥٠ (٤٥٥٧) وابن حبان (٢١٢) من حديث هلال بن أبي ميمون

دليل آخر:

قال الله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿تَعْرَجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْتَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤]، فكل ذلك يدل على أنه تعالى في السماء مستو على عرشه، والسماء بإجماع الناس ليست الأرض، فدل على أنه تعالى منفرد بوحديته، مستو على عرشه استواءً مترهًا عن الحلول والاتحاد.

دليل آخر:

قال الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى. فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى. فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى. مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى. أَفَتَمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَى. وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ٨-١٣]، إلى قوله: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨]. وقال تعالى لعيسى ابن مريم عليه السلام: ﴿إِنِّي مَتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا. بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧-١٥٨].

وأجمعت الأمة على أن الله - سبحانه - رفع عيسى عليه السلام إلى السماء، ومن دعاء أهل الإسلام جميعاً إذا هم رغبوا إلى الله تعالى في الأمر النازل بهم يقولون جميعاً: (يا ساكن السماء)^(١)، ومن حلفهم جميعاً: (لا والذي احتجب بسبع سماوات).

دليل آخر:

قال الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يَرْسَلُ رَسُولًا فَيُوحِي بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١]، وقد خَصَّت الآية الشريفة البشر دون غيرهم ممن ليس من جنس البشر، ولو كانت الآية عامة للبشر وغيرهم، كان أبعد من الشبهة وإدخال الشك على من يسمع الآية أن يقول: (ما كان لأحد أن يكلمه الله إلا وحياً، أو من وراء حجاب، أو يرسل رسولاً)، فيرتفع الشك والحيرة من أن يقول: (ما كان لجنس من الأجناس أن أكلمه إلا وحياً، أو من وراء

(١) بيد أن الشيخ الألباني استنكر هذا الأثر في مختصر العلو ص ٢٤٠ قائلاً ومعللاً: بـ "أنه لم يرد في خير صحيح فيما علمت"

حجاب، أو أرسل رسولاً، ونزل أجناساً لم يعمهم بالآية فدل ما ذكرنا على أنه خصّ البشر دون غيرهم.

دليل آخر:

قال الله تعالى: ﴿ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق﴾ [الأنعام: ٦٢]، وقال: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على ربهم﴾ [الأنعام: ٣٠]، وقال: ﴿ولو ترى إذ الجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم﴾ [السجدة: ١٢]، وقال عز وجل: ﴿وعرضوا على ربك صفاء﴾ [الكهف: ٤٨]، كل ذلك يدل على أنه تعالى ليس في خلقه ولا خلقه فيه، وأنه مستو على عرشه - سبحانه - بلا كيف ولا استقرار، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً، فلم يُثبتوا له في وصفهم حقيقة، ولا أوجبوا له بذكرهم إياه وحدانية؛ إذ كل كلامهم يؤول إلى التعطيل، وجميع أوصافهم تدل على النفي، يريدون بذلك التزويه ونفي التشبيه على زعمهم، فنعوذ بالله من تزويه يوجب النفي والتعطيل^(١).

دليل آخر:

قال الله تعالى: ﴿الله نور السماوات والأرض﴾ [النور: ٣٥]، فسمى نفسه نوراً، والنور عند الأمة لا يخلو من أن يكون أحد معينين:
إما أن يكون نوراً يُسمع، أو نوراً يُرى.

فمن زعم أن الله يُسمع ولا يُرى، فقد أخطأ في نفيه رؤية ربه وتكذيبه بكتابه وقول نبيه ﷺ.. فقد وروت العلماء عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في الله عز وجل، فإن بين كرسيه إلى السماء ألف عام، والله عز وجل فوق ذلك)^(٢).

دليل آخر:

وروت العلماء رحمهم الله عن النبي ﷺ أنه قال: (إن العبد لا تزول قدماه من بين يدي الله عز وجل حتى يسأله عن علمه)^(٣).

(١) وصدق الأشعري والله!.. والسؤال: أين الأزهر وشيوخه وكل من يدعي شرف الانتساب إليه من ك لهذا ونحن نرى أن بينهم وبينه بعد المشرقين، علماً بأن هذا الكلام من قبل الأشعري موجّه لهم في المقام الأول قبل غيرهم، كونهم أسّ النفي والتعطيل؟.

(٢) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (١، ٢، ٤، ٢١) والطبراني في الوسط (٦٣١٩) وحسنه الألباني في الصحيحة (١٧٨٨).

(٣) صحيح.. أخرجه الترمذي (٢٤١٧) من حديث أبي بكر بن عياش عن أبي برزة الأسلمي مرفوعاً، لكن بلفظ: (وعن علمه فيم فعل).

وروت العلماء أن رجلاً^(١) أتى النبي ﷺ بأمة سوداء فقال: يا رسول الله إني أريد أن أعتقها في كفارة، فهل يجوز عتقها؟ فقال لها النبي ﷺ: أين الله؟ قالت: في السماء، قال فمن أنا؟ قالت: أنت رسول الله، فقال ﷺ: أعتقها فإنها مؤمنة^(٢).. وهذا يدل على أن الله تعالى على عرشه فوق السماء فوقية لا تزيده قُرباً من العرش.



(١) هو معاوية بن الحكم بن مالك بن خالد بن صخر بن الشريد السلمي، صاحب مقولة: (بأبي هو وأمي ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني)، وذلك حين قال لرجل عطس: (يرحمك الله)، فما كان منه عليه السلام إلا أن قال له: (إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقرآءة القرآن).. يقول: كانت لي جارية ترعى غنماً لي قَبْلَ أُحُدٍ والجوانية فاطلعت ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها - وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون - لكنني صككتها صكة، فأتيت رسول الله فعظّم ذلك علي، قلت: يا رسول الله أفلا أعتقها؟ قال: (ائتني بها)، فأتيته بها، فقال لها: (أين الله؟) قالت: في السماء.

(٢) صحيح.. رواه مسلم (٥٣٧).



الباب الخامس

الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ [القصص: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن: ٢٧]، فأخبر أن له - سبحانه - وجهًا لا يفنى، ولا يلحقه الهلاك^(١)، وقال تعالى: ﴿تجري بأعيننا﴾ [القمر: ١٤]، وقال تعالى: ﴿واصنع الفلك بأعيننا﴾

(١) والأشاعرة قد عمدوا إلى تعطيل (صفة الوجه) في الآيتين بزعم تزويه الله عن الحوادث وعن إيهام الجوارح، مستدلين على صحة تأويل (الوجه) - (الذات) بقول ابن عباس: "الوجه: عبارة عنه" .. كما عضدوا مذهبهم بأن مجاهدًا والضحاك والشافعي أولوا صفة (الوجه) في قول الله تعالى: ﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾ [البقرة: ١١٥] بـ "قبلة الله" أو على معنى: "فثم الوجه الذي وجهكم الله إليه".

وجوابه: أن (الوجه) في الآية الأخيرة: مما اختلف السلف في كونها من آيات الصفات، وأن أكثرهم على أنها ليست من آياته ففسروها بما ذكر، لاسيما أن (الوجه) قد يراد به في لغة العرب: (الجهة)، وعليه فإن مثل هذا لا يسمى تأويلًا، إنما التأويل: صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف.

أما هذا الذي نقله - في آية الرحمن عن ابن عباس - غير واحد من المفسرين: فليس له أصل، والثابت عنه إثبات الوجه لله تعالى بلا تكييف ولا تجسيم ولا تشبيه، فقد قال ﷺ في قوله تعالى: ﴿للذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾ [يونس: ٢٦]: "الزيادة: النظر إلى وجه الله" وقد رواه عنه البيهقي في (الأسماء والصفات) ص ١٥٠، وكذا اللالكائي في (شرح أصول السنة) ١/ ٣٧٨ .. كما رواه اللالكائي عن كعب بن عجرة وسعيد بن المسيب والحسن البصري وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعامر بن سعد وأبي إسحاق وابن سابط وعكرمة وقتادة وغيرهم.. ورواه الدارقطني في كتاب (الرؤية) عن الضحاك. كما قال اللالكائي في (شرح أصول السنة) ١/ ٣٧٣ وتحت عنوان: (سياق ما فُسر من الآيات في كتاب الله على أن المؤمنين يرون الله يوم القيامة بأبصارهم): قد "رؤي عن النبي ﷺ فيما صح عنه من تفسيره، أن (الزيادة): (النظر إلى الله عز وجل).. ورؤي ذلك من الصحابة: أبو بكر الصديق وحذيفة بن اليمان وأبو موسى الأشعري وابن مسعود.. ومن التابعين: عبد الرحمن بن أبي ليلى وسعيد بن المسيب والحسن وعكرمة وعامر بن سعد البجلي وأبو إسحاق السبيعي ومجاهد وعبد الرحمن بن سابط وقتادة والضحاك وأبو سنان".

إذا فهما - النظر إلى الله أو إلى وجهه تعالى - روايتان غير متعارضتين ولا يمكن التغاضي عن إحداهما على حساب الأخرى.. ويؤكد هذا أن مجاهدًا وجميع من نُقل عنهم تفسير الآية من سورة الرحمن، لم ينف (صفة الوجه) عن الله.. وكذا فعل البخاري عندما عقد بابًا في (كتاب التوحيد) من صحيحه، في إثبات (الوجه) لله مستدلًا بالآية ذاتها، وساق من الأحاديث ما يوضح أن تفسير (الوجه) بـ (الذات) لا ينافي إثبات صفة الوجه، وبما يعني: أن الذي يُنكر في هذا المقام، هو: تعطيل (صفة الوجه) لله تعالى، أما تفسير هذه الصفة بـ (الذات) فلا غضاضة فيه، فالشيء قد يُعبر عنه ببعض صفاته.. وعليه فقوله: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ [القصص: ٨٨] وبموجب السياق، المراد به: ذاته تعالى المتصفة بالصفات العلى ومنها (الوجه)،

ووحينا [هود: ٣٧]، فأخبر تعالى أن له وجهًا وعينًا لا تكيف ولا تحدُّ، وقال تعالى: ﴿واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا﴾ [الطور: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿ولتصنع على عيني﴾ [طه: ٣٩]^(١)، وقال تعالى:

وهذا ظاهر لا خفاء فيه، إذ لا يفنى منه شيء تعالى عن ذلك، وإنما عبر القرآن عن ذلك بذكر صفة من صفاته تعالى، وهي: وجهه.

قال الحافظ ابن كثير - في تفسيره لآية الرحمن بعد أن ساق قول مجاهد بأن المراد من الآية: "إلا ما أريد به وجهه" - "وهذا القول، لا ينافي القول الأول - يعني: تفسيره (الوجه) بـ (الذات) - فإن هذا إخبار عن كل الأعمال بأنها باطلة إلا ما أريد بها وجه الله من الأعمال الصالحة المطابقة للشريعة، والقول الأول مقتضاه: أن كل الذوات فانية وهالكة إلا ذاته تعالى، فإنه الأول الآخر، الذي هو قبل كل شيء وبعد كل شيء".

وكان الأشعري أبو الحسن قد ساق حكاية أهل السنة وأصحاب الحديث في إثبات (صفة الوجه) لله تعالى وسيأتي نص عبارته.. كما ينظر للمزيد من الأدلة على إثباتها كتابنا: (قرائن اللغة والنقل والعقل على حمل صفات الله على ظاهرها دون المجاز)، وعلى رد تأويل (صفة الوجه) دون ما قرينة مانعة: كتابنا (موقف السلف من المجاز في الصفات) صفحات ٧٢، ١١٠، ١١٦، ١٣٢ وما بعدها

(١) أما عن الأربع آيات الأخيرة التي استشهاد الأشعري بها بشأن (صفة العينين) لله تعالى، فهي لبيان وجوب إثباتها بحقه تعالى والإخبار بذلك على حدِّ قوله، وإلا فلإثبات هذه الصفة لله أدلة أكثر صراحة وأوضح استدلالاً عليها.. وإنما نقول ذلك لأنه لم يجزْ لدى سلفنا إغفال سياقات الكلام ومقتضيات الأحوال في معالجة مثل هذه الأمور، فأئمة السلف لم يمنعوا تفسير الصفة بلازمها بمعونة السياق، شريطة إثباتها له تعالى على الوجه اللائق به من غير تكيف ولا تشبيه ولا تجسيم ولا تأويل ولا تفويض.

وعليه فقد وجب التنبيه على أن من لم ينكر ثبوت هذه الصفة لله تعالى من أئمة أهل السنة وذهب إلى تفسيرها في نحو آيتي: (القمر) و(هود) بلازمها - حيث الحديث عما كان من أمر نوح عليه السلام وكيد قومه له، وباعتبار أن نوحًا ولا فُلْكَه لم يكونا في نفس عين الله، لكون ذاته تعالى ليست محلًّا للمخلوقات كما هو معلوم لدى كل عاقل - فإن ذلك لا يُعدُّ في حقه تأويلًا، لكون ثبوت اللازم فرعًا من ثبوت الملزوم، وبخاصة مع ما ورد عن ابن عباس من أنه في آية القمر: (أشار إلى عينيه).. وبنحو من ذلك يقال بحق نبي الله موسى ومحمد عليهما السلام الوارد ذكرهما في آيتي (الطور) و(طه)

وكذا لو قال قائل في قوله تعالى بحق موسى وهارون وكيد فرعون لهما: ﴿إني معكما أسمع وأرى﴾ [طه: ٤٦]، (أي: أنتما في حفظي ورعايتي)، وكذا الآية ٣٩ من نفس السورة؛ لكان صحيحًا وليس هذا من قبيل التأويل للرؤية أو السماع، لكون إثباتهما حاصل بثبوت لازمهما.. وينظر للمزيد في ذلك (الأشاعرة في ميزان أهل السنة) ص ٥٥٩: ٥٦١ كما ينظر في رد تأويل صفة العين لله فيما سوى ذلك كتابنا: (موقف السلف من المجاز في الصفات) صفحات ٨١، ١١٤، ١١٦، ١٣٢ وما بعدها.

على أن ما سبق لا يمنع بل يستوجب ذكْرَ (قرائن النقل أو الشرع أو السمع) على حمل (صفة العينين) على ظاهرها دون ما تأويل ولا تمثيل ولا تكيف ولا تجسيم ولا تفويض، ونذكر منها - من غير ما أورده الأشعري -:

ما أخرجه الشيخان - البخاري (٧٤٠٧) وبنحوه (٣٤٣٩) ومسلم (٢٩٣٢) - عن نافع من أن ابن عمر أخبره أن الدجال ذُكر بين ظهرائي الناس، فقال رسول الله ﷺ: (إن الله لا يخفى عليكم، إن الله ليس بأعور - وأشار بيده إلى عينه - وإن المسيح الدجال أعور عين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية).

وهي فيما جعله البخاري تحت باب: (حجة الوداع) - ٤٤٠٢ وبنحوه ٧١٣٢ - عن ابن عمر، بلفظ: (ما بعث الله من نبي إلا أنذر أمته، أنذره نوح والنبيون من بعده، وإنه يخرج فيكم، فما خفي عليهم من شأنه فليس يخفى عليكم.. إن ربكم ليس بأعور، وإنه أعور عين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية).. وكذا فيما جعله تحت باب (قول الرجل: احسأ) - (٦١٧٥) وبنحوه: (٣٠٥٧، ٣٣٣٧، ٧١٢٧) ومسلم (٢٩٣١) - عنه، بلفظ: (قام رسول الله ﷺ في الناس، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم ذكر الدجال فقال: (إني أنذركموه، وما من نبي إلا وقد أنذره قومَه، ولقد أنذر نوح قومَه، ولكني سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه، تعلمون أنه أعور، وأن الله ليس بأعور).. وفيما أخرجه البخاري أيضاً - (٧٤٠٨، ٧١٣١) ومسلم (٢٩٣٣) - من رواية أنس عنه ﷺ بلفظ: (ما بعث الله من نبي إلا وقد أنذر أمته الأعور الكذاب، ألا إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور، مكتوب بين عينيه كافر).

ووجه الاستدلال في جملة هذه الأحاديث - على اختلاف ألفاظها وتنوع عباراتها وتعدد طرقها ورواياتها، وهي قليلة من كثير، وعلى نحو ما نص عليه ابن المنير ونقله عنه ابن حجر في الفتح ١٣ / ٤٠١ :- "إثبات العين لله من جهة أن العور عرفاً: عدم العين، وضد العور: ثبوت العين، فلما نُزعت هذه النقيصة، لزم ثبوت الكمال بضدها، وهو: وجود العين"، يقول الدارمي أبو سعيد كما في (عقائد السلف) للنشار ص ٣١٥: "قول رسول الله ﷺ: (إن الله ليس بأعور)، بيان أنه تعالى بصير ذو عينين، خلاف الأعور". فهذا بضميمة قوله عز من قائل: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى: ١١] دال على أنها ليست بجدقة ولا مما يُظن فيه التشبيه.

وعليه فلا يُلتفت لما جنح إليه المتكلمة من تأويل تلك الصفة، أو حملها على التمثيل أو التشبيه أو التجسيم، لأن شيئاً من ذلك لا يتأتى إلا بعد تكييف، وهو مجهول! ولأن أحداً - ممن أثبتوا من أهل السنة وأصحاب الحديث على النحو اللاتق به سبحانه وتعالى - ما قال إنها على معنى: إثبات الجارحة له تعالى، وقد ساق ابن حجر بالفتح ١٣ / ٤٠٢ في ذلك كلام الشيخ شهاب الدين السهروزي ت ٦٣٢ في كتاب (العقيدة) له، قال:

"أخبر الله في كتابه وثبت عن رسوله: (الاستواء) و(النزول) و(النفس) و(اليد) و(العين)، فلا يُتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل، إذ لولا إخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول هذا الحمى.. قال الطيبي: هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح، وقال غيره: لم يُنقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه من طريق صحيح، التصريح بوجوب تأويل شيء من ذلك ولا المنع من ذكره، ومن المحال أن يأمر الله نبيه بتبليغ ما أنزل إليه من ربه، ويُترل عليه ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ [المائدة: ٣]، ثم يترك هذا الباب فلا يُميز ما يجوز نسبته إليه مما لا يجوز، مع حضه على التبليغ عنه بقوله ﷺ: (ليبلغ الشاهد الغائب)، حتى نقلوا أقواله وأفعاله وأحواله وصفاته وما كان بحضرتة، فدل على أنهم اتفقوا على الإيمان بهذه الصفة على الوجه الذي أراده الله منها، ووجب تزويجه عن مشاهة المخلوقات بقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى: ١١]، فمن أوجب خلاف ذلك بعدهم، فقد خالف سبيلهم" أ.هـ.

وهو إنما اقتصر في وصف الدجال على ذكر العور مع أن أدلة الحدوث فيه ظاهرة، لكون العور أمر محسوس، يدركه العالم والعامي ومن لا يهتدي إلى الأدلة العقلية، فإذا ادعى الربوبية وهو ناقص الحلقة - والإله يتعالى عن النقص - علم أنه كاذب، وأن الله تعالى متصف بضده ومتره عن النقص، كذا أفاده صاحب الفتح ١٣ / ١٠٣.

ومن الأدلة الشرعية على إثبات تلك الصفة من غير ما ذكر:

(١) حديث أبي هريرة - الذي صحح إسناده الألباني في (صحيح أبي داود) - وفيه يقول أبو هريرة: رأيت رسول الله ﷺ يقرأ قوله تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها﴾، إلى قوله تعالى: ﴿إن الله كان سمياً بصيراً﴾ [النساء: ٥٨]،

ويضع - أبو هريرة - إمامه على أذنه والتي تليها على عينه، ويقول: (رأيت رسول الله ﷺ يقرأها ويضع أصبعيه).. وإنما فعلاه تحقيقاً لمعنى الصفة وبيان أنها حقيقة وليست مجازاً، وحاشاهما أن يكونا قد فعلا ذلك تشبيهاً بعين المخلوق.

(٢) وما ذكره ابن حجر في الفتح ٣٨٥ / ١٣ كشاهد لحديث أبي هريرة السالف الذكر، من حديث عقبة بن عامر وسنده حسن، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: (إن ربنا سميع بصير) وأشار إلى عينيه صلوات الله عليه.

(٣) وكذا ما أورده اللالكائي في شرح أصول السنة ١ / ٣٣٧ تحت باب: (ما دل من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله بأن الله سميع بسمع بصير بصر)، فقد ذكر فيه ضمن ما ذكر: ما أخرجه أبو داود بسند صحيح من أن النبي ﷺ قرأ آية: ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، فوضع إصبعه وإمامه على عينه وأذنه.. وما أورده هو بسنده عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، قال: أشار بيده إلى عينيه.. وفيهما وما قبلهما ما في السابق من تحقيق معنى الصفة وعدم صرفها إلى المجاز.

(٤) ومن أدلة ثبوتها كذلك: ما ذكره البخاري في باب: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، من نحو حديث أبي موسى ٧٣٨٦، قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر، فكنا إذا علونا كبرنا، فقال: (أربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً، إنما تدعون سميعاً بصيراً قريباً)، وقد علق عليه ابن حجر في الفتح ٣٨٥ / ١٣ بقول ابن بطال:

"غرض البخاري في هذا الباب: الرد على من قال: (إن معنى سميع بصير: عليم) - ويعني بذلك: أهل الاعتزال - قال: (ويلزم من قال ذلك أن يسويه بالأعمى الذي يعلم أن السماء زرقاء ولا يراها، والأصم الذي يعلم أن في الناس أصواتاً ولا يسمعها، ولا شك أن من سمع وأبصر أدخل في صفة الكمال ممن انفرد بأحدهما دون الآخر، فصح أن كونه سميعاً بصيراً يفيد قدرًا زائداً على كونه عليمًا، وكونه سميعاً بصيراً يتضمن أنه يسمع بسمع ويصير ببصر، كما تضمن كونه عليمًا أنه يعلم بعلم، ولا فرق بين إثبات كونه سميعاً بصيراً وبين كونه ذا سمع وبصر)، قال: (وهذا قول أهل السنة قاطبة)".

لكن الغريب في الأمر أن ابن حجر وكل من حجل بقيده من متكلمة الأشاعرة؛ يردون على المعتزلة إنكارهم لصفتي السمع والبصر على هذا النحو المفحم، وهم من يخالفون أهل السنة ويتأولون (صفة العين) وينفونها بزعم تزيه الله عن مشابهة الحوادث، فعطلوا بعد أن شبهوا وكيفوا، والأغرب أنهم يشاركون المعتزلة في تعطيل غير صفات المعاني وفي تحريف نصوصها، بل ويعتمدون نفس تأويلاتهم الباطلة في سائر صفات الله الخيرية والفعلية، ويتبعون سننهم في هذا حذو القُدَّة بالقُدَّة، والحق أنه ليس ثمة تناقض أفحش من هذا، بل هو التناقض عينه.

(٥) ومن أدلة الشرع على ما نحن بصده من إثبات صفة العينين لله تعالى: ما أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة: (إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يُرفع إليه عمل الليل قبل النهار وعمل النهار قبل الليل، وحجابه النور، لو كشفه لأحرقت سُبحات وجهه كل شيء أدركه بصره)، وفي رواية له عن أبي ذر: (لأحرقت سُبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه).. فقله: "لو كشفه: يعني: لو رفع الحجاب عن أعينهم ولم يُبَيِّنْهم لرؤيته؛ لاحترقوا وما استطاعوا"، انتهى من كلام البيهقي، وكان أن نقل في معنى (السُّبحات) قوله أبي عبيدة: "إنما جلال وجه الله، ومنها قيل: (سبحان الله)، وهو تعظيم له تعالى وتزيه".

(٦) وما جاء في إثبات صفة البصر والرؤية لله تعالى: وهذا عنوان جعله البيهقي ص ٢٥٢ - ومن على شاكلته من أهل الاعتقاد - باباً أدرج تحته ما ورد من ذلك من نصوص القرآن، من نحو قوله تعالى: ﴿فَسِيرِ اللَّهُ عَمَلِكُمْ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ بَعَادَهُ خَيْرًا بَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٣٠]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَعَادَهُ خَيْرٌ بَصِيرٌ﴾ [فاطر: ٣١] وقوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَرِي﴾ [العلق: ١٤].

٧) وكذا ما استشهد به ابن حجر في الفتح لنصوص الباب، من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، وحديث: (لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء).. إلى آخر ذلك مما يدل بطريق المخالفة على إثبات صفة العين، ولا يوجد معه دليل يصرفها عن ظاهرها.. بل العكس على ما أفاده قوله ﷺ فيما رواه مسلم عن أبي هريرة رفعه: (.. ولكن ينظر إلى قلوبكم)، وحديث: (إن رجلاً ممن كان قبلكم لبس بردتين يتبختر فيهما، فنظر الله إليه فمقتته).. وهل ثمة نظر إلا بالعين؟! وقد تبين مما سبق أن له تعالى عينين يحيط بهما خلقه ويحرم بعض عبادته من النظر إليه تعالى مجازة، خلافاً للأشاعرة الذين يثبتون لله البصر ولا يثبتون العين، ويقولون: (إن الله يرى لكن لا بعين) ويقفون عند هذا الحد.. وإنما قال أهل السنة: (إن الرؤية شيء والعين شيء آخر، وإنه لا يلزم من إثبات البصر إثبات العين) مع سلامة الاعتقاد في إثبات صفة العينين له تعالى على النحو السالف الذكر، لأن ذلك ممكن عقلاً، فهذا هو القرآن يتحدث عما يكون عليه حال الأرض يوم القيامة فيقول: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، فأخبر أنها تُحَدِّثُ بما كان يعمل عليها الناس، وما كانت تسمعه منهم: بلا أذن، وما كانت تراه لهم: بلا عين، وخالفها سبحانه قادر على كل شيء، ويقال للمجسمة الذين ذهبوا إلى الجارحة وكذا للمتأولة: "لا نقول إن لها مثيلاً حتى تلزمونا بذلك، وأنتم إذا ألزمتونا بذلك ألزمتناكم بذلك في ذاته تعالى" .. إذ للخلق ذوات وهي أحسام، ولكن ذاته تعالى لا تشبه ذواتهم، كذا في شرح العقيدة السفارينية ص ١٤٩، ٢١٠.

وأما دلالة اللغة على إثبات صفة العين له تعالى وإبطال صرفها من ثم إلى المجاز، فمن وجوه عدة، أهمها:

١- إشارة النبي ﷺ إلى عينيه عند ذكر صفة البصر أو العين، وكذا من رواه عنه من الصحابة على نحو ما ذكرنا فيما سبق، وفي ذلك يقول البيهقي في (الأسماء والصفات) ص ٢٥٤ وقد نقله عنه ابن حجر في الفتح ١٣ / ٣٨٥: "المراد بالإشارة المروية في الخبر - يعني خبر أبي هريرة الفاتت - تحقيق الوصف لله بالسمع والبصر، فأشار إلى محلي السمع والبصر منا، لإثبات صفتها له تعالى، كما يقال: (قبض فلان على مال فلان)، ويشار باليد، على معنى: أنه حاز ماله"، قال: "وأفاد هذا الخبر أنه سمع بصير، له سمع وبصر لا على معنى أنه عليم، إذ لو كان بمعنى العلم لأشار في تحقيقه إلى القلب لأنه محل العلوم منا، وليس في الخبر إثبات الجارحة، تعالى الله عن شبه المخلوقين علواً كبيراً".

٢- أن فيما ذكرناه لابن بطلال، الرد القاطع على من أخرج الصفة إلى المجاز وتأولها.. وفي المزيد من رد ما فاه به أهل الاعتزال - وقد تبهم فيه أهل الكلام - يقول ابن حجر في الفتح ١٣ / ٣٨٥: "واحتج المعتزلي بأن السمع ينشأ عن وصول الهواء المسموع إلى العصب المفروش في أصل الصماخ والله مژه عن الجوارح.. وأجيب: بأنها عادة أجزاها الله تعالى فيمن يكون حياً فيخلق الله عند وصول الهواء إلى المحل المذكور، والله سبحانه يسمع المسموعات بدون الوسائط، وكذا يرى المرئيات بدون المقابلة وخروج الشعاع، فذات الباري مع كونه حياً موجوداً لا تشبه الذوات، وكذلك صفات ذاته لا تشبه الصفات". هـ.

٣- أن إثبات هذه الصفة إنما يأتي قياساً على سائر صفاته تعالى الذاتية الثابتة في حقه تعالى من سمع وقدرة وإرادة وعلم وحياء، على الوجه اللائق به من غير تكيف ولا تشبيه ولا تمثيل ولا تجسيم، لأن دلالة العقل والسمع على أنه (رحمن رحيم سمع بصير)، كدلالتها على أن له تعالى (عينين ويد ووجه ومحيء ويمين وإتيان وأصابع) تليق بذاته، ودلالتها على إثبات ذلك لا تتنافى مع دلالة اللغة بل تتلاقى معها تماماً، لكون المعنى المفهوم في حقنا - على ما تقضي به اللغة - يمتنع على الله، فكما أن (إرادته) ليست من جنس إرادة خلقه (فرحمته) كذلك، وكذا محبته واستواؤه ووجهه ويداؤه وعيناه)، وكل ذلك معلوم بالبدئية على ما أفاده شيخ الإسلام في (الإكليل) ص ٢٣: ٣٦.

٤- مجيئها مثناة، على ما هو مفاد من قوله ﷺ في وصف الدجال: (إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور)، وكذا لفظ: (أعور العين اليمنى).. ذلك أنه لا عور إلا لذي عينين، كما لا يقال في لغة العرب: (أعور) إلا لعور العين، خلافاً لما لو قيل: (عور) أو (عوار) فإنه ربما يراد به مطلق العيب.

على أن ورودها في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَصْنَعِ عَلِيَّ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، وقوله: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، كذا بصيغة الأفراد تارة وبصيغة الجمع أخرى، يعدُّ قرينة دالة كذلك على أن المراد منها الحقيقة والحمل على الظاهر المسوَّغ لجعل المعنى: (ولتربي وتُحِبُّ إلى الخلق وتُعْذِي على عيني)، فهو "كقولك: (أفعل هذا على عيني) و(أحبُّك على عيني)، ولا يريد أن له عيناً واحدة، أما إذا أُضيفت العين إلى اسم الجمع ظاهراً ومضمراً فالأحسن - على حد ما جاء في مختصر الصواعق ص ٢٧ - جمعها مشاكلة للفظ"، والمعنى في آية الطور: (اصبر على أذاهم ولا تباليهم فإنك بمراى منا)، وفي آية القمر: (تجري بأمرنا ومراى منا وتحت حفظنا وكلاءتنا)، وتلك عبارات الحافظ ابن كثير وفهم الأشعري إمام المذهب، فهما وسواهما من أهل الحق لم يفهما من (الأعين) أعيناً كثيرة على نحو ما يتراءى لأهل الزيغ والضلال.

والقول بأن هذا تأويل، يرد عليه: أن دلالة السياق على ذلك، وعلى منع أن يكون الظاهر: أن كليم الله موسى وحببيه محمد أو سفينة نوح تجري في نفس العين، فإن هذا لا تقتضيه اللغة العربية.. لكن ذلك مشروط - كما سبق أن أشرنا - بأن يتأتى ممن يُقَرُّ بالصفة، فيكون من باب التفسير باللازم مع إثبات الأصل وإلا عدُّ ذلك منه تحريفاً، لكون هذه المعاني لا تستعمل أصلاً إلا لمن له عين حقيقية.. ولا يبعد أن تحمل صيغ الجمع في مثل هذا: على ما دون الثلاثة وأن أقله اثنان، وأنه إنما لم يُرد به مدلوله التعددي وإنما المعنوي وهو التعظيم، تماماً كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مَا عَمِلْتُمْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١]، ولغة العرب تتسع لذلك أيضاً، فقد يعبر فيها عن الاثنين بلفظ الجمع، وقد يقوم فيها الواحد مقام الاثنين، والقرآن إنما نزل بلغة العرب.

٥- أن العين مما يتنوع فيه المضاف بتنوع المضاف إليه.. فإذا قيل: (بصر الله) و(سمعه) و(وجهه) و(يده) و(علمه) و(قدرته) و(مشيئته) و(إتيانه).. كان ذلك حقيقة، وكان المضاف فيه بحسب المضاف إليه، فإذا لم يكن المضاف إليه مماثلًا لغيره لزم بالضرورة أن يكون المضاف كذلك غير مماثل لغيره، فدعوى لزوم التشبيه والتمثيل التي تكررت كثيراً في كلام من نفى الصفة، دعوى باطلة، لأنه متى لزم من إثبات العين لله حقيقة التمثيل والتشبيه، لزم ذلك في إثبات سائر الصفات التي أثبتوها، وإذا أشبهت الصفة القديمة صفات المخلوقين لزم وقوع التشبيه بين الذاتين، وهذا - بالطبع - باطل فبطل ما أدى إليه.

٦- أن العقل حاكم بكون صفة العين صفة كمال ونفيها نقص، وكل كمال في المخلوق فالله تعالى أولى به، وعليه فتأويلها بـ (الحفظ والرعاية) وما أشبه بدون دلالة السياق، مما يدخل في إطار النفي لهذه الصفة أو التعطيل، ولا تساعده اللغة ولا تدل عليه، بل يعد اتهاماً للخالف بالنقص وهو سبحانه مزره عنه.

٧- يدل على أن نفي العين في حق الله نقص - ومن ثم تكون ثابتة له تعالى على الوجه اللائق به ويكون إثباتها له صفة كمال - أقواله المتضاربة في نفي نقص العور عنه تعالى كما في أحاديث الدجال التي مرت بنا.. وفي تأكيد ما سبق - ومن غير ما جاء في كلام الأشعري في الإبانة - يقول البيهقي والطبي: "عرَّفنا بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أنها ليست بجدقة ولا مما يُظن فيه التشبيه أو التجسيم، وكان إثبات أهل السنة وأصحاب الحديث للصفة على النحو الذي نقله عنهم أبو الحسن الأشعري وعدم نفيها كما نفته المعتزلة والجهمية والخوارج"، كذا أفاده البيهقي في الاعتقاد ص ٧٠ والأسماء والصفات ص ٤٤٦ كما نقله ابن حجر عن الطبي في الفتح ١٣ / ٤٠٢.

٨- قول متنطعي الإثبات من الحشوية بأن (ما سبق أن ذكرناه مما اقتضته السياقات: تعطيل أو تحريف للكلم عن مواضعه أو مخالفة لأوضاع اللغة)، يرد عليه: أن هذا - وعلى ما تقتضيه اللغة - غير صحيح بالمرّة، لكونه من قبيل التفسير باللازم المتفرع والمستلزم لثبوت الملزوم، وهو فضلاً عن كونه ليس بالغريب عن لغة العرب، هو مما يسيغه السياق، إذ من المعلوم ما كان يكيده أقوام نوح وموسى ومحمد لأنبيائهم عليهم السلام، فكانت التسلية من الله لهم: أنكم برأى منا وتحت نظرنا وحفظنا، وهو - مع ذلك - إنما يُقبل فقط مما الشرط في قائله أن يكون ممن يثبت الصفة لا ممن ينكرها ولا يشبها، ولا ممن يتأولها بدون دليل فيكون ممن يحرفون الكلم عن مواضعه.

على أن أبا الحسن الأشعري إمام المذهب لم يكتف بما ذكره هنا في (الإبانة)، حتى جعل يؤكده في (مقالات الإسلاميين) ص ٢١١ إبان رده أيضاً عادية المعتزلة والمجسمة ومن تبعهما أو كان على شاكتهما، في تأويلاتهم صفة العين لله تعالى.. وليعلن أنه ضد الأشعرية وأنه يدين الله تعالى بمذهب أهل السنة وأصحاب الحديث.

وذلك قوله: "وقال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم ولا يشبه الأشياء.. وأن له عينين كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].. وقوله رحمه الله في موضع آخر بنفس المصدر ص ٢١٧ في سياق الاختلاف في العين والوجه واليد ونحوها: "وقال أصحاب الحديث: لسنا نقول في ذلك إلا ما قاله الله، أو جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ، فنقول: (وجه بلا كيف، ويدان وعينان بلا كيف).. وأشار في موضع ثالث بنفس المصدر ص ٢٩٠ إلى أن: "جملة ما عليه أهل الحديث والسنة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئاً.. وأن الله على العرش كما قال.. وأن له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].. إلى أن قال: "فهذه جملة ما يأمر به ويستعملونه ويرونه (وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب)!" هـ.

وكان قد ساق في (رسالته إلى أهل النغر) الإجماع على إثبات جميع ما أثبتته تعالى لنفسه وأثبتته له رسوله ﷺ، فذكر في (الإجماع الرابع) أن أهل السنة "أجمعوا على إثبات حياة الله لم يزل بها حياً.. وسمعاً وبصراً لم يزل به سمياً بصيراً، وعلى أن شيئاً من هذه الصفات لا يصح أن يكون محدثاً، إذ لو كان شيئاً منها محدثاً لكن تعالى قبل حدثها موصوفاً بضعدها، ولو كان ذلك لخرج عن الإلهية".

إلى أن قال في (الإجماع الخامس): "ولا يجب إذا أثبتنا هذه الصفات له، على ما دلت العقول واللغة والقرآن والإجماع عليها - أن تكون محدثة، لأنه تعالى لم يزل موصوفاً بها، ولا يجب أن تكون أعراضاً لأنه، ليس بجسم، وإنما توجد الأعراض في الأجسام، ويُدلُّ بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حدثها.. فلذلك لا يجوز على صفاته ما يجوز على صفاتها.. وقال في (الإجماع السابع): "وأجمعوا على أنه، (يسمع ويرى)، وأن له تعالى (يدين مبسوطتين)، وأن الأرض جميعاً (قبضته) يوم القيامة، والسموات مطويات (بيمينه) من غير أن يكون جوارحاً، وأن (يديه) تعالى غير نعمته.. وقال في (الإجماع العاشر): "وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه ﷺ من غير اعتراض فيه ولا تكيف له.. وقال في (الإجماع الثالث والأربعين): "وأجمعوا على التصديق بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ في كتاب الله وما ثبت به النقل من سائر سننه، ووجوب العمل بمحكمه والإقرار بنص مشكله ومتشابهه" إلخ.

فأبو الحسن - على نحو ما رأينا - يرد قالة السوء التي نطق بها (المتأولة) و(المجسمة) من كل وجه، بل ومن يزعمون أنهم على مذهبه من (الأشاعرة)؛ ولا يخرج عما فاه به (أهل السنة والجماعة)، ولا يكف عن تقرير مذهبهم.. ولا غرو فهو واحد منهم، ومن ثم فقد تسنى له أن يبين أن مذهبهم - الذي هو مذهبه - يتمثل في: إثبات ما أثبتته تعالى لنفسه وأثبتته له رسوله ﷺ من غير تكيف ولا تجسيم ولا تشبيه ولا تمثيل، وأن من ذلك (صفة العين) التي يتزده سبحانه أن تكون جزءاً أو بعضاً من

﴿وكان الله سميعاً بصيراً﴾ [النساء: ١٣٤]، وقال لموسى وهارون -عليهما أفضل الصلاة والسلام-: ﴿إني معكما أسمع وأرى﴾ [طه: ٤٦].. فأخبر تعالى عن سمعه وبصره ورؤيته.

فصل:

ونفى الجهمية أن يكون لله تعالى (وجهٌ) كما قال، وأبطلوا أن يكون له (سمع وبصر وعين)، ووافقوا النصارى؛ لأن النصارى لم تُثبت الله (سميعاً بصيراً) إلا على معنى: أنه (عالم)، وكذلك قالت الجهمية، ففي حقيقة قولهم أنهم قالوا: نقول إن الله عالم، ولا نقول سميع بصير على غير معنى عالم، وذلك قول النصارى.

قالت الجهمية: إن الله لا علم له، ولا قدرة، ولا سمع له، ولا بصر، وإنما قصدوا إلى تعطيل التوحيد، والتكذيب بأسماء الله تعالى، فأعطوا ذلك له لفظاً، ولم يحصلوا قولهم في المعنى، ولولا أنهم خافوا السيف؛ لأفصحوا بأن الله غير سميع ولا بصير ولا عالم، ولكن خوف السيف منعهم من إظهار زندقته.

وزعم شيخ منهم نحسّ مقدّم فيهم أن علم الله هو الله، وأن الله - سبحانه - علم، فنفى العلم من حيث أوهم أنه يثبت حتى ألزم أن يقول: يا علم اغفر لي؛ إذ كان علم الله عنده هو الله، وكان الله - على قياسه الفاسد - علماً وقدرة.. تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

قال الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري رحمه الله ورضي عنه: بالله نستهدي، وإياه نستكفي، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وهو المستعان.. أما بعد: فمن سألنا فقال: أتقولون إن الله - سبحانه - وجهاً؟، قيل له: نقول ذلك، خلافاً لما قاله المبتدعون، وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن: ٢٧].

ذاته، فإن الجزء أو البعض: ما جاز أن ينفصل عن الكل وذلك ممتنع عليه تعالى.. ولو أخذنا نسرد ما قاله أئمة أهل السنة من غير الأشعري في إثبات صفة العينين لطال بنا الحديث، ونكتفي هنا بالإشارة لما جاء من نصوص كلامهم في كتابنا: (قرائن اللغة والنقل والعقل في حمل صفات الله الخيرية والفعلية على ظاهرها دون المخاز).

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ويحق لكل منصف أن يسأله: هل ثمة مختصر لعقيدة المسلمين أفضل مما سقناه للأشعري في كتبه؟ وأين الأزهر من هذا التراث التليد؟ ولما يصر على ألا يقرر كتبه على أبنائه، وهي بعد ومع بساطتها، من أجل كتب التراث التي طالما ينادي الأزهر بعدم التخلي عنها وعدم الخروج عن قواعدها وأصولها؟.. أسئلة تنتظر جواباً لها، ومن قبل: تجرداً لمعتقد أهل السنة والجماعة والله الهادي إلى سواء السبيل.

مسألة:

قد سئلنا أتقولون إن لله يدين؟، قيل: نقول ذلك بلا كيف، وقد دل عليه قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿خَلَقْتَ يَدِي﴾ [ص: ٧٥].. ورُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: (إن الله مسح ظهر آدم بيده فاستخرج منه ذريته)^(١)، فثبتت اليد بلا كيف.

وجاء في الخبر المأثور عن النبي ﷺ (أن الله تعالى خلق آدم بيده، وخلق جنة عدن بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس شجرة طوبى بيده)^(٢)، وقال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].. وجاء عن النبي ﷺ أنه قال: (كلتا يديه يمين)^(٣).. وقال تعالى: ﴿لَا خِزْيَ لَنَا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَنَا لَهُمُ الْبَارِئُ﴾ [الحاقة: ٤٥].

وليس يجوز في لسان العرب، ولا في عادة أهل الخطاب، أن يقول القائل: (عملت كذا بيدي)، ويعني به: (النعمة).. وإذا كان الله عز وجل إنما خاطب العرب بلغتها وما يجري مفهوماً في كلامها، ومعقولاً في خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل: (فعلت بيدي)، ويعني: (النعمة).. بطل أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿خَلَقْتَ يَدِي﴾ [ص: ٧٥]: (النعمة).

وذلك أنه لا يجوز أن يقول القائل: (لي عليه يدي)، بمعنى: (لي عليه نعمتي)، ومن دافعنا عن استعمال اللغة ولم يرجع إلى أهل اللسان فيها، دافع عن أن تكون (اليدي) بمعنى: (النعمة)؛ إذ كان لا يمكنه أن يتعلق في أن (اليدي: النعمة) إلا من جهة اللغة، فإذا دَفَعَ اللغة لزمه أن لا يفسر القرآن من جهتها، وأن لا يُثَبِّت (اليدي نعمة) من قبلها.

لأنه إن روجع في تفسير قوله تعالى: ﴿بِيَدِي﴾: (نعمتي) إلى الإجماع، فليس المسلمون على ما ادّعى متفقين، وإن روجع إلى اللغة فليس في اللغة أن يقول القائل: (بيدي)، يعني: (نعمتي)، وإن لجأ إلى وجه ثالث سألتناه عنه، ولن يجد له سبيلاً^(٤).

(١) رواه أبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥) وفي سننه إرسال وله شواهد

(٢) صحيح موقوفاً.. أخرجه وبنحوه الدارقطني في الصفات (٢٨)، وقال الحاكم صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، ورجاله ثقات

(٣) صحيح.. رواه مسلم (١٨٢٧).

(٤) وتحدي الأشرعي هذا في عدم إساعة جعل اليد المثناة بمعنى النعمة أو القدرة لا لغة ولا إجماعاً وجوابه وردّه ذلك، إنما هو في الحقيقة تحدي وجواب وردّه على كل من عطّل صفة اليدين لله تعالى فأنكرها أو تأولها من الجهمية والمعتزلة والأشعرية، ومن أهم ما لفت الأشرعي النظر إليه ثمة، هو تصديه لمن اعتل بقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] فجعل يؤول على إثرها كل ما جاء من نصوص الوحي بشأن (صفة اليد بحقه تعالى)، وفي الأسطر القليلة التالية من (الإبانة) أبلغ ردّاً على تلك الشبهة والإشكالية التي لا يزال يتردد صداها في أوساط الأشاعرة، حيث وضعهم الأشرعي من خلال رده عليهم في أقماع السماسم، وأوضح أن لفظ (الأيد) هنا ليس جمع (اليدي)، بل هو مصدر: (آد يبيد أيداً) إذا اشتد وقوي، يقال: أيّدت،

مسألة:

ويقال لأهل البدع: ولم زعمتم أن معنى قوله: (بيدي): (نعمتي)؟!؛ أزعتم ذلك إجماعاً أو لغة؟!.. فلا يجدون ذلك إجماعاً ولا في اللغة.

وإن قالوا: قلنا ذلك من القياس؛ قيل لهم: ومن أين وجدتم في القياس أن قوله تعالى: ﴿يَبِي﴾ لا يكون معناه إلا (نعمتي)؛ ومن أين يمكن أن يُعلم بالعقل أن تفسير كذا وكذا مع أننا رأينا الله عز وجل قد قال في كتابه العزيز، الناطق على لسان نبيه الصادق: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال تعالى: ﴿لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين﴾ [النحل: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿إنا جعلناه قرآناً عربياً﴾ [الزخرف: ٣]، وقال تعالى: ﴿أفلا يتدبرون القرآن﴾ [محمد: ٢٤]، ولو كان القرآن بلسان غير العرب لما أمكن أن نتدبره، ولا أن نعرف معانيه إذا سمعناه، فلما كان من لا يحسن لسان العرب لا يحسنه، وإنما يعرفه العرب إذا سمعوه على أفهامهم إنما علموه؛ لأنه بلسانهم نزل، وليس في لسانهم ما ادَّعوه؟.

أي: قوَّيته، و(التأييد): مصدر.. قال تعالى: ﴿إذ أيدتك بروح القدس﴾ [المائدة: ١١٠]، وقرئ: (إذ أيدتك) أي: قوَّيتك، وعليه قوله تعالى: ﴿واذكر عبدنا داود ذا الأيد﴾ [ص: ١٧]، أي: ذا القوة.. كذا أفاده ابن منظور في لسان العرب. وقد كشف الأشعري إبان ذلك عن أنه لا يمكن بحال حمل آية ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] على المجاز - يعني: على العكس مما سبق - لأن الأصل و"حكم كلام الله أن يكون على ظاهره وحقيقته، ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلا بحجة" أي قرينة مانعة من حمل اللفظ على حقيقته، وعليه فإنه يستحيل أن يكون المعنى في الآية: (لما خلقت بقدرتي أو نعمتي)، لأن القرينة - وهي هنا أن يكون لله قدرتان - مانعة من ذلك، وتلك قاعدة بلاغية غاية في الأهمية في تفهم معاني ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ.

يقول ابن خزيمة في التوحيد ص ٨٧: "وزعم بعض الجهمية - وقد تبعهم فيه الأشعرية-: أن معنى قوله عز وجل: (خلق الله آدم بيديه)، أي: بقوته، فزعم أن اليد هي: القوة، وهذا من التبديل أيضاً، وهو جهل بلغة العرب، والقوة إنما تسمى (الأيد) بلغة العرب، فمن لا يفرق بين (اليد) و(الأيد)، فهو إلى التعليم والتسليم إلى الكتابين أحوج منه إلى التروُّس والمناظرة. هذا، وقد سبق نص عبارة الأشعري بحق إثبات (صفة اليمين) لله تعالى من كتابه (مقالات الإسلاميين) في حكاية ما كان عليه أهل السنة وأصحاب الحديث، وكذا سوق إجماعهم في (رسالته إلى أهل النجر)، وكان مما ذكره بشأن صفة اليمين قوله في الإجماع السابع:

"وأجمعوا على أنه عز وجل يسمع ويرى، وأن له تعالى يدين مبسوطتين، وأن الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه من غير أن يكون جوارحاً، وأن يديه تعالى غير نعمته"إ.هـ... وينظر لمزيد من الأدلة ونصوص أئمة أهل السنة وإجماعهم على إثبات هذه الصفة: كتابنا (قرائن اللغة والنقل والعقل في حمل صفات الله على ظاهرها دون المجاز).

مسألة:

وإن اعتل معتل بقول الله تعالى: ﴿والسماء بنيناها بأيدي﴾ [الذاريات: ٤٧]، وقال: (الأيد القوة فوجب أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿بيدي﴾ [ص: ٧٥]: بقدرتي)، قيل له: هذا التأويل فاسد^(١) من وجوه:

أحدها: أن الأيد ليس جمع لـ(اليد)؛ لأن جمع (يد) (أيدي)، وجمع (اليد) التي هي: (نعمة) أيادي، وإنما قال تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥]، فبطل بذلك أن يكون معنى قوله: (بيدي) هو معنى قوله: ﴿بنيناها بأيدي﴾.

وأيضاً فلو كان أراد (القوة) لكان معنى ذلك بـ (قدرتي)، وهذا ناقض لقول مخالفنا، وكاسر لمذهبهم؛ لأنهم لا يثبتون قدرة واحدة^(٢)، فكيف يثبتون قدرتين.

وأيضاً فلو كان الله تعالى عنى بقوله: ﴿لما خلقت بيدي﴾: (القدرة) لم يكن لآدم^٣ على إبليس مزية في ذلك، والله تعالى أراد أن يرى فضل آدم عليه السلام عليه؛ إذ خلقه بيديه دونه، ولو كان خالقاً لإبليس بيده كما خلق آدم عليه السلام بيده لم يكن لتفضيله عليه بذلك وجه، وكان إبليس يقول محتجاً على ربه: (فقد خلقتني بيديك كما خلقت آدم بهما)، فلما أراد الله تعالى تفضيله عليه بذلك، وقال الله تعالى موجِّهاً له على استكباره على آدم عليه السلام أن يسجد له: ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي أستكبرت؟﴾ [ص: ٧٥]، دل على أنه ليس معنى الآية (القدرة)؛ إذ كان الله تعالى خلق الأشياء جميعاً بقدرته، وإنما أراد: إثبات يدين، ولم يشارك إبليس آدم^٣ في أن خلق بهما.

(١) قوله: "وهذا التأويل فاسد"، يقصد به: فساد تأويل قوله تعالى: (بيدي) لتكون بمعنى: (القوة) قياساً على آية الذاريات، والتحقق - ولعله مراد أبي الحسن - أن اليد تستعمل فيما تستعمل على الحقيقة، بمعنى: القوة، وهو ما عليه آية الذاريات، ومنه - كما أفاده صاحب لسان العرب -: قولهم: "(فلان أيده الله) أي: قواه، و(ما لي من فلان يدان) أي: طاقة.. وقوله ﷺ: (المسلمون تتكافأ دماؤهم.. وهم يد على من سواهم)، أي: كلمتهم واحدة فبعضهم يقوي بعضاً، والجمع: (أيدي).. وفي التنزيل: ﴿أولي الأيدي والأبصار﴾ [ص: ٤٥]، أي: أولي القوة والعقول، والعرب تقول: (ما لي به يد) أي: قوة، و(مالي به يدان، وما لهم بذلك أيدي)، أي: قوة"، فهذه التي مفردها في الأصل: (يَدِي) كـ (عَبْدٌ وَعَبْدٌ).. وهي على خلاف ما تكون للأعضاء أو الجوارح فهذه تجمع على (أيادي) ومفردها (يَدِي) كـ (عَصَا وَرَحَا)، وتستعمل على هذا النحو في النعم أيضاً، ويراعى فيما بينهما سياقات الكلام ومقامات الأحوال، وكلٌّ في سياقه على سبيل الحقيقة ولا يُعدُّ تأويلاً.

ويمكن أن يستأنس بما سبق على أن قوله تعالى: (يد الله فوق أيديهم). بمعنى قوته، وإلا لقال: (فوق أياديهم)، ويكون على الحقيقة دون المجاز لوجود القرينة، وأن التثنية في آية (ص) إنما هي على الحقيقة الشرعية.

(٢) وسيأتي بيان أن الجهمية لا تثبت لله قدرة ولا سواها وان المعتزلة قصروا صفات الله على ثلاثة، هي: (القدرة والعلم والحياة)، ثم اختزلوها في (صفة العلم) بعد أن نفوا حقيقة هذه الصفات جميعاً واكتفوا بمسماها، بزعم أن تعدد الصفات مؤذن بتعدد القدماء.

فصل:

وليس يخلو قوله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] أن يكون معنى ذلك: إثبات يدين نعمتين.. أو يكون معنى ذلك: إثبات يدين جارحتين، تعالى الله عن ذلك.. أو يكون معنى ذلك: إثبات يدين قدرتين.. أو يكون معنى ذلك إثبات يدين ليستا نعمتين ولا جارحتين ولا قدرتين لا توصفان إلا كما وصف الله تعالى.

فلا يجوز أن يكون معنى ذلك: نعمتين؛ لأنه لا يجوز عند أهل اللسان أن يقول القائل: (عمِلْتُ بيدي) وهو نعمتي، ولا يجوز عندنا ولا عند خصومنا أن يعني: جارحتين، ولا يجوز عند خصومنا أن يعني: قدرتين.. وإذا فسدت الأقسام الثلاثة صح القسم الرابع؛ وهو أن معنى قوله تعالى: ﴿بيدي﴾: إثبات يدين ليستا جارحتين، ولا قدرتين، ولا نعمتين لا يوصفان إلا بأن يقال: إنهما يدان ليستا كالأيدي، جارجتان عن سائر الوجوه الثلاثة التي سلفت.

وأيضًا فلو كان معنى قوله تعالى: ﴿بيدي﴾: (نعمتي)؛ لكان لا فضيلة لآدم عليه السلام على إبليس في ذلك على مذاهب مخالفينا؛ لأن الله تعالى قد ابتداءً إبليس على قولهم، كما ابتداءً آدم عليه السلام.

وليس تخلو نعمتان أن يكونا هما بدن آدم عليه السلام، أو يكونا عَرَضَيْنِ خَلْقًا في بدن آدم عليه السلام، فلو كان عنى بدن آدم عليه السلام، فالأبدان عند مخالفينا من المعتزلة جنس واحد، وإذا كانت الأبدان عندهم جنسًا واحدًا فقد حصل في جسد إبليس على مذاهبهم من النعمة ما حصل في جسد آدم عليه السلام، وكذلك إن عنى عَرَضَيْنِ فليس من عَرَضِ فعله في بدن آدم عليه السلام من لون، أو حياة، أو قوة، أو غير ذلك إلا وقد فعل من جنسه عندهم في بدن إبليس، وهذا يوجب أنه لا فضيلة لآدم عليه السلام على إبليس في ذلك، والله تعالى إنما احتج على إبليس بذلك ليريه أن لآدم في ذلك الفضيلة، فدل ما قلناه على أن الله عز وجل لما قال: (خلقت بيدي) لم يعن: (نعمتي).

ويقال لهم: لم أنكرتم أن يكون الله تعالى عنى بقوله: (بيدي): يدين ليستا نعمتين؟.

فإن قالوا: لأن اليد إذا لم تكن نعمة في الشاهد^(١)، لم تكن إلا جارحة، قيل لهم: ولم قضيتم أن اليد إذا لم تكن نعمة لم تكن إلا جارحة؟

(١) إذ إن من حججهم القوية الداحضة في الغيبيات: قياس الغائب على الشاهد.. وهذا باطل إذ هو غيب ومما يستحيل أن يكون له شاهد في دنيانا.

وإن رجعونا إلى شاهدنا، أو إلى ما نجده فيما بيننا من الخلق فقالوا: اليد إذا لم تكن نعمة في الشاهد لم تكن إلا جارحة.. قيل لهم: إن عملتم على الشاهد وقضيتم به على الله تعالى فكذلك لم نجد حياً من الخلق إلا جسمًا لحمًا ودمًا فاقضوا بذلك على الله - تعالى عن ذلك - وإلا كنتم لقولكم تاركين ولاعتلالكم ناقضين.. وإن أثبتتم حياً لا كالأحياء منا فلم أنكرتم أن تكون اليدين اللتان أخبر الله تعالى عنهما يدين ليستا نعمتين ولا جارحتين، ولا كالأيدي؟

وكذلك يقال لهم: لم تجدوا مدبراً حكيماً إلا إنساناً ثم أثبتتم أن للعالم مدبراً حكيماً ليس كالإنسان، وخالفتم الشاهد ونقضتم اعتلالكم فلا تمنعوا من إثبات يدين ليستا نعمتين ولا جارحتين من أجل أن ذلك خلاف الشاهد.

مسألة (١):

فإن قالوا: إذا أثبتتم لله عز وجل يدين لقوله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] فلم لا أثبتتم له أيدي لقوله تعالى: ﴿عملت أيدينا﴾ [يس: ٧١]؟

قيل لهم: قد أجمعوا على بطلان قول من أثبت لله أيدي، فلما أجمعوا على بطلان قول من قال ذلك؛ وجب أن يكون الله تعالى ذكر أيدي ورجع إلى إثبات (يدين)؛ لأن الدليل عنده دل على صحة الإجماع، وإذا كان الإجماع صحيحاً وجب أن يرجع من قوله: (أيدي) إلى (يدين)؛ لأن القرآن على ظاهره، ولا يزول عن ظاهره إلا بحجة، فوجدنا حجة أزلنا بها ذكر (الأيدي) عن الظاهر إلى ظاهر آخر، ووجب أن يكون الظاهر الآخر على حقيقته لا يزول عنها إلا بحجة.

فإن قال قائل: إذا ذكر الله عز وجل (الأيدي) وأراد: (يدين)، فما أنكرتم أن يذكر الأيدي ويريد يداً واحدة؟.. **قيل له:** ذكر تعالى (أيدي) وأراد: (يدين)؛ لأنهم أجمعوا على بطلان قول من قال: أيدي كثيرة، وقول من قال يداً واحدة، فقلنا: (يدان)؛ لأن القرآن على ظاهره (٢)، إلا أن تقوم حجة بأن يكون على خلاف الظاهر.

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون قوله تعالى: ﴿لما عملت أيدينا﴾ [يس: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] على المجاز؟

(١) في دفع إشكالية ما جاء من (اليد) في أي التنزيل على سبيل الأفراد أو الجمع
(٢) من إثبات اليدين على الحقيقة يعني كما في قوله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] وقوله: ﴿بل يدها مبسوطتان﴾ [المائدة: ٦٤].

قيل له: حُكِّمُ كلام الله تعالى أن يكون على ظاهره وحقيقته، ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلا بحجة^(١).. ألا ترون أنه إذا كان ظاهر الكلام العموم، فإذا ورد بلفظ العموم والمراد به الخصوص فليس هو على حقيقة الظاهر، وليس يجوز أن يُعدل بما ظاهره العموم عن العموم بغير حجة.

كذلك قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدِي﴾ [ص: ٧٥] هو على ظاهره أو حقيقته من إثبات اليدين، ولا يجوز أن يُعدل به عن ظاهر اليدين إلى ما ادَّعاه خصومنا إلا بحجة.. ولو جاز ذلك لجاز لمدع أن يدَّعي أن ما ظاهره العموم فهو على الخصوص، وما ظاهره الخصوص فهو على العموم بغير حجة، وإذا لم يجز هذا لمدعيه بغير برهان لم يجز لكم ما ادعيتموه أنه مجاز أن يكون مجازاً بغير حجة، بل واجب أن يكون قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدِي﴾ [ص: ٧٥] إثبات يدين لله تعالى في الحقيقة غير نعمتين، إذا كانت النعمتان لا يجوز عند أهل اللسان أن يقول قائلهم: (فعلت بيدي)، وهو يعني: (النعمتين).

(١) أو - كما في بعض مخطوطات الكتاب - (لحجة)



الباب السادس

الرد على الجهمية في نفيهم علم الله تعالى وقدرته وجميع صفاته

قال الله تعالى: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١]، وذكر (العِلم) في خمسة مواضع من كتابه العزيز.

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وذكر (القوة) فقال: قال تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، وقال تعالى: ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧].

فصل:

وزعمت الجهمية أن الله تعالى لا علم له، ولا قدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولا بصر له، وأرادوا أن ينفوا أن الله تعالى عالم، قادر، حي، سميع، بصير، فمنعهم خوف السيف من إظهارهم نفي ذلك، فأتوا بمعناه؛ لأنهم إذا قالوا لا علم لله ولا قدرة له، فقد قالوا: إنه ليس بعالم ولا قادر، ووجب ذلك عليهم، وهذا إنما أخذوه عن أهل الزندقة والتعطيل؛ لأن الزنادقة قد قال كثير منهم: إن الله تعالى ليس بعالم، ولا قادر، ولا حي، ولا سميع، ولا بصير، فلم تقدر المعتزلة أن تُفصح بذلك فأتت بمعناه، وقالت: إن الله عالم، قادر، حي، سميع، بصير من طريق التسمية من غير أن يثبتوا له حقيقة العلم، والقدرة، والسمع، والبصر.

وقد قال رئيس من رؤسائهم - وهو أبو الهذيل العلاف - إن (علم الله) هو (الله)، فجعل الله تعالى علمًا.. وألزم، ف قيل له: إذا قلت: إن علم الله هو الله، فقل: (يا علم الله اغفر لي وارحمني)، فأبى ذلك فلزمه المناقضة.

واعلموا رحمكم الله أن من قال: (عالم ولا علم)؛ كان مناقضًا، كما أن من قال: (علم الله ولا عالم) كان مناقضًا، وكذلك القول في القادر والقدرة، والحياة والحي، والسمع والبصر والسميع والبصير.



مسألة:

ويقال لهم: خبرونا عن من زعم أن الله متكلم، قائل، أمر، ناهٍ.. لا قول له، ولا كلام، ولا أمر له، ولا نهي، أليس هو مناقض خارج عن جملة المسلمين؟ فلا بد من نعم.

يقال لهم: فكذلك من قال: إن الله تعالى عالم ولا علم له، كان ذلك مناقضاً خارجاً عن جملة المسلمين.

وقد أجمع المسلمون قبل حدوث الجهمية والمعتزلة والحرورية على أن الله علماً لم يزل، وقد قالوا: علم الله لم يزل، وعلم الله سابق في الأشياء، ولا يمتنعون أن يقولوا في كل حادثة تحدث ونازلة تنزل: (كل هذا سابق في علم الله)، فمن جحد أن الله علماً فقد خالف المسلمين وخرج عن اتفاقهم.

ويقال لهم: إذا كان الله مريداً فله إرادة؟؛ فإن قالوا: لا، قيل لهم: فإذا أثبتتم مريداً لا إرادة له فأثبتوا أن قائلها لا قول له، وإن أثبتوا الإرادة؛ قيل لهم: فإذا كان المرید لا يكون مريداً إلا بإرادة، فما أنكرتم أن لا يكون العالم عالماً إلا بعلم، وأن يكون لله علم كما أثبتتم له الإرادة.

مسألة:

وقد فرقوا بين العلم والكلام فقالوا: إن الله تعالى علم موسى وفرعون، وكلم موسى ولم يكلم فرعون، فكذلك قد يقال: علم موسى الحكمة وفصل الخطاب، وآتاه النبوة، ولم يعلم ذلك فرعون فإن كان لله كلام؛ لأنه كلم موسى ولم يكلم فرعون، فكذلك لله علم؛ لأنه علم موسى ولم يعلم فرعون.

ثم يقال لهم: إذا وجب أن الله كلاماً به كلم موسى دون فرعون؛ إذ كلم موسى دونه، فما أنكرتم إذا علمهما جميعاً أن يكون له علم، به علمهما جميعاً.

ثم يقال: قد كلم الله الأشياء بأن قال لها: (كوني)، وقد أثبتتم لله قولاً، فكذلك علم الأشياء كلها فله علم.

ثم يقال لهم: إذا أوجبتم أن الله كلاماً وليس له علم؛ لأن الكلام أخص من العلم، والعلم أعم منه، فقولوا: (إن لله قدرة)؛ لأن العلم أعم عندكم من القدرة؛ لأن مذاهب القدرية أنهم لا يقولون: إن الله يقدر أن يخلق الكفر^(١)، فقد أثبتوا القدرة أخص من العلم، فينبغي لهم أن يقولوا على اعتلاهم إن لله قدرة.

(١) وحتهم في ذلك: أنه لا يفعل الكفر إلا كافر وهو سبحانه لا يريد له.. وسيأتي رد الأشعري على كل هذه الشبه.

ثم يقال لهم: أليس الله عالماً، والوصف له بأنه عالم أعم من الوصف له بأنه متكلم مكلّم؟ ثم لم يجب؛ لأن الكلام أخص من أن يكون الله تعالى متكلماً غير عالم؟ فلم لا قلتهم: إن الكلام - وإن كان أخص من العلم - أن ذلك لا ينفي أن يكون لله علم، كما لم ينف بخصوص الكلام أن يكون الله عالماً؟.

ويقال لهم: من أين علمتم أن الله عالم (١)؟.. فإن قالوا: بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الشورى: ١٢]، قيل لهم: وكذلك فقولوا: إن لله (علماً) بقوله: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، وبقوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١]، وكذلك فقولوا إن له (قوة) لقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هَٰ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥].

فإن قالوا: قلنا: إن الله عالم؛ لأنه صنع العالم على ما فيه من آثار الحكمة واتساق التدبير.. قيل لهم: فلم لا قلتهم إن لله علماً بما ظهر في العالم من حكمة وآثار تدبيره؟؛ لأن الصنائع الحكمية لا تظهر إلا من ذي علم، كما لا يظهر إلا من عالم، وكذلك لا تظهر إلا من ذي قوة كما لا تظهر إلا من قادر.

مسألة:

ويقال لهم: إذا نفيتم علم الله فلم لا نفيتم أسماءه؟؛ فإن قالوا: كيف نفى أسماءه وقد ذكرها في كتابه؟؛ قيل لهم: فلا تنفوا العلم والقوة؛ لأنه تعالى ذكر ذلك في كتابه العزيز.

ويقال لهم:

قد علم الله تعالى نبيه ﷺ الشرائع والأحكام، والحلال والحرام، ولا يجوز أن يعلمه ما لا يعلمه، فكذلك لا يجوز أن يعلم الله نبيه ﷺ ما لا يعلم الله به، تعالى الله عن قول الجهمية علواً كبيراً.

ويقال لهم: أليس إذا لعن الله الكافرين، فلعنهم لهم معنى، ولعن النبي ﷺ لهم معنى؟ فمن قولهم نعم.. يقال لهم: فما أنكرتم من أن الله تعالى إذا علم نبيه ﷺ شيئاً فكان للنبي علم، والله تعالى علم، وإذا كنا متى أثبتناه غضباً على الكافرين فلا بد من إثبات غضب، وكذلك إذا أثبتناه راضياً عن المؤمنين فلا بد من إثبات رضا (٢)، وكذلك إذا أثبتناه حياً سميعاً بصيراً فلا بد من إثبات حياة وسمع وبصر.

(١) يعني: على طريقتكم في التسمية وقولكم: إن (سميع بصير) بمعنى: (عليم)؛ من غير أن تثبتوا له حقيقة العلم.

(٢) وفي كلامه هذا، وكذا في قوله من قبل رداً على المخالفين: "ومن زعم أن غضب الله مخلوق؛ لزمه أن غضب الله وسخطه على الكافرين يفني، وأن رضاه عن الملائكة والنبين يفني، حتى لا يكون راضياً عن أوليائه ولا ساخطاً على أعدائه، وهذا هو الخروج عن الإسلام.. دالة واضحة على إثباته صفات (الرضا والغضب والمحبة والكرهية) في نحو قوله تعالى: ﴿كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ﴾، إلى آخر ذلك، لله تعالى على الوجه اللائق بجلاله.



ويقال لهم:

وجدنا اسم (عالم) اشتق من (عِلْم)، واسم (قادر) اشتق من (قدرة)، وكذلك اسم (حي) اشتق من (حياة)، واسم (سميع) اشتق من (سمع)، واسم (بصير) اشتق من (بصر)، ولا تخلو أسماء الله عز وجل من أن تكون مشتقة إما لإفادة معنى، أو على طريق التلقين، فلا يجوز أن يسمى الله تعالى على طريق التلقين باسم ليس فيه إفادة معنى، وليس مشتقاً من صفة.

فإذا قلنا: إن الله تعالى (عالم قادر) فليس تلقياً، كقولنا: (زيد وعمر)، وعلى هذا إجماع المسلمين.. وإذا لم يكن كذلك تلقياً، كان مشتقاً من (عِلْم)، فقد وجب إثبات العلم، وإن كان ذلك لإفادة معنى، فلا يختلف ما هو لإفادة معنى واجب إذا كان معنى العالم منا، أن له علماً أن يكون كل عالم فهو ذو علم، كما إذا كان قولي: (موجود) مفيداً فينا لإثبات؛ كان الباري تعالى واجباً لإثباته؛ لأنه موجود.

مسألة:

ويقال للمعتزلة والجهمية والحرورية: أتقولون إن الله علماً بالأشياء سابقاً فيها، وبوضع كل حامل، وحمل كل أنثى، ويإنزال كل ما أنزله؟ فإن قالوا: نعم، أثبتوا العلم ووافقوا.. وإن قالوا: لا، قيل لهم: هذا جحدٌ منكم لقوله تعالى: ﴿**أنزله بعلمه**﴾ [النساء: ١٦٦]، ولقوله: ﴿**وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه**﴾ [فاطر: ١١]، ولقوله: ﴿**فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله**﴾ [الرعد: ١١].

وإذا كان قول الله تعالى: ﴿**بكل شيء عليم**﴾ [الشورى: ١٢]، وقوله: ﴿**وما تسقط من ورقة إلا يعلمها**﴾ [الأنعام: ٥٩] يوجب أنه عليم يعلم الأشياء، فكذلك؛ فما أنكروا أن تكون هذه الآيات توجب أن الله علماً بالأشياء - سبحانه - وبجمده.

مسألة:

ويقال لهم: هل الله عز وجل علم بالترفة بين أوليائه وأعدائه؟ وهل هو مرید لذلك؟ وهل له إرادة للإيمان إذا أراد الإيمان؟ فإن قالوا: نعم، وافقوا.

وإن قالوا: إذا أراد الإيمان فله إرادة.. قيل لهم: وكذلك إذا فرق بين أوليائه وأعدائه، فلا بد من أن يكون له علم بذلك، وكيف يجوز أن يكون للخلق علم بذلك، وليس للخالق علم بذلك؟! وهذا يوجب أن للخلق مزية في العلم وفضلاً على الخالق؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وعليه يحمل ما أوهم خلاف ذلك في مثل قوله في (رسالة أهل الثغر) بالإجماع التاسع: "وأجمعوا على أنه عز وجل يرضى عن الطائعين له، وأن رضاه عنهم: إرادته لنعيمهم.. إلخ"، إن كان قصده فيها التأويل أو عدم ذكر شيء من لوازم هذه الصفات. وإلا فلا يبعد - وقد صح أن الإبانة كانت آخر ما ألفه - أن يكون قد رجع في هذه المسألة عما ذكره في الرسالة أو عما سبق أن تأثر به بعبد الله بن كلاب الذي كان يرى ذلك

وقيل لهم: إذا كان من له علم من الخلق أولى بالمتزلة الرفيعة ممن لا علم له، فإذا زعمتم أن الله تعالى لا علم له لزمكم أن الخلق أعلى مرتبة من الخالق؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ويقال لهم: إذا كان من لا علم له من الخلق يلحقه الجهل والنقصان، فما أنكرتم من أنه لا بد من إثبات علم الله؛ وإلا ألحقتم به النقصان - جل عن قولكم وعلا - ألا ترون أن من لا يعلم من الخلق يلحقه الجهل والنقصان؟، ومن قال ذلك في الله عز وجل وصف الله تعالى بما لا يليق به، فكذلك إذا كان من قيل له من الخلق لا علم له لحقه الجهل والنقصان، وجب أن لا يُنفى ذلك عن الله تعالى؛ لأنه لا يلحقه جهل ولا نقصان.

ويقال لهم: هل يجوز أن تنسق الصنائع الحكيمة ممن ليس بعالم؟.. فإن قالوا: ذلك محال، ولا يجوز في وجود الصنائع التي تجري على ترتيب ونظام إلا من عالم قادر حي.. قيل لهم: وكذلك لا يجوز وجود الصنائع الحكيمة التي تجري على ترتيب ونظام إلا من ذي علم وقدرة وحياة، فإن جاز ظهورها لا من ذي علم فما أنكرتم من جواز ظهورها لا من عالم قادر حي.. وكل مسألة سألناهم عنها في (العلم) فهي داخلية عليهم في (القدرة) و(الحياة) و(السمع) و(البصر).

وزعمت المعتزلة أن قول الله تعالى: ﴿سَمِعَ بَصِيرًا﴾ [الحج: ٦١] إن معناه عليم.. قيل لهم: فإذا قال الله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، وقال: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] فهل معنى ذلك عندكم علم.

فإن قالوا: نعم؛ قيل لهم: فقد وجب عليكم أن تقولوا: معنى قوله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]: أعلم وأعلم، إذا كان معنى ذلك العلم.



فصل:

ونفت المعتزلة صفات رب العالمين، وزعمت أن معنى: ﴿سميع بصير﴾ [الحج: ٦١] راء بمعنى: عليم^(١)، كما زعمت النصارى أن سميع الله هو بصره، وهو رؤيته، وهو كلامه، وهو علمه، وهو ابنه؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

فيقال للمعتزلة: إذا زعمتم أن معنى: (سميع وبصير)، معنى: (عالم)، فهلا زعمتم أن معنى: (قادر)، معنى: (عالم).. وإذا زعمتم أن معنى: (سميع وبصير)، معنى: (قادر)، فهلا زعمتم أن معنى: (قادر)، معنى: (عالم).. وإذا زعمتم أن معنى: (حي)، معنى: (قادر)، فلم لا زعمتم أن معنى: (قادر)، معنى: (عالم).

فإن قالوا: هذا يوجب أن يكون كل معلوم مقدوراً.. قيل لهم: ولو كان معنى: (سميع وبصير) معنى: (عالم) لكان كل معلوم مسموعاً، وإذا لم يجز ذلك بطل قولكم.

(١) وكانوا قبل ذلك قد قصرُوا إيمانهم في الصفات على ثلاث فقط هي: (العلم والقدرة والحياة)، ونفوا ما عداها من نحو: (السمع والبصر) لكونهما - على حد ما ذكروا - من عوارض الأجسام، وزعموا "أن معنى ﴿سميع بصير﴾ [لقمان: ٢٨] راء، بمعنى عليم، كما زعمت النصارى أن سميع الله هو بصره وهو رؤيته وهو كلامه وهو ابنه"، وقد بنا المعتزلة أساس مذهبهم هذا في التوحيد - الذي هو عندهم أحد الأصول الخمسة - على حجج داحضة مستقاة من الفلسفة الهندية واليونانية ومؤداها: القول بنفي الكثرة والتركيب وبوحدة الذات الإلهية وبساطتها من كل وجه، وأن هذه الثلاث المثبتة - على ما يقتضيه العقل بزعمهم - هي عين الذات، وأن ما عداها زائد عن الذات ومؤذن - على حد زعمهم أيضاً - بتعدد القدماء لكونها غير الذات.. والحق أنه حتى هذه الثلاث، تأثروا في نفيها بالجهمية والزندقة، وأرجعوها إلى العلم الذي هو عين الذات، لكن "لم تقدر المعتزلة أن تفصح بذلك، فأنت بمعناه وقالت: إن الله عالم قادر حي.. من طريق التسمية، من غير أن يثبتوا له حقيقة العلم والقدرة.. وقد قال أبو الهذيل العلاف: إن علم الله هو الله، فجعل الله تعالى علماً وألزم، فقيل له: إذا قلت إن علم الله هو الله فقل: يا علم الله اغفر لي وارحمي، فأبي ذلك فلزمه المناقضة".

وتلك هي عبارة الأشعري الذي كثيراً ما يربط بين حقيقة موقف المعتزلة والجهمية في نفيهم صفات الله تعالى.. ولا ننسى أن الأشعري كان في إحدى مراحل حياته معتزلياً بل ظل كذلك أربعين عاماً، فهو - من ثم - أدري وأعلم بما كان عليه القوم. وقد أدهم الحديث عن علاقة الصفات بالذات على هذا النحو المفضي إلى الكيف، أدهم إلى التفصيل في نعوت السلب.. ومما ذكره في هذا ونقله عنهم الإمام الأشعري في المقالات ص ١٥٥ قولهم: "أن الله واحد.. ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ولا بذني لون ولا طعم ولا رائحة ولا محسة ولا بذني حرارة ولا برودة.. ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدثهم.. لا تراه العيون ولا تدركه الأبصار.. عالم قادر حي لا كالعلماء القادرين الأحياء.. إلخ"، فعطلوا بنفيهم المفضل هذا، رؤية الله وسائر صفاته وأسمائه وأفعاله، وعلى ما سبق عقب الأشعري بقوله: "فهذه جملة قولهم في التوحيد وقد شاركهم في هذه الجملة الخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الشيعة وإن كانوا للملة التي يظهرونها ناقضين ولها تاركين".

الباب السابع

الكلام في الإرادة والرد على المعتزلة في ذلك

مسألة:

يقال لهم: أستم تزعمون أن الله تعالى لم يزل عالماً؟ فمن قولهم: نعم.. قيل لهم: فلم لا قلتم: إن من لم يزل عالماً أنه يكون في وقت من الأوقات، لم يزل مريداً أن يكون في ذلك الوقت، وما لم يزل عالماً أنه لا يكون فلم يزل مريداً أن لا يكون، وأنه لم يزل مريداً أن يكون ما علم كما علم؟.

فإن قالوا: لا نقول إن الله لم يزل مريداً؛ لأن الله تعالى مريدٌ بإرادة مخلوقة.. قيل لهم: فلم زعتم أن الله عز وجل مريد بإرادة مخلوقة، وما الفصل بينكم وبين الجهمية في زعمهم أن الله عالم بعلم مخلوق؟، وإذا لم يجوز أن يكون علم الله مخلوقاً، فما أنكرتم أن لا تكون إرادة الله مخلوقة؟.

فإن قالوا: لا يجوز أن يكون علم الله محدثاً؛ لأن ذلك يقتضي أن يكون حدث بعلم آخر كذلك لا إلى غاية.. قيل لهم: ما أنكرتم أن لا تكون إرادة الله محدثة مخلوقة؛ لأن ذلك يقتضي أن تكون حدث عن إرادة أخرى، ثم كذلك لا إلى غاية.

فإن قالوا: لا يجوز أن يكون علم الله محدثاً؛ لأن من لم يكن عالماً ثم علم لحقه النقصان.. قيل لهم: ولا يجوز أن تكون إرادة الله محدثة مخلوقة؛ لأن من لم يكن مريداً ثم أراد؛ لحقه النقصان، وكما لا يجوز أن تكون إرادته تعالى محدثة مخلوقة، كذلك لا يجوز أن يكون كلامه محدثاً مخلوقاً.

مسألة أخرى:

ويقال لهم: إذا زعتم أنه قد كان في سلطان الله عز وجل الكفر والعصيان، وهو لا يريد، وأراد أن يؤمن الخلق أجمعون، فلم يؤمنوا فقد وجب على قولكم أن أكثر ما شاء الله أن يكون، لم يكن، وأكثر ما شاء الله أن لا يكون، كان؛ لأن الكفر الذي كان وهو لا يشاؤه عندكم، أكثر من الإيمان الذي كان وهو يشاؤه، وأكثر ما شاء الله أن يكون، لم يكن.. وهذا جحدٌ لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله أن يكون كان، وما لا يشاء لا يكون.

ويقال لهم: من قولكم: إن كثيراً ما شاء أن يكون إبليس، كان؛ لأن الكفر أكثر من الإيمان، وأكثر ما كان هو شاء، فقد جعلتم مشيئة إبليس أنفذ من مشيئة رب العالمين - جل ثناؤه وتقدست



أسماءه، ولا إله غيره - لأن أكثر ما شاءه^(١) كان، وأكثر ما كان فقد شاءه.. وفي هذا إيجاب أنكم قد جعلتم لإبليس مرتبة في المشيئة ليست لرب العالمين.. تعالى الله عز وجل عن قول الظالمين علواً كبيراً.

مسألة أخرى:

ويقال لهم: أيهما أولى بصفة الاقتدار: مَنْ إذا شاء أن يكون الشيء كان لا محالة، وإذا لم يرد له لم يكن، أو مَنْ يريد أن يكون ما لا يكون، ويكون ما لا يريد؟

فإن قالوا: من لا يكون أكثر ما يريده أولى بصفة الاقتدار، كابروا، وقيل لهم: إن جاز لكم ما قلتموه جاز لقائل أن يقول: مَنْ يكون ما لا يعلمه، أولى بالعلم ممن لا يكون إلا ما يعلمه.

وإن رجعوا عن هذه المكابرة، وزعموا أن مَنْ إذا أراد أمراً كان وإذا لم يرد له لا يكون أولى بصفة الاقتدار، لزمهم على مذاهبهم أن يكون إبليس - لعنه الله - أولى بالاقتدار من الله تعالى؛ لأن أكثر ما أراده كان، وأكثر ما كان، قد أراده.. وقيل لهم: إذا كان مَنْ إذا أراد أمراً كان، وإذا لم يرد له لم يكن أولى بصفة الاقتدار، فيلزمكم أن يكون الله تعالى إذا أراد أمراً كان، وإذا لم يرد له لم يكن؛ لأنه أولى بصفة الاقتدار.

ويقال لهم: أيهما أولى بالإلهية والسلطان؟ مَنْ لا يكون إلا ما يعلمه ولا يغيب عن علمه شيء ولا يجوز ذلك عليه، أو مَنْ يكون ما لا يعلمه ويعزب عن علمه، أكثر الأشياء؟.

فإن قالوا: من لا يكون إلا ما يعلمه ولا يعزب عن علمه شيء أولى بصفة الإلهية.. قيل لهم: فكذلك من لا يريد كون شيء إلا ما كان، ولا يكون إلا ما يريده، ولا يعزب عن إرادته شيء أولى بصفة الإلهية كما قلتم ذلك في (العلم)، وإذا قالوا ذلك تركوا قولهم ورجعوا عنه، وأثبتوا الله عز وجل مرئياً لكل كائن، وأوجبوا أنه لا يريد أن يكون إلا ما يكون.

ويقال لهم: إذا قلتم أنه يكون في سلطانه تعالى ما لا يريد، فقد كان إذا في سلطانه ما كرهه؛ فلا بد من نعم.. **يقال لهم:** فإذا كان في سلطانه ما يكرهه فما أنكرتم أن يكون في سلطانه ما يأبى كونه؟.

فإن أجابوا إلى ذلك.. قيل لهم: فقد كانت المعاصي شاء الله أم أبي، وهذه صفة الضعف والفقير.. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

(١) أي: إبليس

مسألة:

ويقال لهم: أليس لِمَا فعل العباد ما يسخطه تعالى، وما يغضب عليهم إذا فعلوه فقد أغضبوه وأسخطوه؟؛ فلا بد من نعم.. يقال لهم: فلو فعل العباد ما لا يريد وما يكرهه لكانوا أكرهوه، وهذه صفة القهر، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا.

ويقال لهم: أليس قد قال الله تعالى: ﴿**فعال لما يريد**﴾ [هود: ١٠٧، البروج: ١٦]؟؛ فلا بد من نعم.. قيل لهم: فمن زعم أن الله تعالى فعل ما لا يريد، وأراد أن يكون من فعله ما لا يكون، لزمه أن يكون قد وقع ذلك وهو ساهٍ غافلٍ عنه، أو أن الضعف والتقصير عن بلوغ ما يريده لحقه؛ فلا بد من نعم.. قيل لهم: فكذلك من زعم أنه يكون في سلطان الله تعالى ما لا يريده من عبيده؛ لزمه أحد أمرين: إما أن يزعم أن ذلك كان عن سهو وغفلة.. أو أن يزعم أن الضعف والتقصير عن بلوغ ما يريده، لِحَقِّه.

ويقال لهم: أليس من زعم أن الله تعالى فعل ما لا يعلمه؛ قد نسب الله - سبحانه - إلى ما لا يليق به من الجهل؟ فلا بد من نعم.. قيل لهم: وكذلك يلزم من زعم أن الله فعل ما لا يريده؛ لزمه أن ينسب الله تعالى إلى السهو والتقصير عن بلوغ ما يريده.

فإذا قالوا: نعم.. قيل لهم: وكذلك يلزم من زعم أن العباد يفعلون ما لا يعلم الله نسب الله تعالى إلى الجهل.. فلا بد من نعم؛ يقال لهم: فكذلك إذا كان في كون فعلٍ فعله الله، وهو لا يريده: إيجاب سهو أو ضعف أو تقصير عن بلوغ ما يريده.

وكذلك إذا كان من غيره ما لا يريده وجب إثبات سهو وغفلة، أو ضعف وتقصير عن بلوغ ما يريد، لا فرق في ذلك بين ما كان منه وما كان من غيره.

ويقال لهم: إذا كان في سلطان الله ما لا يريده وهو يعلمه، ولا يلحقه الضعف والتقصير عن بلوغ ما يريده، فما أنكرتم أن يكون في سلطانه ما لا يعلمه ولا يلحقه النقصان؟، فإن لم يجوز هذا لم يجوز ما قلموه.

مسألة:

إن قال قائل: لِمَ قلمتم: إن الله مرید لكل كائن أن يكون، ولكل ما لا يكون أن لا يكون؟

قيل له: الدليل على ذلك: أن الحجة قد وضحت أن الله تعالى خلق الكفر والمعاصي، وسنين ذلك بعد هذا الموضع من كتابنا.. وإذا وجب أن الله - سبحانه - خالق لذلك، فقد وجب أنه مرید له؛ لأنه لا يجوز أن يخلق ما لا يريده.



وجواب آخر:

إنه لا يجوز أن يكون في سلطان الله تعالى من اكتساب العباد مالا يريد، كما لا يجوز أن يكون من فعله المُجَمَّع على أنه فعل مالا يريد؛ لأنه لو وقع من فعله مالا يعلمه، لكان في ذلك إثبات النقصان، وكذلك القصد لو وقع من عباده مالا يعلمه فكذلك لا يجوز أن يقع من عباده مالا يريد؛ لأن ذلك يوجب أن يقع عن سهو وغفلة، أو عن ضعف وتقصير عن بلوغ ما يريد، كما يجب ذلك لو وقع من فعله المُجَمَّع على أنه فعل مالا يريد.

وأيضاً فلو كانت المعاصي وهو لا يشاء أن تكون، لكان قد كره أن تكون وأبي أن تكون، وهذا يوجب أن تكون المعاصي كائنة شاء الله أم أبي، وهذا صفة الضعف؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وقد أوضحنا أن الله - سبحانه - لم يزل مريداً على حقيقته التي علمه عليها، فإذا كان الكفر مما يكون، وقد علم ذلك فقد أراد أن يكون.

يقال لهم: إذا كان الله يعلم أن الكفر يكون، وأراد أن لا يكون، فقد أراد أن يكون ما علم على خلاف ما علم، وإذا لم يجر ذلك فقد أراد أن يكون ما علم كما علم.

ويقال لهم: لم أبيت أن يريد الله الكفر الذي علم أنه يكون، أن يكون قبيحاً فاسداً متناقضاً خلافاً للإيمان؟.

فإن قالوا: لأن مرید السفه سفيه.. **قيل لهم:** ولم قلم ذلك، أو ليس قد أخبر الله تعالى عن ابن آدم أنه قال لأخيه: ﴿لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين. إني أريد أن تبوء يا آثم وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين﴾ [المائدة: ٢٨ - ٢٩]، فأراد أن لا يقتل أخاه لئلا يُعذب، وأن يقتله أخوه حتى يبوء بإثم قتله له، وإثم سائر آثامه التي كانت عليه؛ فيكون من أصحاب النار، فأراد قتل أخيه الذي هو سفيه، ولم يكن بذلك سفيهاً، فلم زعمتم أن الله تعالى إذا أراد سفه العباد وجب أن ينسب ذلك إليه؟.

ويقال لهم: قد قال يوسف عليه السلام: ﴿قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه﴾ [يوسف: ٣٣]، وكان سجنهم إياه معصية، فأراد المعصية التي هي سجنهم إياه دون فعل ما يدعونه إليه، ولم يكن سفيهاً فما أنكرتم من أن لا يجب إذا أراد الباري - سبحانه - سفه العباد أن يكون قبيحاً منهم، خلافاً للطاعة: أن يكون سفيهاً.

مسألة أخرى:

ويقال لهم: أليس من يرى منا جرم المسلمين كان سفيهاً، والله تعالى يراهم ولا يُنسب إلي السفه؟.. فلا بد من نعم.



يقال لهم: فما أنكرتم أن من أراد السفه منا فكان سفيهاً، والله - سبحانه - يريد سفه السفهاء ولا ينسب إلى الله تعالى سفه؛ تعالى الله عن ذلك.

ويقال لهم: السفه من إنما كان سفيهاً لما أراد السفه؛ لأنه نُهي عن ذلك، ولأنه تحت شريعة من هو فوقه، ومن يحدُّ له الحدود، وتُرسم له الرسوم فلما أتى ما نُهي عنه كان سفيهاً، ورب العالمين - جل ثناؤه وتقدست أسماؤه - ليس تحت شريعة، ولا فوقه من يحدُّ له الحدود ويرسم له الرسوم، ولا فوقه مبيح ولا حاطر، ولا أمر ولا زاجر، فلم يجب إذا أراد ذلك أن يكون قبيحاً أن ينسب إلى السفه.

ويقال لهم: أليس من خَلَى بين عبيده وبين إمامه منّا يزني بعضهم ببعض وهو لا يعجز عن التفريق بينهم يكون سفيهاً؟ ورب العالمين عز وجل قد خلى بين عبيده وإمامه يزني بعضهم ببعض وهو يقدر على التفريق بينهم وليس سفيهاً، وكذلك من أراد السفه منا كان سفيهاً، ورب العالمين عز وجل يريد السفه وليس سفيهاً.

ويقال لهم: من أراد طاعة الله منا كان مطيعاً، كما أن من أراد السفه منا كان سفيهاً، ورب العالمين عز وجل يريد الطاعة وليس مطيعاً، فكذلك يريد السفه وليس سفيهاً.

مسألة أخرى:

ويقال لهم: قال الله تعالى: ﴿ولو شاء الله ما اقتتلوا﴾ [البقرة: ٢٥٣] فأخبر أنه لو شاء أن لا يقتتلوا ما اقتتلوا.. وقال: ﴿ولكن الله يفعل ما يريد﴾ [البقرة: ٢٥٣] من القتال، فإذا وقع القتال فقد شاء.. كما أنه قال: ﴿ولو ردُّوا لعادوا لما نُهوا عنه﴾ [الأنعام: ٢٨] فأوجب أن الرد لو كان إلى الدنيا لعادوا إلى الكفر، وأنهم إذا لم يردّهم إلى الدنيا لم يعودوا، فكذلك لو شاء الله أن لا يقتتلوا لما اقتتلوا، وإذا اقتتلوا فقد شاء أن يقتتلوا.

ويقال لهم: قال الله تعالى: ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مني لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾ [السجدة: ١٣] وإذا حق القول بذلك فما شاء أن تؤتي كل نفس هداها؛ لأنه إذا لم يؤتمها هداها لما حق القول بتعذيب الكافرين، وإذا لم يُرد ذلك فقد شاء ضلالتها.

فإن قالوا: معنى ذلك لو شئنا لأجبرناهم على الهدى واضطربناهم إليه.. قيل لهم: فإذا أجبرهم على الهدى واضطربهم إليه أيكونون مهتدين؟.

فإن قالوا: نعم.. قيل لهم: فإذا كان إذا فعل الهدى كانوا مهتدين، فما أنكرتم لو فعل كفر الكافرين فكانوا كافرين، وهذا هدمٌ قولهم؛ لأنهم زعموا أنه لا يفعل الكفر إلا كافر.



ويقال لهم أيضاً: على أي وجه يؤتيهم الهدى، لو آتاهم إياه وشاء ذلك لهم؟.

إن قالوا: على الإلجاء.. قيل لهم: وإذا أُلجأهم إلى ذلك هل ينفعهم ما يفعلونه على طريق الإلجاء؟ فمن قولهم: لا.. قيل لهم: فإذا أخبر أنه لو شاء لآتاهم الهدى لولا ما حق منه من القول أنه يملأ جهنم.

وإذا كان لو أُلجأهم لم يكن نافعاً لهم ولا مزيلاً للعذاب عنهم، كما لم ينفع فرعون قوله الذي قاله عند الغرق والإلجاء، فلا معنى لقولكم، لأنه لولا ما حق من القول لأوتيت كل نفس هداها، وإتيان الهدى على الوجه الذي قلموه لا يزيل العذاب.

مسألة أخرى:

ويقال لهم: قال الله تعالى: ﴿ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض﴾ [الشورى: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن ليوثهم سففاً من فضة ومعارج عليها يظهرون﴾ [الزخرف: ٣٢] مخبراً أنه لولا أن يكون الناس مجتمعين على الكفر لم يبسط لهم الرزق ولم يجعل للكافرين سففاً من فضة، فما أنكرتم من أنه تعالى لو لم يُرد أن يكفر الكافرين، ما خلقهم مع علمه بأنه إذا خلقهم كانوا كافرين، كما أنه لو أراد أن لا يكون الناس على الكفر مجتمعين لم يجعل للكافرين سففاً من فضة ومعارج عليها يظهرون؛ لئلا يكونوا جميعاً على الكفر متطابقين، إذا كان في معلومه أنه لو لم يفعل ذلك لكانوا جميعاً على الكفر مطبقين.

الباب الثامن

الكلام في تقدير أعمال العباد والاستطاعة والتعديل والتجويز

يقال للقدرية^(١): هل يجوز أن يُعَلِّمَ الله عز وجل عباده شيئاً لا يعلمه؟.

فإن قالوا: لا يُعلم الله عباده شيئاً إلا وهو به عالم.. قيل لهم: فكذلك لا يُقدرهم على شيء إلا وهو عليه قادر، فلا بد من الإجابة إلى ذلك.

قيل لهم: فإذا أقدرهم على الكفر، فهو قادر أن يخلق الكفر لهم، وإذا قدر على خلق الكفر لهم؛ فلم أبيتهم أن يخلق كفرهم فاسداً متناقضاً باطلاً، وقد قال تعالى: ﴿فعال لما يريد﴾ [هود: ١٠٧]..؟ وإذا كان الكفر مما أراد فقد فعله وقدره.

ويُرَدُّ عليهم في اللطف.. يقال لهم: أليس الله قادرًا أن يفعل بخلقه من بسط الرزق ما لو فعله بهم لبغوا في الأرض؟ وأن يفعل بهم ما لو فعله بالكفار لكفروا؛ كما قال تعالى: ﴿ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض﴾ [الشورى: ٢٧]، وكما قال: ﴿ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة﴾ [الزخرف: ٣٢]..؟ فلا بد من نعم.

يقال لهم: فما أنكرتم من أنه قادر أن يفعل بهم لطفًا لو فعله بهم لآمنوا أجمعين، كما أنه قادر أن يفعل بهم أمرًا لو فعله بهم لكفروا كلهم.

مسألة:

ويقال لهم: أليس قد قال الله تعالى: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً﴾ [النساء: ٨٣]، وقال: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد أبداً﴾ [النور: ٢١]، وقال: ﴿فاطلع قرآه في سواء الجحيم﴾ [الصافات: ٥٥] يعني: في وسط الجحيم، وقال: ﴿قال تالله لقد كدت لتردين. ولولا نعمة ربي لكنت من المحضرين﴾ [الصافات: ٥٦ - ٥٧].. فما الفضل الذي فعله بالمؤمنين، الذي لو لم يفعله لاتبعوا الشيطان، ولو لم يفعله ما زكى منهم من أحد أبداً؟ وما النعمة التي لو لم يفعلها لكانوا من المحضرين؟ وهل ذلك شيء لم يفعله بالكافرين وخص به المؤمنين؟.

(١) الذين سموا بذلك لاعتقادهم أن العباد - من دون الله - هم من يخلقون ويُقدِّرون أفعال أنفسهم ويريدونها، وأن الله لا يعلم الأشياء قبل كونها حتى تقع.. فكان هذا رد الأشعري على ترهاتهم.

فإن قالوا: نعم.. فقد تركوا قولهم، وأثبتوا لله تعالى نعمةً وفضلًا على المؤمنين ابتدأهم بجميعة، ولم يُنعم بمثله على الكافرين، وصاروا إلى القول بالحق.

وإن قالوا: قد فعل الله ذلك أجمع بالكافرين كما فعله بالمؤمنين، فقل لهم: فإذا كان الله تعالى قد فعل ذلك أجمع بالكافرين فلم لم يكونوا زاكين، وكانوا للشيطان متبعين، وفي النار محضرين؟.

وهل يجوز أن يقول للمؤمنين: لولا أي خلقت لكم أيدي وأرجل لكنتم للشيطان متبعين، وهو قد خلق الأيدي والأرجل للكافرين وكانوا للشيطان متبعين؟.

فإن قالوا: لا يجوز ذلك.. قيل لهم: وكذلك لا يجوز ما قلموه.

وهذا يبين أن الله تعالى اختص المؤمنين من النعم والتوفيق والتسديد بما لم يعط الكافرين، وفضل عليهم المؤمنين^(١).

(١) مسألة الهداية والضلال مما احتل فيها ميزان الحق بعض الشيء لدى الأشاعرة، وعنها لدى أهل السنة يقول ابن القيم في شفاء العليل ٢ / ٤٤٩: "قد اتفقت رسلُ الله من أولهم إلى آخرهم، وكتبه المترلة عليهم، أنه سبحانه يضل من يشاء ويهدي من يشاء، وأنه من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له، وأن الهدى والإضلال بيده لا بيد العبد، وأن العبد هو الضال أو المهتدي، فالهداية أو الإضلال فعله سبحانه وقدره، والاهتداء والضلال فعل العبد وكسبه".

والتوفيق عند أهل السنة مرتبة من مراتب الهداية، لأن الهداية عندهم نوعان:

(هداية دلالة وإرشاد) يتم بموجبها معرفة ما ينفع العبد في الدنيا والآخرة، وهذه يؤتيها الله من يشاء من رسله وعباده فيهدون الناس لطريق الحق، و(هداية توفيق وإهام) يوفق الله العبد بموجبها لفعل الطاعة وصرف السوء عنه، والهدايتان لهما تعلق بالقضاء والقدر وأفعال العباد، والأشاعرة على أن الله يخلق قدرة في العبد للطاعة لا يستطيع معها فعل المعصية، وكذا العكس، فيكون التوفيق هو: إقدار الله للعبد على الطاعة، والخذلان: عدم إقدار الله العبد على الطاعة، والأشاعرة بهذا الكلام يردون على المعتزلة الذين يقولون بخلق الله للطف في العبد يؤمن عنده، وذلك بإلزامهم ألا يتصف الله سبحانه بقدرة على توفيق جميع العباد على قولهم [ينظر الإرشاد لأبي المعالي ابن الجويني ص ١٠٥].

بيد أن رد أهل السنة على المعتزلة - الذين يرون أن الهداية هي فقط هداية (دلالة وإرشاد) بناء على أصلهم الذي أصلوه في وجوب فعل (الصلاح والأصلح) على الله تعالى - مبني على أن القدرة تأتي على قسمين:

الأولى: قدرة واستطاعة بمعنى الصحة والسلامة من الآفات، وهذه تكون قبل الفعل، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَةٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فلو لم تكن هذه الاستطاعة إلا مع الفعل، لما وجب الحج إلا على من حج، ولا عصي أحد بترك الحج دون عذر، وهذه هي القدرة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي، والمعلومة في عرف الناس وكلام الفقهاء، فلو أن الأشاعرة أرادوا بالقدرة على الطاعة هذا المعنى فهذا غير صحيح.

والثانية: قدرة واستطاعة مقرونة للفعل موجبة له، ومنها قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يَبْصُرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، وهذه هي القدرة الكونية التي هي مناط القضاء والقدر وبها يتحقق وجود الفعل، فلو كان الأشاعرة يريدون بالقدرة هذا المعنى فهو صحيح موافق لما دلت عليه الأدلة [على ما أفاده ابن تيمية بمجموع الفتاوى ٨ / ١٢٩ ودرء التعارض ١ / ٦١].

مسألة في الاستطاعة:

ويقال لهم: أليست استطاعة الإيمان نعمة من الله تعالى وفضلًا وإحسانًا؟
 فإذا قالوا: نعم.. قيل لهم: فما أنكرتم أن يكون توفيقًا وتسديدًا؟.. فلا بد من الإجابة إلى ذلك.
 يقال لهم: فإذا كان الكافرون قادرين على الإيمان، فما أنكرتم من أن يكونوا موفّقين للإيمان؟،
 ولو كانوا موفّقين مسدّدين لكانوا ممدوحين؛ وإذ لم يجز ذلك لم يجز أن يكونوا على الإيمان قادرين،
 ووجب أن يكون الله تعالى اختص بالقدرة على الإيمان للمؤمنين.

ويقال لهم: لو كانت القدرة على الكفر قدرة على الإيمان، فقد رُغب إليه في أن يُقدِّره على
 الكفر، فلما رأينا المؤمنين يرغبون إلى الله تعالى في قدرة الإيمان، ويزهّدون في قدرة الكفر؛ علمنا أن
 الذي رغبوا فيه غير الذي زهدوا فيه.

مسألة أخرى:

ويقال لهم: أخبرونا عن قوة الإيمان، أليست فضلًا من الله تعالى؟ فلا بد من نعم.
 يقال لهم: فالتفضل، أليس هو ما للمتفضّل أن لا يتفضّل به وله أن يتفضّل به، فلا بد من الإجابة
 إلى ذلك؛ لأن ذلك هو الفرق بين الفضل وبين الاستحقاق.
 فيقال لهم: وللمتفضّل إذا أمر بالإيمان أن يرفع التفضّل ولا يتفضل به فيأمرهم بإيمانٍ وإن لم
 يعطهم قدرة الإيمان وخذلهم، وهذا هو قولنا ومذهبنا.

وعليه: فالمعنى الصحيح للتوفيق لدى أهل السنة هو: إعانة خاصة من الله للعبد، بما يَضْعُف أثر النفس والشيطان وتقوى الرغبة
 في العبادة، والخذلان: هو سلب العبد الإعانة التي تُقوِّيه على نفسه والشيطان، فالله تعالى قد هيا للعبد أسباب التوفيق وأسباب
 الخذلان، فإن هو أخذ بأسباب التوفيق هُدِي، وإن أخذ بأسباب الخذلان حُذِل، فهو تعالى جعل في العبد قدرة على الأخذ
 بهذا أو هذا، وهو معنى زائد على القدرة، لا أن العبد إذا تمّيات له أسباب التوفيق وأخذ بها أنه لا يُتصور معه عصيان هذا
 الأمر.

فمذهب الأشاعرة في هذا موافق للحبرية، وما سبق هو رد أهل السنة عليه وعلى المعتزلة، ودليهم الواضح في هذا قوله تعالى:
 ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَنِ الْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ
 يَبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]، فهؤلاء وأولئك هداهم الله إلى بيان الحق ومعرفته، وهي (هداية الدلالة والإرشاد) التي
 كان نبيهم بملكها، لكن لم يهتدوا إليها عملًا وأخذًا بها، وقد خلق الله لهم قدرة ومشية أن يعملوا بما دُلُّوا عليه من الحق فيزول
 عن قلوبهم العمى والعناد كما قال تعالى: ﴿وَجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلوًّا﴾ [النمل: ١٤].

وفي بيان ذلك يقول ابن القيم: "ومما ينبغي أن يُعلم: أنه لا يمتنع مع الطبع والختم والقفل حصول الإيمان، بأن ينفك الذي خُتم
 على القلب وطُبع وضُرب عليه القفل، ذلك الختم والطابع والقفل، ويهديه بعد ضلاله ويُعلِّمه بعد جهله، ويرشده بعد غيه،
 ويفتح قلبه بمفاتيح توفيقه التي هي بيده، حتى لو كتب على جبينه الشقاوة والكفر لم يمتنع أن يحوها، ويُكتب عليه السعادة
 والإيمان" إ.هـ من شفاء العليل ٢/ ٦١٤ وينظر عقيدة الأشاعرة للرديعان ص ٢٩٢-٢٩٦.

ويقال لهم: هل يقدر الله على توفيق يُوفِّق به الكافرين حتى يكونوا مؤمنين؟
فإن قالوا: لا.. نطقوا بتعجيز الله، تعالى عن ذلك علواً كبيراً.. وإن قالوا: نعم يقدر على ذلك،
ولو فعل بهم التوفيق لآمنوا، تركوا قولهم، وقالوا بالحق.
مسألة:

وإن سألوا عن قول الله تعالى: ﴿وما الله يريد ظلماً للعباد﴾ [غافر: ٣١]، وعن قوله: ﴿وما الله يريد ظلماً للعالمين﴾ [آل عمران: ١٠٨].

قيل لهم: معنى ذلك: أنه لا يريد أن يظلمهم؛ لأنه قال: ﴿وما الله يريد ظلماً لهم﴾، ولم يقل: (لا يريد ظلم بعضهم لبعض)، فلم يرد أن يظلمهم وإن كان أراد أن يتظلموا.

وإن سألوا عن قول الله تعالى: ﴿ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت﴾ [الملك: ٣]، قالوا:
والكفر متفاوت، فكيف يكون من خلق الله؟.

والجواب عن ذلك: أن الله تعالى قال: ﴿الذي خلق سبع سماوات طباقاً ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور. ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر وهو حسير﴾ [الملك: ٣-٤]، فإنما عني ما ترى في السماوات من فطور؛ لأنه ذكر خلق السماوات، ولم يذكر الكفر، وإذا كان هذا على ما قلناه بطل ما قالوه، والحمد لله رب العالمين.

ويقال لهم: هل تعرفون لله عز وجل نعمة على أبي بكر الصديق رضي الله عنه خُصَّ بها دون أبي جهل ابتداءً؟ فإن قالوا: لا، فحُشَّ قولهم.. وإن قالوا: نعم، تركوا مذاهبهم؛ لأنهم لا يقولون إن الله خُصَّ المؤمنين في الابتداء بما لم يخص به الكافرين.

وإن سألوا عن قوله تعالى: ﴿ما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً﴾ [ص: ٢٧]، فقالوا:
هذه الآية تدل على أن الله عز وجل لم يخلق الباطل.

والجواب عن ذلك: أن الله عز وجل أراد إكذاب المشركين الذين قالوا: لا حشر ولا نشور ولا إعادة، فكأنه قال تعالى: ما خلقت ذلك، وأنا لا أئيب من أطاعني ولا أعاقب من عصاني، كما ظن الكافرون أنه لا حشر ولا نشر ولا ثواب ولا عقاب، ألا تراه قال: ﴿ذلك طن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار﴾ [ص: ٢٧]، ويُن ذلك بقوله: ﴿أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أن نجعل المتقين كالفجار﴾ [ص: ٢٨]، أي: لا نسوي بينهم في أن نُفنيهم أجمعين ولا نُعيدهم، فيكون سبيلهم سبيلاً واحداً.



مسألة:

وسألوا عن قوله تعالى: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ [النساء: ٧٩].

والجواب عن ذلك: أن الله تعالى قال: ﴿وإن تصبهم سيئة﴾ يعني: الخصب والخير، ﴿يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة﴾ يعني: الجذب والقحط والمصائب، (قالوا هذه من عندك) أي: بشؤمك، قال الله تعالى: يا محمد ﴿قل كل من عند الله فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً﴾ [النساء: ٧٨]، يعني: في قولهم: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ فحذف قولهم، لأن ما تقدم من الكلام يدل عليه؛ لأن القرآن لا يتناقض، ولا يجوز أن يقول في آية: (إن الكل من عند الله)، ثم يقول في الآية الأخرى التي تليها: (إن الكل ليس من عند الله)، على أن ما أصاب الناس هو غير ما أصابوه، وهذا يبين بطلان تعلقهم بهذه الآية، ويوجب عليهم الحجة.

مسألة في التكليف:

وإن سألوا عن قول الله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ [الذاريات: ٥٦].
فالجواب عن ذلك: أن الله تعالى إنما عنى المؤمنين دون الكافرين؛ لأنه أخبرنا أنه ذرأ لجهنم كثيراً من خلقه، فالذين خلقهم لجهنم، وأحصاهم، وعدّهم، وكتبهم بأسمائهم وأسماء آبائهم وأمهاتهم؛ غير الذين خلقهم لعبادته.
ويقال لهم: أليس قد كلف الله عز وجل الكافرين أن يسمعوا الحق ويقبلوه ويؤمنوا بالله؟.. فلا بد من نعم.

فيقال لهم: فقد قال الله تعالى: ﴿ما كانوا يستطيعون السمع﴾ [هود: ٢٠]، وقال: ﴿وكانوا لا يستطيعون سمعاً﴾ [الكهف: ١٠١]، وقد كلفهم استماع الحق.
ويقال لهم: أليس قد قال الله تعالى: ﴿يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون﴾ [القلم: ٤٢]؟، أليس قد أمرهم الله تعالى بالسجود في الآخرة؟.
وجاء في الخبر: (أن المنافقين يجعل في أصلابهم كالصفائح فلا يستطيعون السجود)، وفي هذا تثبيت ما نقوله من أنه لا يجب لهم على الله تعالى إذا أمرهم أن يُقدرهم، وهو بطلان قول القدرية؟.



مسألة في إيلام الأطفال:

ويقال لهم: أليس قد آلم الله تعالى الأطفال في الدنيا بآلام أوصلها إليهم، كنعو: الجذام الذي يُقَطِّع أيديهم وأرجلهم وغير ذلك - أعاذنا الله من ذلك - مما يؤلمهم به، وكان ذلك سائغاً جائزاً؟
فإذا قالوا: نعم.. قيل لهم: فإذا كان هذا عدلاً، فما أنكرتم أن يؤلمهم في الآخرة، ويكون ذلك منه عدلاً؟.

فإن قالوا: ألمهم في الدنيا ليعتبر بهم الآباء.. قيل لهم: فإذا فعل بهم ذلك في الدنيا ليعتبر بهم الآباء، وكان ذلك منه عدلاً فلم لا يؤلم أطفال الكافرين في الآخرة ليغيظ بذلك آباءهم، ويكون ذلك منه عدلاً؟.. وقد قيل في الخبر: (إن أطفال المشركين تُؤجَّح لهم نار يوم القيامة، ثم يقال لهم: اقتحموها، فمن اقتحمها أدخله الجنة، ومن لم يقتحمها أدخله النار) وقد قيل في الأطفال^(١)، كما روي عن النبي ﷺ قوله: (إن شئت أسمعك ضغاءهم في النار)^(٢).

مسألة:

ويقال لهم - قديرية المعتزلة - أليس قد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ وَتَبَّ. مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ. سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ هَبٍ﴾ [المسد: ١-٣] وأمره مع ذلك بالإيمان، فأوجب عليه أن يعلم أنه لا يؤمن، وأن الله صادق في إخباره عنه أنه لا يؤمن، وأمره مع ذلك أن يؤمن، ولا

(١) الأحاديث التي استدلت بها القائلون بدخول أطفال المشركين النار، يشوبها الضعف والوهن ومما لا تقام بها حجة ولا تقطع بحكم، وما صح منها قيل: إن النبي ﷺ قاله قبل أن يُوحى إليه بشأهم، وما قيل بحق الغلام الذي قتله الخضر وأنه في علم الله المسبق سيكون كافراً، ليس فيه ما يدل على أن مصيره النار.

وتجدر الإشارة إلى أن كلمة أهل السنة وإجماع الأمة على أن الموتى من أطفال المسلمين في الجنة، واختلفوا في أطفال المشركين بين قائل بأن مصيرهم النار، وبين متوقف في مصيرهم، وبين قائل بأن مصيرهم الجنة.. والرأي الأخير هو الراجح وعليه جمهور أهل العلم، حيث إن أولاد أهل الكتاب وغيرهم من أهل الشرك والملل المختلفة - فضلاً عن أطفال المسلمين - مشمولون بقوله ﷺ: (كل مولود يولد على الفطرة..)، فهم في الجنة إذا ماتوا قبل البلوغ لأهم ماتوا قبل التكليف الشرعي، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال ﷺ: (رفع القلم عن ثلاث): وذكر: (الصبي حتى يبلغ).

وفي هذا حجة على أن ما قال به الأشعري من أنهم يمتحنون يوم القيامة اتكاء على ما ذكره من أدلة؛ مرجوح ومناف لما سبق من أدلة صريحة، بل ولصحيح ما جاء في حديثي البخاري (١٣٨٦، ٧٠٤٧) من أن النبي ﷺ رأى الخليل في الجنة وحوله كل مولود ولد على الفطرة من أولاد الناس، فقيل: يا رسول الله؛ وأولاد المشركين؟؛ فقال: (وأولاد المشركين)

(٢) ضعيف.. رواه أحمد (٦/ ٢٠٨) بلفظ: (أسمعك تضاعفهم).. وفي سنده ضعيف ومجهولة لا تعرف، وقال عنه الألباني في الضعيفة (٣٨٩٨): موضوع.

يجتمع الإيمان والعلم بأنه لا يكون ولا يقدر على أن يؤمن، وأن يعلم أنه لا يؤمن.. وإذا كان هذا هكذا، فقد أمر الله - سبحانه - أبا لب بما لا يقدر عليه؛ لأنه أمره أن يؤمن، وأنه يعلم أنه لا يؤمن.
ويقال لهم: أليس أمرُ الله عز وجل بالإيمان من علم أنه لا يؤمن؟؛ فمن قولهم نعم.. يقال لهم: فأنتم قادرون على الإيمان، ويتأتى لكم ذلك.
فإن قالوا: لا، وافقونا.. وإن قالوا: نعم، زعموا أن العباد يقدرون على الخروج من علم الله؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

الرد على المعتزلة:

ويقال لهم: أليس الجوس أثبتوا أن الشيطان يقدر على الشر الذي لا يقدر الله عز وجل عليه، فكأنوا بقولهم هذا كافرين؟؛ فلا بد من نعم.

يقال لهم: فإذا زعمتم أن الكافرين يقدرون على الكفر، والله تعالى لا يقدر عليه فقد زدتم على الجوس في قولكم؛ لأنكم تقولون معهم: إن الشيطان يقدر على الشر، والله لا يقدر عليه، وهذا ما بينه الخبر عن الرسول ﷺ، وأن القدرية جوس هذه الأمة^(١)، وإنما صاروا جوس هذه الأمة؛ لأنهم قالوا بقول الجوس.

مسألة:

وزعمت القدرية أنا نستحق اسم القدر؛ لأننا نقول إن الله تعالى قدر الشر والكفر، فمن ثبت القدر كان قدرياً دون من لم يثبت.

يقال لهم: القدري، هو: من ثبت القدر لنفسه دون ربه عز وجل، وأنه - القدري - يقدر أفعاله دون خالقه، وكذلك هو في اللغة؛ لأن الصائغ: هو من زعم أنه يصوغ دون من يزعم أنه يصاغ له، والنجار: هو من يضيف النجارة إلى نفسه دون من يزعم أنه يُنجر له.

فلما كنتم تزعمون أنكم تقدرون أعمالكم وتفعلونها دون ربكم، وجب أن تكونوا (قدرية)، ولم نكن نحن قدرية؛ لأننا لم نضف الأعمال إلى أنفسنا دون ربنا، ولم نقل إننا نقدرها دونه، وقلنا: إنها تُقدر لنا.

ويقال لهم: إذا كان من أثبت التقدير لله عز وجل قدرياً، فيلزمكم إذا زعمتم أن الله تعالى قدر السماوات والأرض، وقدر الطاعات أن تكونوا (قدرية)، فإذا لم يلزم هذا فقد بطل قولكم وانتقض كلامكم.

(١) سبق تخريجه.

مسألة في الختم:

يقال لهم: أليس قد قال الله تعالى: ﴿ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة﴾ [البقرة: ٧]، وقال تعالى: ﴿فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً﴾ [الأنعام: ١٢٥]، فحبرونا عن الذين ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم، أتزعمون أنه هداهم وشرح للإسلام صدورهم وأضلهم؟.

فإن قالوا: نعم، تناقض قولهم.. وقيل لهم: كيف تكون الصدور مشروحة للإيمان، وهي ضيقة حرجة مختوم عليها، وكيف يجتمع الفعل الذي قال الله عز وجل: ﴿أم على قلوب أقفالها﴾ [محمد: ٤٧] مع الشرح، والضيق مع السعة، والهدى مع الضلال؟.

إن كان هذا، جاز أن يجتمع التوحيد والإلحاد الذي هو ضد التوحيد، والكفر والإيمان معاً في قلب واحد، وإن لم يجز هذا، لم يجز ما قلموه.

فإن قالوا: الختم والضيق والضلال لا يجوز أن يجتمع مع شرح الله الصدر.. قيل لهم: وكذلك الهدى لا يجتمع مع الضلال، وإذا كان هذا هكذا فما شرح الله صدور الكافرين للإيمان، بل ختم الله على قلوبهم وأففلها عن الحق، وشدّ عليها، كما دعا نبي الله موسى عليه السلام على قومه فقال: ﴿ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم﴾ [يونس: ٨٨]؛ وقد قال الله تعالى: ﴿قد أجببت دعوتكما﴾ [يونس: ٨٩]، وقال يخبر عن الكافرين إنهم قالوا: ﴿قلوبنا في أكنة مما تدعونا إليه وفي آذاننا وقر ومن بيننا وبينك حجاب﴾ [فصلت: ٥]، فإذا خلق الله الأكنة في قلوبهم والقفل؛ والزيف لأن الله تعالى قال: ﴿فلما زاغوا عن الله قلبهم﴾ [الصف: ٥] والختم وضيق الصدر، تم أمرهم بالإيمان الذي علم أنه لا يكون، فقد أمرهم بما لا يقدر على، وإذا خلق الله في قلوبهم ما ذكرنا من الضيق عن الإيمان، فهل الضيق عن الإيمان إلا الكفر الذي في قلوبهم؟ وهذا يبين أن الله خلق كفرهم ومعاصيهم.

مسألة:

ويقال لهم: قال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿ولولا أن ثبتناك لقد تركزن إليهم شيئاً قليلاً﴾ [الإسراء: ٧٤]، وقال تعالى يخبر عن يوسف عليه السلام: ﴿ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه﴾ [يوسف: ٢٤]، فحدّثونا عن ذلك التثبيت والبرهان، هل فعله الله عز وجل بالكافرين، أو ما هو مثله؟.

فإن قالوا: (لا)؛ تركوا القول بالقدر.. وإن قالوا: (نعم) قيل لهم: فإذا كان لم يركن إليهم من أجل التثبيت، فيجب لو كان فعل ذلك بالكافرين أن لا يثبتوا على الكفر، وإذا لم يكونوا عن الكفر



مفترقين فقد بطل أن يكون فعل بهم مثل ما فعله بالنبي ﷺ من التشبث الذي لما فعله الله به لم يركن إلى الكافرين.

مسألة في الاستثناء:

ويقال لهم: خبرونا عن مطالبة رجل بحق فقال له: (والله لأعطينك ذلك غدا إن شاء الله تعالى)، أليس الله شائياً أن يعطيه حقه؟.

فمن قولهم: نعم.. يقال لهم: أفأريتم إن جاء الغد فلم يعطه حقه، أليس لا يحنت؟ فلا بد من نعم.

يقال لهم: فلو كان الله شاء أن يعطيه حقه لحنت إذا لم يعطه، كما لو قال: (والله لأعطينك حقه إذا طلع الفجر غداً)، ثم طلع ولم يعطه أنه يكون حائثاً.

مسألة في الآجال:

يقال لهم: أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا﴾ [المنافقون: ١١]؟؛ فلا بد من نعم.

يقال لهم: خبرونا عن من قتله قاتلٌ ظلمًا، أترعمون أنه قتل في أجله أو بأجله؟.

فإن قالوا: نعم، وافقوا وقالوا بالحق وترك القدر.

وإن قالوا: لا.. قيل لهم: فمتى أجل هذا المقتول؟ فإن قالوا: الوقت الذي علم الله أنه لو لم يقتل لتزوج امرأة علم أنها امرأته، وإن لم يبلغ إلى أن يتزوجها، وإذا كان في معلوم الله أنه لو لم يقتل وبقي لكفر أن تكون النار داره.

وإذا لم يجز هذا لم يجز أن يكون الوقت الذي لم يبلغ إليه أجلًا له، على أن هذا القول مقيّد لقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

مسألة أخرى:

ويقال لهم: إذا كان القاتل عندكم قادرًا على أن لا يقتل هذا المقتول فيعيش، فهو قادر على قطع أجله وتقديمه قبل أجله، وهو قادر على تأخيره إلى أجله، فالإنسان على قولكم يقدر أن يقدم آجال العباد ويؤخرها، ويقدر أن يُبقي العباد ويُبلغهم ويُخرج أرواحهم، وهذا إلحاد في الدين.

مسألة في الأرزاق:

ويقال لهم: خبرونا عن من اغتصب طعامًا فأكله حرامًا، هل رزقه الله ذلك الحرام؟

فإن قالوا: نعم، تركوا القدر.. وإن قالوا: لا.. قيل لهم: فمن أكل جميع عمره الحرام، فما رزقه الله شيئًا اغتذى به جسمه.



ويقال لهم: فإذا كان غيره يغتصب له ذلك الطعام ويُطعمه إياه إلى أن مات، فرازق هذا الإنسان عندكم غير الله، وفي هذا إقرار منهم أن للخلق رازقين: أحدهما يرزق الحلال، والآخر يرزق الحرام، وأن الناس تنبت لحومهم وتشتدّ عظامهم، والله غير رازق لهم ما اغتذوا به.

وإذا قلت: إن الله لم يرزقه الحرام، لزمكم أن الله لم يغذّه به، ولا جعله قواماً لجسمه، وأن لحمه وجسمه قام وعظمه اشتد بغير الله عز وجل وهو ممن رزقه الحرام، وهذا كفر عظيم إن احتملوا^(١).

ويقال لهم: لم أبيت أن يرزق الله الحرام؟ فإن قالوا: لأنه لو رزق الحرام لملك الحرام.. يقال لهم: خبرونا عن الطفل الذي يتغذى من لبن أمه، وعن البهيمة التي ترعى الحشيش، من يرزقهما ذلك؟ فإن قالوا: الله تعالى.. قيل لهم: فمن ملكهما؟ وهل للبهيمة ملك؟ فإن قالوا: لا.. قيل لهم: فلم زعمتم أنه لو رزق الحرام لملك الحرام، وقد يرزق الله الشيء ولا يملكه؟.

ويقال لهم: هل أقدر الله العبد على الحرام ولم يملكه إياه؟ فمن قولهم: نعم.. يقال لهم: فما أنكرتم أن يرزقه الحرام، وإن لم يملكه إياه.

مسألة أخرى:

يقال لهم: إذا كان توفيق المؤمنين بالله، فما أنكرتم أن يكون خذلان الكافرين من قبل الله تعالى، وإلا فإن زعمتم أن الله وفق الكافرين للإيمان فقولوا عصمهم من الكفر، وكيف يعصمهم من الكفر وقد وقع الكفر منهم؟.

فإن أثبتوا أن الله خذلهم، قيل لهم: فالخذلان من الله أليس هو الكفر الذي خلقه فيهم؟ فإن قالوا: نعم، وافقوا.

وإن قالوا: لا.. قيل لهم: فما ذلك الخذلان الذي خلقه؟ فإن قالوا: تخلّيته إياهم والكفر.. قيل لهم: أو ليس من قولكم: إن الله خلّى بين المؤمنين وبين الكفر؟.

فمن قولهم: نعم.. قيل لهم: فإذا كان الخذلان التخلية بينهم وبين الكفر، فقد لزمكم أن يكون خذل المؤمنين؛ لأنه خلّى بينهم وبين الكفر، وهذا خروج عن الدين، فلا بد لهم أن يثبتوا لهم الخذلان الكفر الذي خلقه فيتركوا القول بالقدر.

(١) يعني: عدّوا ذلك أمر محتملاً ووارداً



مسألة أخرى:

إن سأل سائل من أهل القدر، فقال: هل يخلو العبد من أن يكون بين نعمة يجب عليه أن يشكر الله عليها، أو بليّة يجب عليه الصبر عليها؟.

قيل له: العبد لا يخلو من نعمة وبليّة، والنعمة يجب على العبد أن يشكر الله عليها، والبلايا على ضربين: منها ما يجب الصبر عليها كالأمرض والأسقام وما أشبه ذلك.. ومنها ما يجب عليه الإقلاع عنها كالكفر والمعاصي.

مسألة: وإن سألوا فقالوا: أيهما خير، الخير أو من الخير منه؟؛ قيل لهم: من كان الخير متفضلاً به فهو خير من الخير.

فإن قالوا: فأيهما شر، الشر أو من الشر منه؟.. قيل لهم: من كان الشر منه جائزاً به فهو أشر من الشر، والله تعالى يكون منه الشر خلقاً، وهو عادل به، ولذلك لا يلزمنا ما سألتهم عنه على أنكم ناقضون لأصولكم؛ لأنه إن كان من كان الشر منه فهو أشر من الشر، وقد خلق الله تعالى إبليس الذي هو أشر من الشر الذي يكون منه، فقد خلق ما هو أشر من الشرور كلها، وهذا نقض دينكم وفساد مذهبكم.

مسألة في الهدى:

يقال للمعتزلة: أليس قد قال الله تعالى: ﴿الم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾ [البقرة: ١-٢] فأخبر أن القرآن هدى للمتقين؟ فلا بد من نعم.

يقال لهم: أو ليس قد ذكر الله عز وجل القرآن فقال: ﴿والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى﴾ [فصلت: ٤٤] فأخبر أن القرآن على الكافرين عمى؟ فلا بد من نعم.

يقال لهم: فهل يجوز أن يكون من أخبر الله عز وجل أن القرآن له هدى وهو عليه عمى؟ فلا بد من لا.

يقال لهم: فكما لا يجوز أن يكون القرآن عمى على من أخبر الله تعالى أنه له هدى، كذلك لا يجوز أن يكون القرآن هدى لمن أخبر الله أنه عليه عمى.

ثم يقال لهم: إذا جاز أن يكون دعاء الله إلى الإيمان هدى لمن قبل ولمن لم يقبل، فما أنكرتم دعاء إبليس إلى الكفر إضلالاً لمن قبل ولمن لم يقبل، فإن كان دعاء إبليس إلى الكفر إضلالاً للكافرين الذين قبلوا عنه، دون المؤمنين الذين لم يقبلوا عنه، فما أنكرتم أن دعاء الله تعالى إلى الإيمان هدى للمؤمنين الذين قبلوا عنه، دون الكافرين الذين لم يقبلوا عنه، وإلا فما الفرق بين هذا وذلك؟



ويقال لهم: أليس قال الله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] فهل يدل قوله: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ على أنه لم يضل الكل؛ لأنه لو أراد الكل لقال: يضل به الكل، فلما قال: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ علمنا أنه لم يضل الكل؟.. فلا بد من نعم.

يقال لهم: فما أنكرتم أن قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ دليل على أنه لم يُرد الكل؛ لأنه لو أراد الكل لقال: ويهدي به الكل، فلما قال تعالى: ﴿وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ علمنا أنه لم يهد الكل، وفي هذا إبطال قولكم: إن الله هدى الخلق أجمعين.

ويقال لهم: إذا قُلتُم إن دعاء الله إلى الإيمان هدى للكافرين الذين لم يقبلوا عن الله أمره، فما أنكرتم أن يكون دعاء الله إلى الإيمان نفعًا وصلاحًا وتسديدًا للكافرين الذين لم يقبلوا عن الله أمره، وما أنكرتم أن يكون عصمة لهم من الكفر وإن لم يكونوا من الكفر معتمدين، وأن يكون توفيقًا للإيمان وإن لم يُوفِّقوا للإيمان، وفي هذا ما يجب أن الله سدّد الكافرين وأصلحهم وعصمهم ووفّقهم للإيمان وإن كانوا كافرين، وهذا ما لا يجوز؛ لأن الكافرين مخذولون.

وكيف يكونون مُوقِّعين للإيمان وهم مخذولون؟

فإن جاز أن يكون الكافر موقِّعًا للإيمان، فما أنكرتم أن يكون الإيمان له متفقًا؟، فإن استحال هذا، فما أنكرتم أن يستحيل ما قُلتُموه؟.

مسألة في الضلال:

يقال لهم: أضل الله تعالى الكافرين عن الإيمان، أو عن الكفر؟

فإن قالوا: عن الكفر.. قيل لهم: فكيف يكونون ضالين عن الكفر ذاهبين عنه، وهم كافرون؟.. وإن قالوا: أضلهم عن الإيمان، تركوا قولهم.

وإن قالوا: نقول: إن الله أضلهم، ولم يضلهم عن شيء.. قيل لهم: ما الفرق بينكم وبين من قال: إن الله هدى المؤمنين لا إلى شيء؟؛ فإن استحال أن يهدي المؤمنين لا إلى الإيمان، فما أنكرتم من أنه محال أن يضل الكافرين لا إلى الإيمان؟.

ويقال لهم: ما معنى قول الله تعالى: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٧]؟ فإن قالوا: معنى ذلك أنه يسميهم ضالين، ويحكم عليهم بالضلال.

قيل لهم: أليس خاطب الله العرب بلغتهم فقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤].. فلا بد من نعم.



يقال لهم: وإذا كان الله عز وجل أنزل القرآن بلسان العرب، فمن أين وجدتم في لغة العرب أن يقال: أضل فلان فلاناً أي سماه ضالاً؟.

فإن قالوا وجدنا القائل يقول: إذا قال رجل لرجل ضالاً قد ضللت.. قيل لهم: قد وجدنا القائل: ضل فلان فلاناً أنه سماه ضالاً، ولم نجدهم يقولون: أضل فلان فلاناً بهذا المعنى، فلما قال الله تعالى: ﴿ويضل الله الظالمين﴾ [إبراهيم: ٢٧] لم يجوز أن يكون معنى ذلك الاسم، والحكم إذا لم يجوز في لغة العرب أن يقال: (أضل فلان فلاناً، بأن سماه ضالاً) بطل تأويلكم، إذ كان خلاف لسان العرب.

ويقال لهم: إذا قلت: إن الله أضل الكافرين بأن سماهم: (ضالين)، وليس ذلك في اللغة على ما ادعيتموه، فيلزمكم إذا سمي النبي ﷺ قوماً ضالين فاسدين، بأن يكون قد أضلهم وأفسدهم بأن سماهم: ضالين فاسدين، وإذا لم يجوز هذا بطل أن يكون معنى: ﴿ويضل الله الظالمين﴾ [إبراهيم: ٢٧] الاسم والحكم كما ادعيتم.

ويقال لهم: أليس قد قال الله تعالى: ﴿من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً﴾ [الكهف: ١٧]، وقال تعالى: ﴿كيف يهدي الله قوماً كفروا بعد إيمانهم﴾ [آل عمران: ٨٦] فذكر أنه يهديهم، وقال تعالى: ﴿والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾ [يونس: ٢٥] فجعل الدعاء عاماً والهدى خاصاً، وقال تعالى: ﴿والله لا يهدي القوم الكافرين﴾ [البقرة: ٢٦٤] فإذا أخبر الله عز وجل أنه لا يهدي القوم الكافرين، فكيف يجوز لقائل أن يقول: إنه هدى الكافرين مع إخباره أنه لا يهديهم، ومع قوله تعالى: ﴿إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء﴾ [القصص: ٥٦]، ومع قوله تعالى: ﴿ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ومع قوله تعالى: ﴿ولا شئنا لآتيننا كل نفس هداها﴾ [السجدة: ١٣]؟.

وإن جاز هذا جاز أن يقال: أضل المؤمنين، مع قوله تعالى: ﴿ومن يهد الله فهو المهتد﴾ [الإسراء: ٩٧]، ومع قوله: ﴿هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢]، فإن لم يكن ذلك، فما أنكرتم أنه لا يجوز أن يهدي الكافرين مع قوله تعالى: ﴿والله لا يهدي القوم الكافرين﴾ [البقرة: ٢٦٤] ومع سائر الآيات التي طالبناكم بها.

ويقال لهم: أليس قد قال الله تعالى: ﴿أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة﴾ [الجاثية: ٢٣]؟.. فلا بد من نعم.

يقال لهم: فأضلهم ليضلوا أو ليهتدوا؟ فإن قالوا: أضلهم ليهتدوا.. قيل لهم: وكيف يجوز أن يضلهم ليهتدوا.. وإن جاز هذا جاز أن يهديهم ليضلوا، وإذا لم يجوز أن يهدي المؤمنين ليضلوا، فما أنكرتم من أنه لا يجوز أن يضل الكافرين ليهتدوا.



ويقال لهم: إذا زعمتم أن الله هدى الكافرين فلم يهتدوا، فما أنكرتم أن ينفعهم فلا ينتفعون، وأن يصلحهم فلا ينصلحون، وإذا جاز أن ينفع من لا ينتفع بنفعه؛ فما أنكرتم من أن يضر من لا تلحقه المضرة، فإن كان لا يضر إلا من يلحقه الضرر فكذلك لا ينفع إلا منتفعاً، ولو جاز أن ينفع من ليس منتفعاً، ويهدي من ليس مهتدياً؛ جاز أن يُقَدِّرَ مَنْ ليس مقتدرًا، وإذا استحال ذلك استحال أن ينفع من ليس منتفعاً، ويهدي من ليس مهتدياً.

مسألة يسألون عنها:

يقولون: أليس قد قال الله تعالى: ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان﴾ [البقرة: ١٨٥] فما أنكرتم أن يكون القرآن هدى للكافرين والمؤمنين؟.

قيل لهم: الآية خاصة؛ لأن الله تعالى قد بين لنا أنه (هدى للمتقين) [البقرة: ٢]، وأخبرنا أنه (لا يهدي الكافرين) [إبراهيم: ١٠٧]، والقرآن لا يتناقض، فوجب أن يكون قوله: ﴿هدى للناس﴾ [البقرة: ١٨٥] أراد: المؤمنين دون الكافرين.

فإن قال قائل: أليس قد قال الله تعالى: ﴿إنما تنذر من اتبع الذكر﴾ [يس: ١١]، وقال تعالى: ﴿إنما أنت منذر من يخشاها﴾ [النازعات: ٤٥]، وقد أُنذِرَ النبي ﷺ من اتبع الذكر ومن لم يتبع، ومن خشي ومن لم يخش؟.. قيل له: نعم.

فإن قالوا: فما أنكرتم أن يكون قوله تعالى: ﴿هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢] أراد به: هدى لهم ولغيرهم؟.. قيل لهم: إن معنى قول الله تعالى: ﴿إنما تنذر من اتبع الذكر﴾ [يس: ١١] إنما أراد به: ينتفع بإنذارك من اتبع الذكر، وقوله تعالى: ﴿إنما أنت منذر من يخشاها﴾ [النازعات: ٤٥] أراد: أن الإنذار ينتفع به من يخشى الساعة ويخاف العقوبة فيها، على أن الله تعالى قد أخبر في موضع آخر من القرآن أنه أُنذِرَ الكافرين، فقال: ﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ [البقرة: ٦] وهذا هو خبر عن الكافرين، وقال تعالى: ﴿وأُنذِرَ عشيرتك الأقربين﴾ [الشعراء: ٢١٤]، وقال تعالى: ﴿أنذرتكم صاعقة مثل صاعقة عاد وثمود﴾ [فصلت: ١٣] وهذا خطاب للكافرين.

فلما أخبر الله تعالى في آيات من القرآن أنه أُنذِرَ الكافرين، كما أخبر في آيات من القرآن أنه أُنذِرَ من يخشاها، وأُنذِرَ من اتبع الذكر؛ وجب بالقرآن أن الله قد أُنذِرَ المؤمنين والكافرين، فلما أخبرنا الله أنه هدى للمتقين وعمى على الكافرين، وأخبرنا أنه لا يهدي الكافرين؛ وجب أن يكون القرآن هدى للمتقين دون الكافرين.



مسألة:

وإن سأل سائل عن قول الله تعالى: ﴿وَأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى﴾ [فصلت: ١٧] فقال: أليس ثمود كانوا كافرين وقد أخبر الله تعالى أنه هداهم.

قيل له: ليس الأمر كما ظننت.. والجواب في هذه الآية على وجهين:

أحدهما: أن ثمود كانوا فريقين كافرين ومؤمنين وهم الذين أخبر الله أنه نجاهم مع صالح عليه السلام بقوله تعالى: ﴿نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمة منا﴾ [هود: ٦٦] فالذين عنى الله عز وجل من ثمود أنه هداهم، هم: المؤمنون دون الكافرين؛ لأن الله تعالى قد بيّن لنا في القرآن أنه لا يهدي الكافرين، والقرآن لا يتناقض، بل يصدّق بعضه بعضاً، فإذا أخبرنا في موضع أنه لا يهدي الكافرين، ثم أخبر في موضع آخر أنه هدى ثمود، علمنا أنه إنما أراد المؤمنين من ثمود دون الكافرين.

والوجه الآخر: أن الله عز وجل عنى قومًا من ثمود كانوا مؤمنين ثم ارتدوا، فأخبر أنه تعالى هداهم، فاستحبوا بعد الهداية الكفر على الإيمان، وكانوا في حال ما هداهم مؤمنين.

فإن قال قائل معترضاً في الجواب الأول: كيف يجوز أن يقول: (فهديناهم) ويعني: المؤمنين من ثمود، ويقول: (فاستحبوا) يعني: الكافرين منهم وهم غير مؤمنين؟ يقال له: هذا جائز في اللغة التي ورد بها القرآن أن يقول: (فهديناهم) ويعني المؤمنين من ثمود، ويقول: (فاستحبوا) ويعني: الكافرين منهم، وقد ورد القرآن بمثل هذا، قال الله تعالى: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾ [الأنفال: ٣٣] يعني: الكافرين، ثم قال تعالى: ﴿وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون﴾ [الأنفال: ٣٣] يعني: المؤمنين، ثم قال تعالى: ﴿وما لهم ألا يعذبهم الله﴾ [الأنفال: ٣٤] يعني: الكافرين، ولا خلاف عند أهل اللغة في جواز الخطاب بهذا، أن يكون ظاهره لجنس، والمراد به: جنسان، فبطل ما اعترض به المعترض ودل على جهله.



الباب التاسع ذكر الروايات في القدر

روى معاوية بن عمرو، ثنا زائدة، قال: ثنا سليمان الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: أخبرنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق -: (إنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بطنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ الْمَلَكَ، قَالَ: فَيؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، يُقَالُ: اكْتُبْ أَجَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِي أَوْ سَعِيدٍ، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ.. قَالَ: فَإِنْ أَحَدُكُمْ لِيَعْمَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنْ أَحَدُكُمْ لِيَعْمَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا)^(١)، لا حرمننا الله منها.

وروى معاوية بن عمرو قال: ثنا زائدة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (احتج آدم وموسى -صلوات الله وسلامه عليهما-؛ فقال موسى عليه السلام: يا آدم أنت الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه، أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة، قال: فقال آدم عليه السلام: أنت موسى الذي اصطفاك الله بكلماته، تلومني على عمل كتبه الله عليّ قبل أن يخلق الله السماوات، قال: فحج آدم موسى)^(٢).. وروى حديث (حج آدم موسى) مالك عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ^(٣).

وهذا يدل على بطلان قول القدرية الذين يقولون: (إن الله تعالى لا يعلم الشيء حتى يكون)؛ لأن الله تعالى إذا كتب ذلك وأمر بأن يكتب فلا يكتب شيء لا يعلمه - جلّ عن ذلك وتقدّس - وقال تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مَبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مَبِينٍ﴾ [هود: ٦]، وقال تعالى: ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾ [مريم: ٩٤]، وقال تعالى: ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢] وقال تعالى: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، فذلك يبين أنه يعلم الأشياء كلها.

(١) متفق عليه.. رواه البخاري (٣٢٠٨، ٣٣٣٢، ٦٥٩٤، ٧٤٥٤) ومسلم (٢٦٤٣)

(٢) متفق عليه.. أخرجه البخاري (٣٤٠٩، ٤٧٣٦، ٤٧٣٨، ٧٥١٥) ومسلم (٢٦٥٢)

(٣) بسند صحيح.. ينظر الموطأ (٢/٨٩٨)

وقد أخبر الله تعالى أن الخلق يُبعثون ويُحشرون، وأن الكافرين في النار يُخلّدون، وأن الأنبياء والمؤمنين في الجنان يُخلّدون، وأن القيامة تقوم ولم تقم القيامة بعد، فذلك يدل على أن الله تعالى يعلم ما يكون قبل أن يكون، وقد قال تعالى في أهل النار: ﴿ولو ردّوا لعادوا لما همّ عنه﴾ [الأنعام: ٢٨]، فأخبر عما لا يكون أنه لو كان كيف يكون، وقال تعالى: ﴿فما بال القرون الأولى. قال علمها عند ربي لا يضلُّ ربي ولا ينسى﴾ [طه: ٥١ - ٥٢]، ومن لا يعلم الشيء قبل كونه، لا يعلم بعد تقضيّه، تعالى الله عن قول الظالمين علواً كبيراً.

وروى معاوية بن عمرو، قال: ثنا زائدة، عن سليمان الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الله بن ربيعة، قال: (كنا عند عبد الله، قال: فذكروا رجلاً فذكروا من خُلِقَ، فقال القوم: أما له من يأخذ على يديه؟ قال عبد الله: أرايتم لو قطع رأسه كنتم تستطيعون أن تجعلوا له رأساً؟ قالوا: لا.. قال عبد الله: إن النطفة إذا وقعت في المرأة مكثت أربعين يوماً، ثم انحدرت دمًا، ثم تكون علقة مثل ذلك، ثم تكون مضغة مثل ذلك، ثم يُبعثُ ملكٌ فيقول: اكتب أجله، وعمله، وورقه، وأثره، وخلقه، وشقي أو سعيد، وأنكم لن تستطيعوا أن تغيروا خُلُقَه حتى تغيروا خُلُقَه)^(١).

وروى معاوية بن عمرو، قال: ثنا زائدة، عن سعيد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي رضي الله عنه، قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد فأتى النبي ﷺ فقعد ونحن حوله، ومعه مَخْصَرَةٌ فنكت بها ورفع رأسه، فقال: (ما منكم من نفس منفوسة إلا قد كُتِبَ مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كُتِبَتْ شقية أو سعيدة)، فقال رجل من القوم: يا رسول الله أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل، فمن كان منا من أهل السعادة فسيصير إلى السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى الشقاوة؟ فقال ﷺ: (اعملوا فكلٌ ميسر لما خلق له؛ أما أهل الشقاوة فميسرون لعمل الشقاوة، وأما أهل السعادة فميسرون لعمل السعادة)، ثم قرأ قول الله تعالى: ﴿فأما من أعطى واتقى. وصدق بالحسنى. فسنيسره لليسرى. وأما من بخل واستغنى. وكذب بالحسنى. فسنيسره للعسرى﴾ [الليل: ٥ - ١٠]^(٢).

وروى موسى بن إسماعيل قال: ثنا حماد، قال: ثنا هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها أن رسول الله ﷺ قال: (إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة، وإنه مكتوب في الكتاب من أهل النار، فإذا كان قبل موته تحول فعمل بعمل أهل النار، فمات فدخل النار، وإن الرجل ليعمل

(١) صحيح موقوف أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢٨٣) والطبراني (٩/ ١٧٨ - ٨٨٨٤) ورجاله ثقات، وهو في الصحيحين بدون قصة الذي ذكروا من خُلُقَه.

(٢) الحديث متفق عليه.. رواه البخاري (١٣٦٢، ٤٩٤٥ - ٤٩٤٨، ٦٢١٧، ٦٦٠٥، ٧٥٥٢) ومسلم (٢٦٤٧)

بعمل أهل النار، وأنه مكتوب في الكتاب أنه من أهل الجنة، فإذا كان قبل موته تحول فعمل بعمل أهل الجنة، فمات فدخل الجنة^(١).

وهذه الأحاديث تدل على أن الله تعالى علم ما يكون أنه يكون وكتبه، وأنه قد كتب أهل الجنة وأهل النار، وخلقهم فريقين فريقاً في الجنة وفريقاً في السعير، وبذلك نطق كتابه العزيز؛ إذ يقول: ﴿فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿فريق في الجنة وفريق في السعير﴾ [الشورى: ٧]، وقال تعالى: ﴿فمنهم شقي وسعيد﴾ [هود: ١٠٥] فخلق الله الأشقياء للشقاء، والسعداء للسعادة، وقال تعالى: ﴿ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس﴾ [الأعراف: ١٧٩].. ورؤي عن النبي ﷺ: (إن الله عز وجل جعل للجنة أهلاً وللنار أهلاً)^(٢)؛ أعادنا الله منها.

دليل آخر في القدر: ومما يدل على بطلان قول القدرية: قول الله تعالى: ﴿وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وجاءت الرواية عن رسول الله ﷺ: (أن الله عز وجل مسح ظهر آدم فأخرج ذريته من ظهره كأمثال الذر، ثم قرّهم بوحدانيته وأقام الحجة عليهم^(٣))؛ لأنه قال تعالى: ﴿وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا﴾، قال الله تعالى: ﴿أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين﴾ [الأعراف: ١٧٢].. فجعل تقريرهم بوحدانيته لما أخرجهم من ظهر آدم عليه السلام حجة عليهم إذا أنكروا في الدنيا ما كانوا عرفوه في الذر الأول، ثم من بعد الإقرار جحدوه.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: (إنه سبحانه وتعالى قبض قبضة للجنة، وقبض قبضة للنار)^(٤)، فميّز بعضها من بعض، وغلبت الشقوة على أهل الشقوة، والسعادة على أهل السعادة.

قال الله تعالى مخبراً عن أهل النار - أعادنا الله منها - أنهم قالوا: ﴿ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوماً ضالين﴾ [المؤمنون: ١٠٦].

فكل ذلك أمر قد سبق في علم الله تعالى، ونفذت فيه إرادته، وتقدمت فيه مشيئته.

وروي معاوية بن عمرو قال: ثنا زائدة، قال: حدثنا طلحة بن يحيى القرشي، قال: حدثني عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وعن أبيها أن النبي ﷺ دُعي إلى جنازة غلامٍ من الأنصار ليصليَ

(١) صحيح.. رواه أحمد (٦/١٠٧ - ١٠٨).. وإسناده صحيح ورجاله رجال الصحيح.. وهو بمعناه في البخاري (٢٦٤٣)، (٦٥٩٤)

(٢) صحيح رواه مسلم (٢٦٦٢) وأبو داود (٤٧١٣) والنسائي (١٩٤٦) وابن ماجه في المقدمة

(٣) منقطع وله شواهد.. رواه الترمذي (٣٠٧٧) والحاكم (٢٧/١) وأحمد (١/٢٧٢)، وذكره ابن كثير في تفسير سورة الأعراف ورجح وقفه على ابن عباس

(٤) صحيح لغيره.. أخرجه وبنحوه أبو يعلى (٣٤٢٢) وابن بطة في الإبانة (٢٤٠) وابن خزيمة في التوحيد (٨).

عليه، فقالت عائشة رضي الله عنها: طوبى لهذا يا رسول الله، عُصفورٌ من عصافير الجنة لم يعمل سوءاً ولم يدركه، قال: (أو غير ذلك يا عائشة، إن الله تعالى قد جعل للجنة أهلاً وهم في أصلاب آبائهم، وللنار أهلاً جعلهم لها وهم في أصلاب آبائهم)^(١).

وهذا بيِّن أن السعادة قد سبقت لأهلها، والشقاء قد سبق لأهله.. وقال النبي ﷺ: (اعملوا فكل ميسر لما خلق له)^(٢).

دليل آخر: وقد قال الله تعالى: ﴿من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً﴾ [الكهف: ١٧]، وقال تعالى: ﴿يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً﴾ [البقرة: ٢٦]، فأخبر تعالى أنه يضلل ويهدي، وقال تعالى: ﴿ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء﴾ [إبراهيم: ٢٧]، فأخبرنا أنه ﴿فعال لما يريد﴾ [البروج: ١٦].

وإذا كان الكفر مما أراده فقد فعله، وقدره، وأحدثه، وأنشأه، واخترعه، وقد تبين ذلك بقوله تعالى: ﴿قال أتعبدون ما تتحون. والله خلقكم وما تعملون﴾ [الصفات: ٩٥-٩٦] فلو كانت عبادتكم للأصنام من أعمالهم؛ لكان ذلك مخلوقاً لله تعالى، وقد قال - سبحانه - : ﴿جزاء بما كانوا يعملون﴾ [الأحقاف: ١٤] يريد أنه تعالى يجازيهم على أعمالهم، فكذلك إذا ذكر عبادتكم للأصنام وكفرهم بالرحمن، ولو كان مما قدره وفعله لأنفسهم لكانوا قد فعلوا وقدروا ما خرج عن تقدير ربهم وفعله، وكيف يجوز أن يكون لهم من التقدير والفعل والقدرة ما ليس لربهم؟ فمن زعم ذلك فقد عجز الله.. تعالى الله عن قول المعجزين له علواً كبيراً.

ألا ترى أن من زعم أن العباد يعلمون ما لا يعلمه الله عز وجل، لكان قد أعطاهم من العلم ما لم يدخله في علم الله، وجعلهم لله نظراء، فكذلك من زعم أن العباد يفعلون ويُقدرون ما لم يقدره، ويُقدرون على ما لم يقدر عليه، فقد جعل لهم من السلطان والقدرة والتمكن ما لم يجعله للرحمن؛ تعالى عن قول أهل الزور والبهتان، والإفك والطغيان علواً كبيراً.

ويقال لهم: هل فعل الكافر الكفر فاسداً باطلاً متناقضاً؟ فإن قالوا: نعم.

قيل لهم: وكيف يفعله فاسداً متناقضاً قبيحاً، وهو يعتقد حسناً صحيحاً أفضل الأديان؟ وإذا لم يجز ذلك؛ لأن الفعل لا يكون فعلاً على حقيقته إلا من علمه على ما هو عليه من حقيقته، كما لا يجوز أن يكون فعلاً من لم يعلمه فعلاً، فقد وجب أن الله تعالى هو الذي قدر الكفر وخلق كفرة فاسداً باطلاً متناقضاً، خلافاً للحق والسداد.

(١) متفق عليه.. رواه البخاري (١٣٦٢) ومسلم (٢٦٦٢).

(٢) سبق تخريجه.

الباب العاشر الكلام في الشفاعة والخروج من النار

ويقال لهم: قد أجمع المسلمون أن لرسول الله ﷺ شفاعة، فلمن الشفاعة أهي للمذنبين المرتكبين للكبائر، أم للمؤمنين المخلصين؟.. فإن قالوا: للمذنبين المرتكبين للكبائر وافقوا.

وإن قالوا: للمؤمنين المبشرين بالجنة الموعودين بها.. قيل لهم: فإذا كانوا موعودين بالجنة وبها مبشرين، والله تعالى لا يخلف وعده؛ فما معنى الشفاعة لقوم لا يجوز عندكم أن لا يدخلهم الله جناته؟(١).. وما معنى قولكم أنهم قد استحقوها على الله عز وجل واستوجبوها عليه؟، وإذا كان الله تعالى لا يظلم مثقال ذرة وكان تأخيرهم عن الجنة ظلماً، فإنما يشفع الشفعاء إلى الله تعالى في أن لا يظلم على مذاهبكم، تعالى الله عن افتراءكم عليه علواً كبيراً.

فإن قالوا: يشفع النبي ﷺ إلى الله تعالى في أن يزيدهم من فضله، لا في أن يدخلهم جناته؛ قيل لهم: أو ليس قد وعدهم الله عز وجل ذلك فقال تعالى: ﴿فِيؤففيهم أجورهم ويزيدهم من فضله﴾ [النساء: ١٧٣] والله تعالى لا يخلف وعده، فإنما يشفع إلى الله تعالى عندكم في أن لا يخلف وعده.

وهذا جهل منكم، وإنما الشفاعة المعقولة فيمن استحقه(٢) عقاباً: أن يوضع عنه عقابه، أو في من لم يعده شيئاً أن يتفضل عليه به، فأما إذا كان الوعد بالتفضل سابقاً فلا وجه لهذا.

مسألة:

فإن سألوا عن قول الله تعالى: ﴿ولا يشفعون إلا لمن ارتضى﴾ [الأنبياء: ٢٨].

فالجواب عن ذلك: إلا لمن ارتضى لمن يشفعون له، وقد روي أن شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر(١)، وروي عن النبي ﷺ: (أن المذنبين يخرجون من النار)(٢).

(١) فالمعتزلة، على: ان مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين، وانتقاض التوبة بعودة المذنب للذنب، وإنكار شفاعة النبي ﷺ فيمن استحق النار أن لا يدخلها، وفيمن دخلها ألا يخرج منها.. ينظر شرح البيهقوري ص ٢٢٧، ٢٢٩.. وقد رد الأشعري كل ذلك بالحجة والبرهان

(٢) أي: الوعد، وهو يعني به هنا: الوعيد.



الباب الحادي عشر الكلام في الحوض

وأُنكرت المعتزلة الحوض، وقد روي عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، وروي عن أصحابه رضي الله عنهم أجمعين بلا خلاف.

(١) صحيح.. أخرجه أبو داود (٤٧٣٩) وأحمد (٢١٣/٣) والحاكم (١٣٩/١، ١٤٠) والبيهقي (١٠/١٩٠) والترمذي (٢٤٣٥) وابن حبان (٦٤٦٨) عن أنس مرفوعاً: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

وينحو مما أحاب الأشعري به هنا في الشفاعة وذكر الحوض والصراط وعذاب القبر ونحو ذلك، أحاب في (مقالات الإسلاميين) حيث حكا عن (جماعة أهل السنة وأصحاب الحديث):

أنهم "لا يُكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه.. وهم بما معهم من الإيمان مؤمنون وإن ارتكبوا الكبائر، والإيمان عندهم هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والقدر، وأن ما أخطأهم لم يكن ليصيبهم وما أصابهم لم يكن ليخطئهم، والإسلام هو أن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأنهم يقرؤون بأن الله مقلب القلوب، ويقرؤون بشفاعة الرسول ﷺ وأنها لأهل الكبائر من أمته، وبعذاب القبر، وأن الحوض والصراط والبعث حق، والمحاسبة من الله للعباد حق، والوقوف بين يديه حق.. ويقرون بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار، ويقولون: أمرهم إلى الله إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم، ويؤمنون بأنه سبحانه يُخرج قوماً من الموحدين من النار على ما جاءت به الروايات".

ونقل إجماعهم أيضاً في (رسالة أهل الثغر)، فقال في الإجماع التاسع والثلاثين وحتى الإجماع الثالث والأربعين ما نصه: "وأجمعوا على أن عذاب القبر حق، وأن الناس يفتنون في قبورهم بعد أن يحَيون فيها ويُسألون، فثبت الله من أحب تشبته، وأنهم لا يذوقون ألم الموت كما قال تعالى: ﴿لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى﴾ [الدخان: ٥٦].. وأن الصراط جسر ممدود على جهنم يجوز عليه العباد بقدر أعمالهم، وأنهم يتفاوتون في السرعة والإبطاء على قدر ذلك.. وعلى أن الله يُخرج من النار مَنْ في قلبه شيء من الإيمان بعد الانتقام منه.. وعلى أن شفاعة النبي لأهل الكبائر من أمته، وعلى أنه ﷺ يُخرج من النار قوماً من أمته بعدما صاروا حمماً، فيطرحون في نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل، وعلى أن لرسول الله ﷺ حوضاً يوم القيامة تردّه أمته لا يظمأ من شرب منه، ويُداد عنه من بدّل وغير بعده" إ.هـ.

وإنما تأتي أهمية كل ذلك في الرد على من فُتنوا في زماننا بفتنة أهل البدع وعلى رأسهم فرقة الخوارج، كجماعة الإخوان وما يتفرع منها ويخرج من تحت عباءتها من الدواعش وشباب محمد والقاعدة والنصرة وما شابه ممن يسفكون الدماء المعصومة لأسباب تفوق في فظاعتها ما ادعاه الخوارج من التكفير بالمعصية، والمعتزلة يجعل العصاة في منزلة بين المنزلتين، وليس ثمة عندهم سوى إهلاك الحرث والنسل وقتل الموحدين وتخريب ديار الإسلام.. واللهم هل بلغنا اللهم فاشهد.

(٢) وذلك قوله ﷺ: (إن الله عز وجل يُخرج قوماً من النار بعد أن أمتَحَسُوا فيها وصاروا حمماً).. متفق عليه رواه البخاري (٦٥٧٣) ومسلم (١٨٢).

وروي عفان، قال: ثنا حماد بن مسلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه ذكر الحوض عند عبید الله بن زياد فأنكره، فبلغ أنسًا فقال: لا جرم والله لأفعلن به، قال: فأتاه فقال: ما ذكرت من الحوض، ما أنكرت من الحوض، قال عبید الله: هل سمعت النبي ﷺ يذكره؟ قال: سمعت النبي ﷺ أكثر من كذا مرة وكذا مرة يقول: (ما بين طرفيه - يعني الحوض - ما بين أيلة ومكة، أو ما بين صنعاء ومكة، وأن آنيته أكثر من نجوم السماء)^(١).. اللهم اسقنا منه شربة لا نظماً بعدها أبدًا.

وروي أحمد بن عبد الله بن يونس قال: ثنا ابن زائدة، عن عبد الملك بن عمير عن جندب بن سفيان، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (أنا فرطكم على الحوض) في أخبار كثيرة^(٢).



(١) صحيح.. أخرجه أحمد (٣/ ٢٣٠) وأبو يعلى (٢٧٦١) عن أنس مرفوعاً، وله شاهد من حديث جابر أخرجه الآجري في الشريعة (١/ ٣٦٣)، وآخر من حديث ثوبان أخرجه عبد الرزاق (٢٠٨٥٢)، وأصله في الصحيحين: البخاري (٦٥٨) ومسلم (٢٣٠٠، ٢٣٠٣)

(٢) اشتهرت أحاديث الحوض وكثر ذكرها في الصحيحين وغيرهما.. ينظر البخاري (٦٥٧٥، ٦٥٨٣، ٦٥٨٤، ٦٥٨٩، ٦٥٩٣، ٧٠٥٠، ٧٠٥١) ومسلم (٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩٧، ٢٣٠٣)



الباب الثاني عشر الكلام في عذاب القبر

وأنكرت المعتزلة عذاب القبر أعادنا منه.

وقد روي عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، وروي عن أصحابه رضي الله عنهم أجمعين، وما روي عن أحد منهم أنه أنكره ونفاه وجحدته، فوجب أن يكون إجماعاً من أصحاب النبي ﷺ. فقد روى أبو بكر بن أبي شيبة قال: ثنا أبو معاوية عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (تعوذوا بالله من عذاب القبر)^(١). وروى أحمد بن إسحاق الحضرمي، قال: ثنا وهيب، قال: ثنا موسى بن عقبة قال: حدثني أم خالد بنت خالد بن سعيد بن القاضي ~ أنها سمعت رسول الله ﷺ: (يتعوذ من عذاب القبر)^(٢) أعادنا الله منه.. وروى أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: (لولا أن تدافنوا لسألت الله عز وجل أن يُسمعكم من عذاب القبر ما أسمعني)^(٣).

ومما يبين عذاب الكافرين في القبور: قول الله تعالى: ﴿النار يُعرضون عليها غدواً وعشياً ويم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب﴾ [غافر: ٤٦].. فجعل عذابهم يوم تقوم الساعة بعد عرضهم على النار في الدنيا غدواً وعشياً.. وقال تعالى: ﴿سنعذبهم مرتين﴾ [التوبة: ١٠١] مرة بالسيف، ومرة في قبورهم، ثم يردون إلى عذاب غليظ في الآخرة.

وأخبر الله تعالى أن الشهداء في الدنيا يُرزقون ويفرحون بفضل الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون. فرحين بما آتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم ألاً خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ [آل عمران: ١٦٩-١٧٠] وهذا لا يكون إلا في الدنيا؛ لأن الذين لم يلحقوا بهم أحياء لم يموتوا ولا قتلوا.

(١) صحيح.. وأصله في البخاري (٨٣٢، ٦٣٦٨، ٦٣٧٥-٦٣٧٧) ومسلم (١٣٢، ٢٨٦٧)

(٢) صحيح.. وأصله في البخاري (١٣٧٦، ٦٣٦٤) ومسلم (٥٨٨)، وأحمد (٦/٣٦٤، ٣٦٥)

(٣) رواه مسلم (٢٨٦٧، ٢٨٦٨)

الباب الثالث عشر

الكلام في إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً﴾ [النور: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر﴾ [الحج: ٤١].

وأثنى الله تعالى على المهاجرين والأنصار والسابقين إلى الإسلام، وعلى أهل بيعة الرضوان، ونطق القرآن بمدح المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم أجمعين في مواضع كثيرة.. وأثنى على أهل بيعة الرضوان فقال تعالى: ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة﴾ [الفتح: ١٨] الآية.

وقد أجمع هؤلاء الذين أثنى الله عليهم ومدحهم على إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وسموه خليفة رسول الله ﷺ وبايعوه وانقادوا له، وأقروا له بالفضل، وكان أفضل الجماعة في جميع الخصال التي يستحق بها الإمامة من العلم والزهد وقوة الرأي، وسياسة الأمة وغير ذلك^(١).

دليل آخر من القرآن على إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

وقد دلَّ الله تعالى على إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه في سورة براءة، فقال تعالى للقاعدين عن نصرته نبيه ﷺ والمتخلفين عن الخروج معه: ﴿فقل لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدواً﴾ [التوبة: ٨٣].. وقال تعالى في سورة أخرى: ﴿سيقول المخلفون إذا انطلقتم إلى مغانم لتأخذوها ذرون نتبعكم يريدون أن يبدلوا كلام الله﴾ [الفتح: ١٥] يعني: قوله: ﴿لن تخرجوا معي أبداً﴾ [التوبة: ٨٣]، ثم قال تعالى: ﴿كذلكم قال الله من قبل فسيقولون بل تحسدوننا بل كانوا لا يفقهون إلا قليلاً﴾ [الفتح: ١٥].

وقال تعالى: ﴿قل للمخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم أولوا بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون فإن تطيعوا يؤتكم الله أجراً حسناً وإن تتولوا﴾ يعني: تُعرضوا عن إجابة الداعي لكم إلى

(١) وهذه كلها أمور لا يجدها إلا كذاب أشير، هو للكفر - بعد إقامة الحجة عليه وإنكارها - أقرب منه للإيمان، كونه على دين غير دين محمد ﷺ، وعلى عقيدة غير عقيدة المسلمين.

قتالهم ﴿كما توليتم من قبل يعذبكم عذاباً أليماً﴾ [الفتح: ١٦].. والداعي لهم إلى ذلك غير النبي ﷺ الذي قال الله عز وجل له: ﴿لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدواً﴾ [التوبة: ٨٣] (١).

وقال تعالى في سورة الفتح: ﴿يريدون ان يبدلوا كلام الله﴾ [الفتح: ١٥] فمنعهم الخروج مع نبيه ﷺ وجعل خروجهم معه تبديلاً لكلامه، فوجب بذلك أن الداعي الذي يدعوهم إلى القتال: دا ع يدعوهم بعد نبيه ﷺ.

وقد قال الناس: هم أهل فارس، وقالوا: أهل اليمامة، فإن كانوا أهل اليمامة فقد قاتلهم بعد نبيه ﷺ أبو بكر الصديق رضي الله عنه وإن كانوا الروم فقد قاتلهم الصديق أيضاً، وإن كانوا أهل فارس فقد قوتلوا في أيام أبي بكر رضي الله عنه، وقاتلهم عمر رضي الله عنه من بعده وفرغ منهم.

وإذا وجبت إمامة عمر رضي الله عنه، وجبت إمامة أبي بكر رضي الله عنه كما وجبت إمامة عمر، لأنه العاقد له الإمامة، فقد دل القرآن على إمامة الصديق رضي الله عنه والفاروق رضي الله عنه.

وإذا وجبت إمامة أبي بكر رضي الله عنه بعد رسول الله ﷺ وجب أنه أفضل المسلمين.

دليل آخر من الإجماع على إمامة أبي بكر: ومما يدل على إمامة الصديق رضي الله عنه أن المسلمين جميعاً بايعوه وانقادوا لإمامته، وقالوا له: (يا خليفة رسول الله ﷺ).. ورأينا عليا والعباس رضي الله عنهما بايعاه رضي الله عنه وأقرا له بالإمامة.

وإذا كانت الرافضة يقولون: إن علياً رضي الله عنه هو المنصوص على إمامته، والراوندية تقول: العباس هو المنصوص على إمامته، لم يكن للناس في الإمامة إلا ثلاثة أقوال: (١) من قال منهم: إن النبي ﷺ نصّ على إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو الإمام بعد رسول الله ﷺ.

(٢) وقول من قال: نص على إمامة علي رضي الله عنه.

(٣) وقول من قال: الإمام بعده العباس.

وقول من قال: هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه هو بإجماع المسلمين والشهادة له بذلك.. ثم رأينا علياً رضي الله عنه والعباس رضي الله عنه قد بايعاه وأجمعوا على إمامته، فوجب أن يكون إماماً بعد النبي ﷺ بإجماع المسلمين.

(١) يعني: وأبو بكر لم يكن كذلك البتة، فلزم استحقاقه - بضميمة ما ذكر - للإمامة.



ولا يجوز لقائل أن يقول كان باطن عليٍّ والعباس خلاف ظاهرهما، ولو جاز هذا لمدعيه لم يصح إجماع، وجاز لقائل أن يقول ذلك في كل إجماع للمسلمين.

وهذا يُسقط حجة الإجماع؛ لأن الله تعالى لم يتعبدنا في الإجماع بباطن الناس، وإنما تعبدنا بظاهرهم، وإذا كان كذلك فقد حصل الإجماع والاتفاق على إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

وإذا ثبتت إمامة الصديق رضي الله عنه، ثبتت إمامة الفاروق؛ لأن الصديق رضي الله عنه نص عليه وعقد له الإمامة واختاره لها، وكان أفضلهم بعد أبي بكر.

وثبتت إمامة عثمان رضي الله عنه بعد عمر رضي الله عنه بعقد من عُقد له الإمامة من أصحاب الشورى؛ الذين نص عليهم عمر رضي الله عنه فاختراره ورضوا بإمامته، وأجمعوا على فضله وعدله.

وثبتت إمامة علي رضي الله عنه بعد عثمان رضي الله عنه، بعقد من عقدها له من الصحابة رضي الله عنهم من أهل الحل والعقد، ولأنه لم يدعها أحد من أهل الشورى غيره في وقته^(١)، وقد أجمع على فضله وعدله، وأن امتناعه عن دعوى الأمر لنفسه في وقت الخلفاء قبله كان حقاً؛ لِعِلْمِهِ أن ذلك ليس بوقت قيامه، وأنه قلما كان لنفسه في وقت الخلفاء قبله، ثم لما صار الأمر، أظهر وأعلن ولم يُقَصِّر حتى مضى على السداد والرشاد، كما مضى من قبله من الخلفاء، وأئمة العدل من السداد والرشاد متبعين لكتاب ربهم وسنة نبيهم.

هؤلاء هم الأئمة الأربعة المجمع على عدلهم وفضلهم رضي الله عنهم أجمعين.

وقد روى شريح بن النعمان قال: ثنا حشرج بن نباته عن سعيد بن جمهان، قال ثني سفينة^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ: (الخلافة في أمي ثلاثون سنة، ثم ملك بعد ذلك)، ثم قال لي سفينة: (أمسك خلافة أبي بكر وخلافة عمر وخلافة عثمان، ثم أمسك خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين، قال: فوجدتها ثلاثين سنة)^(٣).. فدل ذلك على إمامة الأئمة الأربعة رضي الله عنهم أجمعين.

فأما ما جرى من علي والزبير وعائشة رضي الله عنهم أجمعين، فإنما كان على تأويل واجتهاد، وعليُّ الإمام، وكلهم من أهل الاجتهاد، وقد شهد لهم النبي ﷺ بالجنة والشهادة، فدل على أنهم كلهم

(١) أي: لم ينازعه فيها أحد منهم وهم المختارون من صفوة الصحابة، وفي بعض النسخ المخطوطة: (لم يُدعَ أحد.. إلخ)، كونه محل إجماع من أهل الشورى ومن ثم كان الأولى بها دون سواه كجميعاً.

(٢) هو أبو عبد الرحمن وقيل أبو البخترى مولى أم سلمة، وقيل: مولى رسول الله، اختلف في اسمه، فقيل: طهران وقيل: رومان وقيل: عبس

(٣) صحيح.. رواه الترمذي (٢٢٢٦، ٢٢٢٧) والنسائي في الكبرى (٨١٥٥) وأبو داود (٤٦٤٦، ٤٦٤٧) وأحمد (٥/

كانوا على حق في اجتهادهم، وكذلك ما جرى بين سيدنا علي ومعاوية رضي الله عنهم، فدل على أنه كان عن تأويل واجتهاد.

وكل الصحابة أئمة مأمونون غير متهمين في الدين، وقد أثنى الله ورسوله على جميعهم، وتُعبِّدنا بتوقيرهم وتعظيمهم وموالاتهم، والتبري من كل من ينتقص أحداً منهم رضي الله عنهم أجمعين.. وقد قلنا في الأبرار قولاً وجيزاً، والحمد لله أولاً وآخراً.

تم كتاب (الإبانة عن أصول الديانة)، والله الحمد.

وتم تحقيقه على يد العبد الفقير إلى الله محمد بن محمد بن عبد العليم الدسوقي في صبيحة يوم الجمعة في الثامن من ذي القعدة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، الموافق للثامن عشر من يونيه لسنة إحدى وعشرين وألفين



ثبت بأهم مراجع التحقيق

- (١) الإبانة لأبي الحسن تحقيق د. فوقية حسين محمود ط ١/ ١٣٩٧ - ١٩٧٧ دار الأنصار بالقاهرة.
- (٢) الأسماء والصفات للبيهقي ت. فؤاد سراج عبد الغفار المكتبة التوفيقية بالقاهرة. بدون.
- (٣) الأشاعرة في ميزان أهل السنة ليفصل بن قزار الجاسم (المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة) بالكويت ط ١/ ١٤٢٨، ٢٠٠٧
- (٤) الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية. مكتبة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة ط ٢/ ١٣٦٦.
- (٥) تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري لابن عساكر ط ٢/ ١٣٩١ دار الفكر. دمشق.
- (٦) تفسير القرآن العظيم لابن كثير مكتبة مصر للطباعة والنشر. بدون
- (٧) تفنيد أهل السنة والجماعة لمذهب الأشاعرة للسيد بن أحمد أبو سيف مكتبة السنة ط ١/ ١٤٣٠، ٢٠٠٩
- (٨) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ت شهاب الدين أبو عمرو ط ١/ ١٤٢٣.
- (٩) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لابن خزيمة ت. د. عبد العزيز الشهوان دار الرشد للنشر بالرياض ط ١، ١٤٠٨.
- (١٠) الجامع الفريد في متون العقيدة والتوحيد أعداد إسلام محمد هيبه ط ١ مكتبة أولاد الشيخ
- (١١) جمهرة عقائد أئمة السلف جمع محمد محب الدين أبو زيد ط ١/ ١٤٣٦ - ٢١٥
- (١٢) الحججة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة للأصبهاني ت. محمد بن محمود أبو رحيم دار الراية بالرياض ط ٢/ ١٤١٩، ١٩٩٩
- (١٣) خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل للبخاري ت. سالم بن عبد الهادي ومحمد الإبياني ط مكتبة التراث الإسلامي
- (١٤) الذب عن أبي الحسن الأشعري لابن درباس ت. د/ نصر فقيهي، ط ١ ٢٠٠٦م، دار الإمام أحمد بمصر.
- (١٥) رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري ت. د. عبد الله شاكر ط ٢/ ١٤٢٢ - ٢٠٠٢ مكتبة العلوم والحكم.
- (١٦) الرسالة التدمرية في تحقيق الإثبات لأسماء الله وصفاته لابن تيمية المطبعة السلفية ط ٤/ ١٤٠٥.
- (١٧) رسالة الجويني في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الصوت والحرف في القرآن، ضمن (مجموعة الرسائل المنيرية) ١/ ١٧٦ - ١٨٤ المجلد الأول.. دار إحياء التراث العربي بيروت ١٩٧٠.
- (١٨) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ت. نشأت المصري دار البصيرة ط ١/ ٢٠٠٢.
- (١٩) شرح البيجوري على الجوهرة المسمى تحفة المرید علی جوهرة التوحيد لإبراهيم اللقاني ط الهيئة العامة لشئون المطابع الخيرية ١٣٩٠ - ١٩٧١.

- (٢٠) شرح السنة لأبي محمد الحسن بن علي البرهاري ت. نشأت المصري ط ١. ١٤٢٦ مكتبة العلوم والحكم بالقاهرة.
- (٢١) شرح صحيح مسلم للإمام النووي ت د. طه عبد الرؤوف سعد - دار البيان العربي والمكتبة التوفيقية.
- (٢٢) شرح العقيدة السفارينية لمحمد بن أحمد بشرح ابن عثيمين مكتبة الصفا بمصر ط ١ / ١٤٢٩، ٢٠٠٨.
- (٢٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ت. الألباني وابن باز وشاكر والفوزان. دار الهيثم بالقاهرة ط ١ / ١٤٢٦، ٢٠٠٥.
- (٢٤) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين ت. محمد محمد عامر دار الدعوة الإسلامية ط ١ / ١٤٢٢، ٢٠٠١.
- (٢٥) الشريعة للمحدث أبي بكر محمد بن الحسين الآجري ط. دار البصيرة بالإسكندرية
- (٢٦) شذرات الذهب في إخبار من ذهب لابن العماد دار الفكر للطباعة والنشر بدون
- (٢٧) صحيح معتقد أبي الحسن الأشعري لمحمد عبد العليم الدسوقي ط / ٢ دار اليسر.
- (٢٨) طبقات الشافعية للحافظ ابن كثير ت. عبد الحفيظ منصور دار المد الإسلامي بيروت ط ١ / ٢٠٠٤.
- (٢٩) عقائد الأشاعرة لمصطفى باحو ط ١ / ١٤٣٣، ٢٠١٢ المكتبة الإسلامية
- (٣٠) عقائد السلف للأئمة أحمد والبخاري وابن قتيبة وعثمان الدارمي، جمع د/ النشار ط ١٩٧١ منشأة المعارف بالإسكندرية.
- (٣١) عقيدة الأشاعرة دراسة نقدية لمنظومة جوهرة التوحيد للقاني على ضوء عقيدة أهل السنة لحسان بن إبراهيم الرديعان ط ١ / ١٤٣٤، ٢٠١٣ دار التوحيد للنشر بالرياض
- (٣٢) عقيدة أصحاب السلف وأصحاب الحديث لشيخ الإسلام أبي عثمان إسماعيل الصابوني ضمن المجموعة المنيرية. دار إحياء التراث العربي بيروت ١٩٧٠.
- (٣٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث لشيخ الإسلام أبي عثمان إسماعيل الصابوني ت. أبو اليمين المنصوري دار المنهاج ط ١ / ١٤٢٣، ٢٠٠٣.
- (٣٤) العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها للحافظ الذهبي تعبد الرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية لمحمد الكتبي بالمدينة المنورة - ط ٢ / ١٣٨٨
- (٣٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ت. محب الدين الخطيب دار الريان والمكتبة السلفية ط ٣ / ١٤٠٧
- (٣٦) فتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين - دار الصفوة بالقاهرة ط / ١ ١٤٠٦.
- (٣٧) الفتوى الحموية لشيخ الإسلام ابن تيمية ط ٣ / ١٣٩٨ المطبعة السلفية.



- (٣٨) قرائن اللغة والنقل والعقل في حمل صفات الله الخيرية والفعالية على ظاهرها دون المجاز لمحمد عبد العليم الدسوقي ط. دار اليسر.
- (٣٩) كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين ابن الجويني ت. زكريا عميرات ط ١/١٤١٦، ١٩٩٥ دار الكتب العلمية.
- (٤٠) كتاب الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للإمام البيهقي ت. د. السيد الجميلي ط. ١/١٤٠٨ - ١٩٨٨ دار الكتاب العربي بيروت.
- (٤١) الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد ت. مصطفى عبد الجواد عمران المكتبة المحمودية ط ٣/١٣٨٨، ١٩٦٨ م.
- (٤٢) لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، بشرح الشيخ ابن عثيمين ت/ هاني الحاج ط ١، ١٤٢٣ مكتبة العلم.
- (٤٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - ط وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة السعودية - ط ١٤٢٥ - ٢٠٠٤
- (٤٤) مختصر الصواعق المرسله لابن القيم، المسمى (استعجال الصواعق المرسله) لمحمد بن الموصللي مكتبة المتنبى بالقاهرة ط ٢/ ١٤٠٠.
- (٤٥) مختصر العلو للعلي الغفار للشيخ الألباني - المكتب الإسلامي - ط ١/ ١٤٠١ - ١٩٨١
- (٤٦) مصادر التلقي عند الأشاعرة د؟ زياد بن عبد الله الحمام دار الهدى النبوي ودار الفضيلة ط ١/ ١٤٣٦ - ٢٠١٥
- (٤٧) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري ت. هلموت ريتز ط ٤/ ١٤٢١ - ٢٠٠٠ الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر.
- (٤٨) مناظرة أهل البدع في القرآن العظيم وكلام الله القديم لموفق الدين ابن قدامة المقدسي ترييع بن زكريا ط ١/ ١٤٣٣ - ٢٠١٢ مكتبة ابن عباس
- (٤٩) موافقة صريح المعقول لصريح المنقول لابن تيمية ت. محمد رشاد ط ١/ ١٩٨١.
- (٥٠) موقف السلف من المجاز في الصفات د. محمد عبد العليم الدسوقي ط ١/ ١٤٣٠ - ٢٠٠٩ دار اليسر.

فهرس الموضوعات

| | |
|-----|---|
| ٢ | إهداء |
| 3 | من كنوز الحكمة: |
| 6 | أ- لفظ المغرضين الناشئ والمستمر حول عزو (الإبانة) للأشعري.. ودحض أسبابه: |
| 10 | ب - شهادات أئمة أهل السنة بشأن عزو (الإبانة) للأشعري: |
| 17 | ج- الأشعري يدحض بأدلة العقل والنقل شبهات مدعي الانتساب إليه: |
| 21 | د- عبارات أئمة أهل السنة في ذم (الأشعرية) بالاسم، وفي ردّ تراهم ودحض حججهم: |
| ٣٤ | التمهيد |
| ٣٤ | نبذة مختصرة عن سيرة ناصر السنة وقامع البدعة |
| ٣٤ | الإمام أبي الحسن الأشعري |
| 34 | نسيه ومولده وطلبه العلم: |
| 36 | مناقبه وتأليفه ووفاته: |
| 42 | تمهيد الأشعري لكتابه الإبانة |
| ٤٥ | الباب الأول |
| ٤٥ | قول أهل الزيغ والرد عليه بقول أهل السنة |
| ٤٥ | الفصل الأول |
| ٤٥ | فصل في قول أهل الزيغ والبدع |
| ٤٨ | فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة |
| ٦٩ | الباب الثاني |
| ٦٩ | الكلام في إثبات رؤية الله - سبحانه - بالأبصار في الآخرة |
| 74 | مسألة والجواب عنها: |
| 76 | مسألة في الرؤية: |
| ٧٩ | الباب الثالث |
| ٧٩ | صفة الكلام ورد عادية المعتزلة والجهمية ومن تابعهما |
| ٧٩ | الفصل الأول |
| ٧٩ | الكلام في أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق |
| 84 | سؤال: |
| 86 | فصل: |
| 91 | مسألة: |
| 92 | مسألة: |
| 93 | مسألة في الرد على الجهمية: |
| 93 | مسألة: |
| ٩٥ | الفصل الثاني |
| ٩٥ | في ذكر الرواية في القرآن |
| ١٠٠ | الكلام على من توقف في القرآن، وقال: |
| ١٠٠ | (لا أقول إنه مخلوق ولا أنه غير مخلوق) |



- 101مسألة:
- 102مسألة:
- ١٠٦..... الباب الرابع
- ١٠٦..... ذكر الاستواء على العرش.....
- 106 فصل:
- ١١٢..... الباب الخامس
- ١١٢..... الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين.....
- 119 فصل:
- 120مسألة:
- 121مسألة:
- 122مسألة:
- 123 فصل:
- 124مسألة:
- ١٢٦..... الباب السادس.....
- ١٢٦..... الرد على الجهمية في نفهم علم الله تعالى وقدرته وجميع صفاته.....
- 126 فصل:
- 127مسألة:
- 128مسألة:
- 129مسألة:
- 129مسألة:
- ١٣٢..... الباب السابع.....
- ١٣٢..... الكلام في الإرادة والرد على المعتزلة في ذلك.....
- 132مسألة:
- 132مسألة أخرى:
- 133مسألة أخرى:
- 134مسألة:
- 134مسألة:
- 135مسألة أخرى:
- 136مسألة أخرى:
- 137مسألة أخرى:
- ١٣٨..... الباب الثامن.....
- ١٣٨..... الكلام في تقدير أعمال العباد والاستطاعة والتعديل والتجويز.....
- 138مسألة:
- 140مسألة في الاستطاعة:
- 140مسألة أخرى:
- 141مسألة:
- 142مسألة:
- 142مسألة في التكليف:



- 143 مسألة في إيلام الأطفال:
 143 مسألة:
 144 الرد على المعتزلة:
 144 مسألة:
 145 مسألة في الختم:
 145 مسألة:
 146 مسألة في الاستثناء:
 146 مسألة في الآجال:
 146 مسألة أخرى:
 146 مسألة في الأرزاق:
 147 مسألة أخرى:
 148 مسألة: وإن سألوا فقالوا: أيهما خير، الخير أو من الخير منه؟؛ قيل لهم: من كان الخير متفصلاً به فهو خير من الخير.
 148 مسألة في الهدى:
 149 مسألة في الضلال:
 151 مسألة يسألون عنها:
 152 مسألة:
 ١٥٣ الباب التاسع
 ١٥٣ ذكر الروايات في القدر
 ١٥٧ الباب العاشر
 ١٥٧ الكلام في الشفاعة والخروج من النار
 157 مسألة:
 ١٥٨ الباب الحادي عشر
 ١٥٨ الكلام في الحوض
 ١٦٠ الباب الثاني عشر
 ١٦٠ الكلام في عذاب القبر
 ١٦١ الباب الثالث عشر
 ١٦١ الكلام في إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه
 ١٦٥ ثبت بأهم مراجع التحقيق
 ١٦٨ فهرس الموضوعات



كتب للمؤلف

١. (التصوير البياني في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري.. دراسة ومقارنة)، رسالة (العالمية الدكتوراه).. ط. دار الحرم للتراث.
٢. (المشاكلة.. دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم)، رسالة (التخصص الماجستير).. ط. دار الحرم للتراث.
٣. (موروثنا البلاغي والأسلوبية الحديثة: دراسة وموازنة).. ط. دار الحرم للتراث.
٤. (سيراً على خطا الأشعري.. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه).. ط. دار الحرم للتراث.
٥. (موقف السلف من المجاز في الصفات)، ط. دار اليسر.
٦. (موقف السلف من تفويض الصفات).. ط. دار اليسر.
٧. (ومضات على موقف السلف من التفويض والتجوز في الصفات) وقد جمع بين سابقه..
٨. (من بلاغة الوقف في القرآن الكريم).
٩. (أثر الوقف على حروف المعاني والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه).
١٠. (واو المعانقة في آي التثنية بين العطف والاستئناف: دراسة بلاغية)..
١١. (أثر الوقف على القيود والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه)
١٢. (كلا: دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم).
١٣. (التضمن في الأفعال بين النحاة وأهل البيان).
١٤. (من بلاغة القرآن في التعبير بالغدو والآصال والعشي والإبكار).. وقد جمعت هذه السبعة كتب في مؤلف تحت عنوان: (من طرائق الاتساع في معاني الذكر الحكيم).. ط. دار الحرم للتراث.
١٥. (دور الخيال الشعري في النهوض بالصورة البيانية بين الأصالة والحداثة).. ط. دار الحرم للتراث.



١٦. (شرح لامية البحتري في مدح محمد بن علي بن عيسى).. ط. دار الحرم للتراث.
١٧. (قرائن اللغة والعقل والنقل في حمل صفات الله الخيرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز)، ويقع في مجلدين.. ط. دار اليسر.
١٨. (كشف الحجاب في ترجيح أدلة القائلين بفرضية النقاب).. ط. دار اليسر.
١٩. (محمل معتقد أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات).. ط. المكتبة الإسلامية.
٢٠. (تحفة الإخوان في صفات الرحمن.. إطلالة على رسالة العقائد ومنهج جماعة الإخوان في توحيد الأسماء والصفات).
٢١. (براءة الحافظين.. النووي وابن حجر من عقائد الأشعرية والمتكلمين).
٢٢. (الغارة على العالم الإسلامي)، منشور ضمن كتب أخرى على موقع صيد الفوائد.
٢٣. (الخفاص: ﴿صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون﴾)
٢٤. (التماس القدوة في خاتم النبيين وإمام المرسلين).. وقد جمعت هذه الخمس الأخيرة في كتاب بعنوان (دراسات في الفكر الإسلامي المعاصر)
٢٥. (معارج القبول.. سؤال وجواب).. قيد الإعداد
٢٦. (حقائق حول عدم أحقية اليهود في أرض فلسطين.. بموجب ما جاء في التوراة والإنجيل وفي أي الترتيل).. ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
٢٧. (تقريب الإيضاح في: البلاغة وعلاقتها بالفصاحة - أحوال الإسناد الخيري ومكوناته).. وهو شرح ممزوج بمتن الإيضاح للخطيب القزويني جزء أول.. دار الحرم
٢٨. (الإيجاز.. في أدلة حمل صفات الله على ظواهرها دون المجاز).. وهو مجمل لما جاء في (قرائن حمل صفات الله الخيرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز) نشرت على هيئة حلقات بمجلة التوحيد التابعة لجمعية أنصار السنة المحمدية
٢٩. (القول المبين في حكم التوسل بالموتى والمغييبين).. مفقود
٣٠. (إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد ووقائع وأحكام).. ط. دار ابن عباس



٣١. (ولايات المسلمين المعاصرة.. في ضوء معتقد أهل السنة وسلف الأمة).. ط. دار ابن عباس.
٣٢. (جدلية ورود المجاز في القرآن وحسم اللغظ الحاصل حولها).. ط. دار الحرم للتراث
٣٣. (اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم).. قيد الطبع
٣٤. (الإبانة في أصول الديانة).. تحقيق. أ.د. محمد عبد العليم الدسوقي.. دار زهران
٣٥. (هذا معتقد أبي الحسن الأشعري.. فاتبعوه إن كنتم صادقين)
٣٦. (النقاب ضرورة اجتماعية وفريضة شرعية.. وتلك أدلته) طبعة مزيدة لما جاء في (كشف الحجاب)
٣٧. (قضية الفهم عن الله وعمن نأخذ ديننا؟)
٣٨. (اتبعوا ولا تبتدعوا فد كفيتم) قيد الإعداد

